جـامعة قسنطينة 3
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:4024253 /10
الرمـــــــــز:ع س/ د.أ.

شعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية **تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية**

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة)
آمنة ميعوات

إشراف الأستاذ(ة)
أ.د. عبد الكريم كيبش

أعضاء لجنة المناقشة

رياض حمدوش	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد القادر دندن	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
جمال منصر	جامعة 8 ماي 1945	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
صايفي مشاور	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
نوفل لعمارة	جامعة القسنطينة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

جـامعة قسنطينة 3
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:4024253 /10
الرمـــــــــز:ع س/ د.أ.

شعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية **تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية**

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة)
آمنة ميعوات

إشراف الأستاذ(ة)
أ.د. عبد الكريم كيبش

أعضاء لجنة المناقشة

رياض حمدوش	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد القادر دندن	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
جمال منصر	جامعة 8 ماي 1945	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
صايفي مشاور	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
نوفل لعمارة	جامعة القسنطينة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

تصريح شرفي

أنا الممضي أدناه،

السيدة: *آمنة ميعوات طالبة دكتوراه الطور الثالث،*

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 605438 والصادرة بتاريخ: 2014/02/24

المسجلة بكلية: العلوم السياسية قسم: العالقات الدولية

*والمكلفة بإنجاز أطروحة دكتوراه، عنوانها: **دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا***

أصرح بشرفي بأني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة فإنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021/01/01

إمضاء المعني

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والذي بفضله تم إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل "عبد الكريم كيبش" لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة

جزيل الشكر للأساتذة أعضاء المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، تقبلوا فائق احترامي وتقديري لحضراتكم

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ عبد اللطيف بوروبي على دعمه المتواصل

شكرا جزيلا للأستاذ عبد القادر دندن على كل التوجيهات القيمة التي أسداها لي

شكرا جزيلا للأستاذة إكرام ميعوات على مساندتها الدائمة والمستمرة، فقد كانت خير سند ومعين لي طوال إنجاز هذا العمل

الشكر الموفور والجزيل لأفراد عائلتي على صبرهم ودعمهم المتواصل لي خاصة والدي الكريمين.

الإهداء

إلى الوطن الذي حدوده عائلتي.. دمتم وطني الذي لا أشعر فيه بأية غربة

آمنة

ملخص الدراسة:

عرفت التحولات التي واكبت مرحلة نهاية الحرب الباردة ظهور نمط جديد من التفاعلات الأمنية، وبذلك ركزت الدراسات الأمنية على قضايا لم تكن مطروحة سابقا بسبب التغير الذي مس مفهوم الأمن وكذا أبعاده ومستوياته، حيث خرج هذا المفهوم من التصور التقليدي المحصور في البعد العسكري ليشمل أبعادا جديدة: اقتصادية واجتماعية وبيئية.. وذلك نتيجة تغير مستوى وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة المعقدة، ما ترتب عنه تغير في الإستراتجيات الأمنية المكرسة لمواجهتها. إثر ذلك تزايدت الاهتمامات الأكاديمية بقضايا جديدة لم تكن مطروحة سابقا على غرار قضايا التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها لقياس مدى جدواها في تحقيق الأمن والاستقرار، ومدى إمكانية اعتبارها كطرح بديل وأساسي لتعزيز السلم والأمن العالميين.

وكون التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أصبح سمة من سمات التنمية الاقتصادية في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة؛ انتهجت دول جنوب شرق آسيا إستراتيجية تنموية مكنتها من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي، وهو الأمر الذي جعل المصالح الاقتصادية لهذه الدول مترابطة بشكل كبير نتيجة تشابك العلاقات الاقتصادية الذي خلفه النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وبالتالي فمن شأن التهديدات الأمنية التي تمس مصالح أي دولة أن تؤثر على دول جوارها في ظل وضع البيئة الأمنية التي يشوبها عدم الاستقرار بفعل تنامي التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة. لهذا فقد سعت هذه الدول لضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية بشكل لا يعيق مستوياتها التنموية في مختلف القطاعات، بتكثيف مختلف جهودها بشكل جماعي في إطار تحقيق الأمن الإقليمي، واحتواء مختلف هذه التهديدات التي تجعل الدول عاجزة عن معالجتها وفق وسائل وآليات فردية. وعليه ستحاول هذه الدراسة إبراز جدوى نهج التنمية الاقتصادية الذي انتهجته دول جنوب شرق آسيا في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية، ودورها في تعزيز الأمن والاستقرار بالإقليم؛ انطلاقا من مستوى الوعي الأمني على المستوى الإقليمي لدول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الأمن الإقليمي، دول جنوب شرق آسيا، التهديدات الأمنية.

Abstract:

The changes that occursed at the end of the Cold War, have witnessed the emergence of a new pattern of security interactions. The security studies focused on issues that were not previously discussed, because of the change in the concept of security as well as its dimensions and levels. This concept emerged from the conventional perception of the military dimension, to involve new dimension: Economic, social and environmental, as a result of changing the level and nature of the new security threats that are complex and interrelated; resulting in a change in the security strategies devoted to address them. As a result, academic concems have increased in new issues that have not been of prior interest, similar to development issues of various dimensions and levels, to measure their usefulness in achieving security and stability, as an alternative and essential to strengthening international peace and security.

The regional and international economic cooperation and agglomeration; have become a feature of economic development factly, in the midst of new global changes. The South-East Asian states have pursued a development strategy that has enabled them to achieve major economic successes, which has made the economic interests of these countries highly interdependent as a result of the entanglement of economic relations left behind by the new global economic order. So the security threats that affect a country's interests will be reflected in its neighbors, in an unstable security environment due to increasing conventional and new security threats. Since then, these countries have sought to ensure the continuation of their economic interests in a manner that does not impede their levels of development in the various sectors, through collective action and the intensification of their efforts within the framework of achieving regional security, and containing these different threats that make states unable to deal with them according to individual means and mechanisms.

Therefore, the study will attempt to highlight the feasibility of the economic development approach adopted by the countries of South-East Asia in facing of various security threats and their role in enhancing security and stability in the region, based on the level of security awareness at the regional level.

Keywords: Economic Development, Regional Security, South-East Asian States, Security Threats.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	2-3
فهرس الأشكال والجداول	4-7
مقدمة	8- 19
أ- الأدبيات السابقة	13
ب- الإشكالية	14
ت- الأسس المنهجية	15
ث- خطة الدراسة	16-19
الفصل الأول: الإطـــــار النظري للدراسة	20- 102
1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية	21
1.1.1 تعريف التنمية الاقتصادية	21
2.1.1 أنواع التنمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	30
3.1.1 أهم نظريات التنمية الاقتصادية	37
2.1 مفهوم الأمن الإقليمي	48
1.2.1 الأمن الإقليمي تعريفه وأبعاده	48
2.2.1 التصورات النظرية للأمن الإقليمي	57
3.2.1 الأمن الإقليمي وعلاقته بالتكتلات الإقليمية	66
3.1 جدلية علاقة الأمن بالتنمية	76
1.3.1 البعد الاقتصادي للأمن	77
2.3.1 تصورات النظريات الأمنية للتنمية	83
3.3.1 علاقة الأمن بالتنمية	93
الفصل الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة إستراتجية وأمنية	103 - 179
1.2 الأهمية الإستراتجية لمنطقة جنوب شرق آسيا	104
1.1.2 تحديد المجال الجيوسياسي للمنطقة	104
2.1.2. مقومات القوة الديموغرافية لمنطقة جنوب شرق آسيا	111
3.1.2 تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان"	122
2.2 أهم القضايا الأمنية التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا	133

1.2.2 النزاعات الحدودية البينية في دول منطقة جنوب شرق آسيا 134
2.2.2 تهديدات القوى النووية الإقليمية للمنطقة (الملف النووي لكوريا الشمالية) 142
3.2.2. قضايا خطوط النقل والممرات البحرية 147
3.2 أهم القضايا الأمنية غير التقليدية التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا 155
1.3.2 أهم النزاعات الإثنية التي تواجه بعض دول المنطقة 155
2.3.2 قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة 165
3.3.2 قضايا البيئة وتلوث المناخ والأوبئة 174
الفصل الثالث:التنمية الاقتصادية كمدخل لتحقيق الأمن الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا 180- 259
1.3 أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا 181
1.1.3 معدلات النموالاقتصادي والتضخم 181
2.1.3 مستوى التجارة والاستثمارات في دول المنطقة 191
3.1.3 انعكاسات التنمية الاقتصادية على أهم مؤشرات التنمية البشرية 198
2.3 انعكاسات التنمية الاقتصادية على مستوى الأمن الإقليمي 200
1.2.3الاسقاطات النظرية للأمن الإقليمي على دول جنوب شرق آسيا 201
2.2.3 واقع العلاقات البينية لدول جنوب شرق آسيا 212
3.2.3 واقع العلاقات الخارجية لدول المنطقة 221
3.3 آليات دول جنوب شرق آسيا في مواجهة عوامل اللاأمن بالإقليم 225
1.3.3المقاربة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) 226
2.3.3آليات أساسها التعاون البيني في مواجهة عوامل اللاأمن بالإقليم 232
3.3.3 آليات أساسها التعاون الخارجي (قضية توسيع الاعتماد المتبادل أمنيا) 253
الفصل الرابع: التحديات المعيقة لمسارات عملية تحقيق الأمن 260 - 298
1.4 التحديات الداخلية 261
1.1.4الأزمات الاقتصادية 261
2.1.4 الفوارق البينية بين دول المنطقة 266
3.1.4 قضايا الانتقال الديموقراطي 270
2.4التحديات الخارجية 276
1.2.4تنافس القوى الإقليمية الصاعدة على دور الريادة الإقليمية (اليابان –الهند) 276
2.2.4 تنافس القوى الكبرى على دور الريادة الإقليمية (التنافس الصيني– الأمريكي) 284
الخاتمة 206 - 299
قائمة المراجع 307 - 330

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول يوضح أنواع المركبات الأمنية	62
2	خريطة توضح موقع دول جنوب شرق آسيا	106
3	أعمدة بيانية تمثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%) للدول الأعضاء في رابطة الآسيان (2000-2016)	120
4	مخطط يوضح البنى التنظيمية لمنظمة الآسيان	130
5	خريطة الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	140
6	أعمدة بيانية توضح متوسط الأضرار السنوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الخسائر السنوية لحالات الكوارث الطبيعية، 1998-2018	178
7	جدول يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) الدول الأعضاء في الرابطة 2000-2017	185
8	أعمدة بيانية تمثل حصة الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية (%)، لرابطة دول جنوب شرق آسيا 2005-2017	186
9	أعمدة بيانية تمثل حصة الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية (%)، للدول الأعضاء في الرابطة، 2005 -2017	187
10	جدول يوضح المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الأعضاء في الرابطة لسنة 2017	189
11	منحنى بياني يوضح قيم الميزان التجاري لصادرات وواردات دول الآسيان (مليار دولار أمريكي) 2000-2017	193
12	جدول يوضح معدلات الاستثمارات الأجنبية لدول رابطة جنوب شرق آسيا (2017)	197
13	أعمدة بيانية توضح مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في الرابطة، 2000-2017	198

14	خريطة تمثل أهم مثلثات ومناطق التنمية في جنوب شرق آسيا	217
15	منحنى بياني يوضح تعافي البلدان الآسيوية رغم الهبوط الحاد في أعقاب الأزمة 1997 خلال 20 سنة	264

مقدمة:

حصلت تحولات كبيرة في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية بصفة عامة بعد نهاية الحرب الباردة، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، كما أن مرجعية الأمن التقليدية المحصورة في التهديدات العسكرية بدأت بالتراجع بسبب بروز أنواع جديدة من التهديدات الأمنية ذات مصادر مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية.. كل هذه التحولات فتحت نقاشات عديدة في الدراسات الأمنية حول الطرق الملائمة لمواجهة هذه التحديات، خاصة وأن مفهوم الأمن نسبي ومتغير بشكل كبير وذو أبعاد ومستويات متنوعة ويتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مختلف المصادر، الأمر الذي يجعل من المستحيل على دولة واحدة مجابهة هذه التهديدات بشكل منفرد لأنها ذات طبيعة متشابكة وغامضة يصعب التحكم فيها، والأخطر أنها عابرة للحدود (Trans Frontières) تمتد لدول الجوار الإقليمي مباشرة، مما يجعل إمكانيات الدولة عاجزة عن التصدي لها بشكل منفرد، فاستدعت الضرورة من الدول توحيد جهودها لتحقيق تعاون أمني بشكل جماعي في إطار مستوى الأمن الإقليمي الذي يصعب في ظله *تحقيق* أمن دولة ما بمعزل عن دول جوارها.

عرفت النظم الإقليمية أيضا عملية تغيير واسعة نتيجة للمتغيرات الدولية الحاصلة، بحيث كانت السياسات الإقليمية في فترة الحرب الباردة محكومة بدوافع عسكرية وأمنية باعتبارها جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أنها أصبحت في الوقت الراهن ذات أبعاد متعددة تتحكم فيها دوافع مختلفة: اقتصادية، اجتماعية، وبيئية.. زيادة على العوامل المحلية الخاصة بكل إقليم، فمع تزايد الدعوة للتكامل بغية استيعاب متطلبات التنمية؛ أصبحت الدول التي تتميز بالقرب الجغرافي تلجأ لمحيطها الإقليمي لتحقيق نوع من التعاون والتماسك، عن طريق البحث عن صيغ إقليمية جديدة تتناسب مع الأهداف المسطرة.

إثر ذلك تزايدت الاهتمامات الأكاديمية بقضايا جديدة فرضها الواقع الآني، كالقضايا الاقتصادية التي ظهرت نتيجة تزايد الاعتماد المتبادل وتراجع دور العامل العسكري، كما أخذت قضايا التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها مكانتها، وذلك بإعطائها بعدا عالميا بحكم أهميتها في كونها أحد المداخل الأكثر شمولية في الاقتصاد والسياسة. لذا ما انفكت التنمية تعنى بالتقدم الكيفي للدول والمجتمعات التي تسعى لضمان أمنها واستقرارها وكذا ازدهارها وتقدمها، ومدى جدواها في تعزيز السلم والأمن العالميين. فالتعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي الذي أصبح سمة من سمات التنمية

الاقتصادية، باعتبار أن المفهوم التقليدي للتنمية كان محصورا في هذا الجانب فقط؛ لذا فالتنمية الاقتصادية تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، يصاحب هذه العملية ارتفاع معدل أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المنشود.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا مجالا اقليميا له مكانة بارزة في الأجندات الأمنية الدولية، فبعد أن تبنت مجموعة دول هذه المنطقة استراتيجية تنموية مكنتها من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي؛ أصبحت مصالحها الحيوية مترابطة ومتداخلة بشكل كبير. وبالتالي فإن التهديدات الأمنية التي تمس أي دولة من شأنها أن تؤثر على دول الجوار، كما يمكن أن تتعداها كذلك لتمس القوى الكبرى التي تتداخل مصالحها في المنطقة. ونظرا لتراجع قدرات دور الدول في مواجهة التهديدات الأمنية المعقدة بشكل منفرد؛ يتطلب الأمر توحيد الجهود المشتركة في إطار إقليمي واحد للتصدي لها من أجل ضمان أمنها واستقرارها.

التعريف بالموضوع: يندرج موضوع هذه الأطروحة ضمن الدراسات الأمنية والاستراتيجية، حيث يتناول مشكلة دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي بمنطقة جنوب شرق آسيا، فمع تمكن دول المنطقة من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي بسبب انتهاجها لسياسات تنموية؛ تزايد الارتباط بين دولها على المستويين الاقتصادي والأمني، فقد أصبح من شأن أي تهديد أمني يمس دولة من دول الإقليم؛ أن تمتد تبعاته لدول جوارها، مما يهدد المصالح الاقتصادية المتشابكة لمختلف الأطراف.

أمام هذا الوضع أصبح تحقيق الأمن الإقليمي لضمان استمرارية مساراتها التنموية؛ أحد التحديات الرئيسية التي تواجه دول جنوب شرق آسيا، لهذا سارعت دول المنطقة في إطار تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) الذي يضم عشر دول من الإقليم (باستثناء تيمور الشرقية)؛ لبناء استراتيجية أمنية من شأنها أن تواجه من خلالها التحديات الأمنية التي فرضتها مختلف المتغيرات الدولية الحاصلة وضمان استمرارية المصالح الاقتصادية المتشابكة بفعالية أكبر.

وقد أخذت هذه الإستراتيجية بعدين أساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي، ولكل بعد منهما خصوصيته المميزة، فالبعد الداخلي يقوم على تطوير القدرات الذاتية لدول المنطقة بشكل منفرد للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية. أما البعد الخارجي وهو ما ستركز الدراسة والتحليل عليه بشكل أكبر في هذه الأطروحة، فيقوم على سياسة توسيع الاعتماد الأمني المتبادل في إطار إقليمي ضمن

تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ثم في إطار إقليمي أوسع ضمن تفاعلات الجوار الإقليمي الأخرى.

لذلك أصبح عامل التنمية الاقتصادية أحد المحددات الرئيسية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا، فلم تعد الجهود الفردية لدول المنطقة السبيل الوحيد للتصدي للتهديدات الأمنية خاصة بعد اتخاذها طبيعة عابرة للحدود. ولأن دراسة الإستراتيجية الأمنية لمنطقة جنوب شرق آسيا دفعة واحدة يعد من الصعوبة بما كان، بفعل اتساع مجال الدراسة إلى حد لا يمكن التحكم فيه بشكل جيد، وكذا بسبب الاختلاف في الخصوصيات والمعطيات بين هذه الدول وحتى داخل الدولة الواحدة؛ فقد ارتأينا أن نركز على مميزات وأبعاد وتأثيرات الإستراتيجية التنموية التي انتهجتها دول المنطقة على الصعيد الاقتصادي، لأنها هي من خلقت مصالح متشابكة ومعقدة للأطراف ضمن امتدادات الجوار الإقليمي.

وبهذا نكون قد حددنا مجال الدراسة الجغرافي ليشمل جزء من قارة آسيا هو منطقة جنوب شرق آسيا تحديدا، التي تعتبر منطقة جد إستراتيجية، فلها رابطة طبيعية بين الشرق والجنوب الشرقي من جهة، وإطلالة على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي من جهة أخرى، ما جعلها تشرف على طرق الملاحة البحرية التي تمر عبرها قوافل التجارة الدولية والإمدادات النفطية، إضافة إلى وجود جزر غنية بالثروات الطاقوية والمعدنية كانت ولا تزال محل نزاع بين الكثير من دول المنطقة، لهذا تمتد إليها العديد من مصالح دول جوارها الإقليمي على غرار اليابان والصين والهند، كما تشهد تواجدا عسكريا للولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بعلاقات دفاع مشتركة مع بعض دول المنطقة بشكل خاص. فللمنطقة مجال نفوذ اقتصادي مستقطب بشكل كبير للاستثمارات.

الإطار الزماني للدراسة:

تمتد فترة الدراسة من الناحية الزمنية بداية من سنة 1997 إلى غاية سنة 2020، واختيار سنة 1997 لتكون منطلق بداية هذه الدراسة يرد إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي واجهت اقتصاديات المنطقة، والتي تسبب في حدوثها اختلالات الأسواق المالية لدى كل من تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وتبع ذلك تزايد حالات الإفلاس في البلدان الثلاثة، وانعكست بعد ذلك الأزمة على إقليم جنوب شرق آسيا بأكمله. فهذه المحطة كانت فاصلة في مراحل النمو الاقتصادي لدول المنطقة، فبعد أن كانت الاقتصاديات مزدهرة تراجعت المؤشرات التنموية لدى أغلب تلك الدول. وستتواصل الدراسة من تلك الفترة إلى غاية حدود سنة 2020.

أهمية الموضوع:

أهمية الدراسة تكمن بالأساس في طبيعة الموضوع الذي يعمل على إبراز دور عامل التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي، فدور التنمية في تحقيق الأمن يعد واحدا من أهم القضايا الحساسة المطروحة على الساحة العالمية في ظل إمكانية الحديث عن دورها في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين، باعتبارها خيارا استراتيجيا في ظل تعقد وتشابك التهديدات الأمنية التي تتطلب مواجهتها توحيد الجهود الجماعية ضمن تفاعلاتها الإقليمية، وذلك لضمان استمرارية المصالح المشتركة على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الأمنية، العسكرية، الاجتماعية، والبيئية.

وقد عني الموضوع بدراسة منطقة جنوب شرق آسيا تحديدا، والتي يهتم أغلب الباحثون في حقل العلاقات الدولية بها كثيرا؛ لمدى أهميتها حيث تعد بمثابة مختبر لدراسة معظم الظواهر المرتبطة بالمسائل الأمنية مثل الصراعات الحدودية وكذا قضايا الهوية والبيئية.. وإبرازها لدور العوامل الثقافية في تكريس نمط معين من أنماط سلوك المجتمعات، والأهم هو موقعها الذي يتميز بالانحصار والمركزية، وكذا تزايد معطيات القوة لدى العديد من دولها، خاصة مع ظهور الدول الآسيوية كقوى اقتصادية تسعى لتأكيد وجودها وقيمها وطابعها السياسي والاجتماعي الذي يقدم كبديل عن النظام اللبرالي العالمي، وأيضا تعدد السياسات الاقتصادية التي أصبحت متموضعة في السياق الإقليمي، فالنظام الإقليمي يعد نظاما فرعيا يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدول الإقليمية والنظام الدولي.

إذا دول منطقة جنوب شرق آسيا محور هذه الدراسة، ففي سعيها لتأكيد مكانتها كتكتل إقليمي في النظام الدولي؛ تحرص كل الحرص على ضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية والتصدي لأي تهديد أمني من شأنه أن يمس المنطقة فيؤثر بشكل سلبي على مصالح أطرافها، وفي سبيل ذلك توحد كل جهودها على مختلف الأصعدة والمستويات، انطلاقا من الجهود الفردية لدولها وصولا للجهود الجماعية الإقليمية وبين الإقليمية وحتى الدولية لضمان استمرارية مسيرة التقدم ومواجهة كل التهديدات الأمنية التي من شأنها أن تعرقل مسارات عجلة النمو الاقتصادي في تحقيق الأهداف المرجوة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرد اختيار الموضوع إلى مجموعة من الأسباب التي دفعت بالباحثة إلى محاولة التعمق في جزئيات الموضوع، وعليه تنقسم جملة هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- الأسباب الموضوعية:

- تزايد أهمية الدراسات المهتمة بموضوع الأمن الإقليمي، والذي يعد بمثابة مخرج في عالم تعددت وتغيرت فيه التهديدات بشكل جد معقد يجعل من الصعب على أي دولة مواجهتها بشكل منفرد، مما يتطلب توحيد الجهود بشكل جماعي، خاصة مع تزايد ظهور التكتلات ذات الطابع الاقتصادي في العديد من المناطق عبر العالم، والتي فرضت عليها التغيرات الحاصلة أن توسع مجال اهتماماتها إلى المواضيع الأمنية التي تضمن استمرارية مصالحها.

- دراسة مفهوم "التنمية" الذي أصبح يستعمل بكثرة ضمن الكتابات الأكاديمية والتحليلات الاقتصادية والإستراتيجية بمختلف أبعادها ومستوياتها انطلاقا من التركيز على شقها الاقتصادي لما له من أهمية، فقد لعبت تاريخيا أدوارا كثيرة في تعزيز الاستقرار؛ ومنه الوقوف على تداعيات هذه الإستراتيجية على مستوى الأمن الإقليمي لقياس مدى جدواها في تحقيق الأمن والاستقرار في الواقع الراهن، باعتبارها طرحا بديلا وأساسيا يعزز السلم والأمن العالميين.

- الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا التي تعد واحدة من المناطق التي لها دور كبير في العديد من النواحي خاصة على المستوى الجيوبوليتيكي، حيث ترجع أغلب الدراسات أن منطقة آسيا هي مسرح الصراعات في الساحة الدولية مستقبلا.

- السعي لإعطاء اهتمام أكبر بالدراسات الآسيوية في بلادنا، لأن هذه الدراسات تتمتع اليوم باهتمام كبير عالميا، والدليل على ذلك كثرة مراكز الدراسات الآسيوية في مختلف جامعات العالم، وكذا مراكز بحثية تهتم بدراسات الأقاليم الآسيوية أو بعض الدول الآسيوية.

- تناول البعد القيمي في التجربة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا التي تجمع بين قيم تقديس العمل والاجتهاد، والإبقاء على دور الدولة بالموازنة مع المبادئ الاقتصادية الليبرالية، كل هذا في توليفة منسجمة، ما جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، والموفرة لأفضل شروط الاستثمار، لهذا يعتبر العديد من الخبراء أنها ستكون مركز التغيرات الإستراتيجية مستقبلا.

- تزايد تنافس القوى الإقليمية والدولية الكبرى للتواجد بمنطقة جنوب شرق آسيا.

ب - الأسباب الذاتية:

- الرغبة في التخصص في الدراسات الآسيوية، حيث سبق وأن كان موضوعي البحثي في مرحلة الماستر حول موضوع ذو صلة بالقارة الآسيوية، بهدف تكوين هوية بحثية والرغبة في تطوير المدركات المعرفية، فهذا النوع من الدراسات يحظى باهتمام عالمي واسع.

– الميل لهذا النوع من المواضيع التي تتميز بالتداخل والتشابك الكبير بين أجزائها والتي تمس جوانب جديدة في القضايا الأمنية بحكم أن تخصصنا هو الدراسات الأمنية والإستراتجية.

– محاولة تسليط الضوء على منطقة جنوب شرق آسيا نظرا للإعجاب الشديد بتجربتها الناجحة، وبقدرتها على الحفاظ على هويتها رغم انفتاحها الكبير على غيرها، لإبراز نموذجها الذي يعد بديلا جيدا لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها، التي لا تزال تتخبط في العديد من المشاكل الأمنية والتنموية..

– محاولة تقديم إضافة جديدة ومفيدة للموضوع لإثراء مكتبة العلوم السياسية.

الأدبيات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات منطقة شرق آسيا، لكن كل دراسة كانت تركز على زاوية معينة تعكس هدف الباحث، من بين هذه الدراسات مثلا نجد:

- أطروحة دكتوراه معنونة بـ :**الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسط–جنوب آسيا–شرق وجنوب شرق آسيا: لـ عبد القادر دندن، بجامعة الحاج لخضر بباتنة، سنة 2013/2012.** يتناول مشكلة أمن الطاقة في الصين، واستراتيجيتها في التعامل معها، خاصة بعد النمو الاقتصادي الذي عرفته بعد الإصلاحات الاقتصادية وحاجاتها المتزايدة للطاقة، استجابة لمتطلبات عجلة النمو وللتماشي مع زيادة الاستهلاك الداخلي، والتي كانت منطقة جنوب شرق آسيا احدى مجالاتها الحيوية.
- كتاب: لـ **يونس مؤيد يونس، تحت عنوان: أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1، 2015.** تناول الباحث التوازنات بين القوى في القارة، عبر دراسة أدوار القوى الآسيوية تجاه البيئة الإقليمية وأثرها في التوازن الاستراتيجي في آسيا مستقبلا.
- أطروحة دكتوراه لـ: **عاشور القشي، تحت عنوان: نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الأفريقي، جامعة الجزائر03، 2016/2015.** قام الباحث بإجراء مقارنة لإقليمين مختلفين، هما جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي عبر تحليل متغيرات البنية الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمي لمعرفة مدى إمكانية تشكيل وتطوير مركب أمني إقليمي فرعي على غرار مركب الأمن الإقليمي الفرعي لجنوب شرق آسيا.

- **Barry buzan, the southeast Asia security complex,contemporary southeast Asia , Vol.1o,No.1 (June 1988).**

وهي عبارة عن دراسة تطبيقية لفكرة المركبات الأمنية (لباري بيوزان)، حاول خلالها تطبيق فكرته لدراسة الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وقد تناول نمط العلاقات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي في إطار تنافسات القوى الكبرى.

5- إشكالية الدراسة:

تبنت دول جنوب شرق آسيا استراتيجية تنموية مكنتها من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي، لهذا فقد سعت هذه الدول لضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية بشكل لا يعيق مستوياتها التنموية في مختلف القطاعات، غير أنها بقيت تواجه العديد من الصعوبات والتحديات الأمنية التقليدية والجديدة ذات الطبيعة المتخطية للحدود الجغرافية، حيث لا يمكن لأي دولة ضمن حدود إقليمها أن تضمن أمنها في حالة وجود أي تهديد أمني من شأنه أن يمس إحدى أو بعض دول جوارها، كما أن تداخل المصالح الحيوية لهذه الدول في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية ضمن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ جعل دول جنوب شرق آسيا تعمل على ضمان استمرارية علاقاتها الاقتصادية البينية عبر تكثيف مختلف الجهود بشكل جماعي في إطار تحقيق الأمن الإقليمي، باحتواء مختلف هذه التهديدات التي أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها.

وعليه تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

- ما هو دور نهج التنمية الاقتصادية الذي تبنته دول جنوب شرق آسيا في تعزيز مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة بفعالية؟

بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور العامل الاقتصادي في بناء الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا؟
- ما هو مستوى التعاون الأمني بين دول المنطقة وكيف ساهم في بناء تكتل إقليمي؟
- ما هو دور التعاون الأمني في تفعيل البناء الإقليمي في إطار مشترك انطلاقا من رؤية تنموية اقتصادية؟
- ما هو سبب التوجه للجانب الاقتصادي والتنموي في منطقة جنوب شرق آسيا؟ هل ذلك ناتج عن الظروف الدولية؟ أم هو نتيجة لمحددات داخلية؟

فرضية الدراسة:

انطلاقا من اعتبار العامل التنموي هو المتغير المستقل، والأمن الإقليمي هو المتغير التابع؛ تطرح الدراسة لتحليل الإشكالية الفرضية التالية:

- في ظل الإستراتجية التنموية الاقتصادية التي تنتهجها دول جنوب شرق آسيا فإنها بذلك ستتمكن من التصدي لمختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها بفعالية في إطار الأمن الإقليمي المشترك.

فرضيات فرعية:

- كلما نجحت الاستراتيجية التنموية الاقتصادية كلما زاد امكانية تحقيق الأمن الاقليمي بشكل ملموس وفعال في المنطقة.
- يمثل هيكل التفاعل الأنسب لتحقيق طموحات دول المنطقة التنموية وتحديد ما تواجهه من تهديدات أمنية؛ في إطار العمل الإقليمي المشترك.
- أجندات القوى الكبرى المهتمة بالمنطقة تؤثر في المسار التنموي والأمني لدول منطقة جنوب شرق آسيا.

الأسس المنهجية للدراسة:

بغرض تحليل معطيات الموضوع وربط متغيراته والوصول إلى نتائج؛ تعتمد هذه الأطروحة على عدد من المرتكزات التحليلية المنهجية، من بينها:

المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية: هذا المنهج مستحدث لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية ويستند على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار العلمي للبحث (أي الفكر النظري) وبين الواقع العملي(أي المجال التطبيقي)، مما يسمح بالمزج بين النظريات التي تفسر الظواهر والتطبيق العملي في المناطق محل الدراسة، وذلك من خلال دراسة إمكانية استخدام نظريات وتطبيقها في منطقة جنوب شرق آسيا خاصة المتعلقة بحقل الدراسات الأمنية كتوظيف بعض النماذج النظرية للأمن الإقليمي (نظرية الدور الإقليم، نظرية مركب الأمن الإقليمي، مقاربة الجماعة الأمنية) على هذه الدول في إطار تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتوظيف نموذج الارتباط بين تحقيق الأمن الإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، لاستخراج العوامل التي تجعل من علاقة التبعية إيجابية سلمية تعاونية أم علاقة تبعية سلبية صراعية. ما يتيح تحقيق التعمق باستخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع التطورات

التاريخية والظروف التي أحاطت بمسار التنمية والتعاون الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، والشمول باستخدام **المنهج الوصفي (Descriptive Method)** الذي يقف على جزئيات المعلومات لتحليلها، كما يمزج بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية، ستستعين الدراسة بأحد نماذجه :**دراسة حالة (Case study)** وذلك لمحاولة تطبيق جدوى الدراسة على حالة واقعية، لأنه يفيد في استنباط خصوصية الحالة من حيث طبيعتها والتحديات التي تواجهها، انطلاقا من نموذج واقعي وهو دول إقليم جنوب شرق آسيا مما يساعد على معرفة دور نهج التنمية الاقتصادية في تعزيز تحقيق الأمن والاستقرار بالإقليم.

مقترب تحليل النظم الإقليمية (Systems analysis approach): يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، ومن خلال التدرج في المستويات الثلاثة للتحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، والمستوى الإقليمي، ومستوى النظام الدولي، وهذا ما يتناسب مع تحليل موضوع دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

مقترب الاقتصاد السياسي (Political economy approach): هذا المدخل الذي يساعد في فهم العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والسياسة، أي كيفية تأثير الجوانب الاقتصادية في المجال السياسي والعكس، من خلال هذا المقترب يتم تحليل الأوضاع الاقتصادية لدول إقليم جنوب شرق آسيا بتتبع سرعة النمو الاقتصادي، وتأثيرها على زيادة أولوية تحقيق الأمن الإقليمي عبر تبني استراتيجيات فعالة لمواجهة مختلف هذه التحديات الأمنية.

زيادة على الاستعانة بأحد تقنيات البحث، وهي تقنية: **تحليل المضمون الكمي (Content analysis)** بغرض تحليل محتوى المعلومات الكمية التي تتضمن الأرقام والإحصائيات عن تطور مستويات التنمية الاقتصادية (النمو، مستوى الدخل الفردي، التضخم..) لدول منطقة جنوب شرق آسيا وتأثير ذلك على مستويات تحقيق الأمن الإقليمي.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- **المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية**

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أنواع التنمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: أهم نظريات التنمية الاقتصادية

•المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي

لمطلب اللأول: الأمن الإقليمي تعريفه وأبعاده

المطلب الثاني: التصورات النظرية للأمن الإقليمي

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي وعلاقته بالتكتلات الإقليمية

• المبحث الثالث: جدلية علاقة الأمن بالتنمية

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للأمن

المطلب الثاني: تصورات النظريات الأمنية للتنمية

المطلب الثالث: علاقة الأمن بالتنمية

الفصل الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة إستراتجية وأمنية

•المبحث الأول: الأهمية الإستراتجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الأول : تحديد المجال الجيوسياسي للمنطقة

المطلب الثاني: مقومات القوة الديموغرافية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الثالث: تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان"

•المبحث الثاني: أهم القضايا الأمنية التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: النزاعات الحدودية البينية في دول منطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني: تهديدات القوى النووية الإقليمية للمنطقة (الملف النووي لكوريا الشمالية)

المطلب الثالث: قضايا خطوط النقل والممرات البحرية

•المبحث الثالث: أهم القضايا الأمنية غير التقليدية التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: أهم النزاعات الإثنية التي تواجه بعض دول المنطقة

المطلب الثاني: قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة

المطلب الثالث: قضايا البيئة وتلوث المناخ والأوبئة

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية كمدخل لتحقيق الأمن الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا

•المبحث الأول: أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: معدلات النمو الاقتصادي والتضخم.

المطلب الثاني: مستوى التجارة والاستثمارات في دول المنطقة

المطلب الثالث: مستويات مؤشرات التنمية البشرية

•المبحث الثاني: انعكاسات التنمية الاقتصادية على مستوى الأمن الإقليمي

المطلب الأول: الاسقاطات النظرية للأمن الإقليمي على دول جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني: واقع العلاقات البينية لدول جنوب شرق آسيا

المطلب الثالث: واقع العلاقات الخارجية لدول المنطقة

•المبحث الثالث: آليات دول جنوب شرق آسيا في مواجهة عوامل اللاأمن بالإقليم

المطلب الأول: المقاربة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)

المطلب الثاني: آليات أساسها التعاون البيني في مواجهة عوامل اللاأمن بالإقليم

المطلب الثالث: آليات أساسها التعاون الخارجي (قضية توسيع الاعتماد المتبادل أمنيا)

الفصل الرابع: التحديات المعيقة لمسارات عملية تحقيق الأمن

• المبحث الأول: التحديات الداخلية

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية

المطلب الثاني: الفوارق البينية بين دول المنطقة

المطلب الثالث: قضايا الإنتقال الديموقراطي

• اللمبحث الثاني: التحديات الخارجية

المطلب الأول: تنافس القوى الإقليمية الصاعدة على دور الريادة الإقليمية (اليابان –الهند)

المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى على دور الريادة الإقليمية (التنافس الصيني– الأمريكي)

الخاتمة

قائمة المراجع

تبرير الخطة:

من أجل فحص فرضية الدراسة والتحقق من مدى صدقيتها، تم تقسيم الدراسة إلى: أربع فصول، يتضمن الفصل الأول الإطار النظري الذي سيتم توظيفه في الدراسة، من خلال تناول أهم النظريات والمقاربات. أما الفصل الثاني فقد تطرق لتحديد منطقة جنوب شرق آسيا جغرافيا وتحديد مقومات قوتها

الجغرافي والديموغرافية، وصولا لأهم معطيات قوتها الأخرى، ليصل لأهم القضايا الأمنية التي تواجه دول المنطقة.

بالنسبة للفصل الثالث والذي كان جوهريا حيث عمل على تحديد معطيات التنمية الاقتصادية في المنطقة من خلال الدلائل والمؤشرات الاقتصادية لقياس انعكاساتها على الواقع الأمني للمنطقة وصولا إلى عوامل دول المنطقة في مواجهة عوامل اللاأمن ضنن التفاعلات الأمنية المشتركة في إطار العمل الإقليمي المشترك

أما الفصل الرابع فتناول العوامل المعيقة لمسرات تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة زيادة لعامل تنافس القوى الإقليمية والدولية وأدوارها في المنطقة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

أصبح النظام العالمي عقب الحرب الباردة يمتاز بكثرة الاضطرابات والتقلبات الأمنية، كما أن زيادة التراكمات الاقتصادية خلال نفس الفترة أوجدت شكلا جديدا من التقارب، تعمل الفواعل فيه على التنسيق لمواجهة التهديدات الأمنية التي فرضتها تلك المرحلة. فقد أصبحت العديد من القضايا والمسائل التي كان ينظر إليها سابقا على أنها تحديات بسيطة نظرا لعدم إدراك حجم تبعاتها والتركيز على التهديدات التقليدية المباشرة (العسكرية)؛ تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة متخطية للحدود الجغرافية (مثل قضايا النزاعات الداخلية، قضايا الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وقضايا البيئة والمناخ..)، يصعب على الدولة الواحدة التصدي لها بشكل منفرد، مما أدى إلى توثيق الروابط بين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل بينها، تطلعا إلى إيجاد صيغ للتعاون لمواجهة ومجابهة هذه التهديدات والتحديات بشكل جماعي.

كل تلك التغيرات الحاصلة أعادت المكانة للقضايا ذات الأبعاد الاقتصادية في خضم مختلف النقاشات، فالمتغيرات الأمنية العالمية الجديدة كانت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، بشكل انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي للكثير من دول العالم، مما خلق لها صعوبة بالغة في ظل سعيها لتحقيق متطلبات التنمية التي ترتبط بشكل مباشر بالقضايا الأمنية (كون مفهوم الأمن أضحى مرتبطا أكثر بالتنمية، فبدونها يصعب تحقيقه في أي منطقة كانت من العالم)، وذلك من خلال تبني الأطراف رؤية أمنية جماعية مشتركة تقوم على أسس التعاون والاعتماد المتبادل أمنيا واقتصاديا على المستوى الإقليمي، خاصة وأن التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية، عبر الاعتماد على مقاربة تنموية من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار لكل دول الجوار.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية أحد أكثر المفاهيم شيوعا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم، فخلال الحقبة الزمنية الاستعمارية اهتمت القوى الاستعمارية بتشجيع بعض النمو الاقتصادي في الأراضي التابعة إليها من أجل توفير التمويل اللازم للخدمات الاجتماعية التي كان الطلب عليها متزايدا، إضافة إلى تعزيز القوى الشرائية للسكان بشكل يساعد في تنمية الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الدول الكبرى وشركائها. وصولا لمرحلة ما بعد الاستعمار، ففي ظل سعي العديد من الدول التي نالت استقلالها للمضي قدما باقتصادياتها للخروج من دائرة التخلف؛ كان لابد عليها من أن تكوَن بنية اقتصادية قوية، وذلك يتطلب تنمية شاملة متوازنة ومتماسكة تنطلق في المجال الاقتصادي ثم تمتد بعده لتشمل المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والبيئية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية: لغة: من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، فنقول نما المال أي ازداد وكثر، أو هي من النماء أي الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.
اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية، العملية، التطبيقية)، إلاَ أن أول من استعمل هذا المصطلح هو "**بوجين ستيلي**" حين اقترح تنمية العالم سنة 1889، بعدها تعددت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم باختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة به.

من بين هذه التعريفات مثلا: "التنمية هي الجهد المبذول للإرتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا، عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان"[1].

1. ظهور مفهوم التنمية:

إنّ التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا بعد خضوع العديد من دول العالم للاحتلال الأوروبي، بحيث أثر ذلك كثيرا على

[1] مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات **الملتقى الدولي الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات**، يومي 23-24 أفريل 2011، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة غرداية، الجزائر، ص، ص4،3.

مجتمعاتها بسبب استغلال مواردها الطبيعية لصالح القوى الاستعمارية، لكن حتى بعد نيل هذه الدول استقلالها؛ ظلت تعاني من انخفاض في معدل المستوى المعيشي، وتم تسميتها في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية[1]. ثم استقر مفهوم التنمية بشكل غير خاضع للنقاش تقريبا في البلدان المتقدمة والنامية على السواء وفي الوكالات الدولية، حتى منتصف الستينات بدأ الناس بالتساؤل حول ما إذا كان مفهوم مجتمع الاستهلاك الجماهيري الواسع هو فعلا الغاية التي على الدول النامية إدراكها والنموذج الذي عليها استلهامه، فكان من أبرز أسباب التحول:

- تزايد الاعتقاد بصعوبة تحقيق تلك الغاية حتى بالنسبة للبلدان ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة مثل البرازيل والمكسيك، حيث تظهر التجربة أن خدمة الدين كانت تستنفذ 35% و64% على التوالي من قيمة الانتاج والتصدير في عام 1974، حسب احصاءات البنك الدولي لسنة 1981.
- تنوع المشاكل الاجتماعية والسياسية التقليدية وزيادة التبعية وظهور نمط جديد من مشكلات الصحة، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالبيئة مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.
- تزايد عدم المساواة بين الفئات والأقاليم، وتشير المعلومات المتوفرة أن عدم المساواة يكون أكبر في بلدان الدخل المتوسط التي هي غالبا تلك التي عرفت نموا اقصاديا سريعا نسبيا خلال السنوات الحديثة أكثر من البلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان المتقدمة.
- ظهور نماذج بديلة للتنمية، مثل تجارب الأمم الاشتراكية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية سابقا التي لم تقدم فقط النماذج لنفسها بل أثرت على بعض بلدان العالم الثالث.

وقد جاءت البراهين على هذه الآثار من كلا العالمين المتقدم والنامي، ففي الأمم المتقدمة مثل أوروبا الغربية وأمريكا فإن اهتماما متزايدا انصب على المشكلات الاجتماعية والبيئية وكذلك على المشكلات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم.

ومنه اعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية ودراستها في القرن العشرين على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة للتعامل مع الدول، وخصوصا النامية منها، لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النّامية، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول، لذا تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد لأنه من أهم المعايير الاقتصادية تأثيرا على الاقتصاد، إذ كلما

[1] Hla Myint, Anne O. Kruege, "**Economic Development**"، Encyclopædia britannica Edited, United Kingdom, 2009, p.1-3.

كان الدخل الفردي مرتفعا أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد، واستخدم كذلك معيار قيمة الخدمات والسلع، فعندما يمتلك السكان قوة شرائية مناسبة عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصادية واضحة تعرف بمصطلح الرفاه الاقتصادي[1]، بمعنى أن الرفاه الاقتصادي مرتبط بارتفاع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع الذي هو بذاته مؤشر لقياس مستويات التنمية.

من مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية نجد أن هناك نظرتين أساسيتين للمفهوم هما:

- **التنمية كحالة:** بسبب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتنمية لكثرة الفروق الواضحة بين الدول المتقدمة والدول النامية في حجم ومعدل النمو لاقتصاداتها الوطنية، فقد افترض لعدة سنوات أن حالة التنمية التي ينبغي على الدول النامية التطلع إليها كانت مرادفة لنمط المجتمع الموجود في البلدان المتقدمة*، وحسب الاقتصاديين في الدول المتقدمة فإن التغيير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أي شكل آخر من التغيير؛ وعليه ينظر إلى التنمية كنمو في الاقتصاد الوطني وهيكله، فدرجة التنمية أو التخلف تقاس غالبا بمؤشريَ الدخل الفردي ومعدل النمو السنوي المتوسط في الدخل القومي.
- **التنمية كعملية:** عمد الباحثون دراستها كعملية (Process) وليس كحالة، لتحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات، وإحداث تغيير إيجابي بهدف نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل، لأن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها، لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة تحقق غايات محددة تسير في اتجاه واحد.

2.1 التنمية وبعض المفاهيم المتداخلة:

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين الدارسين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات كثيرة في دراستهم لمصطلح أو مفهوم التنمية، كونه يتداخل مع العديد من المفاهيم والمصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح أو من حيث التشابه في المعنى، لذا في البداية لابد من التمييز بين بعض المفاهيم الأساسية المتداخلة مع مفهوم التنمية مثل: النمو Growth، التقدم Progress، التنمية Development[2]، وكذا بعض المفاهيم المشابهة الأخرى:

---

[1] Hla Myint, Anne O. Kruege**, Op. Cit.**

* هذا المجتمع قد وصف من قبل روستو (Rostow 1960) على أنه مجتمع الاستهلاك الجماهيري المرتفع.

[2] غازي فيصل حسين، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 13.

أ. النمو الاقتصادي: حسب تعريف "**كيند لبرنج**" **(Kind Leberger)**، "النمو هو تحقيق زيادة إضافية في الإنتاج، بينما تعني التنمية بالنسبة له إضافة لمقولة الزيادة الإضافية في الإنتاج؛ تحقيق تغيرات في الهيكلة التكنولوجية والمؤسساتية المسؤولة عن زيادة الإنتاج"[1]. أغلب التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم ضيق هو النمو الاقتصادي، لكن التنمية تختلف عن مفهوم النمو، فهذا الأخير يمكن أن يكون كميا وتراكميا لا يشترط المساواة بل ويمكن أن ينطوي على الاستغلال الكامل للنمو، بينما التنمية تنطوي على التوازن والشمول والمساواة والتراكم الذي يكون كيفيا وكميا، على ذلك فالنمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي ويشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، بينما التنمية عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن تمثل الدفعة القوية (Big Push) لكي تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف. كما يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة. وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، إلا أن النمو قد يحدث رغم عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن تحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه. لذا اختلف الكتاب والمفكرون في مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أم أن لكل منهما مدلوله، إضافة إلى مصطلحات أخرى كثيرة ذات صلة بهما[2].

ب. مفهوم التقدم: قد ظهر هذا المفهوم في الدراسات الاشتراكية* بديلا عن مفهوم النمو أو التنمية، ويعني التقدم عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التطور، وتغيير ثقافة المجتمع وقيمه الأساسية ومؤسساته السياسية، أي تغيير نمط الإنتاج الذي يعني الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى للتعبير عن التقدم[3]. يحمل مفهوم التقدم العديد من المدلولات التي تعني التغيير، والتغيير هنا من المفترض أن يؤدي إلى الأفضل ويحقق إيديولوجيات التقدم. فهو مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة

---

[1] زليخة بلحناشي، **التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 13.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 6.

* نتيجة تباين الآراء حول مفهوم وتطبيقات التنمية بفعل الخلافات الإيديولوجية التي تتبع بخيارات سياسية، اقتصادية، اجتماعية متباينة.

[3] غازي فيصل حسين، **مرجع سابق**، ص 14.

ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة، وهو الهدف النهائي لها، حيث يمثل حالة نسبية وهذا ما يؤكد بأن التنمية والتقدم هما مزيج متداخل بين التطور والتبعية للاقتصاد العالمي.

ج. التغير: يدل التغيُّر على التحول المفاجئ في أحوال شيء معين، وهو مظهر واضح جداً يظهر على الشيء، وقد يحدث في كافة شؤون الحياة، أما التغيير فهو التحول الممنهج المدروس الذي يتم التخطيط له بشكل حرفي مما يقلل من الأخطار والسلبيات التي قد تنتج عن عملية التحول هذه.

الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

د. التطور(Evdution): التطور يمكن أن يكون تقدما إلى الأمام، فهو يحتوي أشكال التغير التدريجي الهادئ، ويدل على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حالة إلى حالة. **فالتطور بذلك هو الحالة الطبيعية العادية للجماعات الإنسانية.**

هـ. التحديث: يشير هذا المفهوم إلى نموذج للانتقال التدريجي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات؛ الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية.

و. مفهوم التخلف (Underdevelopment): يستلزم التعرض لمفهوم التنمية دراسة مفهوم التخلف، ويرجع ظهور وتداول مفهوم التخلف إلى التغيير السريع في المجالات السياسية والاقتصادية، فبتحليل مفهوم التنمية والتخلف نجدهما يشملان عناصر غير محددة مندمجة مع بعضها البعض في مصطلح الفقر الذي يدفع إلى التنمية في الدول الأخرى. ومن أهم وظائف دراسة التنمية والتخلف بحث حدود العلاقة الموجودة داخل النسق الاجتماعي إذ تعتبر تلك العلاقات مؤشرا لمستوى التخلف، فظاهرة التخلف تستلزم دراسة تحليلية للعملية التاريخية في إطار الاقتصاد العالمي الذي نتج عنه نوعين من المجتمعات: الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة التابعة والتي تعاني من: انخفاض الدخل الفردي، ضعف الإنتاج الزراعي، ضعف التصنيع، انخفاض الإنتاجية، ضعف مستوى تأهيل الأيدي العاملة، فوارق اجتماعية كبيرة. وعليه فإن التنمية باختصار تعني معالجة التخلف[1].

[1] غازي فيصل حسين، **مرجع سابق**، ص، ص، 15،16.

2. التنمية الاقتصادية (Economic Development):

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، فبالنسبة للمؤشرات التقليدية تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي، فالمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان[1]. المفاهيم الأولى حول التنمية الاقتصادية كانت مرتبطة أساسا بالنمو الناتج المحلي عبر مرحلة من الزمن، ثم ارتبطت بعد ذلك بنصيب الفرد من هذا الناتج، وقد استخدمت مصطلحات النمو والتنمية بطريقة متبادلة. لذا إن مفهوم التنمية الاقتصادية متعدد الجوانب فلايوجد تعريف واحد ملم وشامل، من بين هذه التعريف نجد:

- التنمية الاقتصادية: هي عملية متعددة الجوانب تتخذ عن قصد، لها ركائزها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية. وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع[2]. (هذا التعريف يركز على كونها عبارة عن اجراءات مختلفة الجوانب تهدف إلى زيادة الدخل القومي في فترة معينة، مع ضرورة الالمام بكل المؤشرات والسياسات الموجودة داخل المجتمع لما لها من أهمية في تلك العملية).
- التنمية الاقتصادية: هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل وتوزيع الدخل لصالح الفقراء[3]. (هذا التعريف يرى أن التنمية الاقتصادية عملية تخلق تغيرات في هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات بغية تحقيق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي).
- تشير التنمية الاقتصادية عادة إلى العملية التي يتم من خلالها تحول اقتصاديات ذات دخل منخفض إلى اقتصاديات صناعية حديثة، تنطوي بذلك التنمية على التحسينات النوعية والكمية في اقتصاد

---

[1] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 77.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 76.

البلاد[1]. (هذا التعريف يشير إلى أن التنمية الاقتصادية كعملية لإجراء تحسينات في اقتصاد ليصبح اقتصاد صناعي وحديث).

- يعرف "**ادويك**" **(Edwick)** التنمية الاقتصادية: "بأنها عملية تنمية الثروات الاقتصادية في البلدان أو بعض المناطق من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي لسكانها. تعبر التنمية الاقتصادية بذلك عن الزيادة المستمرة والمستديمة في مستويات المعيشة التي تضمن زيادة نصيب الفرد من الدخل والتعليم والصحة. ويرتكز هدف السياسة العمومية بذلك في تحقيق نمو اقتصادي متنامي ومستمر وتوسيع الاقتصاديات الوطنية، بحيث تصبح البلدان النامية متقدمة"[2]. (في تعريفه هذا صور التنمية الاقتصادية كعملية تهدف لتنمية الثروات بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي عبر تحقيق نمو اقتصادي متنامي ومستمر لتحقيق التقدم).
- التنمية الاقتصادية: عملية التنمية معقدة، فهي تنطوي على شكل شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر النظام بعضها ببعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، كما تقترن أيضا بتغير تركيبة السكان وتغير توزيع المداخيلهم ونفقاتهم على الاستهلاك[3].(هذا التعريف يركز على عنصر التناسب الطردي بين زيادة السكان وتراكم رأس المال والتقدم التكنلوجي، أيضا ومسألة توزيع المداخيل ونفقات الاستهلاك على وتركيبة السكان التي كلها تؤدي لتحقيق التنمية الاقتصادية).

من مختلف هذه التعاريف الوردة يمكن استنتاج **التعريف الإجرائي للتنمية الاقتصادية بالقول أنها:** عملية مقصودة موجهة لكافة أفراد المجتمع، تقوم على إحداث تغيرات جوهرية وجذرية في بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، عبر توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية، تراعي التناسب بين زيادة السكان وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، هدفها الأساسي هو نقل المجتمع من حالة تخلف إلى حالة تقدم عبر تحقيق نمو اقتصادي سريع ودائم ينجر عنه حدوث ارتفاع في معدل الدخل

---

[1] إيمان لوراري، **الصدمات الاقتصادية الكلية: الآثار على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة 1970-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية، 2015-2016، ص 20.

[2] **المرجع نفسه**، ص 20.

[3] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 10.

القومي عبر تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيتحول الاقتصاد من منخفض إلى صناعي وحديث بغية ضمان الرفاه الاجتماعي خاصة بالنسبة للدول النامية.

1.2 أهمية التنمية الاقتصادية:

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:

أولا: التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة، في هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على الحد من هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

- **المجموعة الأولى:** – التبعية الاقتصادية للخارج – سيادة نمط الإنتاج الواحد – ضعف البنيان الصناعي والزراعي – نقص رؤوس الأموال – انتشار البطالة خاصة البطالة المقنعة – انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة – سوء إدارة المنشئات وعدم كفاءة الجهاز الحكومي – ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.
- **المجموعة الثانية:** مجموعة العوامل غير الاقتصادية وهي تتمثل في: – الزيادة السكانية الهائلة – سوء التغذية – انخفاض المستوى الصحي – انخفاض مستوى التعليم – ارتفاع نسبة الأمية.

لذا على الدول النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا، وذلك بتبني رؤية واستراتيجية واضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

ثانيا: التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول الدول النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، فهي تحتاج إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق روابط تبعية الدول النامية. فمن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.

التقدم الاقتصادي المتمثل في الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، يعتبر شرطا مهما ولكنه غير كاف لعملية التنمية بمفهومها الشامل. فالتقدم الاقتصادي يشمل الجانب الكمي أو

المادي لعملية التنمية التي لابد أن ترافقها تحولات نوعية اجتماعية وسياسية من شأنها أن تدعم مسيرة التنمية. والأكيد أن أسس التنمية الاقتصادية هو الاعتماد على الذات، فلا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة إذا اعتمدت الدولة بشكل كلي على استيراد كامل للتكنولوجيا ولأدوات الإنتاج، فالقدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية التي تعتبر الطريق الرئيسي السليم نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية[1].

2.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

- زيادة الدخل القومي: هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي[2].
- استثمار الموارد الطبيعية: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج، والخدمات العامة.
- دعم رؤوس الأموال: يهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة، التي تعاني ضعفا وعجزا بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية، أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل: السندات.
- الاهتمام بالتبادل التجاري: هذا الهدف خاص بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى، وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.
- معالجة الفساد الإداري: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي ويستغل موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة.

---

[1] سهيلة جنوحات، **مرجع سابق**، ص77.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 16.

- إدارة الديون الخارجية: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النّفقات الخاصة بالإنتاج.

3.2 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات، لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع أهمها[1]:

- الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product): يسمى اختصارا (GNP)، ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول، إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوّعة في فترة زمنيّة معينة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العام في الدولة.
- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): يسمى اختصارا (GDP)، ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي، ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري، والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

المطلب الثاني: أنواع التنمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

ينطلق المنظور التنموي التقليدي من السعى إلى زيادة النمو الاقتصادي ويهمل بقية الجوانب الأخرى، أي يركز على تحقيق التنمية في شقها الاقتصادي فقط، وعليه فإن مساوئ هذا المنظور تتمثل في كونه يعتبر بأن النمو الاقتصادي وحده كاف لتحقيق أهداف الإنسان بالعيش برفاه. لكن أهمية جوانب الحياة الأخرى فرضت على المنظور التنموي الجديد أن يرى بأن هناك جوانب جديدة لا بد من تسليط الضوء عليها بغية نقل الأمم من حالة التخلف لحالة التقدم في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وصولا إلى الاهتمام بالبيئة من خلال مساعي التنمية المستدامة.

1. التنمية السياسية (Political Development):

وردت العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية وقد اختلفت بسبب اختلاف المنطلقات والأيدولوجيات التي تحكم كل باحث، حيث اصطدم الباحثين في هذا الميدان بمجموعة من الصعوبات من أجل تحديد تعريف ملائم للتنمية السياسية، فمن بين هذه الصعوبات هو أن

[1] Hla Myint, Anne O. Kruege, **Op.Cit,** p.3-5.

العديد من التعاريف يتداخل فيها مفهوم التنمية السياسية مع بعض المفاهيم المتشابهة، كما أن أغلب هذه التعاريف قد صدرت عن رجال الدولة وصناع القرار لا عن طريق باحثين وعلماء، وبالتالي كانت تعاريفهم بعيدة عن الدقة العلمية. إضافة لذلك فإن أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثي ومفكري العالم الغربي فغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب[1]. رغم الصعوبات التي واجهت الباحثين في مجال التنمية السياسية في تحديد مفهوم محدد وواضح، إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي إلا تقريب الرؤى حول هذا المفهوم.

عرفها "**أحمد وهبان**" بقوله: التنمية السياسية هي: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لتكون كل هيئة منهما مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"[2]. (من خلال هذا التعريف نستخلص أن التنمية السياسية هي عملية غايتها تخليص المجتمع المتخلف سياسيا* من كافة مستويات تخلفه والمتمثلة في: أزمة الهوية – أزمة الشرعية – أزمة المشاركة – أزمة التغلغل – أزمة التوزيع – أزمة الاستقرار السياسي – أزمة تنظيم السلطة).

يقول "**لوسيان باي**"**(Lucien pye)**، في كتابه "**جوانب التنمية السياسية**"[3]: "هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية". ينطلق أصحاب هذا التصور من أن أهم شرط لتحقيق التنمية الاقتصادية يكون من خلال تهيئة المناخ السياسي عبر تحقيق الاستقرار السياسي، وتطبيق القانون، هذا باعتبار أن رسم استراتيجية التنمية الاقتصادية هي بأيدي رجال السياسة، من خلال وضع الخطط والبرامج والمشاريع، وهي حسب تعبير الباحث "**ازينستات**" **(S.N Eisensta)**، هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية (لكن ما يعاب على هذا التعريف هو أنه

---

[1] السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، دار المعارف الاجتماعية، مصر، ج 2، ط 2، 2002، ص 85-87.

[2] **المرجع نفسه**.

* التخلف السياسي: يشير إلى فشل أو عجز الأنظمة السياسية في خلق التفاعل البناء بينها وبين الجماهير الشعبية.

[3] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**، الدار الجامعة، مصر، 2003، ص 110.

يقيم علاقة خطية بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، وهذا لا يمكن انكاره، غير أن التنمية السياسية كباقي المجالات تتأثر بمختلف العوامل الأخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية)[1].

وجدت عدة دراسات ربطت التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية كإسهامات "اللجنة السياسية المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي" التي أصدرت سلسلة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة حول مشاكل الحياة السياسية في العديد من البلدان منها كتابة "**جيمس ليونارد بيندر**" **(L.Binder)**، "إيران التنمية السياسية والشخصية وبناء الأمة 1962"، وقد قامت هذه اللجنة بالعديد من المقارنات داخل المجال، بعد ذلك جاء جيل الكتّاب الماركسيين خاصة من بلدان العالم الثالث من أمثال "**راوول بيتش**" **(R.Prebisch)**، و"**أندريه جندر فرانك**" **(A.G.Frank)**، "**تيوتونيودوس سانتوس**" **(T.D.SANTOs)**، "**أحمد سمير أمين**"..وغيرهم.

يتداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغير السياسي، فالتحديث هو عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبنيها لثقافة سياسية ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محلية أي خارجية. وهناك بعض المفكرين يتبنون تعريف التنمية السياسية انطلاقا من تصور مبدئي محتواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو–اقتصادي، بمعنى المظهر السياسي لتلك العملية مرادفة للتحديث السياسي. في حين أن التنمية السياسية هي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتنطلق من فكر جديد، تتميز بالرشادة في التخطيط وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد، وبالتالي فالتنمية تتضمن وتحتوي على التحديث لأنها شاملة.

أما التغير السياسي فيعني الانتقال البطيء من التوازن الموجود، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائد، حيث يعتبر "صامويل هنتينغتون"، هو من اقترح مفهوم التغير السياسي، كما انتقد الاستخدامات المختلفة والمتعددة لمفهوم التنمية السياسية باعتبارها تفرغ المفهوم من مضمونه وتجعله غير وظيفي[2].

---

[1] عائشة عباس، **إشكالية التنمية السياسية والديموقراطية في دول المغرب العربي تونس أنموذج**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2017، ص 14.

[2] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، تر: عبد الرحمان حمدي وعبد الحميد محمد، المركز العربي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2001، ص 8.

يرتكز التحديث السياسي على أربعة أبعاد، وهي كما وضعها "هنتينغتون" وآخرون تتمثل في ترشيد بناء السلطة، تمايز البنى والوظائف السياسية، تدعيم القدرات النظامية والسياسية وإشاعة روح المساواة، انطلاقا من ذلك يمكن التمييز بين النظام المتطور وبين النظام المتخلف[1].

2. التنمية الاجتماعية (Social Development):

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها سلسلة من العمليات الإدارية المخطط لها مسبقا التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعيّة بينها وبين القطاع الخاصّ والمواطنين، لخلق تغيرات في النشاطات والمجالات الاجتماعية السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجية والخدمية والمعيشية للأفراد، وتثمر التنمية الاجتماعية بتحقيق رفاهية أفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنوي.

حسب "**انيست ويت**" (**Eenest Witt**)، "إن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره، لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية"، بالمقابل يراها مفهوما حديثا باعتبار أن الاهتمام بتنمية المجتمع ظهر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية[2].

برز هذا المفهوم بشكل رسمي في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهنا كانت الانطلاقة الرسمية لدراسات التنمية الاجتماعية.

وعليه: فالتنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، لتغيير كافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع حاجات الأفراد وتطلعاتهم، عن طريق دفعة قوية لإحداث التقدم المنشود[3].

تبرز علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية عبر مفهوم التنمية الشاملة الذي يشير إلى تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل معتمدة عل إسهام

---

[1] عائشة عباس، **مرجع سابق**، ص 16،17.

[2] عبد العزيز العايش، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر، جامعة قسنطينة، 2003، ص، ص 42، 43.

[3] علي الكاشف، **التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص 3.

المجتمع المحلي والمشاركة الشعبية[1]، أي عمليات التنمية التي ترتكز على الشقين الاجتماعي والاقتصادي معا دون إهمال أي قطاع على حساب الآخر.

فا**لتنمية الشاملة:** تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والذي بدوره له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية، فهي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية.

3. التنمية الثقافية (Cultural Development):

تعني التنمية الثقافية التغيير التقدمي الذي تزيد الثقافة بمقتضاه كما وكيفا وتتوسع آفاقا وأبعادا وتتطور وتزدهر، ويمكن تعريفها على أنها تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوله في النهاية لأنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع ويتفاعل معها الأفراد بأساليب متفاوتة، بحيث تكون في النهاية عنصرا أساسيا في تحديث إدراكهم لواقعهم الاجتماعي[2].

ارتبط مفهوم التنمية الثقافية بالعديد من الحقول المعرفية، ليحتل في الدراسات الأكاديمية مساحة واسعة، ترتبط أساسا بالفاعلية الاقتصادية والسياسية والثقافية في الدول النامية والدول التي في طريق النمو، حيث أخذ الفكر التنموي يولي المسألة الثقافية اهتماماً بدأ يتزايد بشكل تدريجي حتى غدت الثقافة في صلب العوامل التي تساهم في فهم وتفسير حالة التعثر في المسعى التنموي لدى العديد من الدول. لذلك يرى "**رومانيلي**"، أن وضع الثقافة في صميم سياسة التنمية يشكل استثماراً أساسياً في مستقبل العالم وشرطاً مسبقاً لعمليات عولمة ناجحة تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنوع الثقافي، خاصة وأن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، ويمثل دور الثقافة في تحقيق التنمية الشاملة دورا محوريا، فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة الدخل، بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة[3].

يعتبِر العديد من المختصين أن تغيير البنية الثقافية للمجتمعات هو المدخل الصحيح إلى التنمية، فمفهوم التنمية مرتبط أيضا بثقافة المجتمع كله، حيث أن هناك ثقافتين تؤثران في التنمية: الأولى ثقافة التقدم التي تدفع بعجلة التنمية، والأخرى ثقافة التخلف التي تعيق عملية التنمية، رغم أن التنمية

---

[1] ثروة شلبي، **التنمية الاجتماعية**، د.ط، د. ت، ص 17.

[2] زينب زموري، "ماهية التنمية التنمية الثقافية دراسة تحليلية"، **مجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، مج.6، ع. 14، مارس 2014، ص149.

[3] م. رومانيلي، "الثقافة والتنمية"، مقال منشور علي موقع اليونسكو، على الرابط التالي:

https://bit.ly/35OqZIt (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/01/12)

الثقافية لاتجاري التنمية الاقتصادية في مجتمع يتطور بشكل كبير[1]، فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون أن تواكبها منذ البداية تنمية ثقافية تمهد لها وتساهم في استدامتها والمحافظة على مكتسباتها.

4. التنمية البشرية (Human Development):

أدرك المختصون مع عقد السبعينات والثمانينات أنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، تأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية لتعكس مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية جزء من الكل فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، بل تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى أخر مع تطور الأصل، وكان مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عهد الثمانينات مقتصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات المادية، لكن مع بداية التسعينات برز مصطلح التنمية البشرية والذي جاء بديلا وموسعا لمصطلحات متعددة أطلقت على عملية جعل البشر هدفا للتنمية مثل: (تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري..الخ). وقد ورد مفهومها في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خياراته في جميع ميادين سعي الإنسان"[2].

هناك علاقة جدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية لأن أحدهما يعتمد على الآخر بشكل كبير، كونه لا بد لأي عملية تنمية أن تنطلق من الفرد كأهم عضو في المجتمع كي يكون مهيأ لإدارة وقيادة عمليات التنمية، بالمقابل فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي مؤهل بكل ما تحتاجه مراحل عملية التنمية الاقتصادية في كل نواحيها، خاصة وأن التجارب في العديد من البلدان أظهرت بأن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار في رأس المال البشري كانت

---

[1] بشير خلف، "التنمية الثقافية..البعد الباهت"، **الحوار المتمدن**، ع. 2906، 2010/2/3، نقلا عن الرابط التالي: ttps://bit.ly/3iOfh4g (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/01/08)

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، إيقون للخدمات المطبعية، الأردن، 2002، ص 13.

فاشلة، لأن الاعتماد على استيراد ذوي الخبرات العلمية (في تجارب بعض الدول النامية) قد زاد من تكاليفها بل وتسبب لها في خسارات أخرى إضافية.

5. التنمية المستدامة (Sustainable Developmet):

يعود استخدام مصطلح التنمية المستدامة إلى عام 1974 في مؤتمر عقد لصالح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المكسيك، لمناقشة استخدام الموارد البيئية واستراتيجيات البيئة والتنمية. إلاّ أنه لم يظهر على المستوى العالمي إلاّ في عام1980، وذلك عندما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة والصندوق العالمي للطبيعة بتقديم الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة مع التأكيد على أهمية إدراج الاهتمامات البيئية في عملية التنمية[1]. وفي عام 1987، صدر التقرير الهام للجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"، حيث ركزت فصوله المتعددة على فكرة التنمية المستدامة ودور المجتمع الدولي في تحقيق هذه التنمية من خلال حماية البيئة من ناحية، والحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة من ناحية أخرى. وفي إطار هذه الأهداف عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تستجيب لإشباع حاجات الحاضر دون التضحية بإمكانية إشباع الحاجات المتعلقة بالأجيال القادمة في المستقبل"[2].

سعي الإنسان الدائم نحو إشباع حاجاته المتزايدة؛ ارتبط برفع معدلات النمو الاقتصادي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن النمو يعد شرطا أساسيا من شروط التنمية، بالمقابل من ذلك لا يمكن التخلي عن مسألة الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا رئيسيا لمقومات العيش والحياة، لذا فإن العلاقة بين البيئة والاقتصاد تتجلى في ما يعرف بجدلية النمو والبيئة أو ما ينعكس على الجانب البيئي والنمو الاقتصادي جراء العلاقة بينهما، وقد أشارت واحدة من النتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية إلى أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا[3]. إثر ذلك أصبحت التنمية إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها، بل وإحداث التلوث

---

[1] الأسكوا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، إدماج الأبعاد البيئية في التخطيط الإنمائي في البلدان الأعضاء في الأسكوا، منشورات للأمم المتحدة، ج 2، نيويورك، 1999، ص6.

[2] إسلام جمال الدين شوقي، "جدلية البيئة والتنمية"، **مجلة: أفاق البئة والتنمية**، 2016/1/12، ع.90، نقلا عن الرابط: https://bit.ly/3cgGfPF (تاريخ الإطلاع عليه: 20018/10/23)

[3] جلول العقون، "جدلية النمو الاقتصادي وحماية البيئة وفق منظور التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ع. 6، ديسمبر2016، الجزائر، ص، ص 154، 155.

فيها. فمثل هذه التنمية يمكننا وصفها بأنها تنمية تفيد الاقتصاد أكثر من البيئة أو الإنسان، فهي" تنمية اقتصادية" وليست "تنمية بيئية" تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد فقط[1]. فقد أصبح ضروريًا لمواجهة ذلك، وحفاظًا على استمرار إشباع حاجات الحاضر دون التضحية بإمكانية وقدرة موارد البيئة على إشباع حاجات المستقبل، أن تدخل الاعتبارات البيئية في قلب الجهود الموجهة للتنمية، وأن يسفر ذلك عن مفهوم جديد للتنمية والنمو الاقتصادي، هو المفهوم الذي تتضمنه "فكرة التنمية المستدامة" ومنه تحقيق بيئة خالية من التلوث، فلقد أكد "مؤتمر استوكهولم" الذي عقد في عام 1972 على ضرورة الربط بين البيئة والتنمية، و أوصى "مؤتمر ريو دي جانيرو" المنعقد عام 1992 بضرورة الاهتمام بالأراضي كمورد طبيعي يحقق التنمية في إطار الأهداف الخاصة بالبيئة والحفاظ عليه[2]. لذا ينبغي على التنمية أن تقوم أساس على وضع الاعتبار للبيئة، وأن ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارهما متلازمتين؛ فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة[3].

المطلب الثالث: أهم نظريات التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية عملية معقدة وشاملة تتطلب إطارا نظريا تستند عليه السياسات الاقتصادية كي لا تتم العملية بشكل تلقائي. وقد ضم الفكر الاقتصادي مجموعتين من النظريات (Theories of Economic Development)؛ ركزت المجموعة الأولى على النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، في حين أن المجموعة الثانية اهتمت بالبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، هذه النظريات سعت إلى معالجة قضايا التنمية الاقتصادية، من بين هذه النظريات نذكر ما يلي:

1. نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية:

ظهر مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن أغلب النظريات التي سبقت هذه المرحلة وطرحت من قبل الباحثين الاقتصاديين قد انضوت تحت تسمية نظريات النمو، حسب العديد من الباحثين فإن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو أن هذه الأخير تركز على توازن الاستثمار

[1] جلول العقون، **مرجع سابق، ص** 155.

[2] إسلام جمال الدين شوقي، "جدلية البيئة والتنمية"، **مرجع سابق.**

[3] عبد الحكيم محمود، "العلاقة بين البيئة والتنمية"، منظمة المجتمع العلمي العربي، 19 مارس 2015، نقلا عن الرابط: ***https://bit.ly/3cisyzm*** (تاريخ الإطلاع عليه: 24.01.2018)

مع الادخار، أما نظريات التنمية فتركز على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا. من أهم هذه النظريات ما يلي:

- **نظرية "آدم سميث"** (Adam Smith) (1723-1790): يحصر عوامل تحقيق النمو الاقتصادي في تجميع رأس المال والنمو السكاني ورفع إنتاجية العمل وأيضا حرية التجارة الدولية، واعتبر أن الحرية الفردية هي أساس التنمية الاقتصادية وأن الحكومة لا تتدخل إلا من خلال تقديم وانجاز الخدمات العمومية[1].

رغم أنه لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، لكنه فتح المجال للباحثين اللاحقين له. وقد تناول سميث في نظريته سمات مهمة كونه يتصور أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وأن هناك **يدا خفية (Invisible Hand)** تخلق الانسجام بين المصالح وتخلق توازن السوق، و**تقسيم العمل** و**التخصص** لأن التخصص يزيد من جودة وكمية الإنتاج. وأن **تراكم رأس المال** يؤدي إلى زيادة دوافع الرأسماليين على الاستثمار (يفترض سميث، أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل). وحسبه فإن الثورة الحقيقية هي نمو الثروة **(النمو الاقتصادي)** الذي تكمن أسبابه في تقسيم العمل وتراكم رأس المال في اعتمادها المتبادل[2]. يقول سميث بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، لاكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم إلى هبوط الأرباح وثقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية إنكماشية)[3].

- **تحليل ديفيد ريكاردو (David Recardo):** يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية السكان والسكان من ناحية أخرى، ورغم أنه يؤكد على أهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، فهو يرى بأن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد

---

[1] Robbins Lord, **THE Theory of Economic Development in the History of Economic Thought**, Macmillan St Martin's Press, New York, 1966, p. 46-47.

[2] عبد الحميد مدفوني، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، مشورات جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أكتوبر 2002، ص 45.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية**، د.ط، د.ت، ص، ص 30،31.

الطبيعية تتوافر فرص ربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور ويزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة[1]. باستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف لتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

– **توماس مالتوس (Thomas Malthes)**: تعرف بـ"نظرية مالتوس للسكان" التي ترى أن عدد السكان –إذا لم يضبط– فإنه سيزداد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة. ويضيف العوامل السياسية والأخلاقية إلى العوامل الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية، كما يبرز أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية[2]. تصوره للتنمية تمثل في ضرورة زيادة رأس مال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا اتباع أساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات للزراعة، مما يفرض ربحية الاستثمار فيه، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع من دوران عجلة النمو بالتركيز على هذين القطاعين معا[3].

– **نظرية جون ستيوارت ميل:** ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لإنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج،

---

[1] رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة، وآخرون، **اقتصادات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 359.

[2] أمال شطيبي، **استراتيجيات التخصص الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015–2016، ص 4.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق**، ص 32.

فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ويؤكد بأن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية زيادة على دعوته لسياسة الحرية الاقتصادية.

النظريات النيو-كلاسيكية للتنمية الاقتصادية:

- **نظرية جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter):** تعد مساهماته من أهم المساهمات الكلاسيكية الجديدة في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يرى أن تحسين الإنتاج بهدف تحقيق التنمية يتم عبر الابتكارات المتمثلة في إيجاد سلع أو طرق إنتاج جديدة من خلال عاملين: الأول نشر في 1911 "نظرية التنمية الاقتصادية" أين يرى المشاريع التجارية الصغيرة مستنبتا للاكتشاف التكنولوجي، والثاني في 1942 "الرأسمالية، الاشتراكية والديموقراطية" (Capitalism,Socialism and Demoocracy) أين تقدم بفرضيته: الشركات الكبيرة مع القوة السوقية تسرع في معدل الابتكار[1] (المألوفة في الوقت الحالي)، كما حاول أن يسد الفجوة القائمة بين آراء ماركس وآراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، مقتنعا بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متسقة كما صورها النيوكلاسيك ويرى بأنه رغم أن النمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة سلسة وتدريجية، إلا أن النمو ليس الذي يترتب عليه الاختراق إلى المستويات السائدة. ونظر للتنمية الاقتصادية على أنها تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة، بعدها أصبحت النظرية نيوكلاسيكية عن التراكم الرأسمالي غير مرضية بالنسبة له[2].

- **النظرية الكنزية:** انطلق "كينز" (John Maynard Keynes) في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم الرأسمالي ابتداء من منتصف سنة 1929، فأزمة الإفراط في الإنتاج أدت إلى بطالة ضخمة ونقص استعمال القدرات الإنتاجية الهامة للاقتصاد[3]، وبالتالي حدوث كساد في السلع والخدمات: العرض يفوق الطلب ومنه توقف العملية الإنتاجية، فتوقف النمو الاقتصادي. اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول

---

[1] Nicholas Tom," Way Schumpeter Was Right: Innovation, Market Power and Creative Destruction in 1920s", **The Journal of Economic History**, America, Vol.63, No.4, Economic History Association, 2004, (p.1023-1058) p.1023.

[2] محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 68.

[3] عبد الحميد مدفوني، **مرجع سابق**، ص 108.

النامية، حيث يرى أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي.

2. نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد نيل أغلب الدول المستعمرة استقلالها وزيادة مساعيها في تحقيق التنمية الاقتصادية برزت هذه النظريات لتحلل أوضاعها، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة يصب في إطار حدَة التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي لترويج أيديولوجيتهما. وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم، واتجاه أخر يركز على العوامل الأساسية لتحقيق للنمو والتنمية.

أ- **نظرية لبنشتين:** يؤكد "لبنشتين"، أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل على العوامل المعيقة. يؤكد وجود نوعان من الحوافز: الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

بـ - نظرية نيلسون: يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفقا لهذه النظرية كحالة من التوازن الساكن لمستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي: انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل، ندرة الأراضي القابلة للزراعة، عدم كفاية طرق الإنتاج، الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

جـ - نظرية الدفعة القوية (Big Push Theory): صاحب هذه النظرية هو "روزنشتين رودان" (Rosentein Rodan)، يؤكد على القيود المفروضة على تنمية البلدان المتخلفة، في مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، لهذا فإن التقدم خطوة خطوة حسب تصوره لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار التي يسميها الدفعة القوية، والتي يقدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من

التنمية ثم ترتفع تدريجيا[1]؛ وعليه تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برامج كبيرة من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، ويفرق رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة. مؤكدا بأن نظريته تبحث في الواقع عن مسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[2].

من بين أهم الانتقادات التي وجهة لهذه النظرية هي أن الدفعة القوية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وكذا كوادر كثيرة ومتنوعة، وهو ما تفتقر إليه الدول النامية. كما أنها أهملت تنمية الزراعة التي تعتبر النشاط السائد في هذه البلدان. تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكنها تأكدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي. كما أن تطبيقها يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخيميه في الاقتصاد.

د– نظرية النمو المتوازن (Balanced Growth Theory): طرح "**نيركسه**" **(Nurkse)** صيغة جديدة لفكرة الدفعة القوية، تحت تسمية نظرية أو استراتجية النمو المتوازن، مركزا على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطور جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة[3]. وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير، على الأقل في المرحلة الأولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية. يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لذا البلدان المتخلفة.

---

[1] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 88.

[2] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص 80.

[3] محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجمية، **مرجع سابق**، ص 90.

لأن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية[1].

هـ – نظرية النمو غير المتوازن (Unbalanced Growth Theory): ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "**ألبيرت هيرشمان**"**(Albert Hirshman)** الذي انتقد نظرية النمو المتوازن معتبرا أنها غير واقعية، لأن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة، ويرى بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار. لذا دعى لتبني نظرية النمو غير المتوازن، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. فالاستثمار في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية، لينتقل النمو من قطاعات الفائدة إلى القطاعات التابعة[2].

بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية[3]: أن الافتراض بأن هذه النظرية تجري بصفة أساسية من خلال مبدأ الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، معنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ظل محدودية الموارد. إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية في ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

بحكم صعوبة اختبار كل من نظريتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن بشكل تجريبي بسهولة. فقد حاول البعض التوفيق بين النظريتين من خلال جعل نظرية النمو غير المتوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن. أما على المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكونا مكملتين بدلا من أن تكون متنافستين[4].

و– نظرية النمو لـــ: هارود و دومار (Harrod– Domar): تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي:

---

[1] محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص، ص 32، 33.

[2] **المرجع نفسه**، ص 34.

[3] مدحت القرشي، **مرجع سابق**، ص 99.

[4] **المرجع نفسه**، ص 100.

y/y=s/k أي أن: معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال

في حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: y/y=s/y–n

أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان

وعليه فإن: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع، انطلاقا من المعادلة السابقة فإن سبب تأخر الدول المتخلفة يرجع إلى: إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، أو لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني. والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية، كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، وانخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل. ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات ادخار عالية جدا، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي، إما القروض الأجنبية "المديونية" أو "الاستثمارات الأجنبية".

من بين الانتقادات التي واجهة للنظرية: لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة، فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، التخلف الاجتماعي، كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، ما أدى بها إلى مشكل المديونية.

ز- نظريات التغيير الهيكلي وأنماط التنمية(Structural Change Theory & Develomment Patterns): ترتكز هذه النظرية على التغيرات الهيكلية والآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصادات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف، إلى اقتصاد أكثر تنوعا وأكثر حداثة (mor modern) وتحضرا (urbanised) يحتوي على الصناعات المتنوعة والخمات[1]. تستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف عملية التحول، هناك نموذجان يمثلانها:

1- نظرية التنمية لـ آرثر لويس (The Lewis Theory of Development): (حالة التنمية في ظل عرض غير محدود من العمالة) تعتبر واحدة من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على

[1] أمال شطيبي، **مرجع سابق**، ص 8.

التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف. هذا النموذج عبارة عن نموذج للتنمية الاقتصادية يبين كيفية حدوث التغير الهيكلي لاقتصاد نامي، حيث يلعب فيه الفائض الرأسمالي الدور الحاسم في عملية التنمية، في ضوء هذه النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، إذن يفترض لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي[1]، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

2- نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية: استندت على البحث التجريبي الذي قدمه "**هوليس تشينري**" **(Hollis Chenery):** من خلال دراسة تجربية حلل فيها أنماط التنمية لعدد من بلدان العالم الثالث بين 1950-1973 للتعرف على الاختلافات التي يمكن أن تكون بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية. فرضيتها الأساسية هي أن التنمية عملية مميزة للنمو، تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، باستثناء بعض الاختلافات تحكمها مجموعة من الظروف الخاصة، المؤثرة في عملية التنمية وهي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية. وعليه فإن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها[2].

هناك فرق بين نموذج تشينري، ونموذج لويس، حيث يعتبر الأول أن التنمية لا تركز فقط على الادخار كشرط لحدوث عملية التنمية، بل تعتبر شرط ضروري لكن غير كاف، فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري. تتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي كالتغيير في النمط الإنتاجي، تغيير النمط الاستهلاكي للهيكل الاجتماعي (التحضر، التوزيع السكاني، الثقافة).

[1] أمال شطيبي، **مرجع سابق**، ص 8.

[2] Todar Michael P, and Stephen C. Smith, **Economic Development**, New York University and The Population Council, Pearson Education and Addison-Wesley, 10th Edition, New York, 2010, p.121.

3- نظرية مراحل النمو لـ روستو (The Stages Theory of Grewth): قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الأمريكي "والت ويتمان روستو" **(W.W. Rostow)** وقد لقيت صدى كبير كونها مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة، حيث طرحت في كتابه المعنون بـ "مراحل النمو الاقتصادي" الذي صدر سنة 1960، مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، وقد حاول وضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم. يعتبر البعض أن روستو، قد قدم نظرية سياسية واقتصادية وصفية لنمط النمو والتنمية في بلدان العالم. فهو يتصور من خلال طرحه أنه يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية ليتم تصنيف المجتمعات حسب تلك المراحل. وقد لخصها في خمسة مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك[1].

من أهم ماوجه لها من انتقادات هو صعوبة اختبار هذه النظرية، بسبب عنصر الغموض القائم، وكذا تداخل المراحل، لأن المرور بهذه المراحل ليس حتميا (خاصة مرحلة المجتمع التقليدي: فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ونيوزيلاند وأستراليا لم يمرو بالمرحلة التقليدية).

ح- نظرية التبعية (Dependance Theory): تعتبر هذه النماذج كامتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيو ماركسية)، الذي ترجع بدايتها لسنة 1949 وتعد من النماذج التشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي، وقد برز مفهوم التبعية بشكل جلي خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين[2]، فالتبعية هي عبارة عن نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى. اقتصاديا تشير إلى علاقة استغلال بين اقتصادين يتوسع أحدهما على حساب الآخر ويكون تطور الثاني تابعا لتطور الأول، فيترتب عنه علاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر. ويذهب الاقتصادي الأمريكي (Paul Baran) إلى كون الرأسمالية الاحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بأي دور تقدمي، بل على العكس أعاقة التصنيع في بقية العالم غير الرأسمالي، في سبيل المحافظة على الأرباح الاحتكارية للمركز الرأسمالي[3]. للتبعية عدة أشكال وأهمها التبعية الاقتصادية والسياسية:

---

[1] مدحت القرشي، **مرجع سابق**، ص 113.

[2] Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond,** Allyn & Bacon, 3rd Edition, USA, 1999, p. 348.

[3] براون كريس، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، لإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 216.

التبعية الاقتصادية: تتمثل في تبعية الاستثمارات للخارج والتبعية النقدية والمصرفية؛ تتخذ التبعية النقدية: أن تستخدم الدولة في التداول الداخلي عملة أجنبية، حينئذ تدور العملة الوطنية في فلك عملة الدولة الحاكمة ويترتب على هذا الارتباط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالقيمة الخارجية للعملة الأجنبية، فتنعكس التطورات النقدية والاقتصادية للبلد المسيطر على البلد التابع. التبعية المصرفية: تعني خضوع البنوك للرأسمال والإدارة الأجنبية، أو تكون وكالات وفروع لبنوك أجنبية.

التبعية السياسية: تكون نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية والتخلص من التبعية الأولى هو الشرط الأساسي للتخلص من التبعية الأخرى، والتخلص منهما شرط الانطلاق في مسمار التنمية.

رغم غياب نظرية موحدة وشاملة للتبعية، بحكم تعدد الأطروحات والمقولات المندرجة ضمن هذه التيارات، غير أن تيارات التبعية تتميز بكونها ذات نزعة توليفية/تركيبية مما يضفي انطباعا بأنها مندمجة منهجيا لدرجة أنها تبدو نظرية واحدة[1]، لكن هناك ثلاث نماذج أساسية لها: "نموذج التبعية الاستعمارية"، " نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية"، "نموذج فرضية الثنائية التنموية".

ط- نظرية الثورة النيوكلاسكية الجديدة (The Neoclassical Counterrevolution):

ظهرت هذه النظرية من قبل مع النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا. تركزت دراساتها على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم بجانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وعمليات الخوصصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة. ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيو كلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2]. هذه النظرية تقول بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويوكد رواد مدرسة الثورة النيو كلاسيكية أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي.

3. استراتيجية التنمية المستقلة

تنطلق هذه النظرية من الدعوة للاعتماد على النفس وتطوير قدرات أفراد المجتمع، حسب مؤكده "**بول باران**"، مع إعذاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة عملية وتقنية

[1] عبد الله عبد الخالق، **التبعية والتبعية السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 21.

[2] **المرجع نفسه**، ص 149.

محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة؛ وتتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي، وعدم استنزافه لصالح الطبقات الفقيرة. وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لانجاح عملية التنمية[1].

- **المبحث الثاني: مفهوم للأمن الإقليمي**

يحتل جانب الدراسات الدولية الذي يعني بمستويات التحليل محورا أساسيا في العلاقات الدولية، لما لهذا الجانب من أهمية كبيرة، خاصة وأنها المركز الذي تدور حوله الدراسات في مختلف النظريات التي تدرس وتفسر العلاقات بين وحدات النظام الدولي. هناك عدة تقسيمات لمستويات التحليل في العلاقات الدولية من طرف العديد من الباحثين والمنظرين من أمثال "**كنيت والتز**"، والذي قسم مستويات التحليل إلى ثلاثة أساسية وهي: الفرد (صانع القرار)، الدولة والنظام الدولي. أيضا هناك تقسيم "**دافيد سينغر**"، الذي قام بعرض تقسيم آخر لمستويات التحليل تمثل في: المستوى الوطني والمستوى الدولي والمستوى الكلي، إلا أن تقسيم "**باري بوزان**" (**Barry Buzan**)، يعد الأشمل والأوسع نطاقا في تفسير وتحليل الظواهر الدولية انطلاقا من المستوى الدولي، حيث قسمه إلى مستويين هما: النظام الدولي ككل. والنظام الإقليمي (الذي ستحاول الدراسة في هذا المستوى تحديد مفهومه في إطار مستوى الأمن الاقليمي)، إضافة إلى مستويات أخر حددها هي مستوى النخبة، مستوى البيروقراطية، مستوى المجتمع، ومستوى النظام السياسي. لقد استخدم بوزان، مفهوم النظام الإقليمي للتمييز بين ما هو جزئي وما هو كلي وبالتالي تحديد نمط العلاقات بين النظام و وحداته، حيث كان الأساس الذي أستند إليه في إبراز مفهوم النظام الإقليمي هو إقامة تنظيمات إقليمية باعتبارها أكثر فعالية من التنظيمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

المطلب الأول: الأمن الإقليمي تعريفه وأبعاده

يمثل الأمن شرط أساسي لضمان ظروف البقاء والاستمرار في أولويات السياسة الخارجية والداخلية للدول، لكن يصعب إعطاء تعريف محدد للأمن، نظرا للتراكمات الزمنية التي ارتبطت بظروف دولية مختلفة جعلت طبيعة التهديدات تختلف من فترة إلى أخرى، فيختلف معها مضمون هذا المفهوم النسبي (الأمن) الذي تعددت التصورات النظرية للعلاقات الدولية له، من تعريفات نجد:

[1] محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص 49،50.

عرفه "**مايكل ديلون**" **(Michael Dillon)**، بقوله: "الأمن مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره"[1].

في حين "باري بوزان"، يعرف الأمن على أنه: "التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي"[2].

رغم أنه يغيب تعريف يحظى بالاتفاق حول المفهوم المركزي الذي تقوم عليه الدراسات، فإن هناك محاولات وجهود لصياغة تعرف لهذا المفهوم، وقد لُوحظ أن ثلاثية: التهديد (threat) والقيم (values) والحماية (protection) قد شكلت حجر أساس في كثير من التصورات المفاهمية للأمن، وأثبتت وجودها في أكثر وأشهر التعاريف التي قدمت للموضوع؛ حيث عرف "**أرنولد ولفرز**"(**Arnold Wolfers**): "الأمن من زاويتين احداهما موضوعية (objective) وأخرى ذاتية (subjective): ويقصد بالأمن غياب التهديد للقيم المكتسبة، هذا من الجانب الموضوعي، أما من الجانب الذاتي فهو الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم. وبمعنى أخر فإن الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، وفي هدفه وموضوعه يعني تعاقب الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم تتعرض للتهديد أي أن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء، بل رغبتها كذلك في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها.

كما عرف "**ولتر ليمان**" **(Walter Lippmann)**، الأمن على أنه: "حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا من أجل صيانتها"[3]. (العامل المحدد في تعريفه للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع).

بعد مرحلة نهاية الحرب الباردة شهد مفهوم الأمن تغييرا كبيرا، حيث فرضت العديد من التغيرات على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في طروحاتهم حول مفهوم الأمن المحصور في القطاع العسكري فقط، وبالتالي فقد توسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات ومجالات أخرى تتعدى المجال الضيق للأمن الوظيفي، بسبب بروز تحديات أمنية جديدة جعلت الدول عاجزة عن معالجتها، ما جعلهم يلجئون إلى قواعد أخرى من غير الدول ليحققوا حاجاتهم، لذلك أصبح الأمن المتبادل بين

---

[1] Michael Dillon, **Politic of security**, routle dye, London, 1996, p.121.

[2] Barry Buzan, **People State and Fear: An Aganda for international security standies in the post cold war,** Bondler: lynne rienner publishers, New York, 1991, p.18.

[3] Johan Baylis, Steve Smith, **Globalization of World politics**, Second Edition,Oxford ,Unversety Prsss, Newyork, 2001, p.255.

مختلف فواعل النظام الدولي أمرا ضروريا؛ وتعد النظم الإقليمية أحد المستويات التي شملتها تلك التغيرات الدولية الجديدة كون ترتيباتها لم تبقى محصورة في اطار الأهداف العسكرية، بل تعدتها لتصبح ذات أبعاد ودوافع متعددة اقتصادية واجتماعية، وبيئية، الأمر الذي يدفع إلى محاولة تحقيق نوع من التعاون والتماسك بين أطراف ذلك النظام، عن طريق البحث عن صيغة إقليمية تتناسب مع الأهداف المسطرة. يجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن وهي:

1- الأمن الفردي: عبر عن شعور الفرد بالأمن والاستقرار، ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه، ويقع ذلك ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها، وهو مرتبط كثيرا بالأمن الوطني.

2- الأمن الوطني: لا يخرج في معناه عن مفهومين: ضيق وشامل، فالمفهوم الضيق يدل معنى سلبي مفاده أن الأمن الوطني يتحقق عند تحرر الدولة والإنسان من مشاعر الخوف والقلق لزوال ما يسبب تلك المشاعر من المخاطر الحسية. أما المفهوم الشامل فيتضمن تحقيق العدالة الجتماعية والاقتصادية[1]، ويقصد به أمن الدولة وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية*.

3- الأمن الإقليمي: هو الأمن المشترك لمجموعة من الدول، ويرتبط بنظام الأقاليم والأقاليم الفرعية في النظام الدولي. يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة، بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع الدول، يكون للدولة الإقليمية المركزية دور كبير في تأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء.

4- الأمن الدولي: هو النظام الذي يفترض على جميع وحدات النظام الدولي التنسيق فيما بينها لبلوغه لكي يتحقق الأمن والاستقرار الدوليين، ومنه تحقيق الأمن الإنساني المشترك، فيتم الإنتقال بالنظام الدولي من مستوى تنافسي إلى مستوى أكثر تعاوني.

---

[1] فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص، ص 17، 18.

* يضيف للأمن الوطني أحيانا عنصر الأمن القومي الذي يعبر عن المعنى الشامل لأمن الدولة المرتبط بأمن عدة دول يربطها مثلا الإنتماء القومي والولاء المشترك، بالمقابل هناك من لا يعترف أصلا بمفهوم الأمن القومي.

1 . تعريف النظام الإقليمي:

من الناحية الاشتقاقية: الإقليم (Region) جاءت من الكلمة اللاتينية (Regio) التي تعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة، وكلمة(Regio) مشتقة هي الأخرى من(Regere) التي تعني أن تحكم، أن ترشد، أن توجه[1]، فكلمة إقليم تعني منطقة جغرافية لها خصائص مشتركة.

مفهوم الإقليم: يعبر الإقليم في العلوم الاجتماعية والجغرافيا بفروعها عن إرادة توافقية ومشتركة لوحدات، أو أنظمة فرعية تتموقع سياسيا واقتصاديا وإداريا وثقافيا (قد تجتمع هذه العناصر معا أو قد يغيب أحدها) بين مستوى الدولة ومستوى النظام العالمي، وهو مستوى الأقاليم الفرعية التي تعبر عن الترتيبات غير الحكومية، غالبا هناك ثلاث أنواع من الأقاليم: أقاليم كبيرة وأخرى صغيرة وإقليم شبه وطني*.

النظام (Ordre): إن محاولات المختصين لتعريف النظام لاتخرج عن إطار يشير إلى العناصر المرتبطة بطريقة تحقق انسجاما كليا، حيث يذهب "**تشارلز ماكلالند**"، لتعرف النظام بأنه: "بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود تفصلها عن بيئتها أو محيطها. والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكيات البشرية على كافة المستويات". أما "**ستانلي هوفمان**"، فقيم النظام على أنه نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية[2].

يستعمل مفهوم النظام كأداة تحليل في مجالات عديدة ومختلفة منها:

المفهوم الجغرافي: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام وطني.

المفهوم النوعي: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، نظام ثقافي.

المفهوم الوظيفي: نظام أمني أو نظام تعاوني.

---

[1] Rodrigo Tavares, **The state of the Art of Regionalism: the past, the present and future of a discipline**, Publisher: UNU Insitute on Comparative Regional Integration Studies, New York, 2004, p, p 12, 13.

* الإقليم الكبير Macro Regio: يعبر عن التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر، ويشمل منطقة جغرافية واسعة تضم العديد من الدول. أما الإقليم الصغير: Micro Region: يتضمن التعاون والتنسيق بين الدول أو أجزاء من الدول ضمن منطقة جغرافية مصغرة مقارنة بالإقليم الكبير. الإقليم شبه الوطني Sub-National Region: ويقصد به التعاون الإقليمي داخل الدولة.

[2] Kennithe Walts, **Thery International Politics**, Random Houss, New York, 1979, p. 49.

هناك منظورين للتعامل مع مفهوم النظام الإقليمي:

الأول: يستعمل مصطلح النظام الفرعي(Sub-System) أو النظام التابع (Subordinate System) أي أنه فرع من النظام الدولي باعتبار أنه يتكون من عدة أنظمة فرعية

الثاني: يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أنه تجميع لدول متجاورة ومتقاربة تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي، لها مجموعة من الخصائص التفاعلية تميزها عن غيرها من الأقاليم[1].

لذا تعددت التسميات المعبرة عن النظام الإقليمي منها: النظام الإقليمي الفرعي، النظام الدولي الجزئي، النظام الدولي التابع، النظام الدولي الفرعي، نظام الدول الفرعي، إقليم. كما تعددت التعريفات أيضا؛ (انطلاقا من تبني الدراسة للمنظور الثاني لمفهوم النظام الإقليمي) من بينها نجد:

أ. **يعرف النظام الإقليمي حسب مستوى التحليل:** بوصفه مستوى متوسطا بين الدولة والنظام الدولي. فمستوى النظام الإقليمي كفرع من المستوى النظمي (Sub-Systemic Level) أو كمستوى وسطي بين النظمي والوطني. حيث يقول "**كاتسنشتاين**": "يمكن أن نتساءل عما إذا كان عالم الأعمال قد تشكل أولاً عن طريق الدولة أو عن طريق التأثير الإقليمي أو الدولي، فإذا ركزنا أولاً على تأثير مختلف الدول فهذا يدعم بغير وجه حق عدم التجانس في عالم السياسة، أما إذا وضعنا في الصورة تأثير العوامل الدولية فهذا يدعم بشيء من الإفراط السياق المتجانس لعالم السياسة، نجد أن أغلب الأطراف تحاول إيجاد التوازن بين التأثير الوطني والدولي ألا وهو التأثير الإقليمي"[2]. انطلاقا من هذا التعريف يتضح ما لتعريف الإقليم النظام الإقليمي من أهمية بالغة كوحدة تحليل في العلاقات الدولية ومستوى تحليلي متوسط بين تحليل النظام الدولي والمستوى الوطني.

ب. **النظام الإقليمي حسب تصور أنه مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا:** يعرفه "**هاني إلياس الحديثي**": "هو مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذ يتعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد"[3]. من خلال هذا التعريف يتكون النظام الإقليمي من: الجوار الجغرافي، وتحقق عامل المصلحة باعتباره محفزا للعملية التكاملية

---

[1] عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014، ص 16.

[2] Peter Katzenstein, Regionalism and Asia,New Political Economy ,2000 Published online, 18 Aug 2010,at: https://bit.ly/2liQWpK (21/12/2017)

[3] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 17.

ودافعا لخلق الولاء للنظام الاقليمي بدلا من الولاء الوطني، وخاصية إدراك تميز الإقليم عن غيره من الأقاليم.

أما بالنسبة لـ "**لويس كنتوري**" و"**ستيفن شبيغل**" (**L. Cantori and S. Spiegel**)، فهما يستعملان مصطلح النظام التابع للإشارة إلى النظام الإقليمي، حسب تصورهما فإنه "يتألف من دولة واحدة أو اثنتين أو أكثر، وهي دول متقاربة ومتفاعلة بينها بعض الروابط: الاثنية، اللغوية، الثقافية، الاجتماعية والتاريخية المشتركة، والتي يتزايد احساسها بالهوية أحيانا بسبب أفعال ومواقف الدول الخارجة عن النظام"[1]. من خلال هذا التعريف يتضح أن هذا النظام يتكون من مجموعة دول تميزها خصائص مشتركة خاصة عناصر التشابه الثقافي والاجتماعي، لكن ما يعزز تماسكها هو وجود تهديدات أو مواقف خارجية من قبل أطراف لا تنتمي إلى ذلك النظام. هذا التعريف يعد أهم تعريف كونه ركز على العنصر الثقافي الذي كان مغيبا في العديد من التعريفات التي سبقته.

يقول "**بروس روسات**" (**Bruce Russett**): بينت دراسته للأقاليم الدولية أن تعاريف النظام الإقليمي تختلف اختلافاً واسعاً بناء على الطرق والصفات التي يستخدمها المتخصصون في نظرية الإقليم، فمثلا يعرف بعضهم الإقليم من حيث انعزاله أو انفصاله (إفريقيا جنوب الصحراء)، أو من حيث الانسجام النسبي في الولاء والوطنية (العالم العربي)، أو من حيث مشكلة تخص منطقة (كجنوب شرق آسيا) أو من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة (كالشرق الأوسط)[2].

يعتمد النظام الإقليمي على مجموعة من المعايير الأساسية التي تحدد وجوده وهي:

1. إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية، فالدول المتقاربة جغرافيا أكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات إستراتيجية عسكرية واقتصادية، وهو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.
2. اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي.
3. وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية، تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.

---

[1] Louis Cantori and Steven Spiegel, "International Regions: A Comparative Approach to Five Subordinate Systems", **International studies quarterly**, Vol.13, N°4, December 1969, p. 361-367.

[2] Bruce Russett, **International regions and the international system**, Rand McNally, Chicago, 1967, p.233.

4. وجود تفاعلات سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية ومعلوماتية بين دول الإقليم تتحدد على ضوئها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي، وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير والنظام الإقليمي.

2.1 نشأة مفهوم النظام الإقليمي:

برز هذا المفهوم في منتصف القرن الماضي وارتبط بالتوجهات الفكرية في بعض أدبيات العلاقات الدولية كالمدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل دعوة أصحاب العالمية إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. بعد ذلك ظهرت مدرسة التكامل التي كان له دور هام في دعم فكرة الإقليمية عبر إسهامات منظري الوظيفية والوظيفية الجديدة في دفع فكرة التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي[1]. وصولا إلى مدرسة النظم التي أكدت على أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني وبقية الأطر المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

مع نهاية الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة؛ طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نموذجا جديدا يقوم على بحث تفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة، وهذا ما عرف بـ الإقليمية الجديدة والتي تجسدت خاصة في التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم[2]. بعد ذلك وضعت أطر جديدة للتعاون الإقليمي احتل فيها التعاون الأمني جزاء هاما، حيث تعدَت الإقليمية الجديدة إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي إلى تبني قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان والاهتمام بالقضايا البيئية.

2. مفهوم الأمن الإقليمي:

إن الأمن الإقليمي لا يعدُ أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، حيث تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم، ففي أحد تعريفات **الأمن الإقليمي:** "هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل فيه". هذا التعريف يركز على الترتيبات الأمنية الإقليمية التي تكون منطلقاتها عسكرية دفاعية بالدرجة الأولى في ظل التصور التقليدي للأمن.

---

[1] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص 28.

الأمن الإقليمي: "مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم. لا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي، ويتخذ الأمن الإقليمي مستويات مختلفة وعديدة حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتصف به"[1]. هذا التعريف يؤكد بأن الأمن الإقليمي جزء من الأمن الدولي.

يرتبط **الأمن الإقليمي:** "بنظام الأقاليم والأقاليم الفرعية في النظام الدولي، ولقيام الأقاليم والنظم الفرعية يفترض توفر بعض الشروط من بينها: الجوار الجغرافي، وجود دولة إقليمية مركزية، وجود إجماع قومي على الأهداف العليا، وكذا وجود تفاعلات سياسية كثيفة. كما يتعلق الأمن الإقليمي بدور الدولة الإقليمية المركزية في تأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في النظام الإقليمي والعمل على التوصل إلى إجماع حول القضايا العليا، لاسيما ما يتعلق بتحديد مصادر التهديد وتحديد الأعداء والأصدقاء"[2]. هذا التعريف يوضح شروط قيام نظام إقليمي، ويؤكد على أهمية دور الدولة المركزية في تقوية علاقات أطراف النظام وتصوراتهم للعديد من القضايا.

وتعرف جامعة الدول العربية **الأمن الإقليمي** بأنه: "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقًا للتعاون فيما بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي"[3].

من خلال تناول بعض التعريفات يمكن القول بأن الأمن على المستوى الإقليمي يقوم على أساس الرغبة في تأمين مجموعة من الدول من التهديدات الداخلية والخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار، وذلك بناء على توافق مصالح وغايات هذه المجموعة وتماثل التحديات التي تواجهها، عبر صياغة تدابير محددة وموحدة بينها ضمن نطاق إقليمي مشترك، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف

---

[1] ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص123.

[2] عبد المنعم المشاط، "تحليل ظاهرة الأمن القومي"، **استراتيجيا**، بيروت، ع. 52، جوان 1988، ص39.

[3] محمد عزيز شكري، الإقليمية، الموسوعة العربية، 15/ 2017/11، على الموقع التالي:

https://bit.ly/2RITdvT (تاريخ اللإطلاع عليه: 2017/12/22)

فحسب، إنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من المصالح الذاتية لكل دولة، وصولا إلى تحقيق مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي[1].

بمفهوم أشمل هو مجموعة الخطوات المتدرجة التي تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف (دولة)، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وبالتالي فنظام الأمن الإقليمي قائم على اعتبارات الانخراط الطوعي للأعضاء وتوحيد إراداتها، لخلق منظومة مركبة ومنسجمة وتنمية قدراتها المشتركة بما يقوي تماسكها وحيويتها وتمكنها من التكيف مع مستجدات بيئتها الداخلية والخارجية، وهو ما يطلق عليه باري بوزان مصطلح **المجمّع الأمني (Security Complex)**، حيث اعتبره ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[2].

1.2 نشأة مفهوم الأمن الإقليمي:

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق الاستقرار الأمني لمحيط الإقليم. لكن انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربيةالتي قامت عام 1945 اعتماداً على القومية العربية التي تضم شعوب متجاورة إقليميا يجمعها أصل عرقي واحد ودين ولغة وتقاليد واحدة (والانتماء الإقليمي الواحد، وهو ما لم يتجمع في أي تنظيم آخر)[3]. التنظيم الإقليمي الآخر المشابه، هو منظمة الوحدة الأفريقية، التي تضم كل دول القارة الأفريقية انطلاقا من العنصر الجغرافي، إلا أن ضعف التنظيمين أضعف تأثيرهما على مختلف الأبعاد الأمنية في تحقيق الأمن لأعضائهما، باستثناء اتحاد الأوروبي الذي يضم معظم الدول الأوروبية ويُعد المنظمة الإقليمية التي تمكنت من حل معضلة الأمن الإقليمي فيما واجهها من أزمات[4].

---

[1] فاتح النور رحموني، **تأثير التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 68.

[2] **المرجع نفسه**، ص68.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص 17.

[4] **المرجع نفسه**، ص17.

2.2 مصادر تهديد الأمن الإقليمي:

هناك بعد آخر لدراسة الأمن الإقليمي يتمثل في مستوى الإطار الفردي والذي يشير إلى تهديد الأمن الداخلي للدولة من مجال جوارها الإقليمي، هنا يكون الأمن الإقليمي رد فعل الدولة لدرء التهديدات الأمنية التي تأتيها من دول جوارها. ما دون ذلك فإنه يكون عبارة عن تهديد أمن دولة ضمن انتمائها الاقليمي، حيث يمثل هذا الأخير لدولة ما إطارها الجغرافي الأوسع المحيط بإقليمها، كما قد يمثل عمقًا استراتيجيًا لبعض الدول، أو قد يتحول إلى مصدر من مصادر التهديد في ظل أوضاع معينة كاختلال توازن القوى الإقليمي لصالح إحدى دول الإقليم مما يزيد من احتمال تعرض الأطراف الأقل قوة للاعتداء أو الضغوط من قبل الدولة الأقوى في الإقليم، أو من خلال تبلور قوتين إقليميتين كبيرتين متنافستين أو أكثر بشكل يؤدي إلى تولد مصادر تهديد أمنية لباقي دول الإقليم[1].

يؤدي توصل القوى الإقليمية الكبرى في إقليم معين وتسوية الخلافات القائمة بينها إلى خلق مصادر تهديد جديدة لبعض دول الإقليم الأخرى، إذا ما ترتب على هذه التسوية أضرار على مصالح باقي أو بعض دول الإقليم. وهكذا نستطيع القول بأن كل ما يشهده الإطار الإقليمي من تحولات يمكن أن يتحول إلى مصدر من مصادر التهديد الأمني إذا ما توفرت شروط وظروف معينة[2].

المطلب الثاني: التصورات النظرية للأمن الإقليمي

1. نظرية الدور الإقليمي:

يعتبر مفهوم الدور واحدا من المفاهيم التي استقتها العلوم السياسية من علم الاجتماع والانتربولوجيا وعلم النفس في إطار الثورة السلوكية. لذا اختلفت التصورات التي تحدد مفهوم الدور بحسب اختلاف منطلقاتها، حيث أخد مفهوم الدور من المنظور السياسي بعدا ثنائيا ليشير إلى الدور الوطني والدور السياسي الخارجي، فالدور السياسي الخارجي يرتبط بلسلوك الدولة ضمن توجهات سياستها الخارجية وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[3].

---

[1] فاتح النور رحموني، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Kal. J .Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**,vol.14, No.3, November 1970, p.233.

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك مع التركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. وعليه تهتمّ هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية" تقوم بها الدول في ساحة العلاقات الدولية، وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، من بينها: (هويّة هذه المجتمعات، القيم السائدة لدى أفرادها، خصائصها القومية من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي).

نتيجة لمختلف التطورات التي حصلت في ساحة العلاقات الدولية، تزايد الاهتمام بالدراسات التي تعنى بالأدوار الإقليمية بشكل كبير، حيث منحت الأحداث الحاصلة مكانة لتزايد أدوار القوى الإقليمية على التأثير في مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بتفاعلات العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية، خاصة وأن قدرات الدول تختلف بشكل متفاوت لذا يختلف حجم تأثيرها في واقع العلاقات الدولية حتى داخل النظم الإقليمية، وقد أظهرت الأدوار الكبيرة للقوى الإقليمية قوتها وفعاليتها في التحكم في العلاقات والتفاعلات ضمن نطاق النظم الإقليمية.

وعليه: يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ "**السياسة الإقليمية**" **(Regional Policy)**، يمكن أن تعرف على أنها:"السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية ضمن مجال التفاعل الإقليمي"[1].

تكون المصالح غالبا هي التي تحرك أدوار السياسات الإقليمية، سواء كانت سلوكاتها تصارعية أو تعاونية، أيضا تحدد شكل التحالفات بين دول الإقليم. وعليه تهتم الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية؛ بالاهتمام بالأدوار التي تلعبها أو من المحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، وتصنف هذه القوى ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، التي تؤثر العلاقات بينها ومستوى قوتها وإمكانياتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية على المناخ السائد في النظام الإقليمي[2].

[1] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] **المرجع نفسه**، ص 41.

- يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين[1]:

المستوى الأول: هو السلوك الصادر عن مجموعة وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.
المستوى الثاني: هو بسياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدولة ومبادئها وأهدافها وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، لهذا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف.

2.1 الأدوار الإقليمية:

هي مجموعة الأدوار التي تؤديها دولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم بشكل منفرد:

1. الحليف المخلَص (Faith Fullally): يلتزم صانع السياسية الخارجية بتأييد سياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه، سواء كانت السياسات الداخلية أو الخارجية، ومن هنا يصبح حليفا مخلَصا.

2. الزعيم أو القائد الإقليمي (Regional Leader): بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول التي تنتمي إلى المنطقة نفسها؛ تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

3. المدافع الإقليمي (Regional Protector): يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيها – دولته – من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4. قائد التكامل الإقليمي: يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه دولته.

5. نموذج الهيمنة الإقليمية (Regional Hegemony): ينسب هذا النموذج إلى "دفيد مايرز" الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس أدوار تصب حوله:

[1] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 41.

أ. المهيمن الإقليمي (Regional Hegomonos): هو دولة تمتلك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء[1].

ب. المتطلع إلى الهيمنة (Aspiring Hegomonos): في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

ج. المهيمن المحتمل (Patential Hegomonos): وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا، وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى.

د. المساوم (Bargaine): وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فإن الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني..، و يكون في مقدور كل واحد منها جعل نفقات ممارسة الهيمنة باهظة كون الأطراف المساومة تمتلك القدرة لتتحدى القوة المادية و العسكرية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

هـ. الموازن (Balancer): يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي تحتل منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة، وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف. رغم أنها قد لا تقل قدرتها عن الدول المساومة لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، يتوقف توازن النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة[2].

2. نظرية مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theor):

يعتبر مفهوم الأمن الإقليمي من بين مفاهيم الأمن التي مستها مختلف تغيرات النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، فتنوعت بذلك مواضيعه وآليات تحقيقه. انطلاقا من اعتبار المستوى الإقليمي للأمن وحدة تحليل أساسية. كان أول طرح لهذا المصطلح مع "باري بوزان"، في كتابه: "**الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية**"، إشارة منه إلى بداية التحول ضمن المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، رغم أنه لم يلغِ مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، لكنه ركز على

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص 58.

[2] **المرجع نفسه**، ص 59.

الديناميكيات الأمنية التي تخرق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلى محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة[1].

قدم باري بوزان مصطلح مركب الأمن لتسهيل التحليل الأمني على المستوى الإقليمي وليكون منطلقا لدراسة القضايا الأمنية، خاصة وأن الدول تحدد علاقاتها من منطلقات إقليمية وليست عالمية، رغم استمرارية تعاملاتها مع القضايا العالمية أو الأطراف الخارجية الفاعلة ومختلف القوى المؤثرة في المركب الأمني[2]. وقد طور بوزان انطلاقا من أفكار "**كارل دوتش**" "الجماعات الأمنية"؛ مفهوم "**مركب الأمن**" (**Security Comple**) ويعرفه بأنه: "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة"[3]. في اشارته إلى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم؛ قدم بوزان طرحه "**مركب الأمن الإقليمي**" والذي يشتمل على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثل المصالح المشتركة، وعلى مستوى عال من التهديد والخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين هذه الدول. كما حدد مجموعة من مركبات الأمن وهي أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. ومن العوامل التي تحدد مركبات الأمن حسبه: الروابط الثقافية والعرقية إضافة إلى إدراك أنماط الأمن، ولا يلغي وجود بعض مركبات الأمن الفرعية إضافة إلى الأساسية[4].

قدم باري بوزان و"**بول ويفر**" عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي والتي منها أنه: "مجموعة الدول التي تكون اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى". وفي تعريف آخر (هذا التعريف الأكثر حداثة) عرفه بوزان بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بين العمليات الكبرى للأمننة (Securitisation Descuritisation) مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بفصل بعضها عن بعض".

---

[1] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 294.

[2] سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم الساسية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.19 ،2008، ص 20.

[3] Dario Battistella , **Théories des relation internationales**, Presses de Sciences Politiques, Paris, 2003, p.461.

[4] Barry Buzan, **people states and fear : the national security problem**, Wheatsheaf Books, Original provenant de l'Université du Michigan,USA, 1983, p-p.190-194.

نظرية مركب الأمن الإقليمي تقوم بالتمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، هذه النظرية ترتكز على مجموعة من القواعد أهمها[1]:

1- أن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن.

2- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه.

3- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية إذا كان على نطاق واسع.

4- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.

5- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.

6- استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

7- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى.

[1] Barry Buzan, Ole Weaver, **Regions and Powers:The Structure of International Sucurity,** university press, combridge, 2003, p.4.

شكل (1): جدول يوضح أنواع المركبات الأمنية

نوع المركب الأمني	السمات الأساسية	النموذج
المركب الأمني العام	قطبية محددة القوى الإقليمية	الشرق الأوسط، أمريكا الجنوبية، شرق آسيا، القرن الإفريقي، جنوب إفريقيا
المركب الأمني المركزي قوة عظمى	أحادية قطبية مرتكزة على قوة عظمى	أمريكا الشمالية رابطة الدول المستقلة، وإلى حد ما جنوب شرق آسيا.
قوة كبرى (قوة إقليمية)	أحادية قطبية مرتكزة على قوة كبرى أحادية قطبية مرتكزة على قوة عظمى	غير موجود
مؤسسي	يكتسب الإقليم صفة الفاعل من خلال المؤسسات	الإتحاد الأوروبي
المركب الأمني للقوة الكبرى	ثنائي أو متعدد الأقطاب بقوة كبرى كأقطاب إقليمية	أوروبا قبل 1945، شرق آسيا
المركب الأعلى	مستوى بين إقليمي ذو دينامية أمنية قوية، ناشئة عن تمدد القوى الكبرى نحو الأقاليم المتاخمة	شرق وجنوب آسيا

. المرجع: Barry Buzan, Ole Weaver, Regions and powers..,Op.Cit,p. 62

1.2 متغيرات النظرية:

1. **العداوة أو الصداقة:** عادة تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية محددة في علاقات العداوة والصداقة (Enemity/Amity) التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يخلق حالة الاعتماد المتبادل الأمني سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار، كما أن العلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالمنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية، وكذا نمط العلاقات الثقافية بين الحضارات الكبرى.

2. **التخومية:** يعمل مبدأ التخومية (Adjacency) على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، فوجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي، الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا. وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق ومن ثم يكون لدينا مركبات أمن إقليمية وليس مركب أمن واحد في النظام الدولي.

3. **الاعتماد المتبادل الأمني:** الذي هو الآخر متأثر بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي، فبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي تمتلك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية. الفكرة الجوهرية لهذا المتغير المستقل في التحليل الإقليمي لقضايا الأمن هو الترابط الأمني الشديد والتأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية.

4. **الإختراق (Penetration)**: يحتوي هذا المفهوم على مضامين نظرية في اتجاهات مختلفة، إذ يتضمن معنى اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها عبر وضع الترتيبات الأمنية بمشاركة القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي، لكن بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا خارجها، عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، والمتمثلة في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة.

5. **مبدأ القوة:** تعد القوة عاملا أساسيا منتجا للتفاعلات الأمنية بشكل مكرر وكثيف، ربما هو أكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكيات الأمنية الإقليمية، عندما يتفاعل مفهوم القوى عبر المستوى الإقليمي ينتج خاصية توازن القوى التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتتفاعل الأطراف بناء على إلتزامات هذا النظام. تظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف تحرك سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة.

يمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمي إلى مركبات أمنية فرعية المركبات الفرعية التي تعكس الأنماط المختلفة للاعتماد المتبادل الأمني، نتيجة لزيادة عمليات التفاعل الأمني عبر إقليمي وأخذها تدريجيا الشكل المعقد؛ تظهر مركبات فرعية تتفاعل ضمن المركب الإقليمي الكبير. مركبات الأمن الفرعي لا تعني بالضرورة أنها خاصية ملازمة لكل حالات مركبات الأمن الإقليمية في النظام الدولي[1].

وعليه يميز بوزان و ويفري بين مجموعة من نماذج مركبات الأمن وهي:

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 309.

أ. **مركب الأمن الإقليمي العام:** يتكون من دولتين فأكثر، تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى حيث تتمتع كل دولة بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن. كما يمكن أن تكون العلاقات الأمنية متمحورة حول قطبين أو عدة أقطاب أو قطب (يتميز بسيطرة علاقة القوة كخاصية مركزية).

ب. **مركب الأمن الإقليمي المركزي:** يتجسد هذا النموذج في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية التي تندمج وحداتها بشكل كبير، فتسمح بتأسيس لعلاقات أمنية عبر إقليمية تكون العلاقات الأمنية هي المتحكمة والمحددة لمختلف التفاعلات بين الوحدات.

ج. **مركب الأمن الإقليمي للقوى العظمى:** يتضمن هذا النوع أكثر من قوة عظمى تمثل قلب تفاعل المركب الأمني الإقليمي، يتم تحليل القوى العظمى بطريقة مختلفة من حيث الانخراط المتعدد لهذه القوى إلى مناطق مجاورة، من ثم تكون هناك كثافة عالمية للتفاعلات الأمنية ما بين مناطقية على عكس الحالة العادية كخاصية لهذا النموذج فهي هجينة تجمع ما بين المستوى الإقليمي والمستوى العالمي. لذلك من ناحية التحليل يستخدم متغير الصداقة/لا العداوة عادة في تحليل وفهم العلاقات الأمنية الإقليمية[1]. تظهر آثار هذا النوع من المركبات في إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتاخمة، من ثم يظهر مستوى فرعي لمركب الأمن الإقليمي وهو التفاعلات مابين المناطق؛ فالتأثير المتزايد للقوى العظمى عبر المناطقي سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى ربط مركبات الأمن الإقليمية ببعضها البعض في مستوى أعلى وتصبح أكثر مركزية ونضجا كما يعتقد بوزان وويفر، هكذا يتبلور مستوى إقليمي فرعي لتحليل العلاقات الأمنية الدولية وهو مستوى "مافوق الإقليمي" (Superregional) والذي بدوره يمكن أن يحل محل مستوى "مابين إقليمي" (Interregional).

أ. **المركب الأعلى (Supercomplexe):** ينتج هذا النوع من كثرة تلك التفاعلات الأمنية على المستوى بين الإقليمي، وعليه هذا النوع يتميز بوجود تفاعلات بين إقليمية قوية ووجود قوة أو أكثر من القوى الكبرى ضمن هذا المركب الأمني، وكذا امتدادات القوى الكبرى نحو الأقاليم المجاورة، فتنتج مختلف هذه التفاعلات إلى ربط مركبات الأمن الإقليمي ببعضها البعض في مستوى أعلى[2].

---

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص311.

[2] Barry Buzan, Ole Weaver, Japp De Wilde, **Security:A new Framework of Analysis**, Boulder CO: Lynne Rienner Publishers, New York,1998,p.60.

في المثال الآسيوي فالتفاعلات الأمنية ما بين شرق آسيا وجنوب آسيا قوية ومكثفة بسبب التخطي المتكرر لتدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني ذات النتائج المتخطية لعدد من المناطق، فلا تستطيع الصين واليابان فك تدخلهما العالمي عن نظيره الإقليمي[1]، من ثم هناك تلازم بين مركب الأمن الإقليمي ونظيره العالمي مشكلا علاقة تفاعلية عليا تجسد هذا النوع من مركبات الأمن.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي وعلاقته بالتكتلات الإقليمية

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر المترتبة عن الحرب، لكن هذه الظاهرة أخذت في التجلي بشكل أكبر حين أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة، وذلك انطلاقا من اعتباره وسيلة لتحقيق التطور والاستقرار. فتاريخيا ارتبط مفهوم **الكتلـــة (bloc)** بحالتي الحرب والسلم معا، فالكتلة هي عصبة عسكرية واقتصادية وسياسية وإيديولوجية، تتجه نحو تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني بين أعضائها من الدول تحت زعامة دولة رائدة في الكتلة تكون بمثابة الدولة القطبية المؤثرة في قيادة وتوجيه سائر الدول المنضوية فيها. تعاظم القوة التدميرية الهائلة التي كان يملكها العالم في القرن العشرين ساهم في بروز الكتل الدولية عبر سياسة سباق التسلح وضرورة الحفاظ على توازن القوى الدولية لصيانة السلم والأمن الدوليين، وتلك سياسة معاصرة برزت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تنشأ الكتل الدولية لدوافع اقتصادية تمليها أزمات اقتصادية طارئة أو لضعف عدد من الدول عن تحقيق أهدافها وبرامجها الاقتصادية، ومنه بروز الحاجة عندها إلى تحقيق التكتل الاقتصادي البيني.

غالبا ما كانت مختلف التكتلات الإقليمية الاقتصادية في العقدين الماضيين عبارة استجابات دفاعية لها أبعاد ضمنية ضد العولمة الاقتصادية، فمن خلال العمل في إطار مجموعات إقليمية تتمكن الدول من المساعدة في حماية الأسواق والصناعات في إقليمها، وزيادة قدراتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، فالمنظمات الإقليمية هي أحد أطر العمل المؤسسية التي يكون فيها السعي وراء جدول أعمال أمني شامل، خاصة مع بروز مفهوم الأمن الشامل[2].

---

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص312.

[2] أليسون .ج.ك.بيلز، أندرو كوتي، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21، في التسلح ونزع السلاح والأمن** الدولي، تر: حسن حسين وآخرون، مركز الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 351.

تهدف التكتلات الاقتصادية لبلوغ مرحلة متقدمة تتجسد في التكامل الاقتصادي، لكن يختلف الباحثون في تعريفهم للتكامل والسبب في ذلك راجع حسب "**جوزيف ناي**" إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل.

التكامل لـغــة: تكمل وتكامل واكتمل أي تم وكان كاملا. أما اصطلاحا فا**لتكامل:** هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية ويتميز بكونه يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، تخلق شخصية قانونية ويتميز بوجود أهداف مشتركة. (هذا التعريف يركز على العنصر المؤسساتي وأهميته في عملية التكامل).

اختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي*، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عنه حيث استعمل البعض مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتعاون، ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين (على شكل اتفاقيات ثنائية) أو بين مجموعة من الدول (على شكل تكامل إقليمي).

التكامل الاقتصادي يعرف على أنه: تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1]. (هذا التعريف يركز على عنصر وجود مصالح مشتركة وزيادة التجارة البينية شريطة وجود تجانس بين مجموعة من الدول).

يرى الاقتصادي "**بيلا بلاسا**" أن التكامل الاقتصادي الإقليمي لا يكون بالضرورة بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي، فجوهر التكامل عنده هو القضاء على كل أشكال التميز بين اقتصاديات الدول الأعضاء، ورغم ذلك فقد عاد بلاسا وأشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه، وفي هذا الصدد نجده يقول: "التكامل بين بلدان متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود

* أصل كلمة التكامل لاتيني حيث بُدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد؛ ظهر التكامل الاقتصادي في شكله الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الاقتصادي سنة 1950، بعدها ساد اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي لتوسيع التعاون الاقتصادي بين الدول؛ بعدها انتشر بشكل أوسع في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **إقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 21.

القومية"[1]. (من خلال هذا التعريف نستشف بأن الإقليمية والقرب الجغرافي قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي ولكنها ليست شرطا من شروط قيامه).

غالبا ما ينجر عن التكامل الاقتصادي الإقليمي العديد من الأبعاد الأمنية لأن التعاون والتكامل الاقتصادي يكون دافعا لرغبة الأطراف المشاركة في الحد من احتمال قيام النزاعات السياسية أو العسكرية فيما بينها بسبب تداخل مصالحهم المشتركة.

مفهوم الإقليمية لا يعتبر من الأمور المستجدة فالتوجهات الإقليمية برزت مع بداية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، وقد قامت بشكل أساسي على فكرة التكتل في ظل الصراع الذي دار في الحرب الباردة، ثم تلتها الفترة التي نالت فيها أغلب الدول النامية استقلالها وتنامي النزعة الوطنية، ففي ظل سعي تلك الدول لتحقيق مصالحها الذاتية تحولت تلك النزعة لانتماءات قومية إقليمية. وقد ارتكزت الإقليمية التقليدية على القرب الجغرافي كشرط أساسي لقيام أي تكتل، حيث تباينت الآراء حول تأثير مسألة الجوار الجغرافي على ثنائية الصراع والتعاون، فذهب البعض للقول بأن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع، بالمقابل يرى البعض الآخر أن استغلال التقارب الجغرافي يقيم صلات وثيقة بين دول الإقليم لتجاوز الصراعات، خاصة باستغلال العلاقات القائمة على المناطق الحدودية من خلال تفعيل المشاريع المشتركة التي تقوي العلاقات بين الأطراف. لذا فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات بحكم أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها، وتصبح المصالح متوافقة وأي تهديد حول الإقليم سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو عسكري، هو تهديد لكل دول الإقليم، فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع والعكس صحيح[2]، أي كلما زاد التكامل بين أطراف الجوار الإقليمي زالت أسباب الصراع وتداخلت العلاقات والمصالح ما يسهم في ضمان الأمن والاستقرار.

تتوافق الإقليمية التقليدية مع مفهوم **الأمن الجماعي*** الذي تجسد مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي يشير إلى مفهوم الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين. من خلال

---

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص 198.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مركز الدراسات الإستراتجية، مصر، 2001، ص 67.

* منظومة الأمن الجماعي هذا المفهوم يتداخل مع مفهوم مجتمع الأمن التعددي والفرق بينهما هو: مجتمع الأمن التعددي يتعلق بالنزاعات داخل الجماعة، بينما منظومة الأمن الجماعي تتعلق بالنزاعات بين أولائك غير الأطراف فيها، كما أنها مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة، فعندما يكون أمن أحد الأعضاء مهددا بعدوان فإنه يفترض أن يهب

التعاون الإقليمي الوظيفي ستكون الدول أقل ميلا أو أقل استعدادا لاستخدام قوتها السيادية في الصراعات العنيفة التي ترتفع تكاليفها كثيرا، في هذه الحالة يبرز دور التكتلات الإقليمية في ضبط والحد من تأثيرات الصراعات الدولية، كما أن هذه المنظمات تمتلك خلفيات الصراع بحكم درايتها بالإقليم وشؤونه فتكون هي الأجدر في التعامل مع النزاع من المنظمات الدولية[1]، حيث يمكن للمؤسسات أن تلعب دورا فعالا في تعزيز الأمن. يؤكد البريطاني "**دوغلاس هارد**" **(D.Hurd)** (الذي كان وزيرا للخارجية البريطانية سنة 1992) على ذلك ويستشهد بالدول الأوروبية التي لعبت فيها المؤسسات دور أساسي في الظروف التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما تحدث عن إمكانية تطوير المؤسسات الحالية لتعزيز الأنظمة الأمنية، ويستشهد في بعض الأحيان بالآسيان بوصفها مؤسسة لها دور هام في المحافظة على الاستقرار في جنوب شرق آسيا[2]. فالمؤسسات المنبثقة عن الإطار التنظيمي للتكتلات تساهم في ضمان الأمن والاستقرار وتُجنَب الأطراف النزاع، لأن لها سلطة فوقية تستطيع من خلالها التأثير على دول التكتل.

رغم أن أغلب التكتلات التقليدية كانت ذات طابع سياسي ودفاعي عسكري بالدرجة الأولى؛ ففي الموجة الثانية للإقليمية التي ترتكز على الطابع المؤسساتي كانت المؤسسات التي تشكلت عبارة عن تجمعات أمنية بنيت ضد تهديد محلي حسب فلسفة كل مؤسسة، فالآسيان وجهت ضد الفيتنام، أما مجلس التعاون الخليجي فقد شكل في مواجهة التهديد الإيراني[3]، بمعنى تكون التنظيمات الإقليمية عبارة عن استجابات مباشرة للتهديدات، فوجود تهديدات خارجية (تستهدف كل وحدات النظام الإقليمي) ضد دول تشكل نظاما إقليميا؛ دافعا لخلق توجهات تكاملية مثل تجربة الإتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا ضد التهديد الخارجي المتمثل في الخطر الشيوعي[4]. لكن هذا النوع من التكتلات بدأ بالتراجع بعد زوال الصراع الذي كان دائرا بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة، وكثيرا ما كانت تلك التكتلات تتوسع وتتكيف مع المتغيرات الحاصلة (كمنظمة حلف

الجميع للدفاع عنه حتى ولو كان أمنهم الشخصي ليس مهددا، كما أن تحقيق الأمن الجماعي يتطلب وجود منظومات إقليمية مستقلة نسبيا أو مركبات أمنية وليس مع أولئك الذين هم خارج الإقليم.

[1] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص، ص 33،34.

[2] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة**، تر: مركز الخليج لألبحاث، الإمارت العربية المتحدة، 2004، ص 426.

[3] Louise Fawcett," Regionalism in world politics :past and present",2008, p.8,at: https://bit.ly/2SNMzVB (2017/12/28)

[4] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص 74.

الشمال الأطلسي)، فطغت أسباب جديدة على سطح التفاعلات الدولية حيث لم تبق التهديدات العالمية محصورة في التهديدات العسكرية، وهو ما سمح ببروز سياسات أمنية جديدة على المستوى الإقليمي تنطلق من التكتلات الإقليمية إثر بروز توجه جديد بسبب بظهور موجة **الإقليمية الجديدة (Neo-Regionalism)**، التي بدأت إرهاصاتها بنجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة في عام 1993 ككيان يرمي إلى تحقيق الاندماج وصولاً إلى التكامل بين الدول الأعضاء ليس فقط في المجال الاقتصادي وإنما في المجالات العسكرية والسياسية والحقوقية وتبني سياسة خارجية موحَّدة تجاه مختلف القضايا على الساحة الدولية[1]. ولقد كانت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة "**اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**" **(NAFTA)** مع كل من كندا والمكسيك كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات؛ بمثابة دفعة قوية لهذا التوجه الذي أطلق عليه الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات وعلاقات تنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري في ظل عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة، الذي من أهم سماته جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول والنظام العالمي[2].

هناك نموذجين أساسيين لمفهوم الإقليمية الجديدة ذات الطابع الاقتصادي هما[3]:

النموذج الأول: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها في المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي.

النموذج الثاني: قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي من الصناعات أو الصناعة الواحدة بين بعض الدول التي يجمعها التخصص وتقسيم العمل ومثال ذلك مثلثات النمو الإقليمي.

يستند مفهوم الإقليمية الجديدة إلى غلبة الطابع الاقتصادي، فحتى غاية سبعينيات القرن العشرين بقي مفهومها شائعا في الميدان الاقتصادي، خاصة مع المحاولات الإقليمية المبكرة لفهم عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي مع أفكار "**ايرنست هاس**" **(Ernst Haas)**، إلى غاية طروحات كل

---

[1] جهاد عمر الخطيب، "الإقليمية الجديدة..دراسة في معيقات الاندماج الإقليمي الأفريقي ومقتضيات تفعيله"، مركز البديل للتخطيط واللدراسات الاستراتجية، (14موفمبر2017)، نقلا عن الرابط:

https://bit.ly/3mEwyz2 (تاريخ الإطلاع عليه:2018/7/27)

[2] محمد الحسن علاوي، "الإقليمية الجديدة"، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3hNzaar (تاريخ الإطلاع عليه:2018/7/22)

[3] **المرجع نفسه.**

من "**لويس كانتوري**"(**L.Cantori**) و"**ستيفن شبيغل**" (**S.Spiegel**) على البعد السياسي للإقليمية أكثر من البعد الاقتصادي[1]. لتمتد الإقليمية الجديدة إلى **الإقليمية الجيو-أمنية** التي تعني الجوار الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المتبادلة والتهديدات، تتعاون جميعا على حل التهديدات والتحديات حلا سلميا وحماية مصالحها وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمواجهة التهديدات الأمنية بفعالية.

يمكن القول بأن علاقة الأمن الاقليمي مترابطة بشكل كبير بالتكتلات الإقليمية، فوجود نظام إقليمي يلعب دورا كبيرا في نجاح التوجه السلمي لحل النزاعات بطرق سلمية بدل من الوسائل العسكرية، لأن الدول ضمن إطار التكتلات الإقليمية ستوجه أهدافها للحفاظ على مصالحها المشتركة؛ وتعمق المصالح سينجر عنه تعمق التماسك بين الأطراف، وسيجنبها الخوض في الصراعات الدولية الكبرى، بحيث أنه من مصلحة أطرافها العمل على عزل القضايا الإقليمية عن القضايا العالمية ليسهل عليها التحكم في مسارات النتائج المترتبة عنها، فلاتتشابك بطريقة يستعصي حلها.

غالبا ما يتضمن تأسيس تكتلات إقليمية تجنب الصراع ودعم القدرة الجماعية لمجتمعاتها عبر تشجيع التكامل بين أعضائها، فمنذ نهاية الحرب الباردة ازداد استخدام المنظمات الإقليمية لأغراض التعاون الأمني في كل أنحاء العالم، وقد لاحظ صناع السياسة أن الأقاليم التي تثير أكثر المشكلات الأمنية حدة بما فيها أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ تكون في أقاليم تفتقر لمثل هذه الهياكل التعاونية.

تساهم كذلك التكتلات الإقليمية في تفعيل مسار الدبلوماسية الوقائية، إذ تكون منبرا هاما لها عبر تبني نظرة شاملة وإدراك الترابطات بين القضايا. بحكم هذا التداخل من الصعب جدا الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الاقتصادية، والقضايا الاقتصادية والقضايا الإقليمية والمشاكل الدولية، لأن الكثير من قضايا الأمن مثل تحديد مصادر التهديد وطبيعتها وأساليب مواجهتها بحكم تعقيدها أصبحت تستلزم وجود آليات مواجهة جديدة، فالأمر يتطلب حلولا وقائية بعيدة عن الحلول العسكرية.

- **الآليات الإقليمية لتحقيق الأمن:**

يؤدي تحقيق الأمن الإقليمي ضمن تكتل إقليمي ما إلى فتح المجال أمام الوحدات المشكلة لهذا التكتل في تركيز قدراتها ومواردها وطاقاتها لتحقيق الرفاهية لكافة الإقليم، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية ضد بعضهم البعض، لأن التطور الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق السلام، كما أن حل

[1] Louis Cantori, Steven Spiegel**, International Politics of Region: A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, New jersey, 1970, p.2-4.

مختلف التهديدات وما يترتب عنها من مشكلات اقتصادية وبيئية واجتماعية، يكون ضمن آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق[1]. ولتحقيق الأمن الإقليمي يمكن الاعتماد على مجموعة من الآليات في إطار التعاون الأمني على المستوى الإقليمي والتي من بينها نجد:

1. المنظومة الأمنية (The Security Regime): تشير المنظومة الأمنية إلى تلك المبادئ والقواعد والمعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها، من خلال الاعتقاد بأن الآخرين –الدول– سوف يفعلون نفس الشيء، هذا لا يتضمن فقط المعايير والآمال لتسهيل التعاون، بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هو أكثر من السعي إلى المصالح الذاتية قصيرة المدى. حسب "**روبيرت جارفيس**" **(Robert Jervis):** "الأنظمة الأمنية تتولد عن تعاون مجموعة من الدول لإدارة منازعاتها، وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء"[2]. **(**بمعنى أن الجماعة الأمنية تعد آلية فعالة لحل مشكلة المعضلة الأمنية عبر تخفيف حدة الريبة والشك الدائم بين الأطراف ومنه حل النزاعات بطرق سلمية**)**.

2. جماعات الأمن (Security Communities): هي أحد الآليات المعتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية التي عرفها "كارل دوتش" على أنها: "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين يتولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها". وفقا لدوتش، هناك نموذجان لتحقيق أمن المجتمعات لهما عالاقة بتطوير الخلفية المفاهيمية لمقاربة "الجماعة الأمنية" في بناء الأمن الإقليمي، هما: "الجماعة الأمنية الموحدة"، و"الجماعة الأمنية التعددية".

– النموذج الأول، وهو "**الجماعة الأمنية الموحدة**" **(Amalgamated Security Community)**، فيعني الاندماج الرسمي لوحدتين أو أكثر من الوحدات السياسية المستقلة سابقا في وحدة واحدة أوسع،

[1] محمد الحسن علاوي، **مرجع سابق.**

[2] جون بيلس، ستيف سميث، **مرجع سابق**، ص 424.

مع حكومة مشتركة، هذه الأخيرة تكون وحدوية أو اتحادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل نموذج الأمن الموحد[1].

– النموذج الثاني وهو "**الجماعة الأمنية التعددية**" **(Security Community Pluralistic)** قائم على ترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج، ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها منفصلة وباستقلالها القانوني، مثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فالأمن التعددي يتمثل وفقا لدوتش بمنظومة من الدول المستقل بعضها عن بعض، والتي تتوافر فيها ضامنة حقيقية أنها لن يقاتل بعضها بعضا، وبدلا من ذلك ستسوي نزاعاتها وخلافاتها عبر مناهج أخرى غير الحرب[2].

أما حسب الأفكار النظرية لمرحلة مابعد الحداثة؛ فإن العامل الأساسي في تقوية الترابط بين جماعات الأمن هو تكوين الهوية الاجتماعية، التي تؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان بين الأطراف. فـ "**وندلت**" يعرف الجماعة الأمنية بأنها "بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما، تتألف من معرفة مشتركة تتفق فيما بينها من دون اللجوء إلى الحرب". ومنه فالجماعة الأمنية يمكن أن توفر إطارا لإنشاء نظام أمني إقليمي، فعلى مستوى الأقلمة المحققة بين أطراف الجماعة الأمنية (والتي يكون بين أعضائها تقارب ومصالح مشتركة يعززها التكامل الوظيفي) يصبح من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة له، وهذا ما تعمل عليه التكتلات الإقليمية، فجماعات الأمن منذ بداية ظهورها بعد الحرب العالمية الثانية سعت لتغيير العلاقات الدولية الصراعية إلى سلوكات سلمية.

3. المجمع الأمني (Security Complek): مصطلح استخدمه باري بوزان 1991 لتسهيل التحليل الأمني الذي يقابل إقليما معينا. إن الجغرافيا والتاريخ يعنيان أن أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية في سياق إقليمي وليس في سياق عالمي، فبوزان يعتبر بأن المجمّع الأمني هو مجموعة من الدول تربطها اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق لدرجة أن أمنها الوطني لا يمكن بحثه بشكل واقعي في معزل عن بعضها البعض[3].

4. ترتيبات الشراكة الأمنية (Security partnership arrangements): في مجال العلاقات الدولية استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في

---

[1] عشور قشي، "الآسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، **مجلة سياسات عربية**، ع.29، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص 62.

[2] **المرجع نفسه**، ص 62.

[3] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 1997، ص 448.

نهاية الثمانينات. إن الشراكة هي مرحلة أولية قبل تحقيق الاندماج الكلي، فتكون العلاقة بين طرفين أو أكثر قائمة على أساس التعاون لترتقي إلى مرحلة الشراكة في قطاعات محددة، لتفتح هذه الأخيرة المجال لتوسيع الشراكة والتعاون الذي قد يرتقي في النهاية إلى تكوين مؤسسة اندماجية. تسعى العديد من الدول أثناء إبرامها لاتفاقيات الشراكة مع دول أو إتحادات أو تكتلات إلى تطوير علاقاتها وتحقيق تعاون ومعدل مقبول من التنمية في جميع الميادين، إذا كان الجانب الاقتصادي هو المحور الأساسي في اتفاقيات الشراكة، هذا لا يعني إهمال الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي وحتى الأمني[1].

يعتمد كثيرا هذا المفهوم في بناء الأمن الإقليمي ضمن مجموعة من الدول التي تتميز بالانقسامات والاختلافات ذات الطابع الصراعي، وينقص فيها حجم التفاعلات والاتصالات، إلا أن هذه الدول تمتلك بالمقابل استعدادات لإدارة أزماتها وخلافاتها؛ بتبني خطوات نحو التقليص من خطر الصدام العنيف وذلك بالدخول في إجراءات لتكثيف الاتصالات والتفاعلات فيما بينها.

وعليه فإن الشراكة الأمنية الإقليمية عبارة عن ترتيب أمني داخل منطقة ما يستمد جذوره من خلال إجماع الدول على التعاون لتقليص العنف وتعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة، وذلك بأنماط مختلفة من الاتفاقات والآليات مثل المعاهدات الأمنية الرسمية والمنظمات الأمنية بما في ذلك إجراءات بناء الثقة، وتعد جميع دول المنطقة تقريبا بما في ذلك جميع القوى المعنية والقوى الخارجية أعضاء في الشراكة الأمنية الإقليمية[2].

5. الأحلاف: يعرفه قاموس العلوم السياسية: "الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أي مسؤولية عن أمن دولة أخرى"[3]. فالحلف يتعلق بالترتيبات الأمنية ذات الطابع العسكري يرتبط بشؤون الدفاع لردع أي تهديد محتمل للدول الأعضاء.

6. الكتلة الدولية: الكتلة هي كلمة فرنسية أطلقت في السياق الداخلي على تجمعات الأحزاب لدعم الحكومة ثم لمعارضتها، وقد شاع استعمالها اليوم في العلاقات الدولية حيث تطلق على تجمع دول تؤيد مصالح عسكرية أو اقتصادية أو سياسية معينة، مثل الكتلة الغربية وكتلة الاسترليني والكتلة

---

[1] سفيان طبوش، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] Fulvir Attina, **The Building of regional security partnership and the security culture divide in the mediterranean region**, Berkeley: Institute of European studies university of California, USA, 2004, p.1.

[3] محمد عزيز شكيري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1991، ص 11.

الشيوعية، وتستخدم على نطاق واسع في دراسات أعمال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تحدد أنماط جماعية متكررة، وكثيرا مايطلق هذا المصطلح على الائتلاف والتحالف وإن كان ليس له في حالة التحالف الوضع القانوني ذاته إذ أنه لا يقضي إلتزاما بمعاهدة أو إعلانا مشتركا[1]. بمعنى هي اتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الأولى.

7. الائتلاف: هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه.

8. التعاون الإستراتيجي: هو صيغة تعاونية دولية تجمع بين التكتل أو الحلف الدولي، تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، لكنه يقوم في الأساس على التعاون العسكري الذي يتمثل في: تقديم تسهيلات عسكرية، تبادل المعلومات الاستراتيجية والاستخبارية، إقامة تدريبات ومناورات مشتركة، السماح بالوجود العسكري ولمدة محددة على أراضي الدول المنخرطة في برنامج التعاون الإستراتيجي، إنشاء مخازن إستراتيجية للمعدات والأسلحة الثقيلة في دول التعاون الإستراتيجي لفترة محدودة، والحرب بالوكالة لتحقيق مصالح الأطراف المتعاونة.

لأن التهديدات الأمنية أصبحت متخطية للحدود وكذا تحتاج لجهود جماعية في ظل قصور الجهود الفردية، وذلك يكفله توحيد جهود الأطراف بشكل مشترك على المستوى الجماعي الذي ينعكس من خلال عمل التكتلات الإقليمية. فتحول مفهوم التهديد أدى بالضرورة إلى تشكيل أو الاعتماد على تنظيمات غير تلك التي تقوم على العامل العسكري كالأحلاف العسكرية، خاصة مع تطور الإقليمية وبروز الإقليمية الجديدة التي يعد البعد الأمني أحد مجالاتها، كما أن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية ساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر سلما واستقرارا مثل جنوب شرق آسيا[2]، فتشابك العلاقات سيؤدي بالضرورة لتعزيز العلاقات السلمية وتجنب النزاعات في إطار عمل جماعي (إقليمي) مشترك على جميع المستويات.

---

[1] محمد عزيز شكيري، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، منتوري قسنطينة كلية العلوم السياسية، الجزائر،2007-2008، ص 70.

فالدول ضمن إقليم معين تتقاسم الكثير من الشؤون والاهتمامات الأمنية، فسلوك دولة واحدة ضمن الإقليم سيؤثر بالتأكيد على دول الجوار، لأن الكثير من المسائل الهامة مثل التنمية الاقتصادية، التجارة والبيئة هي مسائل جد واسعة ومعقدة بالنسبة لدول فردية، حيث يصعب العثور على حلول أو إستراتيجيات دائمة وناجحة لمعالجة هذه المسائل، وبالتالي يكون من المنطقي لهذه الدول أن تبحث عن إستراتيجيات إقليمية أو تبني تعاون داخل – إقليمي للتعامل مع هذه القضايا[1]. كما أنه من خلال التكتلات الإقليمية يمكن تجاوز المعضلة الأمنية، لأنها توفر مجالا للحوار والثقة بين الأعضاء، أي تصبح الدول منكمشة على بعضها ما يؤدي لتقلص حالات الشك، فزيادة ارتباطات دول الإقليم عبر تفاعلات إيجابية يزيد من توافق مصالحها مما يؤدي إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها.

وفي خضم مناقشة معالجة إدارة الأزمات الإقليمية، كان لا بد من ربط الأمن الإقليمي بالتنمية الإقليمية، ولهذا عنيت الجهود المشتركة لمجموعة من البلدان ضمن منطقة جغرافية ما بتحسين الترابطات الاقتصادية للوحدات السياسية وكذا القدرة الكلية للاقتصاد الإقليمي[2]. فالدول تدخل ضمن اتفاقيات تجارية إقليمية في أغلب الأحيان لأسباب سياسية، لتحسين الأمن وتحسين مواضيع المفاوضات والمساومات الدولية، لكن الأسباب الاقتصادية باتت في غاية الأهمية بشكل لا يمكن إغفاله، حيث طرح "**هيتني**" **(Hettne)** في تحليله لإدارة النزاع الإقليمي؛ ستة عناصر لتحليل الارتباطات الخارجية للنزاعات أهمها العنصر الأول المتعلق بالمنبه المبكر للنزاعات الذي يرتكز على التنمية الإقليمية، التي من خلالها تسعى الدول جاهدة لزيادة الترابطات فيما بينها، وكذا تطور القدرة الاقتصادية للإقليم، ويرى أن بروز الكتل الاقتصادية هو عامل ضروري للبلدان الهشة لتجنب وجودها الدولي المقزم، وعامل مهم لمنع تطور عمليات تحول النزاع وإمكانية تجنبها نهائيا في مرحلة مبكرة.

المبحث الثالث: جدلية علاقة الأمن بالتنمية

كان المفهوم التقليدي للتنمية محصورا في شطر التنمية الاقتصادية بشكل كبير، غير أن التغيرات التي فرضها الواقع جعلت من مفهوم التنمية يشمل جوانب جديدة، ولأن أغلب المشاكل التي تواجه المجتمعات تتصل جذورها بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية تشكلت علاقة وطيدة بين

[1] ربيعي سامية، **مرجع سابق**، ص 109.

[2] عبد النورين بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 21.

مفهومي التنمية والأمن بشكل جد معقد، حيث يصعب فصل أحدهما عن الأخر في إطار التفاعل والتأثير المتبادل بينهما، إثر ذلك لابد من تحديد مفهوم الأمن الاقتصادي أولا قبل التطرق لعلاقة الأمن بالتنمية.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للأمن

توسع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد جديدة بعيدا عن الإطار التقليدي الضيق الذي يحصر الأمن في البعد العسكري، ما فتح المجال للعديد من الأبعاد التي لم تكن مطروقة سابقا على غرار البعد الاقتصادي الذي يشير إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها. حيث أشار العديد من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن، ليصبح الأمن الاقتصادي بعدا أكثر أهمية في المجال الاقتصادي والسياسي الدولي للدراسات الأمنية.

لذا حاولت العديد من المنظورات والمقاربات النظر إلى المسائل الاقتصادية من زاوية أمنية، إلا أن مفهوم الأمن الاقتصادي قد يدرك وفق المحددات الآتية[1]:

أ. التأكيد على ارتباط مجالات السياسة العليا بقضايا السياسة الدنيا، فمعالم الاقتصاد قد دخلت بعد مرحلة الحرب الباردة ما بعد نظام بروتن وودز، الذي ساد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال الاتجاه نحو تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى.

ب. الملاحظ في المرحلة الأخيرة في التطور في النظام الاقتصادي الرأسمالي، أن قوى الإنتاج المهيمنة عالميا هي محصلة آلية سيطرة /تبعية بآلية تكامل/ تفتيت، قد يبدو طرحا متناقضا إلى حد ما، حيث نشهد عمليات تدرج في إطار تحقيق تكامل على مستوى الإقليمي والدولي، وأخرى تندرج في إطار التفتيت لكيان الدولة.

ج. افرزت هذه التغيرات طرح مسألة **التنمية** كقضية ملحة مجتمعيا من خلال خلق بدائل وآليات أكثر تفاعلية للوقوف على تحدياتها محليا ودوليا، على غرار التصدي لأزمات الدين الخارجي انعكاسا لتوارد الأزمات المالية العالمية وشيوع ظاهرة الفساد بشكل غير مسبوق.

يعتبر **الأمن في بعده الاقتصادي:** أحد أنواع الأمن البالغة الأهمية بالنسبة للمجتمعات البشرية منذ زمن بعيد، ويتعلق بمختلف الإجراءات والتدابير الاقتصادية، التي تحقق الضمان والحماية الإنسانية

[1] جميلة علاق، **دور العوامل الداخلية في التأثير على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2015-2016، ص، ص 112،113.

في الحصول على الاحتياجاته الأساسية في الحد الأدنى للعيش، ويكون النظام الاقتصادي آمنا عندما يتيح امكانية وقدرة أفراد المجتمع الاستجابة لتحديات الحياة، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والأزمات الخارجية، وقدرته أيضا على تحقيق تنمية مستدامة لقدراته البشرية والمادية[1].

هناك زاويتين لإدراك الأمن الاقتصادي:

الأولى: تركز على الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة (وقد كان البعد الاقتصادي في التصورات التقليدية للعلاقات الدولية خاصة مع الواقعية يتجلى في القوة العسكرية للدولة من خلال الأسس المالية والاقتصادية). كما كانت هناك اهتمامات من قبل بعض الواقعيين من امثال "**ريتشارد يولمان**" و "**جيسكا ماتيوس**" بالأبعاد الاقتصادية علاوة على الأبعاد السياسية في إطار توسع مفهوم الأمن (مع أن البعد السياسي ظل حاضرا منذ الحرب الباردة في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية، بينما لم تظهر الأبعاد الاقتصادية إلا مطلع سبعينات القرن الماضي، حينما تم ربط الاعتماد المتبادل والتبعية النفطية بين دول المركز والمحيط بالأمن القومي).

الثانية: تركز على الجانب الاقتصادي والتغلغل في الأسواق العالمية. ويعتبر البعد الاقتصادي المؤشر الرئيسي لأمن الدولة، كونه يرتبط بالحاجة الناتجة عن الندرة في الثروة التي غالبا ما تخلق تصادما بين الدول بسبب تضارب المصالح، وتتنوع الوحدات المرجعية في هذا القطاع من الأفراد إلى الدول فالنظام الدولي بسبب تعقد قواعد ومبادئ النظام الاقتصاد العالمي.

لذا يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة، فحسب هذا المنظور؛ كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول والمجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج. ومن نفس المنظور (النقدي) ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء والأغنياء، ندرة الموارد الاقتصادية الغذائية أو المالية التي تعد بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد أي عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان[2]. حسب "روبرت ماكنمار" **فالأمن الاقتصادي هو تحقيق التنمية.**

---

[1] فاتح النور رحموني، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] منيرة بلعيد،"الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل بالمنطقة"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، قسنطينة يومي 30/29 أفريل 2008.

وعليه الأمن الاقتصادي يرتبط بمجموعة من العناصر التي تكون سببا لتحقيقه وأهمها: الموارد الطبيعية التي يمثل توفرها سبب لتمكين الدولة من الحصول على دعم مالي (خاصة لدى الدول النامية التي تعتمد على هذه الموارد بشكل كبير)، حيث تكون سببا لتنمية وتحقيق الأمن والاستقرار، وغالبا ماتتسبب هذه الموارد في النزاعات لذا تعتبر السيطرة على الموارد الطبيعية أهم الركائز التي تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

في الدراسات الحديثة نجد الاهتمام بالبعد الاقتصادي للأمن عند "باري بوزان" الذي ربطه بالدرجة الأولى بقدرة الدولة على الوصول إلى الأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي كما تستخدم آلية فرض العقوبات الاقتصادية كإحدى البدائل الأساسية بدلا من استخدام القوة في الضغط على بعض الدول لتغير سلوكها العدواني. ويعرف الأمن الاقتصادي على أنه: "عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من: المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ هذه التدابير هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي".

أما تصور **مدرسة كوبنهاغن** للأمن الاقتصادي ينطلق من اعتبار الوحدات المرجعية التي يمكن أن تكون موضوعا للأمن في الجانب الاقتصادي متعددة ومختلفة أكثر منها في القطاعات الأخرى، فالقدرات الاقتصادية لها تأثير كبير في إبراز دور الدولة وفي تأثيرها على علاقاتها مع الدول الأخرى؛ لذا تعتبر أنه يمكن للأسواق العالمية وما ينتج عنها من قيم وقواعد ومبادئ أن تكون موضوعا للسياسات الأمنية. من جانب أخر ترى بأنه حتى الفرد يمكن أن يكون موضوعا للأمن في القطاع الاقتصادي من خلال حاجاته الأساسية في الحياة، خاصة في زمن العولمة وما يترتب عنها من سياسات اقتصاد السوق التي خلق فوارق بين العالمين المتقدم والمتخلف.

وحسب تصورات أخرى فإن الأمن الاقتصادي: هو الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات، بإعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية، وبمواصفات جيدة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعدم احتكار الإنتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة، وحسن التوزيع، وحصول

[1] عباس علي محمد، **الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007**، مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي، العراق، 2013، ص 33.

كل فرد على متطلباته الدستورية الضرورية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من احتياجاهم بطرق غير مشروعة، وعدم التبعية الاقتصادية للغير، وتوافر أدوات **التنمية الاقتصادية** المادية والبشرية[1].

يركز هذا الاتجاه بشكل أساسي على العدالة التوزيعية للموارد الاقتصادية بطرق شرعية عبر تهييئة الآليات الكفيلة بذلك.

فالأمن الاقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية. وتنظيم سبل إشباع الحاجات الإنسانية بشكل يؤدي إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة للفئات المختلفة داخل المجتمع عبر ايجاد حلول الوسط تجنب حدوث صدامات بينهم[2].

تعتبر العوامل الاقتصادية منذ زمن طويل واحد من أهم العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول (فحسب النظرية الماركسية مثلا فإنها تعتبر أن الحتمية التي تفسر سلوك الدول؛ وأن الاقتصاد هو القوة المحددة للسلوك السياسي فالطبقات والدول تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناء على موقعها في النظام الاقتصادي). لذا زاد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية مؤخرا بحكم تزايد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية، بعد ذلك تحولت إلى جزء جد حيوي في السياسة الخارجية، بيد أن تزايد أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وحده لا يفسر تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية، فتضاؤل أهمية الحرب الباردة قد اعطى الدول فرصة لتحول الاهتمام نحو العلاقات الاقتصادية بعيدا عن القضايا الأمنية. يعتبر **الأمن الاقتصادي أحد أبعاد الأمن الوطني**، حيث ركزت "**كارولين توماس**" على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني[3].

ورغم تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن الوطني لكن هناك ثلاثة تصورات أساسية هي:

---

[1] معن خالد القضاة، **الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي**، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، 2011، ص 10.

[2] سفيان طبوش، **الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديدات الأمنية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2017، ص 38.

[3] **المرجع نفسه**، ص 36.

التصور الأول: يرى بأن الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية وأن الاستقلال والسيادة الوطنية أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل).

التصور الثاني: يرتكز على الجانب **التنموي**، لحيويته في إطاره الاقتصادي والإستراتيجي: خاصة مع تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني.

وقد وُضع تعريف **للسيادة الاقتصادية؛** باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطني خطورة وأهمية وهي تعني: "القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي".

أما تعريف "**لورنس كروز**" **(Lawrence Kranse)** و"**جوزاف. ناي**" **(J. Nye):** الجديد للأمن: "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية". يوضح هذا التعريف أهمية القوة الاقتصادية التي تتمثل في التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية كركيزة رئيسية للأمن الوطني.

التصور الثالث: فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة والشاملة للأمن الوطني لذا له نظرة شمولية في تعريف الأمن الوطني، حيث يعبر روبرت ماكنمارا الأمن عبارة التنمية، فإنه لخص مفهوم اللأمن الوطني بكلمة شاملة هي التنمية، حيث تشمل التنمية عدة أبعاد: عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية الموارد والقوى المختلفة، تنمية الدولة والمجتمع، تنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. ومنه فقد وربط بين التنمية والقدرة على تحقيق النمو والاستقرار. كما ربط ماكنمارا بين **الأمن والتنمية،** وأوضح أن **التنمية** لا تعني فقط **البعد الاقتصادي،** بل يجب أن تشمل كل الأبعاد، فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، ويساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن دون اللجوء إلى العنف[1].

وعليه يمكن تعرف **الأمن الاقتصادي الوطني** على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي.

يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي ضمان دخل أساسي للأفراد يأتي غالبا من عمل منتج ومربح، بأن يكون لكل شخص الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي، أو كمرجع أخير يأتي هذا الدخل من شبكات الأمان العامة، قصد حماية الأفراد من التغيرات

[1] جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن.. من الوطني إلى الإنساني"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق،** قسنطينة يومي 30/29 أفريل 2008، ص 7.

الاقتصادية العالمية، ونتائجها السلبية على الدخل، والتي يتطلع خلالها الكثيرون إلى مزيد من المساندة والدعم من جانب حكوماتهم. من هذا المنطلق يكون 25% من سكان العالم آمنين اقتصاديا، حيث هناك حالات لانعدام الأمن الاقتصادي تخل في العادة بأمن الانسان مثل: عدم كفاية الموارد الاقتصادية، أو عدم استقرار التدفقات الاقتصادية[1].

يعتبر جوهر الأمن الاقتصادي هو القدرة على حل المشكلة الاقتصادية التي جوهرها الندرة النسبية التي تتناسب طرديا مع مدى ضغط الحاجات والرغبات الإنسانية على وسائل تحقيقها؛ فتحقيق الأمن الاقتصادي يعكس الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي وهو إشباع الحاجات الإنسانية، في ظل سياسة اقتصادية تعمل على تحقيق المصلحة العامة، تكون دالة في عدد من المتغيرات تحدد لها قيما مسبقة يرجى تحقيقها(أهداف)، وتتلخص مشكلة الأمن الاقتصادي في اختيار القيم المناسبة لهذه الأهداف التي تعظم المصلحة العامة سياسة اقتصادية مثلى[2].

فالأزمات الاقتصادية التي يعرفها العالم من حين لآخر تنشأ بسبب اختلال التوازنات المالية ويكون لها أثر عالمي بشكل مباشر على المستهلك وعلى النمو الاقتصادي على أغلب الدول، ضف إلى ذلك قضية الحصار الاقصادي الذي تعترف بشرعيته نص المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، الذي من شأنه أن يفرض قيود اقتصادية على الدول المعاقبة من حيث عمليتي الاستيراد والتصدير، قصد اجبارها على الوفاء بالتزاماتها أو إكراهها على إقامة إصلاحات أو أمر معين[3]. لذا فمشكلة الأمن الاقتصادي أكثر خطورة في البلدان النامية، التي تعاني من معيقات هيكلية ناتجة عن التأخر في مساراتها التنموية.

الاعتماد الاقتصادي: في ظل التحولات التي واكبت عصر العولمة أصبحت غالبية الدول تنتهج سياسات اقتصادية قائمة على الاعتماد المتبادل والشراكة **لتحقيق التنمية الاقتصادية** لمواجهة مختلف التحديات على المستوى الاقتصادي. خاصة أن مسألة التنمية أصبحت قضية مهمة لذا لا بد من وضع آليات لمواجهة التحديات التي تفرضها على المستويين المحلي والدولي. يرى بعض المنظرين الليبراليين أن تزايد معدلات الاعتماد الاقتصادي المتبادل تقود إلى السلم، حيث أن العلاقات

[1] وسيلة قنوي، **حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ الاقانون الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2016-2017، ص38.

[2] سفيان طبوش، **مرجع سابق**، ص، ص 36،37.

[3] وسيلة قنوي، **مرجع سابق**، ص، ص 38،39.

الاقتصادية المهمة بينها تمنعها من المغامرة بمصالحها في إطار محاولة قلب ميزان القوة، باللجوء إلى الحروب والصراعات، فتحاول تحقيق المصالح بأقل التكاليف. كما وقد ساهمت تحولات المنظومة الاقتصادية العالمية في تعميم مستويات التفاعل والترابط حد الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية لبلدان العالم بهدف إلغاء الحدود السياسية للدول، عبر منابر ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، مما يعكس الاختراق الذي تشهده سيادات الدول لصالح تكامل دولي شامل أفرزته مسارات العولمة، حيث ستعتبر الدولة العالمية على الشكل السياسي لهذا التكامل في صورة اتحاد دولي شامل[1].

في ظل النظام الدولي المعولم وما طبعه من ارتفاع مستوى الترابط بين اقتصاديات الدول، أصبحت درجة التأثير والتأثر بين اقتصاديات هذه الدول كبيرة، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد احدى الدول يؤثر بالضرورة على اقتصاديات الدول الأخرى، وتأكيد ذلك مثلا نهاية التسعينات في شرق آسيا حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى تباعا، فالأمن الاقتصادي أيضا يرتكز على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، ومنه ضرورة العمل على تأمين استقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي[2]. لذا لا تزل قضية الأمن الاقتصادي ترتبط بشكل وثيق بالتنمية لأنها تؤدي إلى تحقيق الاستقلال والسيادة الاقتصادية فالقرارات الاقتصادية على الموارد والثروات تؤدي لصنع قرارات مستقلة ليس فقط في القطاع الاقتصادي بل حتى القطاع السياسي.

طلب الثاني: تصورات نظريات العلاقات الدولية للتنمية

عرف حقل الدراسات الأمنية (Studies Security) كتخصص في العلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي خمسينات القرن العشرين، تحديدا بعد اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، أما مصطلح الأمن فقد تم تداوله في مختلف الأفكار والأدبيات السياسية عبر مختلف الحقب التاريخية، فمنذ القرن الثاني عشر إلى غاية أواخر القرن العشرين ارتبط مفهوم الأمن ارتباطا وثيقا بالجانب العسكري. فمعظم الدّول تسعى جاهدة لتعظيم قوتها العسكرية لضمان

[1] سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 11.

[2] الياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، المؤسسة الجامعية للدراسات لنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص، ص 57، 58.

أمنها وبقائها من كل التهديدات المقصودة من محاولات لإخضاع خارجي أو تقويض لوجودها من طرف دولة أخرى[1]. في هذه المرحلة مفهوم الدراسات الأمنية كان أقرب منه للدراسات الإستراتيجية (Stratégique Etudes)؛ حيث ارتبط مفهوم الأمن بشكل كبير بطروحات النظرية الواقعية التي كانت مسيطرة على حقل العلاقات الدولية في تلك الفترة، في إطار المفهوم التقليدي للأمن (Security Traditionnel) الذي عرف بالأمن صلب. بعدها توسعت رقعة الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة ولم تبقى مرتبطة أساسا بنظريات العلاقات الدولية، حيث عرفت مرحلة منتصف الثمانينات* وبداية تسعينات القرن العشرين تحولات عديدة مست مفهوم الأمن، فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولم تبقى الوحدة المرجعية للأمن الذي بدأ يخرج عن نطاق مفهوم الدفاع (Défense) المرهون بالوسائل العسكرية، بل توسع ليشمل جوانب أخرى تندرج ضمن المفهوم غير التقليدي (Security Non Traditionnel) الذي يعرف بالأمن المرن أو الناعم؛ بظهور العديد من التهديدات غير دولاتية جديدة متعددة المصادر، ميزتها الأساسية أنها تهديدات متغيرة وغير ثابتة، غامضة لا تمس بأمن الدولة والأفراد والجماعات بل تصل إلى خارج نطاق الدولة كونها عابرة للحدود.

1. النظرية الواقعية والتنمية:

بما أن الوقعية التقليدية والواقعية الجديدة ترتكزان في دراستهما على مستوى التحليل الأول والثاني (الأفراد – الوحدات)، عكس الواقعية الهيكلية التي تركز على العوامل النظمية أي المستوى التحليلي الثالث (النظامي) وتهمل المستويين الأخرين؛ فإنه من خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على الواقعيتين التقليدية والجديدة اللتان تدرسان المتغيرات التابعة لمستوى التحليل الأول والثاني (التي تمثل مصدر التهديدات الداخلية) في السياسة الدولية.

إن **الواقعية التقليدية** (الكلاسيكية) تتبنى الطرح الدولاتي من حيث أن للدولة الدور المركزي باعتبارها ممثلة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد له على المستوى الخارجي، وهي الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية بالإضافة إلى تمتع الدولة بالسيادة، لذا فإن مفهوم الدولة مرتبط بالقوة والسعي لتعظيمها دوليا في ظل نظام ذاتي العون يفتقر إلى سلطة عليا، وتفترض

[1] ملك عوني، "رهان الثروات...تصاعد الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ع. 186، أكتوبر 2011، ص3.

* مرحلة الثمانينات عرفت بمرحلة "الاقتصاد السياسي" وتشير لمرحلة انفتاح الدراسات الأمنية على المقاربات المتنافسة المتعددة؛ التي تطورت في خضمها نظريات الاعتماد المتبادل.

الواقعية أن **الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد**[1]، ويكون هدف كل دولة تحقيق مصلحتها المحددة في إطار قوتها. فمنهاج التحليل الذي اعتمده "**مورغنتو**" **(Morgenthau)** ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها – باستمرار – عملية ترشيدية/عقلانية (Rational)، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة[2]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية.

أما **الواقعية الجديدة** فترتكز على: الدولة كفاعل أساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. وأن النظام الدولي ذو الطبيعة الفوضوية تحدد سلوك الدول التي لها هدف أساسي واحد وهو البقاء، بدلا من السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من القوة. وبسبب غياب الثقة تواجه الدولة مأزقا أمنيا (Security Dilemma) يتصف بالشك المتبادل والمنافسة. وتعطي للقوة أهمية كبيرة لأن توزيعها يحقق توازن واستقرار النظام الدولي، كما ترى أن العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة.

رغم أن التاريخ يثبت بأن العديد من الدول قد انهارت من الداخل غير أن الواقعيين بتركيزهم الشديد على حماية الدول وصيانة أمنها من التهديدات الخارجية وعدم اهتمامهم بشكل الكافي بالتهديدات الداخلية يجعلهم يقعون في ما يعرف بـ"**مفارقة إيزنهاور**" القائلة والداعية "دعونا لا ننسى أن نحمي أنفسنا من الداخل، قبل أن نحمي أنفسنا من الخارج"[3]. فمصادر التهديد الداخلي تنبع من متغيرات المستوى الثاني من التحليل، والذي يركز على دراسة دور وتأثير المؤسسات الداخلية والتوجه الاقتصادي المنتهج، وكذلك النخب السياسية الحاكمة وأفكارها، باعتبارهم المشكل الرئيسي للسياسات الدولية أكثر مما يعتقد الكثيرين[4]. فمصادر التهديد الداخلي رغم أهميتها لأنها تشكل التوجهات الرئيسية للسياسات الدولية إلا أنها ضلت خارج دراسات الكثير من الدارسين؛ ويجادل كلاً من "**ريتشارد روزكرينس**"**(Rosecrance Richard)** و "**آرثر شتاين**"**(Arthur A. Stein)** بأن: "المجتمع المحلي لديه القدرة في التأثير على قدرات الدولة في مجال قيادة وتبعية الأخرين، وكذلك فإن طبيعة المجتمع

---

[1] ستيفن وولت،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، تر: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع: ***https://bit.ly/3hlKUL3*** (تاريخ الإطلاع عليه: 2017/11/12)

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات وإشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 30.

[3] Graham Allison, Gregory Treverton, **Rethinking America's Security, W.W. Norton and Company**, New York, 1992, p. 62.

[4] **Ibid,** p, p. 13, 14.

المحلي تلعب دوراً أساسياً في التركيز على السياسات الاستراتيجية العليا للدولة، حيث لا يتطلب وجود مستوى معين من **التنمية الاقتصادية** وجود مستوى معين من **التنمية السياسية**. ففي المجتمعات الديمقراطية المحدادات الداخلية هي التي توضح كيفية استجابة الدول للعالم الخارجي"[1]. بمعنى السياسات العليا للدول ليست بمعزل عن تأثيرات البيئة المحلية التي تمثل انعكاسا لرغبات المجتمع المحلي (الواعي)، ويتجلى ذلك بشكل واضح بالنسبة للدول الديموقراطية التي تنفتح على مجتمعاتها المحلية وتسطر توجهاتها الخارجية انطلاقا من محدداتها الداخلية.

إن تحديد أثر التهديدات الداخلية يعد مسألة في غاية الأهمية لأنه يسهم في تسريع عملية تطوير واختبار خيارات الدولة السياسية. من خلال تحديد مصادر التهديد التي تواجه أمن وبقاء الدول، وكذا التفريق بين الأسباب المؤدية لعدم الأمن (هل هي أسباب الداخلية أو خارجية؟)، ومنه يسهل التركيز على دراسة دور السياسات التي تتخذها الحكومات في تدعيم أو تقليل أمنها، وتقييم عواقب أفعالها عن باقي العوامل الأخرى.

فرصد المعيقات والمتغيرات المحلية يعتبر أمرا في غاية الأهمية كونه يساعد الدول في الاستجابة للضغوط الخارجية (الدولية والنظمية) حرمانهم؛ ويثبت الواقع بأن الدول تستجيب للضغوطات بسهولة ومرونة عندما تكون أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية **(التنموية)** المحلية مستقرة ومنضبطة، وعلى النقيض فإن اهمال المتغيرات المحلية في ظل الانهيار المحلي يمكنه في بعض الاحيان أن يوسع من نطاق التقييد الذي تفرضه البيئة الخارجية على الدول[2].

شكلت مختلف التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي. لتفتح المجال لابراز أهمية المحددات الداخلية، وضرورة إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما. وقد ذهب (**Christensen**) للقول بأن: "**الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، ولكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة**". فقضت الضرورة إلى إعادة النظر في أهمية العوامل الداخلية عبر التركيز على دراسة

---

[1] Richard Rosecrance, Arthur A. Stein, **Beyond Realism: The Study of Grand Strategy**, Ithaca, Cornell University Press, New York, 1993, p.15.

[2] Richard Rosecrance, Arthur A. Stein, **Op. Cit**, p. 17.

المتغيرات والتهديدات الداخلية والخارجية بشكل متكامل يساهم في جعل الدول مجتمعات فاعلة؛ لأن التفكير الواقعي يرتكز بالأساس على القوة كأداءة وحيدة لتحقيق وضمان الأمن والبقاء، عبر السعى بكل قوة لتعظيم الامكانيات القومية للدولة (من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية من قبل صناع القرار لتحقيق سياسات أمنية مقترحة) بصورة تمكنها من إدارة التهديدات التي تواجهها.

ولأن أغلب الواقعيون قد ركزوا اهتمامهم على المستوى الخارجي للتهديد (التهديدات التماثلية)، فإن القليل منهم فقط حاول التركيز على التهديدات الداخلية التي تواجه الدول، واعتبارها تهديداً لا يقل خطورة عن التهديدات الخارجية. فتاريخيا تعد الدول التي لم تواجه فشلا بسبب الضعف الاقتصادي أو بسبب التنظيم العسكري السيئ، وإنما بسبب البناء السياسي والاجتماعي الداخلي المتهالك[1]. فتهالك البنى السياسية والاجتماعية يؤدي على فشل وانهيار الدول. ويؤكد "ريتشرد روزكرينس" بأن الضغوط الداخلية، في الكثير من الأحيان تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الاستراتيجية الأمنية العليا للدولة أكثر من الدور الذي تلعبه التقييمات العقلانية لقدرات العدو الخارجي ويؤكدان بأن عدم وجود معيقات داخلية يعتبر عامل جوهري في تحديد مدى نجاح أو فشل الاستراتيجية الوطنية لأي دولة[2].

والأبعد من ذلك فقد تم التطرق للقضايا السياسة الخارجية التي تعد جوهر الدراسات الواقعية، فتزايد أهمية العوامل الداخلية جعل البعض من مفكري الواقعية الجديدة يؤكدون على ضرورة إعادة النظر في مسألة الدمج بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية وعدم الفصل التام بينهما لما لتأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية.

يرى "**فريد زكرياء**" بأن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة ومحددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات[3]. لأن المحددات الداخلية وطريقة أداء الدولة هي التي تحدد مخرجات وقرارات السياسة الخارجية للدول.

بسبب عدم مواكبة النظرية الواقعية للتغييرات الجارية في النظام الدولي والسياسة الدولية، فقد وجهت لها انتقادات شديدة. كونها تؤكد على الدول كفواعل أساسية وتتجاهل الدور المتزايد الذي باتت تلعبه وتمارسه الاطراف والمتغيرات الدولية الغير رسمية، وبتشديدها على المخاطر المادية يجعلها لا

---

[1] Richard Rosecrance, Arthur A. Stein, **Op. Cit**, p-p. 48-62.

[2] **Ibid**, p. 129.

[3] John Mearsheimer, **Realism.The Real World and Academia**, University Of Chicago, USA, 2000, p.01.

تقدم إسهاماً يعتد به في مجال الدراسات الأمنية غير العسكرية (كالأمن الانساني وجوانبه المتعددة اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً)، والأهم هو تركيزها على دراسة القوى الدولية في الغرب جعلها تتجاهل الحقائق التي برزت مع ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات والتي تدعي بأنه "لكي ينعم العالم الأول بالأمن، فإن الدول الصغيرة لابد أن تحيا في سلام و**تنمية**، فنحن الأن نعيش في حالة من الانكشاف وعرضة للخطر المنتشر والمتبادل بين العالم المتقدم والعالم المتخلف"[1]، فالواقع فرض العديد من التغيرات بداية من بروز فواعل جديدة إلى جانب الدول في الساحة الدولية كالمنظمات الدولية الرسمية وغير رسمية، ثم للفرد كفاعل مؤثر، وصولا لخروج التهديدات من الطابع العسكري ليشمل جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وصولا للتهديدات البيئة كونها أصبحت تشغل حيزا كبيرا من الاهتمامات العالمية، ولأن أغلب منظروا النظرية الواقعية ينتمون للعالم الغربي فقد تم تركيز دراساتهم على العالم الغربي المتقدم وتجاهلت العالم النامي: (خاصة وأن دول العالم النامي محكوم بالتوجهات الواقعية، فهي عرضة للأخطار بشكل دائم في ظل مواجهتها لتوترات الداخلية وأطماع خارجية، وهو الأمر الذي يجعل اهتماماتها بالدرجة الأولى أمنية تقليدية أي السياسية والدفاعية) لكن بحكم الانفتاح العالمي أصبحت من الدول المتقدم في ظل تجاهل الأوضاع التنموية المتدهورة للدول المتخلف.

رغم أنه مازال الكثير من علماء السياسة الواقعيين يرون دراسة المستويين الأول والثاني من التحليل غير مجدية، خاصة في مجال الدراسات الأمنية، إلا أن الواقع يثبت فعليا بأن ذلك يعد خطأ، وخاصة في العالم النامي. لكن بالمقابل فإن البعض الاخر يغالي في التركيز عليها دون المستويات الاخرى. لكن التحليل الشامل لابد من أن يهتم بكافة المستويات: النظام والوحدات والأفراد. فقد اثبتت التجربة العملية أن استمرار تجاهل الاوضاع المحلية قد يكون له عواقب وخيمة على الامن القومي للدول على المدى البعيد، بصورة تفوق ما يمثله عليها التهديدات الخارجية، خاصة وإن كانت تعاني من ضعف هيكلي محلي أو يحيط بها قوى إقليمية عدوانية[2].

كل تلك الانتقادات إلا أن بعض الواقعيين قد سعوا لتوسيع نطاق البحث الواقعي فيما وراء الدولة وهتموا بالتهديدات المحلية الغير عسكرية؛ عن طريق الدعوة لتوسيع نطاق الدراسات الأمنية لتضم موضوعات مثل الأمن الإنساني؛ إلا إن هذه النظرية مازالت تمتلك قدرات تفسيرية كبيرة، فإذا كانت الدولة كما يجادل البعض في تراجع، إلا إنها ماتزال أكثر الفاعلين نفوذاً في الساحة الدولية.

---

[1] Agnieszka Paczynska: "Securing Development …", **op, cit**, p. 2.

[2] أحمد محمد أبوزيد، **مرجع سابق**، ص 13.

2. المدرسة اللبرالية والتنمية:

تمتلك النظرية اللبرالية تصورا أمنيا مختلفا عن النظرية الواقعية فاللبراليون يركزون على مستويين للتحليل هوما: المستوى الثاني (بنية الدولة ومجتمعها) والمستوى الأول (الفرد) وعليه الأفراد والجماعات هي وحدات التحليل الرئيسية وليس الدول، ما يستوجب التركيز على حاجياتهم ومطالبهم لأنها تعد سببا للنزاعات، وتأثر بشكل مباشر على أداء الدولة الداخلي والخارجي.

وبالربط بين الاغراض الاجتماعية والتركيز النظمي والبنيوي لأداء الدولة من الممكن تفسير المتغيرات التي تحدث على مستوى النظام: مثل نظريات السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theor) والتجمعات الأمنية. وذلك عن طريق تقديم مفهوم واضح للقوة، وبالتالي القدرة على توضيح شروط تحقيق السلم والأمن[1]. فمفهوم القوة حسب التصورات اللبرالية يقوم على طبيعة وقوة الدعم الوطني (المجتمعي) لأهداف الدولة مهما كانت طبيعتها سياسية أو أمنية أو دفاعية أو اقتصادية؛ ومفهوم الأمن حسبهم مرتبط أساسا بفكرة الحرية.

تنطلق التصورات اللبرالية من مفهوم بديل عن مفهوم الأمن القومي وهو مفهوم الأمن الجماعي (The Collective Security) الذي تعددت التعاريف التي تناولته من بينها: "الأمن الجماعي هو نظام يهدف لتحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف". ويعد تحقيق الأمن الجماعي أحد أهم أهداف التنظيم الدولي المعاصر، وذلك بصفته تجسيد للقوة الدافعة لإيجاد حل وسط ما بين الفوضى الدولية والحكومة العالمية، وذلك بما يعرف بنظام الاجراءات الجماعية[2]. بمعنى أنه في ظل عالم تسوده الفوضى ويخلو من وجود حكومة مركزية تنظم العلاقات بين الفواعل يعد نظام الأمن الجماعي هو الوسيلة الأنسب لأن تحقيق السلم والأمن الدوليين الذي يرتبط بالجهود الجماعية المشتركة.

ثاني طرح في هذه النظرية هو فكرة "السلام الدمقراطي" التي تقول بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها البعض، حتى في ظل تعارض المصالح، كونها تحل هذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية، دون استخدام أو التهديد باستخدام القوة.

---

[1] Michael Doyle, "Liberalism and World Politics", **American Political Science Review**, Vol. 80, No. 6 December 1996, p.1152.

[2] محمد يونس يحيى الصائغ، "نزع أسلحة الدولة كوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي"، **مجلة الرافد**، مج. 11، ع.41، 2009، ص 152.

من وجهة نظر نظرية السلام الديموقراطي تكمن مصادر عدم الاستقرار الأمني في العوامل المحلية التي تساعد على بناء نسيج من علاقات التفاعل بين المكونات المختلفة للمجتمع (باعتبارها المحدد الرئيسي لأداء الدولة هي الهويات والقيم الاجتماعية المحلية) حول المصالح وإشباع الحاجات المختلفة وتقاسم الثروة والسلطة وحسب هذا التصور فإن عناصر التهديد الأمني تتجسد في انتشار الفقر والحرمان والتهميش والتخلف وانعدام التعليم ونقص الثقافة الاجتماعية والسياسية؛ مختلف هذه التهديدات المحلية تتطور وفق ديناميكيات معينة لتتخطى الحدود وتصبح مشاكل دولية.

وعليه: (من الناحية النظرية) تنطلق بداية الاستقرار الدولي من المجتمعات المحلية، بأن تتحول الجماعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على **الآليات الاقتصادية والسياسية** بدلا من القوة في التعبير عن حاجياتها. وبالتالي فإن المجتمعات الديموقراطية المنفتحة هي التي تمتلك سبل التعبير بحرية عن مطالبها المختلفة؛ هذا الطرح يتناسب تماما مع الافتراض العام لفكرة: أن الديمقراطيات الليبرالية هي أفضل استراتيجية في الاستقرار والأمن الدوليين. ويؤكد أنصار التوجه الليبرالي بأن تحقيق الأمن والسلم الدولين منوط بإنشاء منظمات دولية (O.N.G) فالمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية يمكن أن تلعب دورا في الحد من الحروب، وتشجيع الحوار والتعاون؛ تعزز هذا الطرح أكثر مع نجاح بعض المؤسسات في تطوير نظم أمنية، مثل منظمة حلف الشمال الأطلسي الذي استمر حتى بعد نهاية الحرب الباردة في العمل والتوسع، وهو ما شكل حجة للنجاح المؤسساتي.

يعتبر تركيز النظرية الليبرالية على مستوى التحليل الأول (مستوى الأفراد) أي طريقة تفكير الأفراد وصناع القرار وإدراكهم تضيف بعداً جديداً لتوضيح مفهوم الأمن، وهو **الأمن الإنساني** الذي تكفله مختلف المؤسسات الإقليمية والدولية: بمعنى أن الأمن يعني القدرة على تعظيم الموارد اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى أو مقيدات كالسيادة الوطنية واعتبارات الأمن القومي وما شابه، فلا سيادة قومية أمام انتهاك حقوق الانسان أو إفقار البشر وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية[1]، فيكون دافع الدول هو العمل على ضمان الحرية والقيم الإنسانية.

[1] Agnieszka Paczynskam,"Securing Development: The Evolving Relationship between Security and Economic Development", **A Paper presented at the International Studies Association conference**, San Francisco,USA, March 26-29/2008, p. 10.

تهدف طروحات هذه النظرية لتحقيق السلام والتعاون والرخاء اولاقتصادي عن طريق التجارة والتقارب القيمي، من خلال الاهتمام بالمكاسب المطلقة أكثر من المكاسب النسبية، وحل الصراعات بالطرق السلمية والتفاوضية. لكن مايعاب عليها هو أن طروحاتها تتلائم فقط مع الدول المتقدمة أما بالنسبة لدول العالم النامي التي تعاني من تدهور الأوضاع التنموية نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية والصراعات التي تشهدها، والذي زاد من تعقيداتها التنافس الكبير بين القوى الدولية الرامية لاستغلال مواردها. فبرغم كون المدرسة الليبرالية ترى أن دافع الدول هو العمل على ضمان الحرية والقيم الإنسانية، لكنها أغفلت فكرة ضرورة حيازة القوة العسكرية اللازمة لحماية قيم الحرية والكرامة التي تدافع عنها[1].

برزت النظريات مابعد الوضعية في إطار الحوار الثالث في العلاقات الدولية.

3. النظرية النقدية الاجتماعية والتنمية:

نتجت هذه النظرية من أعمال مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) ويرتبط اسم النظرية كثيرا بالمفكر"**روبرت كوكس**" (**Robert cox**)، تصورها للأمن يختلف عن التصور الواقعي لفكرة فوضوية النظام الدولي، وأن الدولة فاعل وحيد وعقلاني، تعتبر أن عالم التهديدات هو عبارة عن بناء اجتماعي مرتبط بالتاريخ والثقافة والأيديولوجية، ومسألة الأمن مرتبطة بفكرة الخطاب حول التهديدات التي تعكس البناء السياسي الذي يكون عبارة عن استجابة للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة وكذا رؤيتها وتحديدها للعدو.

من بين أهم اسهامات النظرية بهذا الصدد هو توسيعها لمفهوم الأمن الذي يجب أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل الحرب، الفقر، المرض، نقص التعليم والاستبداد السياسي وندرة الموارد الطبيعية، التي تشكل عائقا أمام مفهوم **إنعتاق** الأفراد: إن **الإنعتاق** نظريا هو الأمن، وعليه يكون الأمن وسيلة والإنعتاق غاية، خاصة في زمن العولمة. لذا يجادل كل من "**بوث**" (**Ken Booth**) و"**هوركهايمر**" (**Horkheimer Max**) بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل التهديدات التي يمكن أن تحد من إنعتاق الإنسان وحرياته؛ وبذلك يكون مفهوم الأمن شاملا وعميقا كونه يتعامل مع تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة تتجاوز حتى قدرة الدولة. فتكون الآلية في

[1] Michael Doyle, **Politics and Grand Strategy: The Domestic Bases of Grand Strategy**, Cornell University, Press, USA, 1993, p. 30.

مواجهتها هي الاستراتجية التنموية: التي تحقق الرفاه الاجتماعي ومنه التحرر الذي يكفل إنعتاق الأفراد.

4. مقاربة الأمن الإنساني والتنمية:

بروز مفهوم "الأمن الإنساني" مع محاولة إدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة تحليل أساسية لأي سياسة أمنية. فمع نهاية الحرب الباردة (1991) نمت فكر جديد في بمبادرة ستكهولم للأمن العالمي التي دعت إلى وجود "مسؤولية مشتركة" بحكم التحديات التي تواجه الأمن بخلاف التنافس السياسي والتسلح، وأقرت أنه لا بد من التحول إلى مفهوم الأمن الذي يتعامل مع التهديدات التي تنبع من: الفشل في **التنمية** وقضايا البيئة، والطبقية، وتزايد النمو السكاني، وتعرقل مسارات الديمقراطية[1].

بشكل أدق فقد ارتبط مفهوم **الأمن الإنساني** بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD/UNDP) سنة 1994 في إطار ما تم تسميته بـ "أمن ذو وجه إنساني" وقد جاء في التقرير: "الأمن هو انشغال عالمي يتعلق بالفرد مهما كان وأين وجد، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة"[2]؛ فكان بذلك عبارة عن مبادرة لتوسع مفهوم الأمن لتحقيق الأمن العالمي بدلا من التركيز التقليدي على أمن الدول، عبر صياغة سياسات **التنمية** التي تركيز على تحقيق الرفاه. وقد ظهرت العديد من الرؤى الداعية لضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصةً تلك ذات الصلة **بالتنمية الاقتصادية**[3]. لأن أمن الدولة رغم أهميته لم يعد ضامنا لتحقيق أمن الأفراد، فكان لابد من محاولة إدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن وذلك بالتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود.

يصعب ايجاد تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني، حيث تتداخل جذوره في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي، فهذا المفهوم الأمني الجديد لم يحظى بالإجماع، لكن رغم الاختلافات في مجموعتي التعاريف الضيقة والموسعة إلا أن أغلبها تتفق على أن الإنسان محور

---

[1] Kanti Bajpai, "The Idea of Human Security", Kroc Institute Occasional Paper Kroc Institute Occasional Paper, 2000, p.7, at:
https://bit.ly/2GSYiA1

[2] وسيلة قنوي، **مرجع سابق**، ص 26.

[3] Kanti Bajpai, **Op.Cit**, p, p. 5,6.

السياسات الأمنية مع اشراكها في خصائص المفهوم. قدم أول تعريف وأول توظيف له في تقرير التنمية الإنسانية سنة 1994، وحسب الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين هما: "**التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة**" وحددت سبعة أبعاد تشكل محتوى المفهوم هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن لمجتمعي والأمن السياسي[1]. من التعريف يتضح أن فالأمن الإنساني يرتبط بتحرير الإنسان من كل الأمور التي تهدده سواءا التي ترتبطت بعامل الخوف، والتي تتجسد في التهديدات المباشرة مثل النزاعات وانتهاك حقوقه الأساسية، أو بعامل الحاجة، وبالتالي حمايته من الفقر والجوع والمرض،.. هذه الأخير تعتمد حمايتها على توفير **الجهود التنموية**.

فدراسات الأمن الإنساني تركز على السعي لتحقيق الرفاهية وحماية البشر. حيث حاول الباحثين الجمع بين فكرتي الأمن والتنمية في مفهوم واحد، مجادلين بأن المجتمعات البشرية لديها فرصة كبيرة لتحسين أوضاعها السياسية والحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتوسيع نطاق مواردها المالية، وحتى تحقيق أهدافها الخارجية، إن هي ربطت بين أمنها والتنمية البشرية[2].

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن

أصبح مفهوم الأمن مرتبط بأبعاد أخرى خاصة الاقتصادية منها لدورها في تحقيق أمن واستقرار الدول، فالأمن لم يعد يعني مجرد غياب الحرب: ولكن التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار. ويعتبر الأمن الاقتصادي من أهم المواضيع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن انعدام الأمن يؤدي إلى استخدام للموارد بشكل خاطئ أو إهمالها، وكذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة مما يؤثر على تحقيق **التنمية الاقتصادية** التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الأمن من خلال رفع مستوى المعيشة وتنمية القطاعات والعدالة في التوزيع،

[1] Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1994**, ECONOMICA, Paris, 1994, p.2-25.

[2] Gary King, Christopher Murray, "Rethinking Human Security", **The Journal of Public and International Affairs Political Science Quarterly,** Vol.116, No.4, Winter 2001-2002, p.589.

وعليه لا يمكن الفصل بين الأمن الاقتصادي وبين التنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما، حيث لا يمكن أن يكون هناك أمن اقتصادي دون تنمية اقتصادية والعكس صحيح[1].

بالعودة إلى تاريخ العلاقة بين كل من التنمية والأمن نجد جذور هذه العلاقة ممتدة إلى القرون السابقة، وتحديدا لمرحلة تأمين حركة القوافل التجارية في البرَ والبحر، فكانت الدول التي نجحت في تأمين حركة تجارتها الداخلية والخارجية عبر كل السبل هي التي استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي والحفاظ على أمنها[2].

وصولا إلى تطور علاقة الثورة الصناعية وولادة النظام الرأسمالي مع مفهوم الدولة القومية التي تتمتع بالسيادة والسلطة المركزية في تأمين حدودها لضمان سلامة ترابها داخليا وخارجيا، كل تلك المتغيرات الحاصلة أثرت بدورها على متطلبات تحقيق الأمن التي لم تعد محصورة في الوسائل العسكرية فقط كما سبق الاشارة. كنتيجة التوسيع بنية العلاقات الدولية منذ مرحلة الستينات التي شهدت نيل أغلب الدول النامية لاستقلالها: تزايدت دعوة هذه الدول لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل، فزاد اهتمامها بالتنمية باعتبارها الضامن لاستقرارها ونموها أكثر من حاجتها للقوة العسكرية. وبات واضحا عدم إمكانية تصور الأمن كمفهوم أو كسياسات عملية دون إدراج البعد التنموي لأن التنمية ركيزة الأمن، بمعنى ضرورة تحقيق درجة مناسبة من التنمية في مجالات المختلفة لتتمكن الدولة من تحقيق أهداف الدفاع والاستقرار، وذلك لن يكون ممكنا وفق معدل نمو اقتصادي منخفض أو تخلف النظام التعليمي[3]. لأن مسارات التنمية يمكن أن تتأثر بحجم الإنفاق العسكري فكل ما زاد الإنفاق العسكري أصبحت الدولة أقل نموا وأدنى تنمية.

مع التحول من التركيز على أمن الأفراد بدلا من الأمن الحدودي، ومن أمن يضمنه السلاح إلى أمن تضمنه التنمية الإنسانية والمستدامة. بعد ذلك في ظل فترة الحرب الباردة وتحديدا سنة 1977 زاد التركيز على المواضيع المتعلقة بالتنمية والأمن، فاقترح رئيس البنك السابق مكنمارا، وعدد من الخبراء

---

[1] أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، "**مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال**"، مج.02، ع.03، 2016، الجزائر، ص 72.

[2] محمد سعد أبو عامود، "الأمن والتنمية: أمن التنمية أو تنمية الأمن"، مركز الإعلام الأمني بجامعة الحلوان، جمهورية مصر العربية، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2017/11/29) https://bit.ly/32JK6Bx

[3] محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 20.

السياسيين والاقتصاديين، ضمن أعمال "**اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية**" برئاسة "**ويلي برانت**" **Willy Brandt** التي ركزت أعمالها على التفاوت بين العالمين الشمالي والجنوبي، وسعت لصياغة اقتراحات أساسية قصد الوصول إلى اتفاق عالمي في عمليات التفاوض بين العالمين؛ وقد أصدرت اللجنة تقريرين الأول هو "**تقرير الشمال الجنوب برنامج البقاء**" **(North-South Report:A Program for survival)** سنة 1980، والتقرير الثاني هو الذي جاء بعنوان: "**الأزمات المشتركة تعاون الشمال الجنوب للتعافي العالمي**" **(North South Cooperation For :Common Crisis Word Recovery)** وذلك سنة 1983، أكد الأول أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد قصرا على الأنماط التقليدية المرتبطة بالسلم والجرب، إذ يوجد بجانبها أنماط أخرى أكثر خطورة، كالجوع والفجوات المتزايدة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، أما التقرير الثاني فقد ركز على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني، كالأمن الغذائي والطاقوي، وإصلاح نظام المساعدات الدولية[1].

وعقد سنة 1987 مؤتمر دولي حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية في باريس، ركز على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام بالإنفاق والتنمية لتحقيق أمن الإنسان، وانتهى عمل المؤتمر بوضع العالم أمام فرصة أختيار: إما أن يستمر السباق نحو التسلح، أو أن يتحرك بسرعة معتدلة نحو نظام اقتصادي وسياسي أكثر ثباتا واستدامة، لكن تحقيقهما معا أمر مستحيل. وصولا لسنة 1991 مع "للجنة برنتلاند (Bruntland Commission) التي عرفت فيما بعد "بلجنة الحكم الرشيد العالمي" بعد أن انبثقت عن مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام 1991، بالدعوة إلى تبني مفهوم أوسع للأمن يمكنه التعامل مع التحديات المرتبطة بمشاكل التنمية[2]. كل هذه المبادرات المختلفة كانت بمثابة الأرضية الصلبة التي تأسست عليها علاقة الأمن بالتنمية والتشابك الكبير بينهما.

كل تلك التغيرات العالمية الحاصلة أثرت بدورها على مفهوم أساسي هو مفهوم الأمن الوطني:

فمفهوم الأمن الوطني حسب تصور مدرستان مختلفتان هما:

- **المدرسة الإستراتيجية:** التي ركزت على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر. وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية.

---

[1] وسيلة قنوي، **مرجع سابق**، ص، ص 24،25.

[2] **المرجع نفسه**، ص 25.

- **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية **والتنمية الاقتصادية.** فبانتهاء الحرب الباردة وتراجع الصراعات بين القوى الكبرى في النظام الدولي، تزايدت وتيرة انفجار الصراعات المحلية والداخلية في دول العالم النامي خاصة، حيث أحصت بعض الدراسات وجود حوالي 177 دولة عرضة للخطر وللانخراط في الصراعات والتوترات الاجتماعية نتيجة تردي أوضاعها التنموية بصورة كبيرة[1].

لذا فإن الربط بين الأمن– باعتباره من أهم القيم والمطالب الأساسية المؤثرة والضروية في ذات الوقت على حياة البشر– والتنمية أصبح حتمي. وهو الأمر الذي تنبه إليه علماء مدرسة الحاجة في حقل الصراع الدولي والتنمية الدولية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي. حيث ربط علماء مثل "**ادوارد آزار**" **(Azar)** "**جون بيرتون**"**(J.Burton)** وغيرهما بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين **(**من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية**)** وبين انخفاض أو ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي[2]. وربط عالم الاقتصاد "**آمارتيا سين**" **(A.Sen)** بنيوياً بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما أعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة". ورغم كل هذه المحاولات الريادية إلا أن سيادة صراعات القوى طوال الحرب الباردة ساهمت إلى حد كبير في تقليل الاهتمام الأكاديمي بدراسة العلاقة بين التنمية والأمن، بل أن كثير من الباحثين أعتبر دراسة موضوع مثل الأمن البشري ينتمي لحقل التنمية الدولية أكثر من انتمائه لحقل الدراسات السياسية أو الأمنية[3].

بسبب التطورات الحاصلة فإن علاقة الأمن والتنمية لم تشهد نفس الوتيرة بحكم اختلاف السياقات المنهجية والمعرفية التي عرفتها والتي مست الهرمية الرأسمالي ذاتها، إذ تحول إلى اقتصاد

---

[1] J. Joseph Hewitt, Jonathan Wilkenfeld, and Others, **Peace and Conflict 2010: Executive Summery**, Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, USA, 2010, p.7-10.

[2] أحمد محمد أبوزيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية "**من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة**"، تنظيم المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات (الدوحة/ قطر، 24 – 26 مارس 2012)، ص 23.

[3] **المرجع تفسه.**

قائم على انتاج المعرفة، وبسبب تدفقات عبر وتحت الوطنية مست هي الأخرى استراتيجيات التنمية، التي باتت أكثر تحديثا في كفاءتها وقدراتها بشكل يستجيب للتحديات المطروحة والتي أنبأت عن تفاقم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، البيئية والثقافية علاوة على الأمنية والسياسية، في ظل عجز الدولة منفردة عن مواجهتها وانعكاس ذلك على الأمن العالمي[1] .

وقد ربط العديد من الباحثين بين الأمن والتنمية أو بين التحديات الاقتصادية والسياسية، إلا أن أبرز من ناقش هذه الإشكالية هو "**روبرت مكنمارا**" **(Robert Mac Namara)**، في مؤلفه المعنون "**جوهر الأمن**"؛ ويعد مكنمار أول من عرف الأمن بالتنمية وقد أورد في كتابه مجموعة من التغيرات أهما[2]:

1. لا يعكس مفهوم الأمن القومي البعاد العسكرية فحسب، بل ضرورة تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الدول النامية تحديدا وفي العالم أجمع.

2. التأكيد على وثاقة الصلة بين الأمن والتنمية، إذ هما وجهان لعملة واحدة، لا تنمية دون استقرار وحفظ النظام والأمن العام داخليا وخارجيا، كما أنه دون توفر الحد الأدنى من الظروف والمتطلبات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تضمن الحياة الكريمة للأفراد والجماعات.

3. يعكس مفهوم التنمية نظرة شمولية، من التقدم الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد يصبح غير معقول في المراحل التالية.

4. ارتباط مفهوم الأمن بالتنمية بعلاقة ترابطية عضوية وفي تناسب تراكمي، كلما زادت التنمية تعزز الأمن، وكلما انتظم الناس سلميا للتعبير عن طموحاتهم في شكل بدائل عامة مع مراعاة الصالح العام قنن التنافس، مما يعني عدم اللجوء للعنف أو التطرف في التعبير عن الذات والوجود، وهنا يربط مكنمارا بين العنف والتخلف الاقصادي الذي يؤثر على ضمور القدرات التنموية.

وعليه فحسب "روبرت ماكنمار" فالأمن الاقتصادي هو تحقيق تنمية تضمن الاستقرار داخل الدولة، كما يفترض أن الأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي والأمن الوطني[3].

يرتبط الأمن الاقتصادي بمجموعة من العناصر التي تكون سببا لتحقيقه وأهمها: الموارد الطبيعية التي يمثل توفرها سبب لتمكين الدولة من الحصول على دعم مالي (خاصة لدى الدول النامية التي

---

[1] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص، ص 122، 123.

[2] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص 14-25.

[3] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص125.

تعتمد على هذه الموارد بشكل كبير)، حيث تكون سببا لتنمية وتحقيق الأمن والاستقرار، وغالبا ما تتسبب هذه الموارد في النزاعات لذا تعتبر السيطرة على الموارد الطبيعية أهم الركائز التي تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

يؤكد أنصار الاتجاه الذي يرى بأنه يستحيل فصل مفهوم الأمن عن التنمية، بأن تحقيق الأمن من خلال القوة العسكرية أمر غير صحيح أو بالأحرى غير كافي، فروبرت مكنمارا يرى أن الأمن القومي لن يتحقق دون التنمية القومية الشاملة، وأعطى قيمة كبيرة لدور القانون والنظام في تحقيق الأمن القومي ويقول: "إذا كان الأمن يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار؛ يصبح تحقيقها من خلال القوة العسكرية فقط أمرا مستحيلا..إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن"[2]. كما يرى أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسيان للعصيان والتمرد خاصة في الدول النامية، حيث عرف الأمن بأنه: "**يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءًا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه. إن الأمن هو التنمية. ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن**"[3].

أثبتت العديد من الدراسات العلاقة بين الاستقرار والنمو فالدول التي تعيش اوضاعا مستقرة ترتفع وتيرة النمو فيها بشكل أسرع، بينما تنخفض نسبة نموها، ما يؤكد وجود ترابط بينهما في العديد من مستويات؛ فلا مجال للفصل بينهما ويتوجب العمل على ضمان الأمن وتحقيق التنمية معا وفق استراتيجيات مزدوجة لعدم إمكانية قيام أحدهما من دون الآخر فالعلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك[4]. ويقول "**علي الدين هلال**" في هذا الاتجاه: إن الأمن في البلاد النامية ينبع حقا من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما إذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن"[5]. فنجاح الدول النامية في مساعيها التنموية يضمن لها تحقيق الاستقرار في مختلف المجالات. ومنه فإن مفهوم الأمن وفق هذا

---

[1] عباس علي محمد، **الأمن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007)**، مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي، العراق، 2013، ص 33.

[2] صالح غازي نهار، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، دار الأمل، أربد الأردن، 2010، ص 18.

[3] روبرت مكنمار، **مرجع سابق، ص** 25.

[4] حمد عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 20.

[5] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص 126.

الاتجاه أكثر اتساعا وشمولا أو ارتباطا، فله أطر متعددة داخلية وخارجية، فتحقيق الأمن على المستوى الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات الداخلية سواء منها الناتجة عن العامل العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وكلما كانت الدولة أكثر تماسكا وقدرة على منع التهديدات الداخلية كانت في مأمن من مصادر التهديد الخارجي واستطاعت حفظ أمنها الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعكس أيضا[1].

لأن التنمية تعني توفير كافة الاحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة. فهناك ارتباط شديد بين قدرة الدولة على إشباع الحاجات وتوفير المتطلبات الأساسية للأفراد والجماعات الوطنية وبين حجم الأمن الذي تنعم به، ولأهم عدم القدرة عن إغفال تأثير الجوانب المادية/العسكرية التي قد تفرضها البيئة الدولية على الدول. فتكامل عناصر الأمن الاقتصادي من حسن توزيع وتنظيم وضبط المصالح الأطراف المختلفة داخل المجتمع يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، حسب تحليل "جون برتون"، إن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية؛ فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهاره[2].

ما يجعل من ارتباط التنمية بالأمن مسألة جوهرية؛ اظهار الادلة مدى قوة العلاقة بين الأمن والتنمية المحلية، فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل للعنف وللحرب الاهلية بصورة أكبر. حيث يساهم غياب الأمن في إعاقة تحقيق التنمية لأغراضها في توفير أحتياجات الناس، وهو ما سيؤدي لانفجار الأمور، وتسريع وتيرة الانجراف نحو الصراعات الاجتماعية اللامنتهية[3]. فالتنمية بإمكانها خلق الثورة الكفيلة بضمان الحاجات الأساسية المرتبطة بالحياة والكرامة التي تصب في إطار حقوق الإنسان، فالتمكين الفعلي مقترن بانتعاش الحياة الاقتصادية، بشكل ينمي حركية التنمية ذاتها[4]. وهو ما يجعل ارضية فيانا 1993، تروج للحق في التنمية كحق أساسي في النسق الحقوقي العالمي، فالتنمية لا يمكن إلا أن

---

[1] صالح غازي، **مرجع سابق**، ص18.

[2] رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، **الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق**، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 271.

[3] Agnieszka Paczynska, **O.p Cit**, p. 10.

[4] سالم برقوق، "التنمية الإنسانية: مقاربة معرفية"، **مجلة فكر ومجتمع**، ع. 5.6، أكتوبر/ يوليو2010، ص 190.

تتأسس على منطق حقوق الإنسان، كما ورد حسب المفكر الهندي "امارتيا صن"، تعريف "التنمية كحرية". وبمنطق جدلية الأمن، التنمية وحقوق الإنسان.

الأمن والتنمية مرتبطان تماما، خاصة عندما ينظر للأمن من مستوى التحليل الثاني (مستوى الوحدات) أي باعتباره جزء لا يتجزأ من التركيب المجتمعي للدولة ومؤسساتها. وبأن هناك علاقة طردية بين مستوى التنمية الداخلي الذي تتمتع به الدول وبين حيز ونطاق أمنها الكلي، والعكس بالعكس. فالأمن من هذا المنظور ليس مفهوماً عسكرياً مادياً فحسب بمعنى أنه يعني "حماية الدولة من كافة صور التهديد العسكرية" أو باعتباره أمناً للدولة "محوره الدولة" بقدر ما سيكون أمنا للمجتمع وللأفراد وللدولة بشكل عام. أي سيكون الأمن – وكما جادل عن حق كلاً من بوزان وشكري ونورث وآزار وبريتون وغيرهم– مفهوماً متعدد الجوانب والمستويات. سيشمل طبقاً لهذا المفهوم مستويات التحليل الثلاثة المعلومة في تحليل السياسة الدولية (الافراد، الوحدات، النظام) وكافة الجوانب (السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية)[1].

الترابط والتلازم بين البعدين الأمني والتنموي برز بشكل واضح مع تزايد اهتمام كل من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني بترقية التنمية كإحدى ضروريات تحقيق الأمن فالترابط بين الأمن والاقتصاد في تزايد مستمر، حيث قامت الأمم المتحدة في ميثاقها بالربط بين مهمتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبين تعزيز التعاون الدولي في الآليات التنموية، أي الربط بين الأمن والتنمية كبعدين لا يمكن الفصل بينهما أو تحقيق أحدهما في غياب الآخر. فحسب تقارير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية والوكالات التابعة: فإن عدد النزاعات في الدول الفقيرة يرتفع بشكل أكبر من غيرها؛ لذا بأن الأمن هو الشرط المسبق للتنمية، فالسلم لن يتحقق إلا بارتفاع مستوى النمو الإقتصادي؛ لذا تعمل الأمم المتحدة على توطيد السلم عن طريق تمويل المشاريع التنموية في الدول التي تعاني الحروب الأهلية لتفادي حالة اللاأمن على أساس أن القضاء على النزاعات مرهون ببناء التنمية خاصة في العديد من دول الإفريقية التي تعاني من فقر ومجاعة وتدهور لأوضاعها الأمنية.

وقد قامت العديد من المنظمات الدولية الأخرى خاصة الاقتصادية منها؛ بالتركيز على المسائل الأمنية رغم أن أهدافها الأساسية اقتصادية بحته فأصبحت تبحث عن كيفية التقليل من الفوضى في النظام

[1] محمد سعد أبو السعود، **مرجع سابق**، ص 126.

الدولي عبر اهتمامها بتأدية وظائف أمنية تنظيمية مثلما هو الشأن لدى مجموعة دول الثمانية* **G8** التي تناقش في اجتماعاتها العديد من القضايا المشتركة ذات البعد العالمي كمواضيع: الصحة وتطبيق القانون، و**التنمية الاقتصادية** والاجتماعية والطاقة والبيئة والعلاقات الخارجية والقضايا الداخلية الممتدة كالإرهاب والتجارة.. فهذه القضايا مترابطة بشكل معقد جدا.

يعارض القليل فقط فكرة أن وجود التنمية من دون الأمن ولا أمن من دون التنمية، رغم ذلك الحكومات لا تتحرك فلو حولت مثلا النشاطات العسكرية والموارد العسكرية لأهداف التنمية سيساهم ذلك في التقليل من النزاعات وإعادة البناء بعد النزاع والتنمية الاقتصادية[1]. ما يتوجب على الحكومات ضرورة تكثيف جهودها لدعم المشاريع ذات الطابع التنموي للحد من النزاعات بدلا من التركيز على الموارد العسكرية.

* مجموعة الثمانية أو دول الثمانية تضم أكبر القوى الاقتصادية العالمية وهي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والاتحاد الروسي، وهي تجتمع سنوياً.

[1] فريدة حموم، **الأمن الإنساني في ظل العولمة وقيم التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص، ص 146،147.

استنتاجات الفصل الأول:

– بما أن التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة أصبحت معالجتها لا تقتضي معالجة عسكرية بحتة، ظهرت الحاجة الماسة للتكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي، وعليه فقد تسبب بروز قضايا أمنية كبرى في تزايد عمل الدول على تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد وتقارب المسائل من منطلق إقليمي، فأصبحت الإقليمية بمثابة نهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية.

– يمكن رصد العلاقة بين وجود تكتلات إقليمية والاستقرار الأمني في الأقاليم، فطبيعة العلاقة بين الأمن والتكتلات الإقليمية هي علاقة طردية؛ وجود تكتلات اقتصادية يؤدي إلى تحقيق الأمن، عبر أدوار المؤسسات المنبثقة عن تلك التنظيمات يسهل دعم تحقيق السلم والأمن والتعاون الدوليين. فقيام تكتلات إقليمية يكفل تحقيق الأمن.

– الإقليمية الجديدة تميز في البداية بغلبة الطابع الاقتصادي ثم امتدت لتشمل الجوانب الأمنية.

– تعكس ظاهرتي الأمن والتكتلات الإقليمية ثنائية علاقة التعاون أو الصراع، لأن وجود تكتلات إقليمية سيزيد من حدة الاعتماد المتبادل بين وحداتها، وبالتالي سيؤدي إلى تحقيق الأمن ويدعم تطور ذلك التكتل على المستويين الهيكلي والوظيفي؛ وحالة الأمن التي ستتحقق بين أفراد التكتل الإقليمي ستخلق بيئة مناسبة لدعم المشاريع التنموية بغية تحقيق الرفاهية لشعوبها.

– لا تزال قضية الأمن الاقتصادي ترتبط بالتنمية، فالأمن الاقتصادي هو العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أنه أحد دعامات الأمن البشري لما له من أهمية وتداخل في مجالات الحياة.

– في إطار التحولات الحاصلة في الساحة الدولية دخل ضمنها بعد التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا.

– الربط بين الأمن والتنمية كبعدين لا يمكن الفصل بينهما أو تحقيق أحدهما في غياب الآخر، لأنه لا يمكن تحقيق الامن (الداخلي أو الخارجي) لأي دولة بمنأى عن تقوية الأوضاع التنموية الداخلية.

الفصل الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة إستراتيجية وأمنية

تحوز االقارة الآسيوية على مساحة ضخمة مترامية الأطراف تبلغ حوالي 44.579.000 كلم^2، لذا تعتبر من أكبر قارات العالم، فهي تمتد من المحيط الهادي شرقاً إلى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وأوربا غرباً، ومن المحيط المتجمد شمالا إلى المحيط الهندي والهادي جنوبا. كل هذه المساحة الشاسعة جعلتها تقسم إلى مجموعة من الأقاليم من بينها (شرق – جنوب – وجنوب شرق) :

دول شرق آسيا: الصين (مع هونج كونج و ماكاو) – تايوان – كوريا الشمالية – كوريا الجنوب– اليابان – منغوليا. **دول جنوب آسيا:** أفغانستان – إيران– باكستان – بنغلاديش – بوتان – سريلانكا – نيبال – مالديف – الهند. **دول جنوب شرق آسيا:** إندونيسيا – بروناي – تايلاند – تيمور الشرقية – سنغافورة – الفلبين– فيتنام – كمبوديا– لاوس– ماليزيا– ميانمار، هذه الدول تحتل منطقة استراتجية جعلتها واحدة من أهم الأقاليم الفرعية في منطقة آسيا، حيث أن أهمية الموقع الجغرافي انعكست على المستويات الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

وقد أدى تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالمية إلى اعتماد دول جنوب شرق آسيا على المدخل الاقتصادي كأساس لبناء التعاون الإقليمي وخلق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، مما يدفعها للتعاون في مجالات أخرى وصولا إلى القضايا السياسية والأمنية؛ كون المنطقة أصبحت مهددة بعدم الاستقرار بسبب تنامي التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة، فالتقارب الجغرافي ساهم في تعقيد العلاقات بين دول منطقة جنوب شرق آسيا التي تفرضها الروابط الجغرافية والتاريخية والسياسية، والتي تؤثر على الأمن والاستقرار العام بالإقليم، حيث حدثت تجاذبات وصلت أحيانا إلى حد قيام نزاعات بينية مسلحة، ما من شأنه زيادة التباعد في العلاقات الدولية وتكريس مأزق الأمن.

لأن العلاقات التفاعلية داخل كل نظام إقليمي محكومة بمجموعة من الخصائص الديناميكية. كما أن المتغير النووي يعتبر عاملا أساسيا في البناء الأمني للمنطقة في ظل وجود قوى نووية تعد مصدرا للتوتر، ورغم أن الأمر لم يتطور لمستوى الحرب الحقيقية؛ لكنه بالمقابل يصل لمستوى التهديد والردع، فحالة الحرب النووية تبقى قائمة على المدى البعيد، مما يجعل مختلف الأطراف في حالة توجس دائم من تلك الاحتمالية مع تواجد قضايا جد حساسة كقضايا الممرات البحرية.

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات سياسية واقتصادية وأمنية؛ تحولات كثيرة في منطقة جنوب شرق آسيا على غرار بقية دول العالم، كقضايا النزاعات الداخلية التي تواجه بعض دول المنطقة على المستوى الفردي والتي تمتد تبعاتها إلى دول الجوار، ظاهرة الإرهاب وازدياد نشاط التنظيمات الإجرامية بمختلف أشكالها، وصولا إلى التهديدات البيئية وقضايا المناخ.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

يعتبر إقليم شرق آسيا أحد أكبر الأقاليم الجغرافية في قارة آسيا، وينقسم بدوره إلى إقليمين أساسيين هما: منطقة شمال شرق آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا. وأغلب الدراسات تضم منطقتي شمال شرق وجنوب شرق آسيا دون أي فصل بينهما، وذلك يرجع غالبا إلى القرب الجغرافي من الفضاء الباسيفيكي الذي تصنفه أغلب تلك الدول والقوى الكبرى في العالم على أنه مرتبط بشكل وثيق بهذه المنطقة، وبالتالي تبني دول المنطقة استراتيجياتها وفق هذا التصور، فضلا عن انتشار فواعل إقليمية لا يمكن فصل سياساتها عن بعضها. لكن هذا المبحث سيتناول منطقة جنوب شرق القارة الآسيوية التي تضم الإحدى عشرة دولة السابق ذكرها، بالتركيز أكثر على مجموعة دول رابطة الآسيان باعتبارها التكتل الإقليمي الرسمي الذي يضم جل دول المنطقة باستثناء تيمور الشرقية.

- **المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة جنوب شرق آسيا**

تعرف المنطقة الواقعة بين الصين والهند وأستراليا والمحيط الهادئ باسم جنوب شرق آسيا، وتشمل دولا لها حدود سياسية متباينة. وقد أنشئت الحدود السياسية من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك السمات الطبيعية، والتمييزات القبلية التقليدية، والتقسيمات الاستعمارية، والاتفاقات السياسية. تمتد منطقة جنوب شرق آسيا على مساحة تقدر بحوالي أربعة ملايين كيلومتر مربع تقريبا، أما عدد سكانها فيقارب ستمائة مليون نسمة؛ ويعيش أكثر من نصف السكان في العديد من جزر إندونيسيا والفلبين. المر الذي ترتب عنه خلق فسيفساء عرقية متنوعة[1].

منطقة جنوب شرق آسيا: هي عبارة عن دول آسيوية إقليمية متقاربة جغرافيا، تقع إلى الشرق من شبه القارة الهندية، جنوب الصين وشمال أستراليا، بين المحيط الهندي (في الغرب) والمحيط الهادئ (في

[1] Southeast Asia, World Regional Geography: People, Places and Globalization, at: https://bit.ly/3IVFNJZ (2017/2/11)

الشرق). والتي تلعب بعضها دوراً مؤثراً على الساحة الآسيوية والعالمية، خاصة على الصعيد الاقتصادي[1]. تقع بين خطي طول °80 و 160° شرق خط غرينتش، وتشكل حركة وصل بين اليابان والصين وباقي العالم خاصة الهند والخليج العربي وأوروبا وأمريكا، وتعتبر مجالا وممرا بحريا أساسيا للسفن الحاملة للموارد، كما تمتلك مؤهلات سياحية كبيرة بسبب تنوع السواحل والطبيعة الخلابة بها.

يعتبر "**بنايا تكنور**" **(Benajah Ticknor)** أول من أطلق عبارة "جنوب شرق آسيا" في مختلف أعماله لوصف الإقليم في أوائل القرن التاسع عشر، ثم جاءت بعد ذلك أعمال الباحثين والدارسين للإقليم في مختلف المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية لتعرف وتحدد إقليم جنوب شرق آسيا بالدول التالية: مينمار، بورما سابقا حتى 1989، كمبوديا(كامبوتشيا سابقا)، إندونيسيا لاوس، ماليزيا(مالايا حتى عام 1964)، الفلبين، سنغافورة، تايلاند (سيام سابقا)، وفيتنام لاحقا، مع نيل كل من بروناي (1984) وتيمور الشرقية (2002) استقلالهما تم تصنيفهما كجزء من إقليم جنوب شرق آسيا[2]. وبذلك تتألف منطقة جنوب شرق آسيا من أحد عشر دولة تصل من شرق الهند إلى الصين، وتقسم عموما إلى مناطق "البر الرئيسي" (بورما، وتايلاند، ولاوس، وكمبوديا، وفيتنام) يشكل امتداداً للقارة الآسيوية، و"الجزريَ" وتتألف المنطقة الجزرية إلى الجنوب والشرق من دول تحيط بها المياه، وتشمل هذه المنطقة ماليزيا وسنغافورة وبرونيا وإندونيسيا وتيمور الشرقية والفلبين.

فشلت وجهة النظر الإيديولوجية في تحديد هوية منطقة جنوب شرق آسيا. كل الكتب والمقالات الجغرافية الإقليمية الرئيسية تتقبل التعريف الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة كما تم إنشاؤه في عام 1943 أثناء الحرب العالمية الثانية، فبعد الحرب تم ترجمة هذا الترسيم الجغرافي الاستراتيجي الإقليمي إلى التعريف الجغرافي السياسي المقبول حاليا للمنطقة. وعلى الصعيد الدولي أصبحت هذه المنطقة الجغرافية السياسية تمثل الدول العشرة: (بروناي، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار،

---

[1] Political Map of the Republic of Indonesia, see:

https://bit.ly/3j0RVbT

[2] عشور قشي، "جنوب شرق آسيا: من تكوين الصراع الإقليمي إلى الجماعة الأمنية الإقليمية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، الاصدار الالكتروني 2566-8056، ص 163.

والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام)، كما قبل الجغرافيون الإقليميون هذا التعريف الإقليمي القطري التوجه[1]، (إلى غاية استقلال تيمور الشرقية عن إندونيسيا عام 2002).

شكل(2): *خريطة توضح موقع دول جنوب شرق آسيا*

المرجع: https://bit.ly/2HcG9gJ

تقع تقريبا كل جنوب شرق آسيا بين المناطق المدارية (باستثناء المنطقة الواقعة في أقصى شمال بورما)، وبالتالي هناك أوجه تشابه في المناخ وكذلك الحياة النباتية والحيوانية في جميع أنحاء المنطقة. درجات الحرارة دافئة بشكل عام، على الرغم من أنها أكثر برودة في المناطق المرتفعة. العديد من منتجات البحار والغابات فريدة من نوعها بالنسبة للمنطقة التي تتأثر بأسرها بالرياح الموسمية، التي تهب بانتظام من الشمال الغربي ثم تتراجع لتهب من الجنوب الشرقي. وتجلب أنظمة الرياح هذه مواسم أمطار يمكن التنبؤ بها إلى حد ما، فقبل اختراع السفن البخارية، مكنت أنظمة الرياح

[1] Victor R. Savage, Lily Kong and Other,"The Human Geography of Southest Asia: an Analysis of Post-War Development", **Singapore Journal of Tropical Geography**, Vol. 14, No. 2, 1993, p.233.

هذه التجار من خارج المنطقة من الوصول والمغادرة على فترات منتظمة. بسبب نمط الرياح الموثوق، أصبحت جنوب شرق آسيا ملتقى للتجارة بين الهند والصين[1].

- **دول جنوب شرق آسيا:**

– إندونيسيا: عاصمتها هي مدينة جاكرتا، تبلغ مساحة أراضيها 1.904.569 كلم^2، نظام الحكم فيها جمهوري، ولغتها الرسمية هي اللغة الإندونيسية، وعملتها الرسمية الروبية الإندونيسية. بلغ عدد السكان سنة 2018 حوالي 261.890.9 نسمة. تتألف إندونيسيا من 17508 جزيرة،6000 منها مأهولة مبعثرة على جانبي خط الاستواء، أكبرها جاوة وسومطرة وبورنيو. لها حدود برية مشتركة مع ماليزيا في جزيرة بورنيو وبابوا غينيا الجديدة في جزيرة غينيا الجديدة وتيمور الشرقية في جزيرة تيمور. كما أن لها حدوداً بحرية عبر مضائق ضيقة مع سنغافورة وماليزيا والفلبين في الشمال، ومع أستراليا في الجنوب.

– بروناي: اسمها الرسمي "بروناي دار السلام" عاصمتها مدينة بندر سري بكاوان، وتبلغ مساحة أراضيها 5.765 كلم^2، بلغ عدد سكانها سنة 2018 حوالي 421.3 نسمة، نظام الحكم فيها سلطاني إتحادي وملكي مطلق وحكومي ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي لغة البهاسا ميلاوية، وعملتها الرسمية الدولار البروني. تقع على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو، في جنوب شرق آسيا. يحدها من الشمال بحر الصين الجنوبي، أما بقية حدود بروناي فهي محاطة بماليزيا.. حصلت على استقلالها عن المملكة المتحدة في 1 جانفي 1984، وهي دولة إسلامية صغيرة، ويتمتع شعب بروناي بمستوى معيشي رفيع يرجع بصفة رئيسية إلى مخزونها البترولي الكبير[2].

– تايلاند: رسمياً اسمها مملكة تايلاند وتعرف باسم "سيام"، حيث كان هو اسم البلاد الرسمي حتى تاريخ 11 ماي 1949، عاصمتها مدينة بانكوك، وتبلغ مساحة أراضيها 513.120 كلم^2، بلغ عدد سكانها وفق تقديرات سنة 2018 بـ 67.653.2 مليون نسمة. نظام الحكم فيها ملكي دستوري، لغتها الرسمية هي اللغة التايلاندية، وعملتها الرسمية البات، تحدها كل من لاوس و كمبوديا من الشرق، خليج تايلند وماليزيا من الجنوب، وبحر أندمان وميانمار من الغرب. تعني كلمة "تاي" الحر في اللغة

---

[1] Barbara Watson Andaya, Introduction to Southeast Asia History, Geography, and Livelihood , Center for Global Education Asia Society, at:
https://bit.ly/3IRK80X (17/10/2017)

[2] "بروناي"، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2ZSLLTy (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

التايلندية، حيث اشتق من نفس اللفظ (تاي) الكلمة التي تطلق على السكان أي تايلنديون، تستعمل بعض الأقليات المتواجدة في البلاد كلمة سياميون عند الإشارة إلى سكان البلاد[1].

– تيمور الشرقية (East Timor): تُعرف رسمياً باسم جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، وعاصمتها مدينة ديلي، وتبلغ مساحة أراضيها 14.874 كم^2، نظام الحكم فيها جمهوري وحدوي برلماني ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة التيتورمية البرتغالية، وعملتها الرسمية الدولار الأمريكي. عدد سكانها سنة 2017 بلغ حوالي 1.3 نسمة تقريبا. وهي دولة صغيرة تحتل الجانب الشرقي من جزيرة تيمور التي تقع في بحر تيمور، وتبعد نحو 480 كلم إلى الشمال من أستراليا. تضم تيمور الشرقية الجانب الشرقي من جزيرة تيمور ومنطقة أوكيوسي في تيمور الغربية بالإضافة إلى جزيرتين صغيرتين هما أتابورو وجاكو. وتتبع بقية جزيرة تيمور للسيادة الإندونيسية وينحدر معظم السكان من أصول ملايوية أو ميلانيرية، وهناك من ينحدر من أصول برتغالية. ويدين أكثر من 90% من سكان تيمور الشرقية بالكاثولوكية النصرانية[2].

– سنغافورة: تُعرف رسمياً باسم جمهورية سنغافورة، وعاصمتها مدينة سنغافورة، وتبلغ مساحة أراضيها 710 كلم^2، نظام الحكم فيها جمهوري موحد برلماني، ولغتها الرسمية هي اللغة الإنجليزية، الملايو، الصينية، والتاميلية، وعملتها الرسمية الدولار السنغافوري، نسبة سكانها سنة 2018 بلغ حوالي: 5.612.3 نسمة. وهي دولة صغيرة تقع عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايو، حيث يلتقي بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهندي، على مسافة 140 كلم شمالي خط الاستواء. تتكون من جزيرة كبيرة (سنغافورة) مساحتها 572 كلم^2، وأكثر من 50 جزيرة صغيرة فتبلغ مساحتها مجتمعة 46 كلم^2، نصف هذه الجزر تقريبًا غير آهل بالسكان[3].

– الفلبين (Philippines): تعرف رسمياً باسم جمهورية الفلبين، وعاصمتها هي مدينة مانيلا، تبلغ مساحة أراضيها 300.000 كلم^2، بلغ عدد سكانها حسب تقديرات 2018 حوالي 104.951.4 نسمة نظام الحكم فيها جمهوري، لغتها الرسمية هي اللغة الإنجليزية والفلبينية، وعملتها الرسمية بيسو فلبيني.

---

[1] تايلاند، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/33Hm8WM (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

[2] East Timor,at the Worldometers, Retrieved 6-11-2018 Edited, IN : www.Worldometers.inf

[3] سنغافورة، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/32M7iPx (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

وهي عبارة عن أرخبيل جزر، تاريخيا كانت جزء من مايكرونيزيا خلال الغزو الأمريكي قبل استقلالها عام 1946. أرخبيل الفلبين يتكون من 7.107 جزيرة تقع غرب المحيط الهادي شرق فيتنام. الحدود البحرية الفلبينية تقع في المنطقة الشرقية لبحر الصين الجنوبي، وغرب بحر سلبيس في الجنوب[1].

– فيتنام: تُعرف رسمياً باسم جمهورية فيتنام الاشتراكية، عاصمتها هي مدينة هانوي، وتبلغ مساحة أراضيها حوالي 331.690 كلم^2، نظام الحكم فيها جمهوري اشتراكي (نظام الحزب الواحد)، لغتها الرسمية هي اللغة الفيتنامية، وعملتها الرسمية دونغ. تقع أقصى شرق شبه جزيرة الهند الصينية على خليج تونكينو ببحر الصين. تجاور الصين على شمالها، وإندونيسيا، لاوس، وكامبوديا من الغرب. تمتد فيتنام لمسافة 1.600 كلم من حدود الصين الجنوبية إلى خليج تايلاند. وتوجد أكثر المناطق اتساعاً من ناحية الطول في الجزء الشمالي، وتمتد لمسافة 650 كلم من حدود لاوس إلى خليج تونكين. أما أواسط البلاد فلا تتعدى حوالي 50 كلم. عدد سكان فيتنام بلغ حوالي 96.470.918 مليون نسمة عام 2018 حسب تقديرات الأمم المتحدة، منهم حوالي مليون وربع المليون من التاي، ومليون من التايين ومليون من الصينيين و900.000 من الخمير[2].

– كمبوديا: تعرف رسمياً باسم مملكة كمبوديا، وعاصمتها هي مدينة بنوم بنه، وتبلغ مساحة أراضيها حوالي 181.035كلم^2، عدد سكانها بلغ سنة 2018 حوالي 15.717.7 نسمة، لغتها الرسمية هي اللغة الخميرية، وعملتها الرسمية ريال كمبودي، تقع في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة الهند الصينية في جنوب شرق آسيا، وتحدها تايلاند من الشمال الغربي، لاوس من الشمال الشرقي، فيتنام من الشرق، وخليج تايلاند من الجنوب الغربي. يصل عدد سكان كمبوديا إلى 14.8 مليون نسمة. الديانة الرسمية فيها هي البوذية ويعتنقها 95% من الكمبوديين[3].

– لاوس: تعرف رسمياً باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبيّة، وعاصمتها هي مدينة فيينتيان، تبلغ مساحة أراضيها 236.800 كلم^2، نظام الحكم فيها جمهوري اشتراكي، لغتها الرسمية هي لغة لاو،

---

[1] الفلبين، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3mEdllw (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

[2] الفلبين، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3kLdNsf (تاريخ الإطلاع عليه: 9/4/ 2018)

[3] كمبوديا، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2ZUAsu2 (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

وعملتها الرسمية كيب. هي بلد حبيس في جنوب شرق آسيا، تحدها بورما والصين من الشمال الغربي، فيتنام من الشرق، كمبوديا من الجنوب، وتايلاند من الغرب. منذ 1975؛ أصبحت لاوس تحت الحكم الماركسي والشيوعي. بلغ عدد سكانها ما يقارب 6.752.8 نسمة سنة 2018 وهي بلد متعدد العرقيات مع هيمنة الشعب اللاوي سياسياً وثقافياً، والذي يشكل أكثر من 60% من السكان، ويعيش معظمهم في الأراضي الوطيئة. مجموعات المون–خمير، الهمونك، وقبائل أخرى من الشعوب الأصلية، تشكل 40% من السكان وتعيش في السهول والجبال[1].

– ماليزيا: عاصمتها مدينة كوالالمبور، وتبلغ مساحتها 329.845 كلم^2، نظام الحكم فيها ملكي دستوري فيدرالي برلماني ديمقراطي، لغتها الرسمية هي اللغة الملايوية، وعملتها الرسمية رينغيت ماليزي. تقع في المحيط الهندي على بعد 200 كلم تقريباً شمال خط الاستواء، عدد سكانها بلغ 331.388.1 نسمة عام 2018. وتتجاور ماليزيا في حدودها البرية مع مملكة بروناي من جهة (381 كلم)، ومع إندونيسيا (1178 كلم) ومع تايلاند (506 كلم) من جهة أخرى، ويبلغ طول سواحلها 4675 كلم. تعد ماليزيا مملكة دستورية فدرالية مؤلفة من ثلاث ولايات فدرالية ومن 13 إقليماً يطلق على كل منها اسماً محلياً هو نيغري Negeri [2]. ماليزيا من البلاد المتعددة الأعراق والأجناس، العرق الملايوي هو العرق الأصلي لسكان البلد ويمثل قرابة 55% من المجموع العام ويلي ذلك العرق الصيني بنسبة 33% ثم الهنود وجنسيات أخرى بنسبة 12%.

– بورما : تُعرف رسمياً باسم جمهورية اتحاد ميانمار، وعاصمتها هي مدينة نايبيداو، تبلغ مساحتها 676.578 كلم^2، عدد سكانها 53.388.0 نسمة سنة 2018، لغتها الرسمية هي اللغة البورمية، وعملتها الرسمية كيات ميانماري. يحد بورما من الشمال الشرقي الصين، وتحدها الهند وبنغلاديش من الشمال الغربي، وتشترك حدودها مع كل من لاوس وتايلاند، أما حدودها الجنوبية فسواحل تطل على خليج البنغال والمحيط الهندي ويمتد ذراع من بورما نحو الجنوب الشرقي في شبه جزيرة الملايو. احتلت بريطانية بورما في نهاية القرن التاسع عشر، نالت استقلالها سنة 1948 بعد أن انفصلت عن الهند

---

[1] لاوس، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3hKlZH3 (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

[2] ماليزيا، الفلبين، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2FYepv6 (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

سنة1937. يختلف سكان بورما من حيث التركيب العرقي واللغوي بسبب تعدد العناصر المكونة للدولة[1].

تشغل البلدان الإحدى عشرة في جنوب شرق آسيا: اليابسة والجزر وأشباه الجزر، ما بين الهند والصين، لذا ينقسم الإقليم من الناحية الجغرافية إلى إقليمين فرعيين[2]؛ **الأول:** البر الرئيسي يشمل كل من مينمار، كمبودبا، لاوس، تايلاند، فيتنام وشبه الجزيرة الشمالية لماليزيا. **الثاني:** الإقليم الفرعي الجزري أو المنعزل الذي يشمل بروناي، تيمور الشرقية، إندونيسيا، الفلبين، سينغافورة وبقية ماليزيا*.

المطلب الثاني: مقومات القوة الديموغرافية لمنطقة جنوب شرق آسيا

تضافرت العديد من المعطيات التاريخية والجغرافية والطبيعية والسكانية والاقتصادية في تمكين دول منطقة جنوب شرق آسيا من حيازة العديد من المؤهلات التنموية نذكر منها:

- **العوامل التاريخية:**

- ظهور الثورة الصناعية باليابان مبكرا (عهد الميجي** 1868) فغالبا ما كانت اليابان ذات التجربة الاقتصادية الرائدة نموذجا لكل دول جنوب شرق آسيا التي سعت لتتبع أثرها.
- تنوع الأسواق والمنتجات الآسيوية التي وفرها الدعم الذي قدمته أمريكا لهذه الدول بالسماح لمنتجاتها بدخول أسواقها هذا من جهة، من جهة ثانية قوة البورصات الآسيوية.
- المساعدات الأمريكية التي استفادت منها دول المنطقة في إطار مشروع مارشال 1947، والتي استفادت منها بشكل خاص كل من: اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان، حيث عملت دول المنطقة على الاقتداء بجاراتها لتحسين وضعياتها الاقتصادية.
- الاستقرار السياسي وقلة النفقات العسكرية منذ 1945، فرغم وجود العديد من التوترات بين الأطراف لكن لم يصل الأمر بتاتا لقيام مواجهة مباشرة.

---

[1] بورما، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3iN2DCH (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

[2] Christopher M.Dent, **East Asian Regionalism,** Routled, New York, 2008, p.41.

* ملاحظة: بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بسكان لمجموع دول جنوب شرق آسيا (باستثناء تيمور الشرقية) فهي منقولة من: ASEAN Statistical Leaflet 2018 Jakarta: ASEAN Secretariat, October 2018

** ميجي جيداي هي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (1868-1912)، أطلق عليها اسم "ميجي" والذي يعني "الحكومة المستنيرة"، تلميحا للحكومة الجديد التي تولت شؤون البلاد .

- **العوامل الطبيعية:**

– الموقع الاستراتيجي بين المحيطين، الهادي والهندي:

تشرف منطقة جنوب شرق آسيا على واجهتين بحريتين هما المحيط الهادي شرقا والمحيط الهندي غربا، وتمتد إلى مدار السرطان شمالا إلى مدار الجدي جنوبا، يقطعها خط الاستواء من المنتصف ما يعطيها أهمية كبيرة على المستويين الفلاحي والمناخي، فالوحدة الجغرافية للمنطقة ترتكز أساسا على المناخ حيث تنتمي للنطاق بين مداري الجدي والسرطان (مناخ مداري في الشمال، ومناخ مداري في الجنوب، ومناخ استوائي في الوسط). لكنها منطقة غير متجانسة بسبب التناقضات الطبيعية القوية نسبيا ما يفسر الجغرافيا البشرية للمنطقة، فالحواجز الجبلية والبحرية شكلت عوائق لحركة السكان، فإضافة للتنوع المناخي هناك تنوع بيولوجي. كما أن بالمنطقة أطول ثلاثة أنهار هي: ميكونغ*، الأحمر، وإيراوادي، تقع على البر الرئيسي ولها مرافقها الأمامية في المرتفعات العالية من سلسلة جبال الهيمالايا في الصين. ويمكن العثور على العديد من الأنهار الأخرى في كل من البر الرئيسي ومنطقة الجزر. تنقل الأنهار المياه والرواسب من المناطق الداخلية إلى السواحل، وغالبا ما تخلق دلتا كبيرة مع التربة الغنية التي هي مناطق زراعية رئيسية. ويمكن زراعة محاصيل متعددة من الأرز والمنتجات الغذائية في أودية الأنهار الخصبة والدلتا. فالوفرة الزراعية مطلوبة لدعم السكان الذين يتزايدون باستمرار[1].

– الطابع الجزري وشبه الجزري الذي شجع التبادل التجاري والصيد:

تقع دول جنوب شرق آسيا في منطقة جد استراتيجية لأنها منطقة أرخبيلات ما جعلها تحتل موقع استراتيجيا مهما. فأغلب دولها عبارة عن أرخبيلات وجزر، باستثناء لاوس فهي الدولة الوحيدة الحبيسة (المغلقة) في جنوب شرق آسيا، مما يؤثر سلباً في تجارتها الخارجية وكل ما يتعلق بالنقل البحري، ويستدعي منها إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المحيطة بها.

بالنسبة للصيد: تحظى إندونيسيا بواحدة من أكبر الصناعات السمكية حيث يصطاد السكان أنواعًا مختلفة من الأسماك. كذلك بروناي وتايلاند تعتمدان كثيرا على صيد الأسماك، ويعمل عدد كبير من

* يصنف ترتيبه في الطول الثاني عشر في العالم، حيث يبلغ طوله من منبعه لمصبه 4350 كلم، وتبلغ مساحة حوض النهر 795000 كلم^2، ينبع من هضبة التيبت ويجري عبر أراضي إقليم يونان في الصين ثم في بورما ولاوس، وتايلاند وكمبوديا، ثم يسير في أراضي فيتنام مكونا دلتا نهر الميكونغ الذي يصب في بحر الصين الجنوبي.

[1] Southeast Asia, World Regional Geography: People, Places and Globalization, **Op.Cit.**

الشعب التايلاندي في الصيد. أما تيمور الشرقية فصيد الأسماك من أهم الصناعات المحلية فيها. وكمبوديا يستوعب فيها قطاع الصيد وتعليب الأسماك التي تصطاد من بحيرة تونل ساب ومن مياه خليج تايلاند نسبة كبيرة من القوى العاملة. كما أن صناعة صيد وتربية الأسماك تشكل أهمية بالغة للفلبين. وهو أحد مقومات الاقتصاد الفيتنامي، حيث يعتمد آلاف السكان القاطنين في منطقة السواحل على مصائد الأسماك. كذلك لاوس غالبية سكانها يعملون في الصيد.

- **العوامل الاقتصادية:**

– التحكم في العديد من طرق العبور والمضائق البحرية:

تحوز المنطقة على حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا ومسطحات مائية أهمها مضيق مالكا(Malka) بين أندونيسيا وماليزيا والذي يربط المحيطين الهادي بالهندي. أيضا: "مضايق "سوندا"، "غاسبار"، "لومبوك"، "ماكاسار"، "مالوكو"، و"بحر الصين الجنوبي".

–تنوع الموارد الطبيعية بشكل متكامل بين دول المنطقة:

– إندونيسيا: أرخبيل غني به وفرة من الموارد الطبيعية وفي الوقت نفسه، فإنها سادس أكبر مصدر لانبعاث غازات الدفيئة في العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى تحويل أراضي الخصبة الغنية بالكربون إلى حقول زراعية. كما أن لهذه التحولات في استخدام الأراضي عواقب إيكولوجية واجتماعية[1]. تمتلك موارد طبيعية هائلة، حيث تحتوي على كميات كبيرة من البترول الخام، وتتمثل الصادرات الرئيسية لها في النفط والغاز الطبيعي، والنحاس والذهب. وتعد إحدى الدول الرئيسية المنتجة للقصدير، كما يستخرج من مناجمها خامات الألومنيوم والفحم الحجري والنحاس والمنجنيز والنيكل وتعدن بعض الذهب والفضة والكبريت. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه تحديات في أن يحقق الأمن الطاقوي.

– بروناي: يمثل النفط ومنتجاته والغاز الطبيعي الموجود؛ كل صادرات بروناي تقريباً، إذ يستأثر بنحو 98% من قيمة الصادرات (58% نفط، 40% غاز طبيعي)، ويعد النفط المادة الأولية الأساسية في بروناي، إذ تعادل قيمة العائدات المباشرة وغير المباشرة من استخراج النفط أكثر من 55% من ميزانيتها. اقتصادها القوي هذا يأتي معتمداً على تجارة النفط، وتشكل عوائد صادرات البترول الخام

[1] WRI Resources Institute, INDONESIA, at: https://bit.ly/3o2txJy (17/10/2020)

والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للدخل القومي، فقد بلغ معدل إنتاج الغاز الطبيعي 31,76 مليون قدم مكعب يومياً، ومعدل إنتاج البترول 162,05 ألف برميلاً يومياً سنة 2015[1].

– تايلاند: يُعدّ الصفيح من أهم المعادن في تايلاند، فهي من أهم الدول المنتجة لهذا المعدن في العالم. وتنتج المناجم أيضًا كميات كبيرة من البوكسيت وخام الحديد والرصاص والمنجنيز والأحجار الكريمة. أما الغاز الطبيعي فقد أمكن الحصول عليه من الرواسب الموجودة في خليج تايلاند.

– تيمور الشرقية: تفتقر للموارد الطبيعية، حتى التراكمات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي على سواحلها لم يتم استغلالها بعد.

– سنغافورة: مواردها الطبيعية قليلة جدا.

– الفلبين: تتمتع بموارد معدنية وافرة تُعد، فاحتياطها من النحاس والنيكل يضعها بين أغنى دول العالم، أيضا لها احتياطي مهم من الحديد والذهب. ويستخرج منها أيضًا بعض البلاتين، ومعدن البلاديوم، وهي غنية بخامات الكروم، والفحم الحجري، والكوبالت، والحديد، والمنجنيز، والنيكل، والفضة والزنك بالإضافة للثروات غير المعدنية كالحجر الجيري، والرخام، والملح ورمال السيلكا.

– الفيتنام: تتمركز معظم مواردها في الجزء الشمالي من القطر، ويعتبر فحم الأنتراسايت هو المعدن الرئيسي، ويوجد بكميات كبيرة في هذه المنطقة. وهناك صناعات تعدينية أخرى تشمل الكروم والنفط والطمي والفوسفات والملح والصفيح.

– كمبوديا: لسنوات طويلة ظلت فقيرة للثروة المعدنية وموارد الطاقة الأحفورية، حيث اعتمدت صناعاتها على المواد الأولية المتوافرة، إلى غاية سنة 2005 تم العثور على عدة مواقع من النفط والغاز الطبيعي الموجودة أسفل المياه الإقليمية لكمبوديا.

– لاوس: تتوفر بها المواد المنجمية مثل الفحم والحديد والرصاص والفضة والذهب والياقوت الأزرق، بشكل يرفع مستويات الصناعات المنجمية.

– ماليزيا: تحتل المركز الثالث عشر عالمياً من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي، حيث يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على إنتاج النفط والأخشاب والقصدير والمطاط، فهي تنتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، وتتعدد بها الثروات الباطنية مثل الذهب، الحديد، البوكسيت، والقصدير، فهي ثالث أكبر مُنتج له في العالم بعد البرازيل وإندونيسيا.

---

[1] محمود حسين، "لماذا اقتصاد بروناي من أقوى اقتصاديات العالم؟"، 13 سبتمبر 2015، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/2FQ2gbV

– مينمار: تتمتع بثروات طبيعية عديدة، منها الثروات المعدنية وشبه المعدنية مثل النفط والغاز الطبيعي، فالقطاع الصناعي يعنى باستخراج الثروات المعدنية وشبه المعدنية، مثل خامات الرصاص، التنغستين، الفضة، الزنك، الفحم الحجري، النحاس، الحديد، الأحجار الكريمة، والأنتيمون.

–تنوع القطاع الصناعي بشكل متكامل بين تلك الدول:

– إندونيسيا: تصنع معظم المصانع الإندونيسية المنتجات الزراعية أو سلعًا استهلاكية كالسجائر والملابس القطنية والمنسوجات والزجاج والصابون. وهناك العديد من مصانع تجميع السيارات والشاحنات والطائرات التي تستخدم القطع والآلات المستوردة، كما تنتج الإسمنت والمواد الكيميائية والورق ومشتقات النفط والسفن الصغيرة وإطارات السيارات والبضائع المطاطية والمنتجات الخشبية. وتنتج أيضا كميات كبيرة من الأخشاب الصلبة القيمة، كما يشمل إنتاجها من الأخشاب الخيزران لصناعة السلال والأثاث، ويستخدم قلف شجر المانجروف في دباغة الجلود وصناعة الأصباغ.

– تايلاند: نسبة 10% من التايلانديين يعيشون على الصناعة، وأهم الصناعات هي: السيارات، الأسمنت، الأغذية، الورق، الخشب، الرقائق والمنسوجات. وتقيم الشركات العالمية مصانع في منطقة بانكوك تقوم بتجميع السيارات والأجهزة الإلكترونية وصناعة الدواء والمنتجات الأخرى، حيث تمثل صادرات الإلكترونيات والسلع الزراعية والسيارات وقطع الغيار والأغذية المجهزة وغيرها من السلع نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي[1].

– كمبوديا: تعتمد صناعاتها على المواد الأولية المتوافرة، والتي تتمثّل في صناعة الإسمنت والملابس القطنية والمنسوجات والورق ورقائق الخشب ومعالجة الأرز، لأنها فقيرة للثروة المعدنية وموارد الطاقة الأحفورية، زيادة على قطاع الخدمات الذي يرتكز بشكل كبير على الأنشطة التجارية والخدمات المتعلقة بالخدمة.

– سنغافورة: تنتج الكيميائيات، الملابس، النسيج، المعدات الكهربائية والإلكترونية، الأدوات المنزلية، المعدات الصناعية، الأجهزة العلمية والبصرية، ومنتجات المطاط والبلاستيك. زيادة على الصناعات الغذائية، وتكرير النفط، وبناء وإصلاح السفن.

[1] Thailand, 2020 Economic Freedom,at:
https://herit.ag/3nUg6vc (17/10/2020)

– الفلبين: تُعدُّ صناعة المواد الغذائية والمشروبات أكبر الصناعات السائدة، أما الصناعات الرئيسية الأخرى فتشمل الإسمنت، الكيميائيات، التبغ، الملابس الآلات الكهربائية، تكرير النفط، السكر، والنسيج والصناعات الخشبية.

– فيتنام: تفتقر للموارد الطبيعية اللازمة لقيام صناعة ثقيلة، لذا فمصانع الحديد والصلب صغيرة، ويُستَخدم هذان المعدنان لإنتاج أدوات زراعية ودراجات وآلات بسيطة التقنية. وتوجد بها صناعة الإسمنت والورق والصناعات الغذائية، إلى جانب صناعة الغزْل والنسيج. في عام 2019، استمر اقتصاد فيتنام في إظهار القوة والمرونة الأساسيتين ، بدعم من الطلب المحلي القوي والتصنيع الموجه نحو التصدير[1].

– لاوس: تركز على الصناعة المنجمية، وتتصف الصناعات التحويلية بالبساطة واقتصارها على سد الاحتياجات الداخلية، كما أن معظمها صناعات غذائية ونسيجية وخزفية وخشبية.

– ماليزيا: في مجال الصناعة؛ تحتل مكانة كبيرة بين دول جنوب شرق آسيا وخاصة في مجال الصناعات الإلكترونية مما جعل منها بلداً متخصصاً في صناعة أنصاف النواقل التي تمثل الركيزة الأساسية في الصناعة المعلوماتية والحواسيب، وهي أول قطر بتلك المنطقة يُنتج سيارة وطنية خالصة وهي البروتون ساغا (بالتعاون مع شركة متسوبيشي باليابان).

– مينمار: القطاع الصناعي يعنى باستخراج الثروات المعدنية وشبه المعدنية وخاماتها، والأخشاب وبعض الصناعات الغذائية والنسيجية.

– بروناي: لا يزال نطاق القاعدة الصناعية لبروني محدودا عندما يستبعد قطاع النفط والغاز. فالصناعات الرئيسية هي إنتاج الأسمنت، وصناعة الملابس، وإنتاج الهياكل الخرسانية المسبقة الصنع، والمياه المعدنية، والأغذية المعلبة، ومنتجات الألبان، والنشر والطباعة[2].

–حيازة المنطقة على مناطق سياحية خلابة دعمت الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول:

منح الموقع الجغرافي لدول منطقة جنوب شرق آسيا طبيعة خلابة، فهي تحوز على الكثير من الجزر والشواطئ السياحية ذات الرمال البيضاء والمياه الصافية، وأشجار جوز الهند، وبقايا البراكين الخامدة

[1] The World Bank In Vietnam, Last Updated: Oct 6, 2020,at:
https://bit.ly/31f1r42 (17/10/2020)

[2] Find Industry and Manufacturing expertise in Brunei Darussalam, Commonwealth Education Online Commonwealth 2020 Nexus Partnerships Limited,at:
https://bit.ly/352OVWw (17/10/2020)

والعديد من المواقع والبحيرات والأنهار، وكذا المواقع التاريخية التراثية كالمعابد البوذية والهندوسية العريقة التي صنف العديد منها كمواقع للتراث العالمي، والمساجد والمباني الاستعمارية...

لذا شهدت جنوب شرق آسيا نمواً سريعاً في عدد السياح الدوليين الوافدين من 21.2 مليون سائح في عام 1990 إلى 96.7 مليون سائح في عام 2014، فالسياحة لم تعد تعتبر كمصدر للدخل، وخلق الوظائف، أو ظاهرة اجتماعية ثقافية فقط، ولكنه أيضا أداة لتعزيز التنمية المفيدة والمدفوعة محلياً بجميع أبعادها؛ لتخفيف حدة الفقر في البلدان الأقل نمواً في العالم، مع تغير فهم التنمية التي تجاوزت أفكار النمو الاقتصادي، نحو إدراج الجوانب الاجتماعية والبيئية وأهداف التنمية المستدامة. لهذا شهدت السياحة في جنوب شرق آسيا تركيزا أقوى على الجوانب الإنمائية، سواء داخل الأوساط الأكاديمية أو في الممارسة العملية لاستغلال السياحة كوسيلة لزيادة الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي[1]. كل هذه العوامل ساهمت في استقطاب السياح من كل أنحاء العالم إلى هذا الإقليم، نظرا لتوفر خدمات الفنادق العالمية والمطاعم، ومع بروز ما يعرف بالسياحة البيئية والاستجمام العلاجي أقامت بعض دول المنطقة المنتجعات الصحية، الأمر الذي ساهم في إنشاء وظائف كثيرة في الأعمال أو المشاريع التجارية الخاصة بمجال السياحة، فالقطاع السياحي يساهم بفعالية في مختلف اقتصادات هذه الدول، التي تعتبر السياحة بها صناعة رئيسية، ومصدر للعملة الأجنبية بها.

– ملائمة الظروف التنظيمية واتساع السوق الاستهلاكية:

– توفر نسبة هامة من الساكنة النشيطة: 65% من مجموع السكان، مما يوفر يدا عاملة تتميز بارتفاع مستواها التقني، وتتحلى بالانضباط وحب العمل. ووفرة وتنوع امتلاك التكنولوجيا ورؤوس الأموال.

– تنظيم الاقتصاد بشكل محكم في إطار مقاولات لها القدرة على جلب الاستثمارات الخارجية، ومواجهة المنافسة الدولية، خاصة في إندونيسيا وماليزيا وتايلندا.

– اعتماد آسيان على الخبرة والمساعدة التقنية من الدول المجاورة لها في آسيا: اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ، حيث تعتبر اليابان قطبا اقتصاديا رائدا في المنطقة يقود الدول الصاعدة المجاورة.

– اعتماد التنمية الاقتصادية على جلب الاستثمارات الأجنبية: 38 مليار سنويا، وخاصة في الدول الخمس الكبرى اقتصاديا في رابطة الآسيان، هذه العوامل شجعت التبادل التجاري بين هذه الدول، ودول الأقاليم المجاورة خاصة.

[1] Claudia Dolezal & Alexander Trupp,"Tourism and Development in Southeast Asia", **ASEAS – Austrian Journal of South–East Asian Studies**, Vol.8, No.2, 2015, p.118–120.

- **العوامل البشرية والقيمية:**

– القوة الديمغرافية الهائلة (2 مليار نسمة / حوالي ثلث سكان العالم):

تعد منطقة جنوب شرق آسيا واحدة من المناطق الأكثر تنوعا في العالم وهذا يدل على تميزها الحضاري العريق، إذ يبلغ عدد سكانها بـ 670,550,769 نسمة لسنة 2020، استنادا إلى أحدث تقديرات الأمم المتحدة، ويعادل عدد سكان جنوب شرق آسيا 8.58% في المائة من مجموع سكان العالم. وتبلغ الكثافة السكانية 154 نسمة في كلم^2، حيث يعيش 50% من السكان في المناطق الحضرية[1].

لكن هناك مناطق شبه فارغة مثل بورنيو وأخرى مرتفعة مثل جزيرة جاوة تضم أكثر من 100 نسمة[2].

تضاعف حجم عدد السكان في مجموع دول المنطقة منذ عام 1980، ويرد ذلك أساسا إلى الزيادات الطبيعية للسكان لتوسيع العضوية، مع انضمام بروناي دار السلام في 1984 وفيتنام في 1995 وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وعليه فقد بلغ عدد سكان الآسيان حوالي 7.5 مليون نسمة سنويا بين 1980–2017. تتميز نسب السكان عموما لدول الآسيان بارتفاع نسبة الشباب في سن العمل والإنتاجية، فنسب السكان الذين يعيشون تحت سن 20 ومن بين 20 إلى 54 سنة تشكل 34.5% و50.4% من مجموع سكان المنطقة في سنة 2017 على التوالي، في حين أن نسبة الشباب من السكان قد انخفضت من 40.7% في 2000 إلى 34.5% في 2017، لذا فإن حصة السكان في سن العمل الإنتاجية قد ارتفعت من 48.1% إلى 50.4% خلال نفس الفترة. أما حصة السكان فوق سن 55 سنة أيضا زادت من 11.1% في 2000 إلى 15.2% في 2017. وهذه التغيرات في الهيكل العمري للسكان يشير إلى العملية الجارية في التحول الديمغرافي، وهو ما يرتبط بانخفاض الخصوبة وتراجع معدلات الوفيات في العقود القليلة الماضية. أما مرد اختلاف مراحل التحولات الديموغرافية عبر مجموع دول الآسيان فهو ما يعكس مستويات التنمية المختلفة بينها[3].

---

[1] South–Eastern Asia Population (LIVE),worldometers, at: ***https://bit.ly/3j1UhGs*** (2020/10/17)

[2] رابطة دول جنوب شرق آسيا في الخمسين، نقلا عن الرابط:

https://bit.ly/33Dgyoc (تاريخ الإطلاع عليه: 2017/12/12)

[3] ASEAN Secretariat, **ASEAN Key Figures ASEAN Key Figures 2018**, December 2018, ASEAN – Statistics, Jakarta General information on ASEAN appears online at the ASEAN Website: www.asean.org Copyright ,p.1.

– التنوع الديني واللغوي:

زيادة على السكان الأصليين لمنطقة جنوب شرق آسيا الواقعة على أعتاب طرق التجارة العالمية؛ فقد ضمت تدفقات الشعوب والثقافات من أجزاء أخرى من العالم منذ قرون، خاصة المهاجرين العرب والهنود والصينيين الذين استقروا مع السكان الأصليين فأصبحت المنطقة أكثر تنوعا عرقيا وثقافيا، زيادة على التنوع اللغوي والديني: البوذية والهندوسية والإسلام والكونفوشيوسية، وإضافة إلى انتشار المسيحية بسبب الحقبة الاستعمارية التي عايشتها المنطقة والتي ترتب عنها تشكيل الحدود الإقليمية التي لم تراع توزيع الأعراق والثقافات[1]، فمثلا ينتشر أتباع الديانة البوذية في جنوب شرق آسيا إلى أساسا بالمناطق المنخفضة من بلدان البر الرئيسي (بورما وتايلاند ولاوس وكمبوديا وفيتنام)، أما المسلمين يعيشون في أغلب الأحيان في المناطق المنخفضة (إندونيسيا، وماليزيا، وبروناي، وجنوب الفلبين) وعلى الرغم من التنوع العرقي والثقافي الغني في جنوب شرق آسيا، هناك قيم مشتركة في جميع أنحاء المنطقة[2]. هذا التنوع الديني والتمازج الحضاري والثقافي فضلا عن تعدد اللغات المُستعملة، حيث توجد خمسة مجموعات لغوية أساسية من أصل 1253 لغة متداولة تترجم باستعمال كتابات وخطوط مختلفة، من بين هذه اللغات: اللغة الإنجليزية، الصينية، العربية، الهندية، المالاي، الفيتنامية، الإسبانية، البرتغالية، التاميل، والعديد من اللغات المحلية الأخرى؛ خلق هوية متميزة للفرد الآسيوي.

– تطور برامج التعليم والتدريب وإعطاء قيمة كبيرة للقوة البشرية:

تضع هذه الدول الاستثمار في العنصر البشري على رأس أولويات خططها التنموية، من حيث العناية بالفرد وتعليمه وتأهيله باعتباره أساس النهضة الخيار الحيوي لتأطير الذات والمجتمع، حيث تسعى دول المنطقة إلى تطوير أداء نظمها التعليمية، لأن التعليم جزء من الثقافة الآسيوية التي تقوم على الانضباط واحترام الوقت وتقديس النظام، وتلتزم بأخلاقيات العمل والأمانة؛ وذلك عبر تكوين الأساتذة وتأهيلهم، وترقية مكانتهم داخل المجتمع ومنحهم تحفيزات مادية لتشجيعهم.

---

[1] Krislert Samphantharak , Southeast Asian Economies: Is There Anything in Common?, **Kyoto Review of Southeast Asia**. (Issue 22), Young Academics Voice, December 2017, at:
https://bit.ly/3mDF6q0

[2] Diversity and Unity Islam in Southeast Asia, Centre for Global Education,at:
https://bit.ly/3m09ytp (17/10/2020)

شكل(3): *أعمدة بيانية تمثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%) للدول الأعضاء في رابطة الآسيان (2000-2016):*

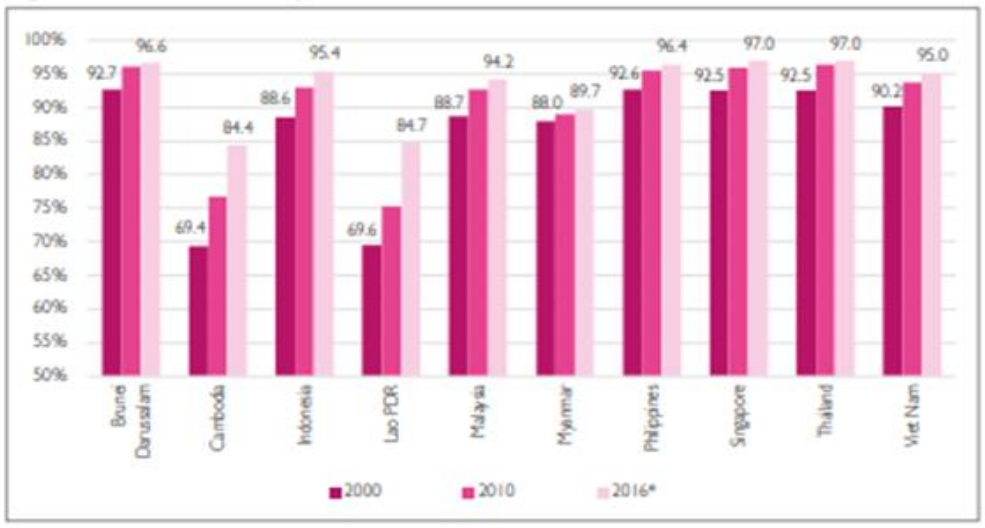

المرجع: ASEAN Key Figures 2018,Op. Cit,p.8

من خلال استقراء الأعمدة البيانية يتضح لنا بأن نسب التعليم في مجموع دول جنوب شرق آسيا في ارتفاع دائما خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2000 إلى غاية سنة 2016.

فاتداخل الكبير بين النمو الاقتصادي والتنمية سيتوقف على تحسين الأداء في أمور أهمها الاستثمارات في رأس المال البشري، والتعليم على وجه التحديد. النمو الاقتصادي غير ممكن بدون

الاستثمارات في التعليم. نقص الاستثمار في التعليم يؤدي إلى خسائر فادحة في النمو الاقتصادي والتنمية وهذا يشير إلى الحاجة إلى وضع أولوية على تطوير التعليم في التخطيط الإنمائي الوطني[1].

– تشجيع البحث العلمي:

تهتم دول منطقة جنوب شرق آسيا كثيرا بشؤون وقضايا البحث العلمي عبر إقامة العديد من المراكز والمعاهد المتخصصة من قبل حلقات البحث العلمي الأكاديمية، لتعزيز الوعي بالإقليم والبحث عن سبل ناجعة في حل مختلف المشاكل التي تواجه تلك الدول، من بين هذه النماذج نجد:

*** معاهد الآسيان للدراسات الإستراتيجية والدولية (ASEAN-ISIS):** لقد تم إنشاء هذا المعهد سنة 1984 بعد دعوة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية لعدد من المؤسسات من منطقة الآسيان؛ للالتقاء في بالي (أندونيسيا). وهي جمعية واسعة من المعاهد في الإقليم (ISIS، SIIA...) تهدف إلى تدعيم

[1] Jandhyala E.G. Tilak,"Education and Development: Lessons from Asian Experience", **Indian Social Science Review**, Vol.3, No. 2, Sage Publications New Delhi Thousand Oaks, London,2001, p.253.

التعاون الإقليمي من خلال دراسات وملتقيات مشتركة وتبادل الآراء بشأن إجراءات دعم السلام والاستقرار والرخاء بالمنطقة. كان لها تأثيرا على التعاون الاقتصادي فقد أقنعت الآسيان بالانضمام إلى الأبيك ودعمت EAEC واقترحت إنشاء أفتا. أما النتيجة الأكثر أهمية التي أدى إليها عمل الآسيان–إزيس فهي التوصية التي أدت إلى إنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان، حيث أكدت التوصية على ضرورة بناء نظام أمني متعدد الأطراف[1].

*** معهد الدراسات الجنوب شرق آسيوية (The Institute of Southeast Asian Studies):** ويعرف بـ(ISEAS)، وهو مركز بحث إقليمي متخصص في دراسة الاتجاهات والتطورات السوسيو–سياسية، الأمنية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا، وكذا دراسة البيئة الجيو–إستراتيجية والاقتصادية للمنطقة. ينظم هذا المعهد العديد من المؤتمرات، المحاضرات، نشر دوريات وكتب مختصة في شؤون الإقليم[2].

*** معهد سنغافورة للشؤون الدولية (Singapore Institue of International Affairs):** ويعرف اختصارا بـ(SIIA): تأسس سنة 1961 على يد أكاديميين، فهو مؤسسة غير حكومية ليست لها أي أغراض ربحية، ملتزمة بإنتاج تحليل السياسات، وتعزيز الحوارات المتعمقة وسد الفجوات بين واضعي السياسات وصناع القرار في القطاع الخاص والخبراء من أجل تشكيل السياسات العامة والاستجابات الاجتماعية. ويهدف المعهد، الذي يتمحور حول المواضيع التي تركز عليها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تقديم تحليل للسياسات في الشؤون الدولية والقضايا التي تدفع إلى الاستدامة البيئية. منذ عام 2012، تم تصنيف SIIA باستمرار كواحدة من مراكز الفكر الرائدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، في مؤشر مركز الأبحاث العالمي Go–To من قبل جامعة بنسلفانيا. منذ عام 2017، تم تصنيف SIIA في المرتبة الأولى في مركز الأبحاث المستقل في آسيا. كما تم الاعتراف بها كواحدة من أكبر 50 مركز أبحاث على مستوى العالم في عام 2019[3].

موجهة للبحث والتحليل ومناقشة القضايا الإقليمية والدولية. جعل هذا المعهد أحد أهدافه إقامة صلة بين البحث وصناعة السياسة عن طريق تعميق وتوسيع المعرفة والنقاشات لقضايا الآسيان والقضايا الدولية، وفهم الإقليم والعمل على تطويره. لقد كان معهد SIIA مدافعا رئيسيا عن ضرورة تأسيس

---

[1] سامية ربيعي، **مرجع سابق**، ص، ص، 220، 221.

[2] The ASEAN Studies Centre,ISEAS–Yusof Ishak Institute and available electronically, at : ***https://bit.ly/2H9CsbE*** (2017/3/18)

[3] Singapore Institute of International, at: ***https://bit.ly/31iejGu*** (18/3/2020)

جماعة اقتصادية ضمن الآسيان تذهب إلى أبعد من مناطق التجارة الحرة وتتوجه إلى اندماج أعمق لتسهيل فتح الأسواق أمام المستثمرين.

* **معهد الدراسات السياسية (The Institute of Policy studies):** (IPS)، بدأ هذا المعهد أعماله سنة 1988، يعتمد على إنجاز مشاريع البحث وإصدار منشورات وتنظيم المؤتمرات، المحاضرات والمناقشات المغلقة. لكن هذه الاجتهادات كلها تعبر عن وجهة نظر دولة سنغافورة حول الشؤون المحلية والإقليمية والدولية. عمل المؤسسة يتمحور في تحقيق الازدهار لكل المجتمعات وتعزيز الديمقراطية السلمية والتنمية المستدامة[1].

* **معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية (The Institute of Strategic and International Studies):** لماليزيا[2]: (ISIS)، هو مؤسسة مستقلة وغير ربحية يتلخص دورها في القيام بتحاليل حول الاقتصاد، السياسة العامة والمسائل الأمنية بماليزيا، وتدعيم الحوار والنقاش بين القطاعين العام والخاص والأكاديميين. لقد كان هذا المركز عضوا مؤسسا رئيسا لقيام رابطة الآسيان، ويستضيف منذ 1987 ومناصفة مع الآسيان منذ1991؛ المائدة المستديرة السنوية لآسيا الباسيفيكية وهي الشبكة الرئيسية التي تجمع الإقليميين المتخصصين.

المطلب الثالث: تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان":

عرف النظام العالمي تحولات عميقة، أدت إلى زيادة توجه الدول للمسارات التكاملية، التي نتج عنها تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية في إطار تحديات العولمة الاقتصادية، والتي أفرزت تغير نوعي في عملية اندماجات عميقة للاقتصادات العالمية، خصوصاً بين الاقتصادات المتطورة، إضافة إلى تأثير قيام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة والإشراف على فتح الأسواق، فأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل الذي تلجأ إليه لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، لتتمكن عبره من الاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، بشكل يضمن التوافق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية. ولأن قدرات الدول النامية على المنافسة ضعيفة؛ فقد سعت

[1] Institute for Policy Studies, at:
https://bit.ly/3o5bp1A (17/3/2018)

[2] سامية ربيعي، **مرجع سابق**، ص 217.

الكثير من هذه الدول إلى الأخذ بنمط التعاون الإقليمي بهدف تعزيز قدرتها الاقتصادية في مواجهة تلك التحديات. وفي هذا المجال تمثل تجربة رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان" أحد هذه النماذج.

- **ظروف قيام رابطة جنوب شرق آسيا:**

برزت أول محاولة لتشكيل الرابطة الآسيوية سنة 1961 بين ماليزيا والفلبين وتايلاند، لكنها فشلت بسبب الصراع بين الفلبين وماليزيا حول إقليم صباح، وانفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، فكان لابد من تشكيل الرابطة لتكون كآلية لخلق التوازن بين الأعضاء الأقوياء خاصة إندونيسيا وماليزيا. وقد تصادف تشكيل الرابطة مع ظروف الحرب الباردة التي أثرت على دول الإقليم، فخلقت مجموعة من الدوافع فرضت على تلك الدول ضرورة الاستجابة لحاجيات داخلية، فقد وجدت دول الآسيان نفسها في مواجهة التهديد المتمثل في امتداد النزاعات[1]، كأزمة الفيتنام، وانقسام هذه الأخيرة لقسمين شمالية وجنوبية، كما اختلفت الوجهات حول تحديد طبيعة التهديد بين دول الإقليم، ففي حين اعتبرت ماليزيا وتايلاند؛ فيتنام هي المصدر الرئيسي للتهديد وأن الصين هي الرادع لها، تعتبر إندونيسيا وسنغافورة؛ الصين هي الخطر الأساسي على دول الإقليم.

ساهم العامل الخارجي في دفع التعاون الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا، ففي ظل صراعات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ دعمت هذه الأخيرة دول الإقليم لتشكيل جبهة موحدة ضد الشيوعية، كونها وصفت الوضع وفقا لنظرية الدومينو Domino theory* التي تم تطبيقها في الجنوب الشرقي لآسيا، ذلك من خلال أن وحدة الدومينو الأولى إذا سقطت ستليها باقي الوحدات (If the first domino is knoched over then the restcopple in turn)، فحسب "**آيزنهاور**" (1954) أن ما يجري في الهند الصينية يؤثر في مستقبل الدول المجاورة، وقد فُسِّر مفهوم "الجوار" على أنه يشمل جزءا كبيرا من المنطقة، وبهذه الطريقة فقد تحدث عن "سلسلة أحداث" تربط الهند الصينية وبورما وتايلاند والملايو وإندونيسيا.

عندئذ برزت الحاجة إلى وسيلة أمنية في جنوب شرق آسيا تكون كفيلة بذلك، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرق القارة من أجل حصار المد الشيوعي واحتوائه خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة، لاسيما مع خروج فرنسا

---

[1] محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 1998، ص 146.

* اشتهرت هذه النظرية بشكل خاص لدى صناع القرار في الولايات المتحدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، هي تشبيه للطريقة التي يسقط فيها صف من حجار الدومينو الواحد تلو الآخر إلى أن لا يبقى حجر واحد واقفاً.

من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم صراعات أخرى.. وكان ذلك عبر تشجيعها لدول جنوب شرق آسيا على إنشاء منظمة اقتصادية فجاءت منظمة "الآسيان" ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا- الباسفيك؛ لتقوية اقتصاداتها، والحد من نفوذ النشاط الاقتصادي الياباني الآخذ في النمو، والأهم من ذلك تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أنه قبل قيام تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 1967 تشكلت تنظيمات أخرى، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات شهدت منطقة شرق آسيا عموما العديد من المبادرات المحدودة لتشكيل منظمات إقليمية، من بينها:

- **منظمة حلف جنوب شرق آسيا SEATO(South East Asia Treaty Organization):** تأسس سنة 1954 كأول تحالف عسكري إقليمي متعدد لمجابهة لاوس الشيوعية، فقد التزمت البلدان الإقليمية الحليفة بتقديم التعزيزات الفورية للقوات الأمريكية في حال نشوب أزمة. بعد هزيمة فرنسا في معركة "ديان- بيان- فو" ودعم بكين لفيتنام؛ اعتبرت الولايات المتحدة عقد معاهدة مع دول جنوب شرق آسيا تماثل حلف الشمال الأطلسي أمرار ضروريا. وقد ضم حلف السياتو نيوزلندا، أستراليا، بريطانيا، فرنسا، باكستان، والولايات المتحدة، ودولتين فقط من إقليم جنوب شرق آسيا هما: تايلند والفلبين[2].

- **منظمة جنوب شرق آسيا ASA (Association of Southeast Asia):** التي تأسست سنة 1961، تعد أول جهد تعاوني إقليمي في المنطقة، ضمت ثلاث دول هي: ماليزيا، الفلبين، تايلند، انطلاقا من وعي حكومات هذه الدول بالتهديد الشيوعي على المستوى الخارجي والداخلي[3]. وهدفت هذه المنظمة إلى تجسيد الأفكار المتأصلة في التقاليد والثقافة الآسيوية المتمثلة في فكرة التعاون المتبادل الآسيوي.

- **المافيلندو (The Maphilindo):** تأسس في جويلية 1963 مشروع مافيليندو الذي جمع ماليزيا، الفلبين، وأندونيسيا[4]، اسمه مشتق من المقاطع الأولى لأسماء الدول المنشئة للتجمع أي الدول ذات

---

[1] علي عواد شرعة، "الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها"، **مجلة إنسانيات**، ع.8، أوت 1999، ص، ص، 69،70.

[2] Office of the Historian,"Southeast Asia Treaty Organization (SEATO), 1954" Foreign Service Institute,United States Department of State,at:

https://bit.ly/35fWDNg (17/3/2018)

[3] Vincent K. Pollard, "ASA and ASEAN, 1961-1967": Southeast Asian Regionalism", **EAsian Survey JOURNAL,** Vol. 10, No. 3 Published By: University of California Press, USA, (Mar, 1970), p.244.

[4] Guy Faure, **Nouvelle Géopolitique de L'Asie**, Ellipses, Paris, 2005, p.90.

الأصل "المالاي"، وهي منظمة غير سياسية قامت في ظل الجهود الرامية لتحقيق تعاون إقليمي لتوحيد شعوب المالاي التي تم تقسيمها بحدود اصطناعية استعمارية (كما سعت إندونيسيا والفلبين عبر هذا التنظيم لمنع إنشاء فيدرالية ماليزيا). تبنت المنظمة مجموعة من المبادئ: كالمساواة بين الأعضاء، احترام السيادة حيث لا تنتقص سيادة أي عضو ضمن المشروع، والأهم أن لا يلعب أي عضو دور القائد، حرية الانتساب، العمل على تعميق الفهم والتبادل المشترك مع احتفاظ كل دولة بخصوصيتها. وقد كانت هذه المبادئ قاعدة أساسية قام عليها تنظيم الآسيان[1].

فشلت المنظمة نهائيا مع تبني "سوكارنو" مخططه لمواجهة ماليزيا وتدهور العلاقات الماليزية الفلبينية بخصوص إقليم صباح، والذي أصبح جزء من الإتحاد الماليزي سنة 1963. فبالرغم من أن مافيلندو منظمة قائمة على روابط أساسية بين شعوب مرتبطة ببعضها البعض بروابط الجنس والثقافة، غير أن هذه المحاولة رغم أهميتها قد فشلت لأن المصلحة الوطنية الخاصة كانت وراء الادعاءات بأن كل دولة تريد التأثير على جيرانها[2] .

- **معاهدة مواجهة التهديدات المشتركة في الإقليم:** وقعت في 31 جويلية 1967 بين ماليزيا، الفلبين، وتايلاند. إثر ذلك شكّلت دول جنوب شرق آسيا اتحاداً فيما بينها سنة 1967 عرف باسم:

- **اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN (Association of Southeast Asian Nations):** حيث يصنّف هذا الاتحاد على أنه مُنظّمة اقتصادية تضمّ في عضويتها عشر دول جنوب آسيوية، في سنة التأسيس انضمت كل من: إندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، وتايلند، وكانت هذه الدول نفسها هي الأعضاء المؤسسة للإتحاد بعد توقيع وزراء خارجية الخمس دول على المعاهدة الخاصة بتأسيس* "الآسيان" في 8 أوت سنة 1967 بالعاصمة التايلاندية بانكوك. لاحقاً انضمت دول أخرى من المنطقة كمملكة بروناي سنة 1984، وفيتنام المنضمّة في عام 1995، ولاوس وبورما

---

[1] Alastair M. Taylor,"Malaysia, Indonesia – and Maphilindo" **International Journal,** Vol. 19, No. 2, Published By: Sage Publications, Ltd,(Spring, 1964), pp. 155-160.

[2] Wang Zhenggi, **Contending Regional identity in East Asia: ASEAN way and its implications,** p.31, at:
https://bit.ly/346l0fC (18/3/2018)

* يتكوّن رمز هذه المنظمة من ألوان أربعة تتضمّن هذه الألوان مدلولات مهمّة؛ فاللون الأزرق يدل على السلام، والأبيض على النقاء، والأحمر على الشجاعة والإقدام، والأصفر على التطور والازدهار.

(مينمار) في عام 1997، وأخيراً كمبوديا في عام 1999. (تعد تيمور الشرقية، التي انفصلت عن إندونيسيا عام 2002 البلد الوحيد في الإقليم غير العضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا).

تتمتع الدول العشرة بالعضوية الكاملة، وتدعو الرابطة بقية دول المنطقة إلى الانخراط بشرط احترام مبادئ وأهداف الآسيان، وتفتح العضوية أمام بعض الأعضاء بصفة مراقب (شريطة أن لا يتعارض ذلك مع مصالح أي عضو من الأعضاء)، وحضور دولي سواء من جانب الدول أو ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية للمشورة، فضلا عن الشركاء الرئيسيين في الحوار وهم أستراليا، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، روسيا والولايات المتحدة.

بداية كان هدف الآسيان تدعيم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة كما جاء في إعلان بانكوك، إلا أنها ظلت كمنظمة إقليمية محدودة الفعالية في مراحلها الأولى، رغم اجتماع رؤساء حكومات الدول الخمس في كوالالمبور بماليزيا في 1971/11/17، لكن طيلة العقدين الأولين من إنشائها كانت الآسيان عبارة عن منتدى للحوار والتعاون من أجل الاستقرار الإقليمي والتأكيد المستمر على السلام في الإقليم، حيث وقعت على إنشاء منطقة للسلم والحرية والحياد(ASEAN ZOPFAN)(Asean Zone Of Peace, Freedom And Neutrality) سنة 1971[1]، في إطار مساعيها لمقاومة الدعم السوفيتي والصيني للتوسع الشيوعي في الإقليم. غير أن المسار التكاملي لرابطة الآسيان تغير بسبب اجتماع رؤساء حكومات الدول الخمس في بالي في إندونيسيا بتاريخ 1976/02/24، وكذا الاجتماع التالي في كوالالمبور سنة 1977، حيث مثل هذان الاجتماعان نقطة تحول بارزة في مسار المنظومة، كونهما جاءا بعد هزيمة الولايات المتحدة أمام الثورة الفيتنامية وتوقيع اتفاق باريس 1973، كذلك كان الخطر الفيتنامي ماثلاً بوضوح أمام الجميع والذي أخذ بالتصاعد إلى أن جاء الغزو الفيتنامي لكمبوديا في ديسمبر سنة 1978، ثم اندفاع جيوش اللاجئين من الهند الصينية إلى باقي دول الإقليم أين أدركت الدول الأعضاء جيدا حجم الأخطار والرهانات التي يجب أن تتولاها، خاصة مع ظهور الشكوك حول جدوى الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل بروز الخطر الفيتنامي[2]. مثّلت هذه التطورات تحولاً خطيراً في إدراك التهديد، فأصبحت فيتنام هي الخطر الرئيسي وبرزت ضرورة الاعتماد

[1] César de Prado Yepes, "Epistemic policy actors constructing the Asean+3 region with special referenceto the role of Europe", **Asia Europe Journal** 3(1):25–3, p.5 at: https://bit.ly/3lGuzc9

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص، ص،147،148.

على الذات في مواجهة هذا الخطر بعد أن ثبت عدم جدوى الرهان على الولايات المتحدة، ممازاد من استمرار الرابطة وتوثيق العلاقات بين أعضائها.

هنا تم استحداث نظام لمواجهة التناقضات الحادة بين الدول الأعضاء يقوم على أربعة مبادئ تظهر فيها الاعتبارات الأمنية بشكل جلي في:

- حل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين دول الرابطة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول الأعضاء.
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية لهذه الدول.
- توفير الأمن الإقليمي للرابطة ودعم التعاون العسكري بينيا.
- عدم دعوة قوى خارجية للتدخل في نزاعات المنطقة، وحلها في إطار الرابطة.
- عدم الاستعانة بقوات عسكرية خارجية في حالة حدوث صراعات في الإقليم.

- **أهداف رابطة بلدان جنوب شرق آسيا:**

- الحرص على السلم والاستقرار الدائم في المنطقة بالتشبث بمبادئ الأمم المتحدة وبقيم دولة الحق والقانون والعدالة.
- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة، لتعزيز السلام الإقليمي والاستقرار، ودعم التعاون النشط والمساعدة المتبادلة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الفنية والإدارية في وقت لاحق[1].
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية القائمة.
- تشجيع الدراسات الخاصة بإقليم جنوب شرق آسيا.
- تحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والمنتجات الصناعية، وتوسيع نطاق التجارة البينية ودراسة مشكلات التجارة الدولية وتحسين سبل النقل ورفع مستوى المعيشة.

سمحت نهاية الحرب الباردة في نهاية 1980 لدول الآسيان بممارسة الاستقلال السياسي، فاكتسبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مكانة إقليمية ودولية كبيرة في السبعينيات والثمانينيات عندما

[1] Hal Hill, Jayant Menon, "ASEAN Commercial Policy, A Rare Case of Outward-Looking Regional Integration", **adb Working paper Series on Regional Economic Integration**, by Asian Development Bank, November 2014, p. 3.

كانت رائدة في التعاون الاقتصادي في جنوب شرق آسيا ولعبت أيضاً دوراً سياسياً هاماً في كل من أزمة لاجئي الهند الصينية (من 1978- 1979) والصراع في كمبوديا (بعد عام 1978)[1]. ففي سنة 1990 كانت دول الآسيان بمثابة قوة رائدة بشأن قضايا التجارة والأمن، لذا يمكن القول بأن منظمة الآسيان على المستوى العملي بقيت منذ سنة 1967 إلى 1992 بمثابة منتدى سياسي عمل على تحقيق التقارب في وجهات النظر السياسية بين الأعضاء الخمسة[2]، فقد شكلت سنة 1992 نقطة تحول في مسار منظمة الآسيان، حيث أعيد تنظيم الرابطة على مستوى العضوية وانضم أعضاء جدد إليها (فيتنام في 1995، لاوس وبورما في 1997، كمبوديا في1999). وعلى مستوى المحتوى التعاوني؛ فانعقاد مؤتمر القمة الرابع في سنغافورة عام 1992 أكد على إسراع الجهود لدعم التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان وتبني خطوات اقتصادية جديدة تتطابق مع الإطار العام لاتفاقية دعم التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان. وكان قرار المؤتمر يرمي لدعم معدلات النمو والتنمية اللازمة لتحقيق استقرار ورخاء المنطقة، فانتقلت الآسيان بذلك من منتدى سياسي إلى منتدى موسع يشمل سلسلة من المؤسسات وقنوات الحوار التي أنشئت بطريقة متتالية في سنوات التسعينيات. فمنذ أواخر التسعينات، بذلت الرابطة جهودا كبيرة للحفاظ على مكانتها وأهميتها، بعد نهاية الصراع في كمبوديا، وانخفاض التوترات في الحرب الباردة في شرق آسيا[3]، كتناول قضية الأمن الإقليمي عبر إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي، كما سمحت العضوية الموسعة لضم كوريا الشمالية، وعملت على حل النزاع في تيمور الشرقية، وإدارة النزاع في بحر الصين الجنوبي.

- **الهيكل التنظيمي لمنظمة الآسيان:**

أبرز إعلان "بانكوك" 1967 الخطوط العريضة لمحاور التعاون بين دول الرابطة، والتي أسفرت عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان التي شكلت الهيكل التنظيمي لمنظمة الآسيان؛ الذي تطور تبعا للتحولات الإقليمية والعالمية. وتجسدت هذه الهيئات في:

---

[1] Frank Frost,"ASEAN s regional cooperation and multilateral relations: recent developments and Australia s interests",oreign Affairs, Defence and Security Section 9 October 2008,Australian Parliament, at: ***https://bit.ly/2T76Wxb*** (30/10/2019)

[2] Wang Zhenggi, **Op. Cit**, p.31.

[3] Frank Frost, **Op. Cit.**

- **اجتماع القمة (Summit meeting):** وهو اجتماع سنوي، يمثل السلطة العليا في الرابطة حيث يتكون من رؤساء حكومات الدول الأعضاء[1].
- **المؤتمرات الوزارية (Ministerial Conferences):** يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي، إضافة إلى اجتماعات وزراء آخرون في حال دعت الحاجة إلى ذلك[2].
- **اللجنة الدائمة (Standing Committee):** تتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين[3].
- **الأمانة العامة (Secretariats):** أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا عام 1976 وتشكل الهيئة المركزية للرابطة، يختار الأمين العام الأعلى بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو.
- **اللجان (Committees):** يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي: لجنة الغذاء والزراعة والغابات، لجنة التمويل والبنوك، لجنة الصناعة والتعدين والطاقة، لجنة النقل والمواصلات، وأخيرا لجنة التجارة والسياحة. كما تشكلت بالإضافة إلى هذه الخمس لجان، لجان أخرى كلجنة الثقافة والمعلومات، ولجنة العلوم والتكنولوجيا، ولجنة التنمية[4].

---

[1] Jaque Tenier, **Intégration régionales et mondialisation complémontarité ou contradiction**, ladocumentation francaise, paris, 2003, p, p. 153, 154.

[2] Organizational Structure of ASEAN, at:

https://bit.ly/3k9iSdH (12/4/2017)

[3] **Ibid.**

[4] Jaque Tenier, **O.p.Cit,** p. 154.

شكل (4): مخطط يوضح البنى التنظيمية لمنظمة الآسيان

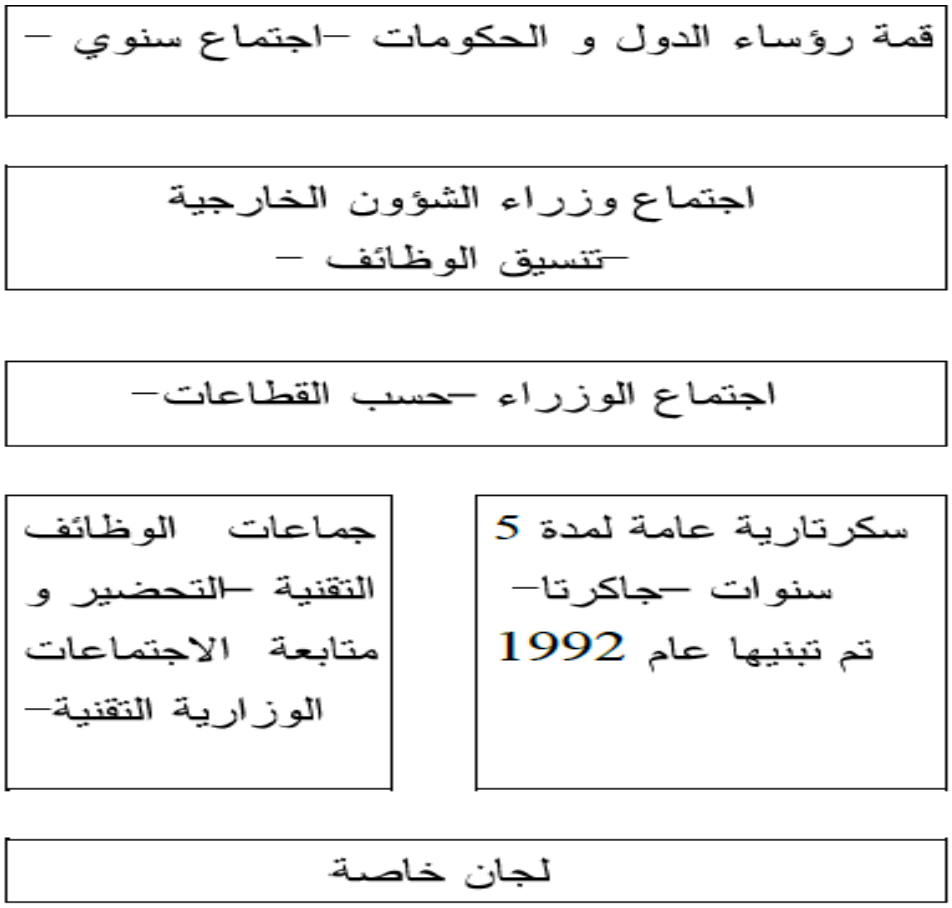

1971

المرجع: Jaque Tenier, O.p.Cit,p.154.

الجدير بالذكر أن البنى التنظيمية لم تكن واضحة المعالم من بداية تأسيس الرابطة، فقمة الرؤساء في البدايات لم تعقد سوى أربع اجتماعات: الأول في مدينة "بالي" 1976، والثاني في "كوالالمبور" 1977، والثالث في "مانيلا" 1987، والرابع في "سنغافورة" 1992.

مايبين أنه قد مرت تسع سنوات على إنشاء الرابطة قبل عقد اجتماع القمة الأول، وهو الأمر الذي يشير إلى عدم وجود المركزية، وإلى تقدم الجانب الاقتصادي على السياسي، مع ذلك فإن الرابطة كانت ماضية في سبيل تحقيق الأهداف المنوطة بها، لأن توجهات الآسيان توصف بالانفتاح والمرونة، فتاريخيا اتسمت عمليات صنع القرار في مجتمعات جنوب شرق آسيا خاصة شعوب الملاي بالديموقراطية، حيث يلتزم كل طرف بنتائج الاجتماعات. وقد استمر ذلك مع عملية صناعة القرار في رابطة الآسيان، وتعتبر قاعدة المشاورات والموافقات هي المبدأ الأساسي.

ويلاحظ أيضا عدم تسلسل مواعيد اجتماعات القمة، مما يشير إلى أن مواعيد الاجتماعات غير محددة، وبالتالي عدم سيطرة القمة على مقاليد الأمور في الرابطة، والواضح أنه لقاء تحديد الخطوط العامة مع ترك التفاصيل للمستويات الأخرى[1].

اقتصرت البنية المؤسساتية في المراحل الأولى على سكرتارية اجتماع سنوي لوزراء الشؤون الخارجية، واللجان الدائمة لدراسة المشاكل الخاصة، ذلك لأن تلك المرحلة كانت تمهيد لمرحلة لاحقة، فمنذ 1976 أصبح اجتماع وزراء الاقتصاد مرتين في السنة، وتأسيس سكرتارية مركزية بجاكرتا، وتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، وتم إنشاء إحدى عشرة لجنة تتشكل كل لجنة من رؤساء البعثات الدبلوماسية لدول الرابطة في إحدى عشر دولة أجنبية هي أستراليا، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية[2].

لذا يمكن تميز **طريقة/ أسلوب الآسيان (ASEAN WAY)** بثلاث سمات أساسية[3]:

1- الإجماع بين الأعضاء: الإجماع هو نقطة البداية من أجل المزيد من النقاش، ليس هناك لا تصويت ولا فيتو.

2- مبدأ المرونة: يتجنب كل المشاركين الشكليات الجامدة من عمليات المفاوضات والرسميات.

3- التعاون البين-حكوماتي (Intergovernmental): كل قرارات الآسيان هي قرارات سياسية على المستويين الوطني والإقليمي.

فأعضاء الرابطة يتبعون الليونة في مواجهة القضايا الشائكة عبر انتهاج مسار الدبلوماسية البراغماتية، لزيادة تبادل الثقة وتجنب الشكوك بين الأعضاء.

أما في المفاوضات الدولية يتم الاعتماد على العمل الجماعي في حين تبقى المصالحة الطابع السائد في العلاقات بين دول الآسيان، فالمنظور النفعي للآسيان قائم لأن كل عضو ضمن هذا الإطار يعمل على تعظيم العقلانية دون تطرف في إدراك المصلحة[4].

وقد أكدت التجارب الواقعية ذلك، حيث أسفرت قمة كوالالمبور سنة 1977 عن عمل رؤساء الدول على تأسيس نسق لحوار الشركاء، فكان كل عضو مسؤول عن مفاوضات مع شريك تجاري كبير،

---

[1] علي عواد الشرعة، **مرجع سابق**، ص68.

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 150.

[3] Wang Zhenggi, **Op. Cit**, p.31.

[4] Cheunboran Chanborey, **ASEAN in ASEM: The Socialisation of the ASEAN Way?**, THE ASIA-EUROPE MEETING 2020 (ASEM), ASEM's institutio,2020, p.84.

ماترتب عنها تعميق الحوارات مع الجماعة الأوروبية منذ سنة 1972، ومع أستراليا منذ عام 1774[1]، ثم نيوزيلندا الجديدة سنة 1975، التعاون مع برنامج الأمم المتحدة اللتنمية 1976، ومع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1977، وكندا واليابان عام 1977، ومع كوريا الجنوبية عام 1989 ، الصين سنة 1996، وصولا لسنة 1999 بانضمام العضو رقم عشرة كمبوديا في ظل التوسع الذي عرفته الرابطة التي رفعت شعار "جنوب شرق آسيا واحد"، وهو ما أكد نداء "الإقليمية الهوياتية" للآسيان الراغبة في وضع الاختلافات الإيديولوجية الداخلية جانبا، كنظام فيتنام السياسي الشيوعي وكذا تتجاهل الاحتجاجات الدولية حول النظام القمعي في ميانمار، وإغفال مسؤوليات إدماج حكومات ضعيفة مثل كمبوديا واللاوس[2].

تدعَم الاتجاه نحو التعاون الإقليمي بشكل أكبر بعد الأزمة المالية التي ضربت شرق آسيا في 1997 – 1998، والتي بينت الاعتماد المتبادل الكبير بين بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. كما عززت هذه الأزمة الحاجة إلى إيجاد أنظمة تعاون تتعامل مع هذا النوع من التهديدات مستقبلا، الأمر الذي انجر عنه تدعيم طريق الآسيان بمؤسسات وقنوات حوار أنشئت بعد الأزمة أهمها: اللقاء في هانوي (ديسمبر1998) حين كانت الحكومات الشرق آسيوية مستاءة من الحلول المطبقة لحل الأزمة الاقتصادية المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والحكومات الغربية. لذا لجأت الحكومات في شرق آسيا إلى إيجاد حلول ناضجة آتية من الداخل لحل مشكلاتها الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تظهر في المستقبل، عبر افتتاح قنوات ومؤسسات جديدة تتبع نهج الآسيان للتكيف مع الأزمات الاقتصادية خاصة، انطلاقا من التجارة الداخل–إقليمية (Intra-Regional) الخاصة بالهوية الإقليمية كونها محرك النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الآسيوية، فعلى الرغم من أن الآسيان ضمت أغلب الدول الصغيرة في المنطقة إلا أنها استندت على نجاحها الاقتصادي للتأثير في منطقة شرق آسيا ككل، وكانت تجربتها دافعا للتحرك نحو شمال شرق آسيا وظهر ذلك من خلال بروز ما أصبح يعرف بـ:

– **الآسيان + 3 في 1999:** عقد لقاء بين قادة الآسيان+ 3 (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية) في مانيلا نوفمبر 1999 تحت شعار "التعاون الشرق آسيوي"، حيث تم تحديد ثمانية مجالات للتعاون الوظيفي والاقتصادي فضلا عن مناقشة قضايا بحر الصين الجنوبي، المشروعات التكنولوجية، الرفاه

[1] Frank Frost, **Op.Cit.**

[2] Amitav Acharya,"The Emerging Regionalism Architecture of World Politics", **World Politics,** Vol.59, No.4, (July2007), p.629-633.

الاجتماعي، ومسائل أخرى عديدة. وقد بدأت الآسيان+3 بإعطاء اهتمام خاص وجدي للتعاون الاقتصادي، حيث دافعت عن المقترح الياباني بإنشاء صندوق نقد آسيوي في 1997، كما كان هناك كلام كثير حول منطقة تجارة حرة تتجاوز منطقة الآسيان لتشمل شرق آسيا كلها[1].

منطقة التجارة الحرة الآسيان-الصين في 2001: نشأت منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان (أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، سنغافورة، وبروناي) بصورة تدريجية، فقد استغرقت ثماني سنوات. التزمت هذه الدول بقواعد منظمة التجارة العالمية، وقامت بتشكيل حواجز تجارية بالنسبة للبلدان الأخرى، تسعى لتحقيق انفتاح الأسواق، كما تعمل على تعزيز بناء البنية التحتية والاستغلال الإقليمي وفق تحسين البيئة الاقتصادية، من أجل النهوض بالتنمية المحلية[2].

المبحث الثاني: أهم القضايا الأمنية التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا

تواجه منطقة جنوب شرق آسيا العديد من القضايا الأمنية التقليدية التي تهدد أمن واستقرار دولها، على غرار قضايا النزاعات البينية التي فرضتها البيئة الإقليمية للمنطقة، من بينها القضايا الحدودية خاصة وأن أغلب تلك الدول عبارة عن أرخبيلات فتزداد النزاعات حول الكثير من الجزر بفعل أهميتها الجيوبوليتيكية وقربها من المضايق الدولية، كما أن العامل التاريخي لعب دورا كبيرا في تغذية هذه النزاعات. زيادة على كل هذا فمنطقة جنوب شرق آسيا ليست بمعزل عن تأثير التفاعلات الإقليمية لدول جوارها الإقليمي، خاصة مع القرب الجغرافي لهذه المنطقة المحاطة بشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب الباسيفيك، مما جعلها تربط بين مختلف أنحاء العالم بفضل طرق عبورها الحيوية، والتي تعاني غالبا من حالات عدم الاستقرار الأمني بسبب قضايا الملاحة البحرية ومناطق العبور،..كما أن البناء الأمني لجنوب الشرق الآسيوي يعرف تواجدا لعدد من القوى النووية التي تجعل تحقيق الاستقرار أمرا في غاية الصعوبة في ظل وجود سياسات متناقضة في كثير من الأحيان (كالتي بين كوريا الشمالية وجوارها)، فهذا الوضع يؤدي إلى زيادة التوتر بين مختلف الأطراف.

---

[1] Anthony Milner, **Asia Consciousness and Asian Values**, Faculty of Asian Studies, Education News Publication The Faculty LINKS, Australian National Universit,2002,at:
https://bit.ly/3jUOkfT

[2] Raul L. Cordenillo, The Economic Benefits to ASEAN of the ASEAN-China Free Trade Area (ACFTA), January 18th, 2005,at:
https://bit.ly/2IL4wCN (19/3/2017)

المطلب الأول: النزاعات الحدودية البينية في دول منطقة جنوب شرق آسيا

عرفت منطقة جنوب شرق آسيا العديد من الصراعات والانقسامات بين تلك الدول، كالنزاعات بين ماليزيا وكل من: إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند والفلبين، وهي نزاعات تولدت أساساً من فكرة الجامعة الماليزية التي تضم المستعمرات البريطانية القديمة في هذا الإقليم، بحكم وجود شعوب ماليزية في هذه الدول، وبالتالي رأت في هذه الفكرة التي تستند على العنصر الماليزي؛ مصدراً للخطر يتصادم مع العنصرين الصيني والهندي الموجودين في الإقليم، فضلاً عن الدين الإسلامي باعتباره الدين الرئيسي للعنصر الماليزي والذي ولد حساسيات مع أتباع الديانات الأخرى المنتشرة في كل دول الإقليم، لذا تفجرت صراعات عديدة بين ماليزيا ودول جوارها[1].

توترت العلاقات بين إندونيسيا وماليزيا نتيجة طرح العاصمة الماليزية "كوالالمبور" مشروعا سياسيا، أعلنت عنه كرد على معارضة نية إندونيسيا في إلحاق الأرخبيل الإندونيسي بماليزيا من أجل إنشاء فيدرالية الشعب الماليزي ضمن نطاق ما يعرف بـ "ماليزيا الكبرى"، لتتشابك العلاقات بين الطرفين بشكل أكبر عقب تعرض هذه الأخيرة لعمل عسكري إندونيسي إبان حكم "سوكارنو"، ولم يهدأ الموقف إلا بعد تنازله عن الحكم في أعقاب الانقلاب الشيوعي سنة 1965، والذي تولى بعده "سوهارتو" مقاليد سلطة الحكومة الإندونيسية، الأمر الذي ترك تغيير عميق في إعادة رسم المشهد الإقليمي، أين تم إلغاء سياسة المجابهة التي اعتمدها سوكارنو ضد ماليزيا وسنغافورة، واعتماد بدلا منها سياسة حسن الجوار (good neighbour) التي أدت إلى تحقيق تقارب بين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، مما يسر الطريق لإنشاء الآسيان[2].

كانت العلاقات بين ماليزيا وسنغافورة غير مستقرة، حيث لم تكن سنغافورة راضية عن قيام ماليزيا بطردها من الاتحاد الماليزي الفدرالي سنة 1965.

وقد اتسمت علاقة الفلبين بماليزيا بالتوتر بسب مطلب مانيلا التاريخي بإقليم "صباح" الذي تعتبره جزء من أراضيها، هذا الإقليم يقع تحديداً في الجهة الشماليّة من ماليزيا، ويشرف من الغرب على بحر الصين الجنوبي، ويشترك في حدوده البحرية مع كل من الفلبين في جهتها الشمالية

---

[1] شاهر جوهر، "رابطة أمم جنوب شرقي آسيا"الآسيان"، **منتدى فيض القلم**، تاريخ النشر 14 ديسمبر 2010، على الرابط التالي:

https://bit.ly/333qoyr

[2] Malcolm H. Murfett, **Southeast Asia**. **Cold War Southeast Asia**, Marshal Cavendish Editions, Singapore, 2012, p. 376.

والشمالية الشرقية، ومن الغرب يحدّه إقليم "لابوان" الاتحادية، ومن الجنوب تشكل إندونيسيا وبالتحديد محافظة "كاليمنتان" حدوده البرية، تُقدر مساحة هذه الجزيرة بحوالي 72500 كلم[2].

هذا الإقليم يعرف تنوعا ملحوظا في الإثنيات والثقافة واللغة، حيث تتنوع في جزيرة صباح الموارد الطبيعية، اقتصادها موجه نحو التصدير بقوة، وتشمل صادراته الأولية النفط والغاز والأخشاب وزيت النخيل[1].

نظرا لسرعة التحضر والتنمية الاقتصادية؛ اتجه الاقتصاد إلى قطاع الخدمات، خاصة فيما يتعلق بالصناعة والسياحة البيئية، كل هذه العوامل هي التي جعلت من هذا الإقليم محل تنازع. فمنذ منحه الحكم الذاتي في 31 أوت 1963 من قبل البريطانيين، ليصبح أحد الأعضاء المؤسسين لاتحاد ماليزيا (الذي أنشئ في 16 سبتمبر 1963)؛ عارض الاتحاد الإندونيسي ذلك، مما أدى إلى قيام مواجهة بين إندونيسيا وماليزيا على مدى ثلاث سنوات، إلى جانب التهديدات بضم الفلبين.

تتقاسم ماليزيا جزيرة برونيو مع سلطنة بروناي وإندونيسيا، وتعتبر صباح الولاية الأقرب إلى جنوب الفلبين المضطرب ما جعلها ملجأ لكثير من المهاجرين والمسلحين أحيانا. وقد أثارت أزمة المتسللين الفلبينيين إلى ولاية صباح التي صاحبتها عملية عسكرية سببا لعودة التوتر[2]، حيث احتل يوم 9 فيفري 2013 ما يقرب من 200 فلبيني مسلح ينتمون إلى ما يعرف بـ"مسلحو سولو"ح أجزاء من منطقة لحاد داتو بولاية صباح شرقي ماليزيا، وأعلنوا ملكيتهم للمقاطعة بكاملها باسم السلطان "سولو جمالول كيرام الثالث" لمدة ثلاثة أسابيع، وطالبت الحكومة الماليزية القوات المسلحة الفلبينية في المنطقة بالرجوع والاستسلام، لكن في النهاية هاجم الجيش يوم 5 مارس هذه المجموعة وأنهى الاحتلال. أدت الاشتباكات والعمليات العسكرية اللاحقة إلى مقتل أكثر من 60 شخص، وقد سارع وزير خارجية ماليزيا بإعلان المجموعة المسلحة الفلبينية تلك على أنهم إرهابيون، كما أدانت الحكومة الفلبينية الاحتلال[3].

شكلت هذه الأحداث والاشتباكات أزمة إنسانية بعد اعتقال أعداد كبيرة من سكان صباح من أصول فلبينية ولجوء أكثر من 1.500 مهاجر فلبيني إلى الفلبين. وتوجد مزاعم حول انتهاكات لحقوق

---

[1] Frank Frost, **Op. Cit.**

[2] سامر علاوي، "أزمة صباح الماليزية: بين تهديد السيادة والمناورات السياسية"، 1 أبريل 2013، نقلا عن الرابط: ***https://bit.ly/35dS0TA*** (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/10)

[3] Indonesian Confrontation, National ARMY mUSEUM,London,at: https://bit.ly/3lVkRCY (19/4/2018)

الإنسان ارتكبتها قوات الأمن الماليزية في ظل انكار الحكومة الماليزية بشدة ذلك، وتطرح قضية صباح مشاكل لكل من ماليزيا والفلبين في المستقبل القريب[1].

كذلك كانت هناك نزاعات عرقية بين ماليزيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند، كما شكلت حرب الهند الصينية الثانية (1960-1973) سببا لانقسام مواقف تلك الدول، فتايلاند والفلبين قامتا بإرسال قوات إلى فيتنام الجنوبية لمساندة القوات الأمريكية في مواجهة قوات فيتنام الشمالية، وقد سمحت تايلاند للولايات المتحدة باستخدام أراضيها إبان حربها في فيتنام. أما ماليزيا وإندونيسيا فقد التزمتا الصمت تجاه تورط الدول الأخرى في الحرب، واتخذت سنغافورة موقفاً أكثر حيادية[2]. لكن تلك الدول تجاوزت هذه الخلافات عبر الانضواء في تكتل الرابطة وقبول مختلف الأعضاء بغض النظر عن أي خلفيات سابقة.

إن الجانب الأكبر من الخلافات بين دول منطقة جنوب شرق آسيا تثيره النزاعات على الحدود البحرية والجزر الاستراتيجية وحقوق الصيد:

- **النزاعات البحرية البترولية بين ماليزيا وإندونيسيا:**

يعود النزاع بين ماليزيا وإندونيسيا إلى سنوات الستينات كما سبقت الإشارة. وقد استمرت الحساسية بينهما فيما يتعلق بالمياه الإقليمية في بحر "سيليب"، الذي قام النزاع البحري بين البلدين فيه تحديدا، على الحدود البحرية في منطقة "كاليمنتان" الشرقية، لأن الدولتين منذ 1947 لهما السيادة على سلسلة من الجزر الغنية بالبترول، التي كانا يحكمان فيها محكمة العدل الدولية. في ديسمبر 2002 أعطت المحكمة لماليزيا جزيرتين صغيرتين كانتا تحت السيادة الإندونيسية وهما "سيبادام" و "ليغيتان"، تقعان على الساحل الشمالي الشرقي لمنطقة "بورنيو" بـ 16 صوتا مقابل صوت واحد فقط، حيث رفضت المحكمة الحجج التاريخية، لا سيما المعاهدات والخرائط أيام الاستعمار؛ المقدمة من قبل الجانبين المتنازعين، وأعطت قرارها وفقا للأمر الواقع أي الإدارة الماليزية للجزر[3].

يُرجع أساس عودة الخلاف من جديد بين البلدين إلى العامل الاقتصادي، حيث يحاول الطرفان السيطرة على المصادر البترولية في خليج "سيليب". ففي نهاية عام 2004 أعلنت إندونيسية عن

---

[1] Indonesian Confrontation, **Op. Cit.**

[2] شاهر جوهر، **مرجع سابق.**

[3] فيليب سبيل لوبيز، **البترول**، تر: صلاح نيوف، أرموند كولين، باريس، 2006، ص 39.

7.4 مليار من الاحتياطي البترولي المكتشف، وبهذا يكون احتياطها قد قسم على اثنين منذ عام 1984. إنتاجها لم يكن في عام 2004 إلا 1.1 مليون برميل في اليوم، مقابل 1.5 مليون برميل يوميا في عام 1997. ورغم وضعها كأول مصدر في العالم للغاز المسيّل بفضل 56.2 ترليون متر^3 من الاحتياطي من الغاز، أو5.1 من الاحتياطي العالمي، فإن قدراتها البترولية تثير مخاوفها بعدم الاستمرار بإنتاج حصة بترولية تتيح لها البقاء في منظمة الأوبك، مما يجعل إندونيسيا متمسكة ببحر "سيليب"[1].

وقد أدى منح الشركة البترولية العملاقة الماليزية "بيتروناس" إلى شركة "شل" امتياز التنقيب في الإقليم في 16 فيفري 2005، رغم أن إندونيسيا كانت من قبل قد منحت هذه الحقوق لشركات "يونوكال" و "إي . ان . أي"، ما وتر الوضع بشكل أكبر.

قامت العاصمة الإندونيسية في مارس 2005 بوضع سبعة سفن حربية ضمن هذا الإقليم البحري الممتد بشكل متسع نحو الإقليم الماليزي صباح. بعدها بأسبوع عملت إلى ارسال مقاتلات جوية من "إف 16" لتدعم موقفها على الأرض، زيادة على وضع وحدات عسكرية للتدخل والدعم في إقليم "سولاويسي" في الشمال. من جانبها ماليزيا؛ طلبت من أسطولها الحربي الدخول في بحر "سيليب" ومن جيشها الجاهزية لكل الاحتمالات، هذا الانتشار للقوات هدد بمواجهة بين البلدين في جنوب شرق آسيا[2]. لكن في منتصف شهر مارس 2005 عمدت ماليزيا وإندونيسيا إلى فتح مفاوضات في العاصمة الإندونيسية وذلك من أجل الحدود البحرية مؤسسة على الاتفاقية البحرية الدولية لعام 1982، أي القانون المتعلق بالأرخبيلات الذي يحدد الحدود البحرية للدول التي تتشكل من الجزر، كما في حالة إندونيسيا.

- **النزاع في بحر الصين الجنوبي:**

بحر الصين الجنوبي هو ذلك البحر الذي يربط بين المحيط الهادي والهندي، تبلغ مساحته 3.5 ملايين كلم^2، تتناثر فيه أكثر من 250 جزيرة، ينفتح على المحيط الهادي ويربطه "مضيق تايوان" ببحر شرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي منه يمتد من خليج تايلاند إلى بحر جاوة. أطول الأنهار التي تصب فيه هي "نهر الؤلؤ" و"النهر الأحمر" و"نهر ميكونغ" و"نهر تشاو فرايا"،

[1] فيليب سبيل لوبيز، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] **المرجع نفسه**، ص 40.

وتوجد في بحر جنوب الصين ممرات ملاحية رئيسية وحيوية، صار بسببها ثاني أكثر الممرات البحرية العالمية ازدحاما بسفن الشحن[1].

تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة ينطوي على تهديد خطير، ليس للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فقط،؛ بل وللأمن العالمي وحرية التجارة العالمية. وتزداد خطورة هذا النزاع في ضوء التكاليف الضخمة التي يمكن أن تدفعها مختلف الأقاليم في حالة تحول هذا النزاع إلى صراع مسلح، خاصة بعد التحول المهم الذي طاله، بتحوله إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والصين، حيث تستخدمه الإدارة الأمريكية النزاع بين الصين ودول جنوب شرق آسيا كأحد أدواتها في صراعها المحتدم مع الصين[2].

فالأهمية الاستراتيجية التي يحتلها هذا الموقع الجغرافي البحري؛ جعله يحتوي على العديد من الموارد الطاقوية والممرات البحرية المهمة. لذا هناك مصالح مشتركة بين دوله وهو مايزيد من شدة التوتر من أجل السيطرة عليه، فأهميته بالنسبة للفلبين والفيتنام تكمن في سيادتها حول جزر بحر الصين الجنوبي وبالتالي في مصادر الطاقة والتجارة، بينما نجد أن كل من ماليزيا وسينغافورة وإندونيسيا تنازع الصين من أجل المنطقة الاقتصادية الخاصة كونها اقتصاديات صاعدة تعتمد على التجارة البينية والخارجية.

- الجزر محل النزاع ببحر الصين الجنوبي:

إن أهم جزر بحر الصين الجنوبي التي يقوه عليها النزاع هي: "ميستشيف"، "جزر براتاس" (Paratas)، "قطاع ماكليسفيد" (Macclesfield)، "جزر سبراتلي"، و"جزر باراسيل" (Paracel). ورغم أهمية كل الجزر إلا أن "سبراتلي" و" بارسيل" تحوزا الأهمية الكبرى..

- مجموعة جزر سبراتلي: تفوق 100 جزيرة تتوزع على إحدى عشرة إقليما على مساحة 100 كلم، تحتل الصين 8 منها، تايوان 1، الفيليبين 9، ماليزيا 9، فيتنام 27، وبروناي لا تحتل أية واحدة منها. تعد أخطر بؤر التوتر، لأنها تحولت إلى ساحة للتنافس على الطاقة بسبب الاعتقاد السائد حول كون تلك الجزر مركزا لمخزونات النفط والغاز الأكبر في كامل منطقة بحر الصين الجنوبي،

---

[1] بحر جنوب الصين..نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الاطلاع عليه: 2018/10/7) *https://bit.ly/3mSqJOv*

[2] محمد فايز فرحات، "النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، ص 2، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://bit.ly/3mNJxhX

ضف إلى ذلك تموضعها وسط بحر الصين الجنوبي، فتشكل حلقة وصل بين المحيط الهندي والمحيط الهادي، كما تحتل وضعية عسكرية إستراتيجية تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا.. لذا فإنه من يسيطر على هذه الجزر سيتمكن من التأثير على نقل النفط في كل من جنوب شرق آسيا وبقية العالم المصنع[1].

– مجموعة جزر باراسيل(Paracel): تتكون من عشرة جزر وجروف صخرية تحتل مساحة 200 كلم، وتتوسط بين الساحل الجنوبي لجزيرة خينان وساحل فيتنام الجنوبي الأوسط. تخضع للسيطرة الصينية بعد انتصارها على فيتنام عام 1974.

– مجموعة جزر براتاس(Paratas): تقع على بعد 300 كلم جنوب شرق هونج كونغ، 400 متر جنوب غرب تايوان، و500 كلم شمال غرب جزيرة لوزون أكبر جزر الفلبين، وقد ظلت لمدة طويلة من الزمن تحت السيطرة التايوانية.

– قطاع ماكليسفيد(Macclesfield): يقع على بعد حوالي 300 كلم شرق جنوب أرخبيل باراسيل، طوله 140 كلم وعرضه 60 كلم، وهو جرف رملي يتكون من مجموعة جزر صغيرة منخفضة.

تداخل هذه العوامل جعل الأطراف المتنافسة لا تدخر أي وسيلة لإثبات سيادتها على الجزر، سواء بالوسائل السلمية والدبلوماسية، أو من خلال المواجهات العسكرية التي اختلفت في حدتها وأطرافها. وقد كانت الصين دائما طرفا رئيسيا في كل تلك المواجهات خاصة مع كل من فيتنام والفيليبين.

[1] Christopher C. Joyner,"The Spratly Islands Dispute in the South China Sea: Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation", JSTOR, at:
https://bit.ly/3dExK1p (16/4/2018)

شكل (5): خريطة الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

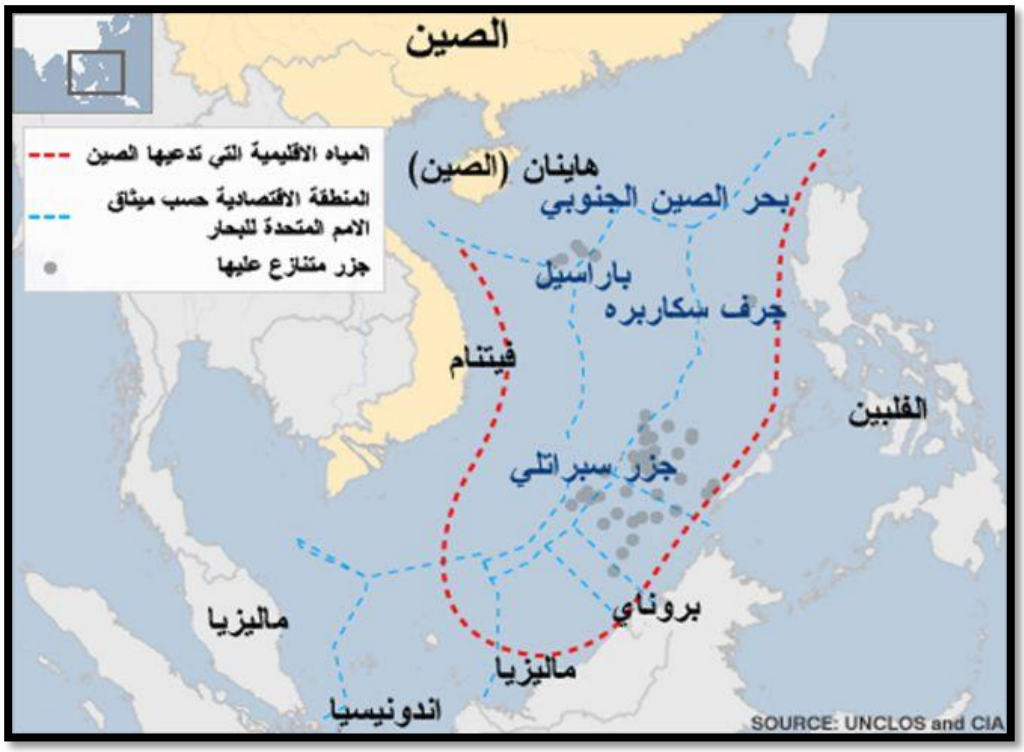

المرجع: UNCLOSand CI

- **جذور النزاع:**

تعود جذور النزاع في بحر الصين الجنوبي إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قبل ذلك لم تكن هذه الجزر تحوز اهتمام الدول المطلة عليه ولا حتى الأطراف الدولية العظمى. يختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي حق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين وهما "رصيف لوويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و"ضفة ريفلمان"، أما الصين فهي صاحبة الادعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سباراتلي و باراسيل ومعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية، وأن تلك المناطق سلبت من الصين من طرف القوى الكبرى بواسطة اتفاقيات غير عادلة، وتؤكد الصين أحقيتها في هذه الجزر بموجب الخريطة التي نشرتها في ديسمبر 1947 وحددت فيها حدود سيادتها في البحر[1]، عبر تأسيسها لما عرف بخط "الشرطات(القواطع) التسع" (9-dashes line). بينما استمرت حكومة تايوان في تأكيد ملكيتها لكامل الجزر التي تدعي الصين

[1] Uino Hideshi, "**Problems in the South China Sea**", International Conference on the Security Environment of the Seas in East Asia, N.P.N.H, p.3-5.

سيادتها عليها، استنادا إلى خط الشرطات التسع نفسه. وما أن تم توقيع معاهدة السلام بين الولايات المتحدة واليابان في سبتمبر 1951، حتى أعلنت فيتنام حقها التاريخي في ملكية الجزر، تبع ذلك إعلان حكومة الفيليبين هي الأخرى حقها في ملكية بعضها. وبالإضافة إلى فيتنام، والفيليبين، وتايوان، فإن باقي دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، بروناي، إندونيسيا)؛ ترفض هي الأخرى الاعتراف بالخط الصيني كأساس لتحديد خطوط السيادة في بحر الصين الجنوبي[1]. فالفيتنام ترد على ادعاءات الصين بأحقيتها في ملكية الجزر بالقول أنها أعلنت ملكيتها للجزر منذ القرن 17 ولديها أوراق تثبت ذلك، بينما ادعاءات الصين بذلك لم تكن قبل 1940. لكن الصين في عام 1974 عززت ادعاءاتها تجاه جزر باراسيل بالاستحواذ عليها من فيتنام، وأطلقت عليها اسم جزر "كسيشا"، وضمتها كجزء من مقاطعة جزيرة "هاينان" سنة 1988[2].

الفلبين أيضا تدعي سيادتها على الجزيرتين وتؤكد أحقيتها في سيادتهما خاصة جزيرة سبراتلي القريبة جغرافيا من حدودها، وتطالب بالسيادة على 8 جزر ضمن السلسلة. وأيضا تدعي ماليزيا وبروناي سيادتهما على منطقة بحر الصين الجنوبي، لأنه حسب تحديد قانون البحار الذي عرف ضمن ميثاق الأمم المتحدة؛ فإن تلك الجزر تقع ضمن منطقتهما الاقتصاديتين[3]، حيث دخلت ماليزيا في المنافسة على تلك الجزر عام 1983عندما أرسلت حوالي 20 رجلا من قواتها الخاصة لجزيرة "تيرومبا لايانغ لانغ"، وهي تحتل حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية[4]. أما إندونيسيا التي ليس لها مطالب صريحة؛ أكدت على تمسكها بمنطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تخوفا من المطالبات الصينية والتايوانية التي تمتد إلى المنطقة الاقتصادية الإندونيسية وجرفها القاري بما في ذلك حقول الغاز الطبيعي الإندونيسية. أما تايوان فتسيطر على جزيرة "إيتو آبا"، وتطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضا كل من الصين وفيتنام والفيليبين، وتبني إدعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقا من المبادئ الخمسة

---

[1] محمد فايز فرحات، **مرجع سابق.**

[2] James Clad, Sean M. McDonald and Others,**The Borderlands of Southeast Asia: Geopolitics, Terrorism, and Globalization**, Published for the Center for Strategic Research Institute for National Strategic Studies by National Defense University Press ,Washington, 2011, p.107-110.

[3] James Clad, Sean M. McDonald and Others, **Op.Cit,** p.108.

[4] عبد القادر دندن، **الاستراتجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسط-جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر بباتنة، سنة 2013/2012، ص 272.

لسنة 1993 المتضمنة لما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، والتي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي، ودعم أي مسعى للتسوية السلمية للنزاع، وتأييد فكرة وضع النزاع جانبا بشكل مؤقت للسماح بالاستغلال المشترك لما تمتاز به المنطقة من ثروات، والتعاون مع الأطراف المتنافسة الأخرى لتفادي نشوب أي نزاع[1].

المطلب الثاني: تهديدات القوى النووية الإقليمية للمنطقة (الملف النووي لكوريا الشمالية)

تعد منطقة جنوب شرق آسيا جزءا لا يتجزأ من منطقة شمال شرق آسيا، حتى أن كثيرا من التصنيفات التي تحدد منطقة شمال شرق آسيا تضم العديد من دول منطقة جنوب شرق آسيا والتي من بينها هذا التصنيف الذي يقسم المنطقة إلى: اليابان، تايوان، إندونيسيا، الفلبين، تيمور الشرقية، سنغافورة، بروناي، أستراليا، نيوزيلندا، ميدواي، غوام، وصاموا الأمريكية.

– شبه الجزر: وهي شبه الجزيرة الكورية: تضم كلا من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

– شبه جزيرة الهند الشرقية: والتي تتكون من فيتنام، كمبوديا، لاوس وتايلاند.

– دول اليابسة: تتكون هذه المجموعة من الصين، منغوليا، وميانمار (بورما).

وعليه فإن منطقة جنوب شرق آسيا في إطار امتداداتها الإقليمية؛ تسعى للعمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وهذا تنفيذا للقرار الصادر في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية 1995، لكن وكما هو معلوم فإن انسحاب كوريا الشمالية من المعاهدة كان تهديدا أمنيا زعزع الاستقرار الإقليمي للمنطقة، بحكم تداخل المصالح الأمنية لكل أطراف الجوار الإقليمي بل بشكل امتد حتى ليشمل العديد من الأطراف الدولية. حيث أن التقارير الدولية المتعلقة بمجال التسلح النووي تؤكد بأن لكوريا الشمالية قدرات متطورة وخطيرة في مجال الأسلحة النووية. لهذا اتخذت في السنوات الأخيرة أكثر بلدان جنوب شرق آسيا خطوات كثيرة للحد من علاقاتها مع كوريا الشمالية، رغم ما كان لها في الماضي من علاقات دبلوماسية مع جميع دول الآسيان العشرة، خاصة على المستوى الثنائي.

- **الملف النووي لكوريا الشمالية:**

تقع كوريا الشمالية في شبه الجزيرة الكورية شرق آسيا. يحدها من الشمال الغربي نهر يالو الذي يفصلها عن الصين، ويحدها من الشمال الشرقي نهر تومين الذي يفصلها عن الصين

[1] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**.

وروسيا، يحيط بها البحر الأصفر من الغرب، وبحر الصين الشرقي ومضيق كوريا جنوبا(حدودها الأساسية هي مع كوريا الجنوبية)، وبحر اليابان (بحر الشرق) شرقا. عاصمتها بيونغ يانغ وهي أكبر مدنها. تعد من أقدر الدول عسكريا في العالم بحكم امتلاكها للسلاح النووي، الذي بدأت تنفيذ برنامجه منتصف الخمسينات، عبر إقامة مختبرات لإنتاج اليورانيوم ليصل مخزونها إلى 49 ألف طن عالي الجودة. استمرت في العمل، حيث أنشأت مفاعل أبحاث للطاقة النووية في بيونغ يونغ سنة 1955، من خلال إبرام اتفاقية تجمع بينها وبين الاتحاد السوفياتي وقعته سنة 1956 في مجال البحث العلمي المتعلق بأبحاث الطاقة النووية.

بعدها في منتصف الستينات أقامت كوريا الشمالية مجمعا لأبحاث الطاقة النووية الذي زود بمفاعل نووي سنة1964، طالبة المساعدة النووية من الحكومة الصينية لكن "**ماوتسي تونغ**" رفض بحجة أنها دولة صغيرة لا تحتاج للأسلحة النووية. لتتركز بعدها الجهود الكورية على دراسة دورة الوقود النووين وقد استطاع الكوريون تطوير طاقة المفاعل النووي بدرجة 07 ميجاوات، بالإضافة إلى البدء في بناء مفاعل آخر طاقته 05 ميجاوات[1]، ثم استمر العمل بتطوير البرنامج النووي الكوري الشمالي إلى غاية 1974 خاصة مفاعل IRt-2m. الذي وضعته تحت ضمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي سنة 1979 بدأت كوريا الشمالية ببناء مفاعل "يونغبيون الثاني" معتمدة بشكل كلي على منتجاتها المحلية للتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

استكملت كوريا الشمالية برنامجها النووي ذي الأغراض العسكرية بإجراء أولى التجارب المعملية لإنتاج اليورانيوم المصنع في مطلع ثمانينات القرن العشرين[2]. بدأ تشغيل مفاعلها يونغبيون الثاني سنة 1987، وقد زاد تركيزها في تطوير برنامجها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الحليف الأساسي للنظام الشيوعي الكوري، لضمان تحقيق أمنها القومي بشكل فردي، زيادة على تحقيق جملة من الأهداف السياسية والأمنية الرامية لتوحيد الصفوف الداخلية وقمع المعارضة ومواجهة الأخطار الخارجية.

---

[1] نسيمة طويل، **المثلثات الاستراتيجية في منطقة شرق آسيا دراسة حالة الحرب الباردة**، المركز الديموقراطي العربي للنشر، برلين/ألمانيا، 2017، ص 205.

[2] سوسن العساف، **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت، ط 6، 2008، ص 123-125.

غير أنها استمرت في التأكيد بأن استخدامها للمفاعلات النووية هو لأغراض سلمية لاغير، حيث وقعت في جانفي 1992 على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وألزمت نفسها بعدم امتلاك الأسلحة النووية، سامحة لمراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاضطلاع على مرافقها النووية، لكنها رفضت دخولهم لبعض المرافق المشتبه بها بحجة أنها منشئات عسكرية، ما جعلهم يطرحون هذا الموضوع على مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي أثار غضب الرئيس الكوري السابق **"كيم ال سونغ" (Kim Il-Sung)** الذي رد مباشرة بالتهديد بانسحابه من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة 1993[1].

قامت بعدها كوريا الشمالية بتطوير عائلة من الأنظمة المعتمدة على تقنية "سكود" بما في ذلك تطوير الأنظمة الصاروخية لكل من "سكود-بي" و"سكود-سي"، فيما تم بعد ذلك تركيز برامجها للتطوير الصاروخي في إنتاج ونشر الأنظمة التالية:

- صاروخ نودنج (Nodong): وهو عبارة عن صاروخ متحرك ذي مرحلة واحدة ويعمل بالوقود، ويبلغ مداه حوالي 1300 كلم، تمتلك كوريا ما يقدر بـ 10 صواريخ من هذا النوع.
- صاروخ تايبردنج (Taepredong): يتراوح مداه بـ 2000 كلم يحمل متفجرات تقدر بـ1000 كلغ.
- صاروخ تايبردنج (Taepredong): يتراوح مداه بـ 6000كلم ويحمل 1000 كلغ من المواد المتفجرة[2].

بالإضافة إلى البرنامج الصاروخي، يوجد لدى كوريا الشمالية قدرات تسلحية كيمياوية كبيرة، وتمتلك ما يقدر بـ 5 رؤوس نووية. وأكثر من ذلك تعتبر كوريا الشمالية ناشرا رئيسيا للأسلحة، نظرا للظروف الاقتصادية المتدهورة التي تعرفها، حيث لا تخضع تجارة الصواريخ فيها إلى أي رقابة وضبط من قبل أي نوع من البرامج الدولية، كون مبيعات الصواريخ تشكل عائدا ضخما لها[3]. ورغم العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها لم تتراجع في تنفيذ برنامجها النووي، فقد أقامت تجربتين نوويتين 2013-2016.

---

[1] أحمد علو، "كوريا الشمالية والملف النووي"، **مجلة الجيش**، ع. 278-279، (أوت2008)، منشورة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/32ZnL2U

[2] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص207.

[3] **المرجع نفسه.**

شكلت مخالفة كوريا الشمالية لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية وإصرارها على مواصلة أبحاثها النووية؛ تهديدا للأمن والسلم الدوليين خصوصا بالنسبة لدول جوارها الإقليمي، في ظل عجزها عن تحقيق مكانة إقليمية بالنظر لواقعها الاقتصادي، حيث أنها تسعى من خلال برنامجها النووي إلى البحث عن مكانتها الإقليمية خاصة في إقليم جنوب شرق آسيا، وكذا تحقيق ميزان قوى بينها وبين دول جوارها. لذا مشروعها النووي يعد تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، لأن ما قد يترتب عنه من أعمال غير مسؤولة له تأثيرات وعواقب وخيمة لابد من مراقبتها وتقييدها على مستويي الأمن السياسي والاقتصادي لدول هذه المنطقة، فتخوف دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من أي اختبار للصواريخ التي قد توجه للمنطقة من شأنه أن يضع هذه الدول في موقف صعب في ظل ضعف إمكانياتها الداخلية للتصدي لهذه الأخطار، علاوة على التحديات الخارجية في إطار رفض مسألة تدخل القوى الدولية بالمنطقة، كما تتخوف من عمل كوريا الشمالية المستمر في نقل تكنولوجيا القذائف إلى ميانمار، حيث كانت هناك حالات شحنتها بنجاح في 2004-2009، ما قد يساهم في انتشار التكنولوجيا النووية الكورية الشمالية إلى ميانمار، زيادة على خطر انتشار تجارة الأسلحة الصغيرة (وهي محظورة بموجب قرارات الأمم المتحدة والعقوبات الدولية)[1].

كل تلك الدعوات الإقليمية والدولية لم تمنع كوريا الشمالية التي استمرت في تجاربها النووية التي تتالت لعدة سنوات(2016،2013،2009)، كذلك نجاحها في إطلاق صواريخ باليستية، زاد من حدَة قلق دول المنطقة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية إلى جانب الولايات المتحدة التي وقيت على عقوبات عدة تمثلت في القرارات 1965، 1718، 1874، وسعت لتجميد نشاطاتها النووية والباليستية تحت ضغط المنظومة الدولية لمنع كوريا الشمالية من مواصلة برنامجها وتجاربها النووية.

أما على مستوى تهديدات الأمن الاقتصادي، فمن شأن انتشار هذه الأنشطة أن تمر عن طريق المياه جنوب شرق آسيا، مما سيؤثر على حركة التجارة بالمنطقة، كما يزعزع الاستقرار بشكل يمس ضمان استمرارية الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر. كما تتخوف دول الآسيان من التجارب الفاشلة التي تترتب عن امتداد الأسلحة النووية بعيدة المدى على المناطق الاقتصادية الخاصة

[1] Chiew-Ping Hoo , **The Impact of East Asian Security Challenges on Southeast Asia,** This paper was submitted on 11 December 2017,p.51,at:
https://bit.ly/3j5DQtl

لدول المنطقة. زيادة على ذلك فإن نظام الضغط والعقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة على كوريا الشمالية امتدت تبعاته إلى توتر العلاقات الثنائية بين هذه الأخيرة ودول جنوب شرق آسيا، كتضرر إنتاج الحرير في تايلاند الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الإمدادات المادية الخام من كوريا الشمالية، وبالتالي ستؤثر سلبا على صناعة المنسوجات في تايلاند، التي هي جزء حيوي في أسواق التصدير والأسواق المحلية[1].

من جانب آخر فمن شأن هذه العقوبات الاقتصادية الصادرة بحق كوريا الشمالية أن تعيق المجتمع الاقتصادي للرابطة؛ فقرار الأمم المتحدة 2375 (2017) أضر بسمعة المؤسسات المالية الإقليمية والاقتصادات المحلية لدول جنوب شرق آسيا، مما ساهم في انتشار التعاملات الاقتصادية والمالية غير المشروعة التي خلقت تحديات أمنية جديدة أعقد من سابقتها كنشاطات غسيل الأموال، وتهريب وبيع الأسلحة والاتجار بالمخدرات.. عوائدها المالية هي التي تفسر استمرارية البرنامج النووي الكوري رغم التدهور الكبير لوضعها الاقتصادي والذي زادت من تأزمه العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل مجلس الأمن، فالنظام الكوري الشمالي يوظف برنامجه النووي للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من أجل الحصول على المساعدات الدولية الغذائية والمالية، ولرفع التجميد عن الأموال المودوعة لاسيما في بنك دلتا آسيا (Banco Delta Asia) بجزيرة مكاو، وقد قدرت قيمة الحسابات الكورية المجمدة بنحو 62 مليون دولار بإضافة إلى رفع العقوبات الاقتصادية الأخرى عنه[2].

بعد انسحاب كوريا الشمالية من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية سنة 2003؛ دخلت كل من كوريا الجنوبية واليابان في مفاوضات معها لإيقاف برنامجها النووي، فالقدرات الصاروخية التقليدية والنووية التي تملكها تصل إلى حوالي 2000 كلم، وبالتالي إمكانية تهديد الأمن الياباني والسفن والمواقع العسكرية الأمريكية المتواجدة في المنطقة وفي الجزء الشرقي من المحيط الهادي. حتى أن الأمر جعل اليابان تفكر بشكل جدي في بناء مفاعل نووي وامتلاك أسلحة نووية لحماية أمنها، أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فهي أكثر تضررا من هذا المشروع وذلك بسبب الخلفيات التاريخية للصراع بين البلدين، والأخطر هو قربها الجغرافي من كوريا الشمالية التي لا تبعد

---

[1] Chiew-Ping Hoo, **Op.Cit,** p.52.

[2] محمد فايز فرحات، "الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني"، **دراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع. 171، جانفي 2007، ص17.

عاصمتها "سيول" سوى بضع كيلومترات ليس إلا، مما جعلها –كوريا الجنوبية– عضوا أساسيا في المفاوضات الداعية لتخلي كوريا الشمالية عن مشروعها، حتى أنها صرحت بانطلاق مشاريع بحثية لبناء مفاعلات نووية رادعة للصواريخ التي قد تتلقاها، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح لها بإقامة هذه المشاريع مؤكدة أنها ستدافع عن كوريا الجنوبية في حالة وجود أي خطر.

لكن امتلاك كوريا الشمالية لوضعية الردع النووي جعلها تبني قدرات عسكرية تجبر الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة يقومون بدراسة دقيقة ومعمقة لأي محاولة هجوم أو اعتداء عسكري عليها، كما أن هذا الاحتياط في البناء العسكري قد عزز قدرتها على المناورة بالاستمرار في التفاوض في الوقت الذي تطور بنائها النووي[1]. فبعد التقدم البارز بنجاح تجربتها النووية لسنة 2016 التي فاقت كل التوقعات، وتمكنها سنة 2017 من صنع الصواريخ باليستية عابرة للقارات ذات قدرة نووية لم يتمكن الخبراء من تحديد نوعها؛ جعلتها منافسة للقوى العالمية وهو الأمر الذي يجعلها تكتسب مكانة دولية وتصبح قوة إقليمية مسيطرة، بشكل يفسر انتهاكات حكوماتها المستمرة وعدم رضوخها للقوانين الدولية، وكذا تحديها للعقوبات الدولية المفروضة عليها رغم سياسة العزلة التي تعيشها باعتبارها دولة مارقة.

المطلب الثالث: قضايا خطوط النقل والممرات البحرية

تعتبر مناطق العبور والمضايق البحرية مناطق جد استراتجية جُعلت محل تنافس بين القوى الدولية عبر مختلف الفترات التاريخية، كون من يسيطر على هذه المناطق يتحكم في طرق الملاحة البحرية. يعرف "**روني دوبوي**" **(René-Jean Dupuy)** المضايق الدولية بقوله: "المضيق الدولي هو ممر بحري محصور بين جزئين من الأرض مهما كانت طبيعة هذه الأرض ومهما كانت سعة هذا الممر المائي ومهما كانت تسميته"[2]. من خلال التعريف فإن المضايق الدولية هي كل الممرات البحرية المحصورة بين جزئين من الأرض، مهما كانت التسميات المستعملة: مضايق، ممرات، قنوات، مجاري مائية. لذا فالمناطق التي تحتوي هذه المعابر تعتبر مناطق إستراتجية ذات أهمية بالغة، وكون منطقة جنوب شرق آسيا تربط بين مختلف أنحاء العالم بفضل طرق العبور الحيوية التي توجد بها فهي تطل على حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا ومسطحات مائية

[1] François Godement,"péninsule coréenne et Asie du Nord-est", **Dans Séminaire sur Péninsule Coréenne**, Paris, 18-19 janvier 2006.

[2] René-Jean Dupuy, **l'océan partagé:analyse dune négociation,** Edit: A.Pedone ,Paris, 1979, p.287.

مثل: مضيق "ملكا" مضايق "سوندا"، "غاسبار"، "لومبوك"، "ماكاسار"، "مالوكو"، وبحر الصين الجنوبي[1]، فإن وجود هذه المعابر جعل من منطقة تحتوي على ما يعرف بـ "نقاط الاختناق" أو "عنق الزجاجة"؛ لأنها تربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية الحيوية في العالم وهي[2]:

- طريق شرق – غرب: الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادي.
- طريق شمال – جنوب: الذي يربط أستراليا ونيوزيلندا بشمال شرق آسيا.

أهم الممرات التي تتوفر عليها منطقة جنوب شرق آسيا في حركة الملاحة الدولية هي:

- **بحر الصين الجنوبي:** يعتبر بحر الصين الجنوبي متنفس الحياة للاقتصاديات الآسيوية فهو يربط بين المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي، نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يحتلها هذا الموقع الجغرافي البحري الذي يمر عبره حوالي ثلث سفن شحن التجارة العالمية وسفن النقل البحري، لذا فإن السيطرة عليه تعد مدخلا مهما للتأثير على حركتي التجارة والملاحة العالميتين[3].

كما تعتمد الكثير من الدول الآسيوية التي تقوم نشاطاتها الاقتصادية على استيراد وتصدير الموارد الحيوية من مختلف أنحاء العالم؛ على شحن أغلب مواردها عبر بحر الصين الجنوبي نحو وجهته الأخيرة، لهذا صار بسببها ثاني أكثر الممرات البحرية العالمية ازدحاما بسفن الشحن، حيث تمر عبره 300 سفينة يوميا (200 منها ناقلات نفط) محملة بالبضائع تتجاوز قيمتها سنويا 5.3 ترليون دولار، تمثل ثلث التجارة العالمية العابرة وخمس البضائع الداخلة للموانئ الأمريكية الخارجة منها[4].

قد تحول بحر الصين الجنوبي في السنوات الحالية إلى واحد من بين أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحاما، حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي السنوي للسلع عبر مضايق ملكا ولومبوك وسوندا، ويمثل النفط والغاز الطبيعي المسال والفحم والحديد أغلبية الشحنات العابرة، فأكثر من 100

---

[1] Siti Zubaidah Ismail & Mohd Azizuddin Mohd Sani, "The Straits of Malacca: Regional Powers Vis-A-Vis Littoral States in Strategic and Security Issues and Interests", **Seminar on National Resilience Political Managements and Policies in Malaysia,** Universiti Sabah, Malaysia, January 2014, p.83.

[2] عبد القادر دندن، استراتجية الأمن الطاقوي...، **مرجع سابق**، ص 382.

[3] مايكل كلير، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسين، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص، ص، 125،126 .

[4] بحر جنوب الصين..نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية، **مرجع سابق**.

ألف ناقلة للنفط وناقلة للحاويات وسفن تجارية أخرى تعبر تلك المضايق سنويا، وتحمل ناقلات النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضايق يوميا[1].

يحتل بحر الصين الجنوبي أهمية إستراتيجية بالنسبة لدوله التي تعتمد عليه بشكل أساسي لتحقيق ازدهارها الاقتصادي، فالفيتنام تهدف لتحقيق زيادة بنسبة 7% في الحصة البحرية لاقتصادها بحلول 2020. أما الفلبين الذي تعد بلدا أرخبيليا، فالرابط البحري بالنسبة لها يعد ضروريا لتحقيق وحدتها السياسية قبل ازدهارها الاقتصادي. بالنسبة للصين فإن منطقة بحر الصين الجنوبي تمكنها من السيطرة على جميع الطرق وخطوط المواصلات البحرية التي تمدها بالطاقة لضمان أمن إمداداتها في ظل سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي الذي يضمن لها بلوغ أهدافها التنموية الإستراتيجية[2].

تنتمي أغلب الدول المتاخمة لبحر الصين الجنوبي إلى الاقتصاديات الصاعدة، بدءا من الصين ومرورا بدول جنوب شرق آسيا: ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، فيتنام، الفلبين، إضافة إلى تايوان. وتعد التجارة الخارجية هي المصدر الرئيسي للدخل القومي لهذه الدول، وقطاع قائد محوري في عملية النمو الاقتصادي[3]. ولأن منطقة بحر الصين الجنوبي تعد من أكثر مناطق العالم الواعدة من حيث احتياطاتها المؤكدة والمحتملة من النفط والغاز الطبيعي، فحسب وكالة معلومات الطاقة الأمريكية لا تتعد المخزونات المؤكدة من النفط في بحر الصين الجنوبي 7.8 مليار برميل، والإنتاج الحالي للمنطقة من النفط يصل إلى 1.9 مليون برميل يوميا[4].

هناك مصلحة أساسية لدى كل هذه الاقتصاديات في ضمان تأمين حرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعدم هيمنة أو تحكم دولة محددة في هذا الممر المائي المهم. ولا تقتصر هذه المصلحة على الدول المطلة على البحر ولكنها تتجاوز ذلك، فهناك مصلحة عالمية في ضمان حرية الملاحة العالمية عبره، بالاضافة إلى المصالح الأمنية لدول أخرى. وتشير التوقعات إلى أن تزايد الطلب الآسيوي على النفط سيضاعف تقريبا، فتدفق هذه المادة الحيوية عبر البحر الجنوبي خلال العقدين القادمين، وأي إغلاق أو حصار طويل لخطوط المواصلات البحرية فيه سيحدث

---

[1] Tarique Niazi, "The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin" ,**The China and Eurasia forum quarterly**: Vol. 4, N° 4, November 2006, p.106.

[2] خديجة عرفة، **أمن الطاقة وأثاره الاستراتجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص 164.

[3] محمد فايز فرحات، **مرجع سابق**، ص 3.

[4] Tarique Niazi,"China's march on South Asia", **China Brief**: Vol. 5, Issue 9. April 26, 2005 , https://bit.ly/2H4vcND

اضطرابا في أسواق الشحن والتجارة الدولية، أو على الأقل في المدى القصير سيؤدي ذلك إلى فرض ضغط حاد على اقتصاديات المنطقة.

– **مضيق مالاكا (Strait of Malacca):** يقع في جنوب شرق آسيا في موقع استراتيجي يتوسط جزيرة سومطرة الإندونيسية وماليزيا، ويبلغ طوله 800 كلم ويتراوح عرضه بين 30 و50 كلم، يعد من أكثر المضايق حيوية على المستوى العالمي، حيث تمر من خلاله أزيد من 50.000 سفينة سنويا ويمثل بين 30-35% من الملاحة العالمية[1]. فالموقع الإستراتيجي لهذا الإقليم يوسع حقل التحليل الجيوبوليتيكي ومجاله الممتد إلى موقع المضيق الواقع بين الأرخبيل الإندونيسي وماليزيا وسنغافورة، فربع الإنتاج العالمي من البترول الخام والمكرر يبحر ويعبر هذا المضيق متجها نحو اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، الساحل الغربي للولايات المتحدة ودول أخرى من منطقة الباسيفيك. وأكثر منطقة ضيقة فيه هي قناة فيليب، فاتساعها يصل إلى 4.2 كلم، وذلك في مضيق سنغافورة[2]. هذا المضيق يؤمن عبور أكثر من ثلث التجارة البحرية في العالم، ولو أغلق فإن حوالي نصف السفن أو الأساطيل العالمية ستضطر إلى تغيير طريقها، وهذا ما سيشكل أزمة عالمية كبيرة فيما يتعلق بالقدرة على نقل البترول والفحم وغيره[3].

لذا فمن بين جميع خطوط الملاحة والمواصلات البحرية ونقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي؛ يبرز الاهتمام بشكل واضح في مختلف الدراسات الإستراتيجية بمضيق ملاكا الذي يعد أطول طريق ملاحة بحري عبره، بربطه للمحيط الهندي عبر بحر أندمان في الشمال مع بحر الصين الجنوبي في الجنوب عبر مضيق سنغافورة، رغم ذلك فهو يوفر أقصر طريق للسفن لتوصل بين شرق آسيا وأوروبا بمتوسط عرض ما بين 11 و200 ميل بحري.

ليس الطريق البحري في هذا المضيق دائما متسعا، إذ أنه في بعض الأجزاء من هذا المضيق لا يتجاوز عرض طريق الملاحة ميل بحري واحد، وبعض الأجزاء الأخرى في منطقة الملاحة في المضيق لا يتعدى عمقها 30 مترا[4].

---

[1] The Editors of Encyclopaedia Britannica,"Strait of Malacca", in Britannica Online Encyclopedia, at: ***https://bit.ly/365CHyl*** (15/11/2018)

[2] Siti Zubaidah Ismail & Mohd Azizuddin Mohd Sani, **Op.Cit,** p.88.

[3] فيليب سيبيل لوبيز، **مرجع سابق**، ص 36.

[4] Zubir Mokhzani, "The strategic value of the Strait of Malacca", p. 2. at: ***https://bit.ly/3k9FNpa*** (12/11/2018)

- **مضيق ماكاسار (Strait Makassar):** الذي يفصل جزر إندونيسيا وماليزيا، ويمر من غرب الباسيفيك إلى جنوب شرق آسيا، يمتد لحوالي800 كلم من الشمال إلى الجنوب، بينما يتسع لـ 130 كلم إلى الشمال و 370 كلم من الجنوب[1].

- **مضيق لومبوك:** هذا المضيق يبلغ عرضه في حده الأدنى 11.5 ميل، ويقدر عمقه بـ150 متر. يعد هذا الممر أكثر أمانا لسفن الشحن العملاقة بسبب كونه أعمق وأكثر عرضا وأقل اضطرابا من مضيق ملاكا، فكل من مضيقي "لومبوك" و "ماكاسار" لا يفرضان تحديات جادة على طول قناة الملاحة، ولكن هذين الممرين يحتاجان إلى ثلاثة أيام ونصف إضافية مقارنة بمضيق ملاكا مما يزيد من تكلفة النقل[2].

- **مضيق سوندا:** طوله 50 ميلا وعرضه 15 ميلا في مدخله الشمالي الشرقي، لكن عمقه محدود وتياراته قوية، بجانبه بركان نشيط يعيق مرور سفن الشحن العملاقة لذا تتجنبه ناقلات النفط.

أهمية المضايق الدولية تزايدت كونها ترتبط بشكل أساسي مع مسألة أمن الطاقة، لذا فقد تحول أمن الطاقة إلى محرك قوي للبيئة الأمنية البحرية الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا وجوارها الإقليمي، لأن الدول الآسيوية المستهلكة الرئيسية للنفط جميعها معنية بمسألة أمن السفن التي توصل إمداداتها الطاقوية، فالطاقة هي اللّبنة الأساسية في أي نشاط اقتصادي. وقد ركزت التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي على ثلاث عناصر أساسية وهي: **الوفرة (Avaibility)** عبر توفير الخدمات والسلع الطاقوية وقدرة المستهلكين على تأمين الطاقة التي يحتاجون إليها، **الموثوقية (Rebiability)** تنطوي على مدّى الحماية التي تتمتع بها خدمات الطاقة من الانقطاع، وتعزيز الموارد الطاقوية بتنويع مصادر التزويد وكذلك سلسلة التوريد المستخدمة في نقل الطاقة، والحدّ من الطلب عليها، وخلق خزانات للطوارئ. **القدرة (Affordabilitity)** فالأمن الطاقوي يرتبط أكثر بموثوقية الإمدادات والوصول إلى موارد الطاقة بكميات كافية، والقدرة على تحمل التكاليف، والحماية من انقطاع إمدادات الطاقة. فنجد أن مسألة أمن وصول الإمدادات أمر جد هام، حيث تطرح العديد من الدراسات قائمة طويلة من التهديدات لأمن الطاقة ومن بينها النزاعات المسلحة والقرصنة وحتى الكوارث الطبيعية. فأمن الطاقة يشمل النقل الآمن وذلك لتفسير إطار العمليات الإرهابية التي أصبحت تواجهها عملية النقل[3].

---

[1] The Editors of Encyclopaedia Britannica,"Strait of Malacca", **Op. Cit.**

[2] Zubir Mokhzani, **Op. Cit.** p.2.

[3] خديجة عرفة محمد، **مرجع سابق**، ص 61.

لذا فإن الممرات البحرية المتواجدة بمنطقة جنوب شرق آسيا وأمنها تحوز اهتمام العديد من القوى الدولية التي ترتبط مصالحها الاقتصادية والطاقوية بالدرجة الأولى بهذه المعابر، خاصة وأن تكاليف نقل الموارد الطاقوية بحرا أقل تكلفة من الوسائل الأخرى، فأمن مختلف الأطراف مرهون بشكل مباشر بتأمين هذه الممرات (فمنطقة شرق آسيا والباسيفيك تشهد حركة عالية للملاحة البحرية، كون 80% من سفن الشحن التي تمر بالمنطقة تستخدمها الصين واليابان وكوريا الجنوبية[1]) التي تواجهها قضية تهديد الأمن البحري من طرف الجماعات الإرهابية والقرصنة البحرية التي تتزايد نشاطاتها قرب المضايق الدولية، خاصة مضيق مالاكا وجنوب بحر الصين وقرب مضيق سوند، فأعمال القرصنة البحرية تشهد أعلى مستوياتها في هذه المناطق، كما يكمن التهديد الكبير لهذا النشاط في ارتباطه بالجماعات الإرهابية التي تعتمد في تمويلها على هذه العمليات[2].

شكلت حالات القرصنة في منطقة جنوب شرق آسيا ما نسبته 56% من المجموع العالمي، حيث أنه بين سنتي 2000 و2006 كان هناك ما معدله 30 هجوما موثقا قام به القراصنة كل سنة في المضيق[3]. وفي عام 2003 لوحده ارتفع عدد هجمات القراصنة في مياه جنوب شرق آسيا إلى 445 هجوما منها 170 هجوما في مضيق مالاكا لوحده، فالمياه الضيقة لمضيق ملاكا المحاط بإندونيسيا وسنغافورة وماليزيا تمنح القراصنة فرصا جيدة في المخارج الشرقية والشمالية للمضيق، لأن السفن في تلك المناطق تكون مجبرة على الإبطاء من سرعتها للحصول على إبحار آمن[4].

كون السفن الناقلة للبترول لا يمكنها في العموم أن تعبر سوى طرق بحرية محددة وقليلة، ففي العديد من هذه الطرق على الناقلات أن تجتاز هذه المضائق الضيقة والصعبة، مثل النقاط الحساسة التي توجد في إندونيسيا باعتبار أنها دولة الأرخبيلات؛ مما يفرض على السفن أن تبطئ في سيرها عند عبورها لتصبح مجموعة من السفن في حالة انتظار العبور، وهذا ما يسهل عمليات قرصنة السفن ومهاجمتها[5]. وقد ازداد الأمر تعقيدا بقيام الحركات المتمردة على الصعيد الإقليمي والتي صنفت

---

[1] Donald E.Weatherbee, **International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy**, Rowman & Littefield Publishers; Second Edition, USA, 2009, p-p 183-184

[2] **Ibid**, p.181.

[3] Zhang Xuegan," Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability", **China Security**, World Security Institute, Vol. 3, No 2 spring 2007,p, p, 18, 19.

[4] Bernard D. Cole, **Sea lanes and pipelines: energy security in Asia,** Praeger Security International, London, 2008, p, p, 88, 89.

[5] فيليبس لوبيز، **مرجع سابق**، ص 26-41.

ضمن قائمة الحركات الإرهابية كالجماعة في إقليم "أشيه" الإندونيسي أو "جماعة أبو سياف" في الفيلبين، وكذا "نمور التاميل" في سيريلانكا؛ بالتواصل مع القراصنة المحليين من أجل تمويل صراعاتهم.

إثر التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2002؛ تم العثور على أشرطة فيديو تؤكد أن الشبكة الإرهابية الدولية لتنظيم القاعدة قامت بتصوير بعض المناطق البحرية في ماليزيا، وقد ازداد التخوف من قبل المخابرات الأمريكية التي ضاعفت الدوريات في هذه المناطق، وعرضت مساعدتها من أجل ضمان أمن المضيق تخوفا من عملية اختطاف أو إغراق ناقلات البترول، أو استعمال السفن الصغيرة في العمليات الإنتحارية. وقد أكدت حادثة السيطرة على ناقلة "غاز الميتان" الإندونيسية في 14 مارس عام 2005 في هذا المضيق تلك المخاوف (رغم أن القراصنة أخذوا الأشياء الثمينة في السفينة وتركوها)، لكن هذا النوع من الناقلات ليس فقط عبارة عن قنابل عائمة، بل هي نموذجية ومثالية من حيث حجمها الكبير وخفتها في الماء، وهي بالتالي مثالية للإرهابيين إذا أرادوا مهاجمة الموانئ الكبيرة المتخصصة في تكرير البترول ضمن هذا الإقليم[1].

بعد اندماج الحركات الإرهابية الأصولية مع "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)؛ قام هذا التنظيم بالعديد من الهجمات ضد ناقلات النفط بمضيق مالاكا لضرب مصالح القوى الأجنبية، وتوفير مصادر تمويلية لنشاطاتهم.

حضور الشبكات الإرهابية عزز تواجد الولايات المتحدة الأمريكية التي تحمل راية محاربة الإرهاب العالمي الذي تتخذه كذريعة لحماية مصالحها الحيوية في ضمان سلامة ممرات سفن الشحن في المنطقة، كما أنها ملتزمة بمعاهدة لتأمين طرق الإمدادات الحيوية لليابان، ومرتبطة بمعاهدة دفاع عن الأراضي الفيلبينية؛ مما جعل حدة المنافسة بينها وبين الصين لفرض هيمنتهما على منطقة الباسيفيك عموما تزداد حدة، فللصين أيضا حضور عسكري كذلك من جانبي مضيق مالاكا وكذا بحر الصين الجنوبي عبر مواقعها البحرية الدفاعية المتقدمة، بغرض حماية أمن إمداداتها بشكل أصبح يمثل تهديدا محتملا أو كامنا بسبب إمكانياتها في غلق مضيق مالاكا بالنسبة لدول الإقليم واليابان. في ظل هذه المنافسة الحادة فالولايات المتحدة تسعى جاهدة كي لا تترك هذا الشريان الحيوي للتجارة الدولية والطاقة، في أيدي القوى الآسيوية عبر تقوية تحالفات متعددة الجوانب مع أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند والفيليبين.

[1] فيليبس لوبيز، **مرجع سابق**، ص 26-41.

إن أمن الخط البحري المستخدم لمضيق مالاكا هو في حماية المارينز البريطاني والفرنسي وبشكل خاص الأمريكي، والذين يصارعون في هذا الإقليم ضد القرصنة أو أي عمليات إرهابية متوقعة. حتى أن السياسة الهندية غير المنحازة والتي كانت تعارض حضور القواعد الأمريكية؛ أصبحت تطور تعاونا دفاعيا معها، فبعد أحداث 11 سبتمبر، ازداد تسارع عسكرة المحيط الهندي والتقارب العسكري بين الولايات المتحدة والهند في مضيق "مالاكا" ووضع تحت مراقبة دائمة ومتنامية. المارينز الأمريكي والقوى البحرية الهندية قامت بعدة نشاطات ودوريات مشتركة داخل المضيق (أكثر من 200 دورية في عام 2002 مقابل 25 دورية في عام 1998). إذ أن أمن المضيق يستند قانونيا على إدارة ثلاثية بين البلدان المجاورة له[1].

بالنسبة لبحر الصين الجنوبي الذي يمثل خط مواصلات بحري تنقل عبره نسب كبيرة من تجارة السلع وإمدادات الطاقة العالمية؛ فإنه يزيد من الحساسية الكبيرة بين الصين والولايات المتحدة ما جعلها تركز قواتها في منطقة آسيا المحيط الهادي، حتى أنها دعت لدخول المناطق التي تدعي الصين ملكيتها في مياه المنطقة، واتهامها لبكين بإتباع سياسة عدائية في أعالي البحار، وقد خطط الجيش الأمريكي لوضع جزء من قوته البحرية في بحر الصين الجنوبي شمال أستراليا عام 2012[2].

تحاول دول المنطقة استغلال المزايا الاقتصادية التي يوفرها موقعها الجغرافي بالقرب من الممرات البحرية، فإندونيسيا وماليزيا اللتان لا تمتلكان آبارا بترولية ضخمة، ولا خدمات بحرية مهمة، إلا أن النشاط الكبير القائم في المضيق يتجاوز بشكل كبير حاجات كلا البلدين. فهما يعرفان أن الأساطيل البحرية العالمية لا تقف على موانئهما، بل تستفيد من موانئ سنغافورة التي تتمتع ببنية تحتية جاهزة ومنظمة في داخل المضيق فالتجارة البحرية العالمية تأثير هامشي على اقتصاد البلدين. فهما لا تستثمران بشكل كبير في الأمن بخلاف سنغافورة التي حولت هذا الموضوع إلى استثمار مهم على الصعيد الوطني ما أعطاها اسما على الصعيد العالمي[3]، فسماحها بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها يمنحها امتيازات عديدة على جميع الأصعدة.

---

[1] فيليب لوبيز، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] عبد القادر دندن، استراتجية أمن الطاقة..، **مرجع سابق**، ص 319.

[3] فيليب لوبيز، **مرجع سابق**، ص 37.

المبحث الثالث: أهم القضايا الأمنية غير التقليدية التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا

أدى تنوع التهديدات الأمنية لتعدد معايير تصنيفها من قبل الدارسين؛ حيث يركز البعض على تصنيف التهديدات من حيث المجال: تهديدات سياسية، تهديدات اقتصادية، تهديدات اجتماعية و ثقافية، وتهديدات بيئية. في حين هناك من يعتمد على معيار المجال الجغرافي في التصنيف، وصولا إلى التماثل وهنا تصنف التهديدات إلى: تهديدات تماثلية (Symmetric Threats) والتي غالبا ما تنحصر في الشكل التقليدي للتهديد –المتمثل في التهديد العسكري المباشر أو المحتمل– الذي تشكله دولة لدولة أخرى، وتهديدات لاتماثلية (Asymmetric Threats) والتي تعرف أيضا بالتهديدات اللامتناظرة وتشير لذلك النوع من التهديدات الأمنية الجديدة التي تكون غامضة ومبهمة، يصعب التعامل معها ومواجهتها وغالبا ما يكون هناك عدم تكافئ بين أطرافها.

فمرحلة نهاية الحرب الباردة فرضت على دول منطقة جنوب شرق آسيا العديد من أشكال هذه التهديدات والتي سيتم تناول أهمها خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أهم النزاعات الإثنية التي تواجه بعض دول المنطقة

تشهد منطقة جنوب شرق آسيا العديد من الأسباب التي تؤدي إلى نزاعات داخلية ممتدة أحيانا، والتي غذتها التقاطعات الجيوبوليتيكية، فأغلب تلك النزاعات هي نزاعات إثنية، والتي تعتبر إحدى أشكال النزاعات الدولية، حيث ينصب اهتمام دارسيها على العرقية النشطة (Active ethnic group) أو التي لها تأثير سياسي، غالبا لا يكون الاختلاف العرقي هو السبب الوحيد في إثارة النزاع بل الظروف التي توجد فيها الإثنيات، فالأسباب الاقتصادية كالتوزيع غير المتكافئ والتهميش الاقتصادي؛ تصعد من حدة النزاع. وتداخل هذه الأسباب يؤدي إلى تصعيد مطالب هذه الجماعات كمطالب الإنفصال التام، أو الحكم الذاتي.. وتختلف وسائل هذه الجماعات في التعبير عن مطالبها، أخطرها المواجهة المسلحة التي تؤدي إلى زيادة حدة النزاع.

- **النزاع في جنوب الفلبين:**

تعد الفلبين من أكثر الدول غير الإسلامية التي نمت فيها حركات الجهاد الإسلامي لمدة طالت أكثر من ثلاثين سنة، خاصة في منطقة جنوب الفلبين بسبب طبيعة التكوين الجغرافي للدولة، واتساع الفواصل المائية والحواجز الطبيعية التي أعاقت عملية التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف

الأقاليم. فقد تزايد الشعور بالاختلاف لدى السكان خلال العقود الثلاثة للاستعمار الإسباني، وصولا إلى مرحلة الاستعمار الأمريكي الذي جاء بعد هزيمة إسبانيا في الحرب الأمريكية- الإسبانية في عام 1898، بل وتعمقت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الفليبين، الشمالية والجنوبية أكثر بسبب تمسك سكان جنوب الفليبين بقيمهم وثقافتهم الإسلامية [1].

رغم استقلال الفلبين إلا أن أوضاع الأقلية الإسلامية بالجنوب لم تتغير، فقد لجأت الحكومة إلى تطبيق بعض السياسات للقضاء على حالة التهميش التي يعيشها سكان الجنوب، عبر تشجيع توطين سكان الشمال على الهجرة للجنوب. لكن النتائج كانت عكسية وظهرت النزاعات حول الأراضي الزراعية، واتسمت عملية إدارتها بدرجة كبيرة من التمييز ضد السكان الأصليين، ماعمق الشعور بالانعزال والتهميش الاقتصادي والاجتماعي لدى السكان المسلمين في مواجهة المستوطنين الكاثوليك[2]. وقد أدى رفض الحكومة التعاطي الإيجابي مع المطالب الخاصة بالحكم الذاتي لسكان الجنوب حفاظا على الطابع المركزي للدولة إلى ظهور عدد من الحركات ذات الأيديولوجية الوطنية للدفاع عن حقوق مسلمي الجنوب، واستمر الصراع حيث نشبت حرب أهلية بين المسلمين والمسيحيين في الجنوب في أوائل السبعينيات بسبب تدهور أوضاع المسلمين المعيشية.

نشأت "جبهة مورو للتحرير الوطني" (MNLF) في نهاية 1960، وسعت إلى تحقيق استقلال شعب "مورو"*، فكان ذلك سببا في زيادة العنف المسلح في الفلبين[3]. في عام 1984، غيرت الجبهة الجديدة اسمَها رسميا ليُصبح: "جبهة تحرير مورو الإسلامية"(MILF)، فبدأت نشاطها المسلح بأول هجوم مسجل لها في عام 1986، وخاضت جبهة تحرير مورو انتفاضة منذ أواخر السبعينيات أسفرت عن مقتل ما يزيد عن 120.000 قتيل، أدخلت جنوب الفلبين إلى دائرة من الفقر والعنف والدموية[4].

---

[1] جماعة أبو سياف، (الأربعاء 26 فبراير 2014)، "بوابة الحركات الإسلامية"، نقلا عن الرابط :

https://bit.ly/2RUhUFX (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7)

[2] James Clad, Sean M. McDonald and Others, **Op.Cit,** p.109.

* كلمة مور Moor تعني مغربي، وهي محوّرة من الكلمة اللاتينية Mauru يطلق الاسم على الكثير من الأقليات المسلمة التي اختلطت بالأندلسيين الذين هجّرهم الإسبان إلى مستعمرات ما وراء البحار وأصروا على التمسك بدينهم، كالمسلمين الذين يعيشون في جزر: ميندناو، وبالاوان، وأرخبيل سولو، والجزر الجنوبية الأخرى من الفلبين.

[3] مسلمو الفلبين والحكم الذاتي، مرصد الأزهر، 25 أكتوبر 2018، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/309HDi1 (تاريخ الاطلاع عليه: 2018/10/7)

[4] مسلمو الفلبين والحكم الذاتي، **مرجع سابق.**

لتظهر الحركة الإسلامية المسلحة في الفلبين تحت اسم جماعة "أبو سياف**"، عام 1991 المنشقة عن الجبهة الوطنية لتكون أكبر الجماعات الجهادية الانفصالية المسلحة، والأكثر استخدامًا للعنف لتحقيق مطلب الاستقلال. وبعد فشل حملات الحكومة على جبهة مورو المطالبة بدولة إسلامية مستقلة؛ اضطرت إلى المشاركة معها في عملية السلام منذ عام 1997. رغم ذلك استمرت جماعة أبو سياف في القيام بأعمالها المسلحة والعنيفة بعدما أقرت أغلب التنظيمات ولائها لتنظيم داعش، فازدادت الإجراءات الرامية لاحتواء هذه الجماعات عبر الوسائل التفاوضية لمحاولة التصدي للمتطرفين وإنهاء المدَ الانفصالي، لتنطلق مفاوضات السلام بين الطرفين رسميا منذ سنة 2012، حيث تم اتفاق الأطراف على وقف إطلاق النار. تنازلت جبهة تحرير مورو الإسلامية في المفاوضات التي جرت بوساطة ماليزية عن تأسيس دولة مستقلة في ميندناو، وتم الاتفاق على تأسيس منطقة حكم ذاتي تحمل اسم "بانغسامورو".

أدى وصول الرئيس الفلبيني "رودريغو دوتيرتي" منتصف عام 2016 لتسريع مسار السلام، فتوج عملية السلام الطويلة بقراره الصادر في 27 جوان 2018، المتضمن لقانون يسمح للأقلية المسلمة في الجنوب بالحكم الذاتي بحلول عام 2022، وأعرب عن رغبته في أن تسهم هذه الخطوة في وضع حد للنزاعات الانفصالية في تلك المنطقة من آسيا[1]، عبر تنظيم استفتاء في خلال 150 يوماً كأقصى حد منذ تاريخ تصديق الرئيس عليه، كما سيتم انتخاب مجلس مؤلف من 80 شخصاً أغلبهم من جبهة تحرير مورو الإسلامية، يقوم بدوره باختيار رئيس وزراء للإقليم الجديد، لولاية تنتهي عام 2022. ويعطي القانون الجديد لمنطقة بانجسامورو ذاتية الحكم في ميندناو المسلمة صلاحيات سياسية واقتصادية وعدت حكومات متعاقبة الانفصاليين بها بهدف وقف النزاع[2].

ينص "قانون بانجسامورو" على أن تحكم الإقليم في البداية سلطة انتقالية، تتكوّن من مقاتلين انفصاليين سابقين، وذلك قبل خضوعه في نهاية المطاف لهيئة برلمانية، وستحتفظ الحكومة بوجودها الأمنيّ في المنطقة، كما تحتفظ المنطقة بنسبة 75% من الضرائب المحصَّلة من الإقليم، وستتلقّى مخصّصات ومنحا سنوية تبلغ قيمتها 5% من الإيرادات الوطنية للبلاد، والتي تبلغ حوالي 1.1 بليون

** أبو سياف هو أشهر الشخصيات في الجماعة اسمه الحقيقي عبد الرزاق أبو بكر الجنجلاني، هو من مسلمي جزيرة باسيلان في جنوب جزيرة "ميندناو" جنوبي الفلبين.

[1] مسلموا الفلبين والحكم الذاتي، **مرجع سابق**.

[2] "رئيس الفلبين يقر قانون الحكم الذاتي لمنطقة مسلمة مضطربة"، بوابة الأهرام، 2018/7/27، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/2G4VJu3 (تاريخ الاطلاع عليه: 2018/10/7)

دولار. كما سيمنح القانون الإقليم الحق في وجود نظام قضائي خاص به، مُكون من محاكم شرعية إسلامية للبث في القضايا المتعلقة بالمسلمين[1].

- **النزاع في إقليم راخين (أركان):**

انفصلت مينمار (بورما سابقا) عن الاستعمار البريطاني والهند سنة 1947، ويختلف سكانها من حيث التركيبة العرقية واللغوية بسبب تعدد العناصر المكونة للدولة، وهو الأمر الذي يجعل تاريخها مليئا بالصراعات بين الأديان والأعراق بسبب القمع الذي تجابه به الدولة مختلف الجماعات العرقية، التي تعترف الحكومة بحوالي 135 مجموعة منها، تشكل مجموعة بورمان 68% من سكان مينمار، أما بقية العرقيات فتشكل 32% من السكان، وأبرزها 7 مجموعات هي تشين، وكاشين، وكاريني/كايا، مون، كارين/كاين، وراخين، وشان. لكن تعتبر أقلية الروهينغا المسلمون في إقليم راخين الأقلية الأكثر استغلالا في بورما[2]، فقد تم رفض هذه الجماعة الإسلامية منذ سنة 1982 عندما نفذ المجلس العسكري قانون المواطنة، نتيجة لذلك فإن الروهينغا عديمو الجنسية رغم أن تعدادهم يبلغ حوالي 800.000 نسمة يتواجدون بشكل أساسي في بورما الغربية[3].

يطغى على النزاع في إقليم راخين (أركان) **الجانب العرقي**، حيث أنه بسب للإختلافات الجسدية التي تشير إلى الاختلاف العرقي لأقلية الروهينغا مقارنة بغيرها من الأقليات، فينظر إليهم أنهم ذوي أصول من جنوب آسيا، كونهم يمتلكون بشرة داكنة تميزهم عن إثنية بامار، ضف إلى ذلك تكريس خطابات البوذية التي تحمل ألفاظ عنصرية ضد الروهينغا، كمصطلحات: "الأجانب السود من الهند"، "كلاب المسلمين"، "الكالا"، حتى الحكومة استعملت تعبير "كالا" في أحد خطاباتها سنة 2012 مشيرة إلى أقلية الروهينغا[4].

---

[1] مسلمو الفلبين والحكم الذاتي، مرصد الأزهر، **مرجع سابق**.

[2] Martin Smith, **Ethnic Groups in Burma Development, Democracy and Human Rights**, Published by Anti-Slavery International, The Stableyard, Broomgrove, No 8 in ASI's Human Rights Series – 1994, p.48.

[3] Ethnic Groups A Bout Burma,for Human Rights, Demcacy & Development in Burma,at : ***https://bit.ly/331ojoX*** (23/11/2018)

[4] Mahalia Gaskin, **The Politics of identity in Myanmar: the Rohingya, Kachin &Wa ethnic minorities,** digital library, july, 2017, p.26. at: https://bit.ly/3jSQPzb

أيضا كان **للبعد الديني** دورا في تأجيج النزاع، فحوالي 2 مليون من الروهينغا المسلمين يعيشون في بورما، وما يقارب 250.000 لاجئ من الروهينغا (معظمهم غير مسجل) في بنغلاديش، كما فر الآلاف منهم إلى تايلاند وماليزيا. لذا يكمن البعد الديني وراء الاضطهاد الذي تواجهه هذه الأقلية، كون دينهم يشكل تحديا للديانة البوذية مقارنة بالديانات في الأقاليم الأخرى. فالبوذيون يتخوفون بشكل كبير من تفوق المسلمين عددا عليهم مستقبلا، ما سيؤدي إلى تغير هويتهم الثقافية المتميزة لصالح الإسلام بسبب حدوث ذلك تاريخيا في العديد من دول آسيا الوسطى. لكن عمليات الاضطهاد ذات الأبعاد العرقية والدينية والسياسية التي تشن بحق مسلمي الروهينغا بإقليم راخين؛ أكبر بكثير عن غيرهم من المسلمين في مناطق أخرى من مينمار خاصة بالعاصمة، كونهم لا يعانون نفس مستوى التهميش والاضطهاد الذي تلاقيه هذه الأقلية وذلك يرجع أساسا إلى:

البعد الاقتصادي: يتواجد أقلية الروهينغا في ولاية أركان التي تعرف براخين (Rakhing)* ذات الموقع الإستراتيجي الهام، لأنها تقع في الجانب الجنوبي الغربي من دولة مينمار وتطل على خليج البنغال شمالا وجنوبا، أغلب سكان مدن هذا الإقليم بوذيون، باستثناء مدينة مونغندو يعيش فيها المسلمون بكثرة وهي أقرب مدينة لبنغلادش، وكذا مدينة راسدينغ سكانها مسلمون وبوذيون.

على المستوى الاقتصادي هي من أفضل الأراضي الزراعية الخصبة الشاسعة في منطقة جنوب شرق آسيا إذ لها طبيعة خلابة، مساحتها حوالي 20.000 ميل مربع، يسهل الإقليم على مينمار الاتصال بالعالم الخارجي لنقل صادراتها ومنتجاتها الزراعية إلى الدول المجاورة كبنغلادش والهند، وكذا عمليات التنقل داخليا عبر المواصلات البحرية والتجارة والصيد. وهي غنية من حيث الثروة المائية، وتحوز على العديد من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد البحرية من خليج البنغال، لذا فهي منطقة حساسة في اقتصاد البلاد. رغم الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية التي يحوزها إقليم أركان (راخين)؛ إلا أن سوء الاستغلال والتوزيع غير المتكافئ أبقى المنطقة لسنوات طويلة تعاني من التهميش الاقتصادي والإهمال التنموي من طرف حكومة مينمار، خاصة بالنسبة لأقلية الروهينغا، نتيجة مالحق بها من قمع وتمييز في أعقاب انقلاب 1962[1].

عرفت حكومة مينمار سنة 2011 إصلاحات اقتصادية وسياسية سمتها بـ "الحدود النهائية لآسيا" في ظل سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي، بتحقيق إصلاح شامل عبر تشجيع

* تعني كلمة راخين إمارة ماغ إشارة إلى العرقية البوذية الذين يسمون أنفسهم "ركهائن" ويعيشون في إقليم أركان.

[1] Martin Smith, **Op.Cit,** p77-79.

الاستثمار الأجنبي. وكون إقليم راخين يحتل موقع جغرافي سياسي إستراتيجي جعله محط أنظار القوى الأجنبية خاصة دول الجوار التي تسعى لاستغلال إمكانياته، فالمناطق الساحلية في ولاية أركان ذات أهمية إستراتيجية لكل من الهند والصين، لذلك فإن حكومة مينمار لديها مصالح خاصة في تطهير الأراضي للإعداد لمزيد من التنمية وتعزيز نموها الاقتصادي السريع[1]. فتداخل المصالح الهندية والصينية في ولاية راخين تعتبر جزء من العلاقات الأوسع، حيث تدور الاهتمامات حول بناء البنية التحتية وخطوط الأنابيب في المنطقة، وتدعي هذه المشاريع أنها تضمن العمالة ورسوم المرور وإيرادات النفط والغاز لكل مينمار[2]. فولاية راخين هي مركز "مشروع غاز شوي" لاستخراج الغاز الطبيعي قبالة الساحل وتوليد إيرادات هائلة للجيش والصين، رغم ما سيترتب عن هذه المشاريع من تدهور بيئي. وحسب مدير قسم العلاقات الدولية والمعلومات بوزارة الطاقة "يوم ين مين أو"، الذي أعلن في جوان 2015 أن صادرات الغاز تكسب حكومة مينمار أكثر من 170 مليون دولار في الشهر – 40% من دخل البلاد 214 مليون دولار.

أيضا مشروع Kaladan للنقل الذي تموله الهند، والذي تم بناؤه لربط شمال الهند مع منطقة كولكاتا؛ يؤكد استغلال الحكومة لولاية راخين بشكل لامتكافئ، فذلك المشروع لن يعود بالفائدة على سكان الإقليم. كما تبعد المنطقة الاقتصادية في "كياوكبيو" 200 كلم جنوب المنطقة التي نزح منها مئات آلاف الروهينغا هربا من العمليات العسكرية التي يشنها الجيش المينماري، فمن مصلحة مينمار تطهير الأراضي لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي بشكل أسرع تعزيزا لمسارات التنمية.

تواجد أقلية الروهينغا بالمنطقة يعتبر عبئا اقتصاديا على دولة مينمار، فالوظائف والمؤسسات محكومة من قبل النخبة البوذية الذين يرون في الروهينغا منافسين إضافيين للموارد، وهو سبب التوتر الرئيسي الذي أدى للعديد من الصدامات المسلحة، فالحكومة تدعم الأصوليين الراخين البوذيين من أجل حماية مصالحهم.

---

[1] Giuseppe Forino,Jason von Meding, Thomas Johnson, "Religion is not the only reason Rohingyas are being forced out of Myanmar",at:
https://bit.ly/331b5c3 (23/12/2018)

[2] Giuseppe Forino, Jason von Meding, Thomas Johnson, **Op.Cit.**

هذه العوامل هي الأسباب الرئيسية وراء صعود النزاعات بين الطوائف والأديان، فضلا عن تفاقم ظروف معيشة هذه الأقلية والحقوق الاجتماعية والسياسية في الولاية[1]، مما ساهم في تصاعد الهجومات العنيفة ضد الروهينغا في ولاية راخين سنة 2012، في الوقت نفسه أنشأت حكومة مينمار عدة قوانين تتعلق بإدارة توزيع الأراضي، واتبع الجيش إستراتجية الأرض المحروقة من خلال تدمير البيوت والمزارع وتهجير السكان وابادتهم(في ظل استمرار عمليات الإستلاء على الأراضي ومصادرتها منذ تسعينات القرن الماضي)؛ عبر تنظيم عمليات التطهير العرقي، وصولا لعمليات سنة 2017 حيث شن الجيش حملة عسكرية منظمة تستهدف الروهينغا أدت لتهجير الآلاف من ديارهم بغية تحقيق التنمية وتوسيع القواعد العسكرية. حسب ما ورد في إحصائيات تخص الروهينغا من 2012-2017 فإن: عددهم داخل مينمار قد بلغ 1.375.000 نسمة، أما خارجها فقد قدر بـ 1.634.000 نسمة، وما يقارب 125.000 لاجئ من الروهينغا يعيشون في بنغلاديش، وتايلاند وماليزيا[2].

ترى الحكومة والجيش بمينمار أن أزمة الروهينغا مصدر لتهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي محليا وإقليميا ودوليا، خاصة بعد الاضطرابات المتتالية التي تقوم بها حركة اليقين أو جيش إنقاذ روهينغا أركان (المعروفة كذلك باسم "أسيا" التي قامت سنة 2012 بتنظيم العديد من أعمال العنف التي حدثت في شمال مدينة أركان وأسفرت عن 200 قتيل، ويدير المجموعة نحو 20 قياديا وجميعهم من الروهينغا المهاجرين أو المنحدرين من هذه الأقلية في مينمار ولهم علاقات قوية في بنغلاديش وباكستان. تنشط هذه المجموعة في ولاية أركان شمالي مينمار، هدفها الدفاع وحماية شعب الروهينجا)، متجاهلة بذلك التنديدات الحقوقية للفضائع التي ترتكب بحق هذه الأقلية من قبلهم بالتعاون مع حركة *969 البوذية المتطرفة.

---

[1] Myanmar's Rohingya conflict more economic the religious,at:
https://bit.ly/362nGxv (25/12/2018)

[2] قرارات الأمم المتحدة بشأن مسلمي الروهينجا، شبكة الجزيرة الإعلامية، (2017/9/9) نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/33VEjct (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7)

* هذه الأرقام الثلاثة تشير إلى معاني الجواهر الثلاثة للديانة البوذية فـ 9 ترمز لتسع سمات الخاصة ببوذا، وتشير 6 إلى تعاليم بوذا أو ما يسمى الكارما، و9 الأخرى تشير إلى السمات التسعة لـ السانغا (الرهبان).

- **النزاعات الإثنية بإندونيسا:**

تشهد الجزر الإندونيسية منذ سقوط نظام الرئيس سوهارتو في ماي 1998 إلى غاية اليوم درجات متفاوتة من أعمال العنف الديني والعرقي، وصولا إلى المطالب الانفصالية التي تقوم بها الجماعات الإثنية المختلفة، سواء تعلق الأمر بالأبعاد البنيوية التي تتجسد في العنف الديني الذي يحدث في العديد من الأماكن التي يقطنها سكان مسلمون ومسيحيون مثل منطقة شمال سومطرة، مدينة "ميدان" بجزيرة سومطرة، جزيرة سولاويسي الجنوبية، العاصمة جاكرتا.. وهي جميعها أماكن شهدت أحداث فتنة طائفية وأعمال عنف ديني بين المسلمين والمسيحيين، ولكن أخطر هذه الأعمال هو ما حدث في جزر مالوكو، لاسيما في عاصمتها "أمبون"[1].

تقف العوامل الاقتصادية أيضاً وراء تفجر العديد من النزاعات العرقية، حيث يمثل سوء توزيع الثروات في الأقاليم أحد الأسباب الرئيسية في استمرار العنف العرقي بأماكن عديدة من إندونيسيا، أهمها:

– الاشتباكات المستمرة بين أصحاب العرقيات المختلفة في جزيرة "برونيو" التي تبعد 700 كلم شمال شرق جاكرتا، بين جماعات محلية تابعة لأقليات الماليو والداياك –وهم السكان الأصليون للجزيرة– وأقلية المادور المهاجرين من جزيرة صغيرة تسمى "مادورا" تقع قبالة الساحل الشمالي لجزيرة جاوة. حيث تستمر أعمال العنف بين هذه الجماعات منذ مارس 1999. وذلك يرجع بالأساس إلى الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين الداياك الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة وبين المادوريين الذين يتمتعون بوضع اقتصادي متميز، هذا مايجعل السكان الأصليين يتحرشون بالمستوطنين المادوريين بهدف طردهم من الجزيرة بالكامل للاستيلاء على فرص العمل المتاحة.

– الاضطرابات الحادة التي حدثت في مدينة "رياو" عاصمة إقليم "باكنباور" بقرية "دالوردالو"، في مارس 1999، حيث انفجرت بسبب الخلاف بين سكان القرية الأصليين والمهاجرين إليها عندما طلب السكان الأصليون من المهاجرين ترك الأراضي الزراعية مهجورة حتى يتسنى لهم زراعتها.

– الاعتداءات التي تعرضت لها الأقلية الصينية في إندونيسيا من وقت لآخر، فعلى الرغم من أن الإندونيسيين من أصل صيني يمثلون 4% فقط من مجموع السكان؛ فإنهم يسيطرون على 70%

[1] عاطف سعداوي قاسم، "إندونيسيا..عنف الشعب وعنف الدولة"،شبكة الجزيرة الإعلامية (2004/10/3) نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2RVGZ30 (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7)

من اقتصاد البلاد، ومن هنا يحملهم الإندونيسيون مسؤولية أي تدهور اقتصادي تمر به البلاد، وتكثر الاعتداءات عليهم وعلى أملاكهم في أوقات الأزمات الاقتصادية.

-إقليم "إيرايان جايا" ذو الأغلبية البروتستانتية الذي يقع في أقصى شرقي إندونيسيا، والذي يعد من أغنى مناطق إندونيسيا بالثروات الطبيعة. لكن سكان هذا الإقليم مهمشين، لذا تطالب فيه "حركة بابوا" بالاستقلال ما يجعلها تواجه أعمال عنف سياسي من قبل الجيش.

- النزاع بإقليم آتشه: إقليم آتشه يقع في شمال جزيرة سومطرة، ويبلغ عدد سكانه أربعة ملايين نسمة معظمهم مسلمون. حيث رفض سكانه إلحاقهم بإندونيسيا في عام 1949 من غير احترام وعد منحهم استقلال كامل، لذا عرف الإقليم أول موجات التمرد في سنوات الخمسينات، بقيام العديد من الحركات الانفصالية المسلحة التي تطالب بالاستقلال عن الدولة المركزية وتكوين دولة إسلامية، أهم هذه الحركات حركة آتشه الحرة التي تأسست في ديسمبر 1976[1].

ومن أهم الأسباب التي تقف وراء المطالب الانفصالية في هذا الإقليم هي: سوء توزيع عوائد الثروات، خاصة وأن إندونيسيا تستثمر تلك الثروات من غير اعتبار للتنمية الاقتصادية المحلية، فعلى الرغم من أن هذا الإقليم غني بالموارد والثروات الطبيعة والمعدنية (إذ يستخرج منه ثلث إنتاج إندونيسيا من الغاز، كما يساهم بـ 15% من حجم الصادرات الإندونيسية)[2].

إلا أنه كان محروما تماما من عائدات ثرواته، حيث كانت جاكرتا تحصل على 85% من إنتاج بترول الإقليم و70% من إنتاج الغاز، ومن هنا اندلعت مظاهرات مستمرة للمطالبة باستقلال الإقليم، وقد تعاملت جاكرتا أثناء حكم سوهارتو بشراسة شديدة مع هذه المطالب، حيث تم وضع الإقليم تحت حكم عسكري مدة تسعة أشهر بداية من ديسمبر 1988، قاد الجيش فيها عدة عمليات بهدف سحق حركة آتشه الحرة، وخلال تلك الفترة قتل ما يقترب من ثلاثة آلاف مدني واضطرت جاكرتا لرفع الحكم العسكري عام 1998. بعدها اشتعل الغضب الشعبي ضد جاكرتا واندلعت مظاهرات تطالب بإجراء استفتاء عام في الإقليم، وصاحب ذلك عنف متبادل بين قوات الأمن وبين المتظاهرين أسفر عن مقتل مئات الضحايا.

---

[1] Michelle AnnMiller,**The conflict in Aceh context,precursors andcatalysts**, Conciliation Resources, England, 2003, p.14, at:
https://bit.ly/2H3ch6B

[2] **Ibid**, p.15.

بعد سقوط نظام سوهارتو عادت الاضطرابات مرة أخرى لأقاليم آتشه مع حكم "يوسف حبيبي" (حكم بين: 1989-1999)، سعى منذ توليه السلطة إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة، فتزايد المطالب بالانفصال في الإقليم جعل المواجهات تزداد بين الانفصاليين وقوات الأمن ويزداد معها عدد القتلى ليصل لأكثر من خمسة آلاف قتيل خلال فترة العشر سنوات تلك[1].

بوصول عبد الرحمان وحيد للحكم (1999-2001) قدم مقترحه في 1999؛ وهو الحل الفدرالي كإطار عصري لوحدة إندونيسيا، على أن يبدأ هذا الاتجاه الفدرالي من إقليم آتشه، ولكن أفكاره اصطدمت بالمؤسسة العسكرية التي لاتزال تلعب دوراً سياسيا هاما في إندونيسيا، التي واجهها للمرة الثانية عندما اقترح إجراء استفتاء لتقرير المصير في إقليم "آتشه" بحلول جوان 2000، وأعلن عن استعداده لقبول نتائج هذا الاستفتاء أيا كانت. ولكن هذا القرار قوبل بالرفض من قبل:

- حركة آتشه الحرة التي أكدت أنها لن تقبل بأقل من الاستقلال أو الحل الفدرالي للحصول على حكم ذاتي موسع داخل إندونيسيا يمنح سكان الإقليم الحق فى تطبيق قوانينهم الخاصة المستمدة من الشريعة الإسلامية، إضافة إلى منح الإقليم الحق في الحصول على 75% من عائدات البترول المستخرج من حقول الإقليم بدلا من تخصيص معظمها للميزانية العامة للدولة.

- الجيش الذي طالب بإعلان حالة الطوارئ في الإقليم حتى يتمكن من السيطرة عليه، وأكد على عزمه على الدفاع عن وحدة وسيادة إندونيسيا ومكافحة النزاعات الانفصالية، فالجيش الإندونيسي يستفيد من عدم الاستقرار ليعمد إلى الحصول بطريقة غير مشروعة على الأخشاب والانتفاع من تهريب المخدرات وبعض الحيوانات النادرة، وترافق ذلك مع إعلانه في عام 2003 عن عملية ضخمة من أجل إنهاء التمرد، لذا فرغم كارثة "تسونامي" في عام 2004، إلا أن الجيش لم يفك الخناق عن إقليم آتشه. وقد استمرت المواجهات بين الجيش الإندونيسي وحركة آتشه الحرة منذ بداية 2005 (قتل الجيش الإندونيسي ما يزيد عن 3300 متمرد في الإقليم)[2].

اجتمعت السلطات الإندونيسية والدعوات الانفصالية للإقليم تحت إشراف الاتحاد الأوربي في هلسنكي في 12 جويلية من عام 2005 من أجل مفاوضات جديدة هدفها وضع نهاية للصراع، انتهت إلى توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة الإندونيسية في 15 أوت 2005، فأدى الاتفاق إلى توقف الأعمال العسكرية بين الطرفين، حيث نص على إصدار عفو على عناصر الحركة،

---

[1] Michelle AnnMiller, **Op.Cit,** p.15.

[2] فيليبس لوبيز، **مرجع سابق**، ص 41.

وتسيير قيام أحزاب سياسية في الإقليم، وأن تقوم حكومة في الإقليم بموجب قانون يدخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2006، ويستطيع الإقليم أن يستفيد من 70% من موارده النفطية والغازية، ويتم إنشاء محكمة لحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة في آتشه التي تشكلت من: الإتحاد الأوربي الذي يعتبر هذه العملية أول مشاركة له في آسيا، وخمس دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا هي تايلاند، سنغافورة، بروناي، ماليزيا، والفلبين، وبعثة مدنية لمراقبة تطبيق الاتفاق[1]، حيث أن فريق المراقبة إلى آتشه مؤلف من 227 مراقبا أوربيا وآسيويا، وتشارك كل من سويسرا والنرويج في هذه المهمة التي تهدف لتطبيق الاتفاقية.

عرف الإقليم ازدهارا في حركة السياحة سنة 2011 أين عملت السلطات على إعداد برامج سياحية تعتمد على الطابع الإسلامي الوسطي للمنطقة.

المطلب الثاني: قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة

تعاني العديد من دول جنوب شرق آسيا كالفلبين وإندونيسيا وتايلاند مجموعة من العقبات والتوترات الناتجة عن نشاط الجماعات المسلحة فيها، إضافة إلى مظاهر التطرف الديني التي تزايدت بشكل كبير لتأخذ الطابع الإرهابي. فالجماعات الإرهابية تأخذ صورة نمطية تختلف كل الاختلاف عن التكوينات المجتمعية الداخلية، لأنها غالبا ما تضم أفرادا متعددي الجنسيات يحركهم دافع الدين والطائفية؛ فالتطرف الديني (Religions Extermism) يعد عاملا هاما محركا لتلك الجماعات التي تعتبر مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي، فبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا يمثل الإرهاب تهديدا مرتبطا بمصالح تلك الدول الحيوية والسيادية، والأخطر تبعات تأثيرات تلك النشاطات على مناخها الاستثماري.

لأن ظاهرة الإرهاب ليست معزولة أو محصورة في إطار جغرافي محدد، بل أصبحت ظاهرة عالمية الأهداف والتداعيات وذات أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، مماعقد من قضية مواجهتها والتصدي لها. حيث يعترف العديد من فقهاء القانون الدولي بإنه من الصعوبة تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مدلوله الإجرامي، لذا يقول هذا الاتجاه في الفقه بأن الإرهاب ظاهرة اجتماعية ذات متغيرات

[1] "بعد نزاع استمر 30 عاما: أندونيسيا ومتمردو إقليم أتشيه يوقعون إتفاق سلام"، **جريدة الدستور**، عمان، الثلاثاء 16 أوت 2005، 03:00 مساء، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3cwznxB (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/2/29)

عديدة للغاية بحيث لا يمكن وضع تعريف عملي لها، وأضاف أنصار هذا الاتجاه بأن الإرهاب مصطلح نسبي يصعب تعريفه وتحديد مضمونه[1].

برزت في منطقة جنوب شرق آسيا العديد من الجماعات الإرهابية، من بينها نذكر:

-**الفلبين:** من أكثر الدول التى نمت فيها حركات الجهاد الإسلامي الإرهابية، خاصة في جنوب الفلبين خصوصا في جزر "ميندناو"، منها حركة "جبهة تحرير مورو الإسلامية"(MILF) عام 1981، ذات النهج المسلح من أجل تحرير إقليم ميندناو، لتنشق عنها "جماعة أبو سياف"، رغم أنها من أصغر الجماعات الإسلامية في جنوب الفلبين فإنها الأكثر استخدامًا للعنف لتحقيق مطلب الاستقلال، ينسب لها عدة عمليات، منها الهجوم الكبير عام 1995 عندما أغارت على بلدة إيبيل في جزيرة ميندناو. بعدها نظمت العديد من العمليات خلال سنوات 2000، 2001، 2004، 2006، 2007، 2008، 2012، كتفجير المنشآت المدنية والعسكرية والبنيات الأساسية المحلية كالمطارات وعبارات الركاب، وخطف المسئولين المحليين والسياح الأجانب وطلب فدية مقابل فك أسرهم أو قتلهم، وابتزاز رجال الشركات والأعمال المحليين والأجانب. لينتهي المطاف بهذه الجماعة إعلانها الولاء لتنظيم "داعش"، وشنت عملية في ماي 2017 سيطرت خلالها على بلدة مراوي لتواجه الحكومة هذه العملية بحملة عسكرية كبيرة استمرت لمدة خمسة أشهر وخلفت آلاف القتلى.

-**إندونيسيا:** في جانفي 1993 تأسست بها "الجماعة الإسلامية"، التي كان أول أهدافها هو إقامة دولة إسلامية في جنوب شرق آسيا، تضم ماليزيا وإندونيسيا وسلطنة بروناي والفلبين وتايلاند وسنغافورة، تحت اسم "نوسانتارا الإسلامية"، ووصفت الجماعة نفسها بأنّها عابرة للحدود، مركزها التاريخي إندونيسيا، ولها تفرعات مالية ولوجستية تمتد حتى ماليزيا والفيلبين وتايلاند. نظراً لارتباط الجماعة الإسلامية بالقاعدة فقد شنت 11 هجوماً خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2010[2]. أيضا "جماعة مجاهدي شرق إندونيسيا" أو "مجاهدي تيمور"، تأسست سنة 2000 بجزيرة سولويزي شرق إندونيسيا، قامت بمبايعة داعش في 2014، وأصبحت من أبرز التنظيمات العنيفة بإندونيسيا الموالية

---

[1] علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 25.

[2] طارق أبو السعد، تعرف إلى أشهر الجماعات المتشددة في جنوب شرق آسيا، تم نشره في12 ماي 2019، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2UvuDiX (تاريخ الإطلاع عليه: 19/ 3/ 2020)

للتنظيم، وفي مطلع العام 2016، نفذت هجوماً إرهابياً على العاصمة "جاكرتا"، أسفر عن مقتل 4 أشخاص وإصابة 25 آخرين. كذلك "جماعة أنصار الدولة"، وهي جماعة تابعة لتنظيم داعش، ففي ظل الخلافات بين الجهاديين في إندونيسيا اجتمعت قرابة عشرين جماعة إندونيسية صغيرة وأعلنوا تبعيتهم لتنظيم داعش ومبايعتهم لأبو بكر البغدادي.

تتركز أغلب نشاطات تلك الجماعات في الهجوم على السياح الأجانب وكذا القوات الأجنبية الحاضرة في المنطقة؛ ففي 11 أكتوبر 2002 شهدت جزيرة بالي الإندونيسية هجومين تفجيريين خلفا حوالي 200 قتيل معظمهم سياح[1]. وقد سجل هذا العمل باسم "الجماعة الإسلامية"، بعدها استمر استفحال ظاهرة التطرف الديني في جنوب شرق آسيا.

- **تنامي تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بمنطقة جنوب شرق آسيا:**

أدى قيام تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق المعروف بداعش سنة 2014 إلى إعادة بعث الحركات الإرهابية، لتنظم الجماعات الإرهابية في جنوب شرق آسيا إلى صفوفها. وقد عمل التنظيم من خلال الدعاية على الإشارة إلى إقليم جنوب شرق آسيا باعتباره "ولاية جنوب شرق آسيا"، حيث يعمل على إنتاج فيديوهات باللغات المحلية لاستقطاب مواطني هذه الدول، لا سيما لغتي البهاسا الإندونيسية، ولغة تاجالوج التي يتحدثها العديد من سكان الفلبين[2].

يرد تنامي تنظيم الدولة بالمنطقة إلى حالة الارتخاء الأمني، مما ساعده في الانتقال إليها لخلق بيئة آمنة له من أجل نشر أفكاره المتطرفة بعد تراجعه من منطقة الشرق الأوسط. وحسب دراسة أقرها المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة؛ فإن التنظيم يعتمد على عدة آليات مختلفة للتمدد في دول جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال استغلال القيادات المؤثرة في المنطقة للاعتماد عليها في تجنيد عناصر جديدة، إضافة إلى الاعتماد على المقاتلين العائدين من سوريا والعراق، انتهاء إلى

---

[1] Donald E.Weatherbee, **International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy,** Rowman & Littefield Publishers; Second Edition, USA, 2009, p.174.

[2] منى مصطفى، لماذا انتقلت هواجس التهديدات الإرهابية للدول الآمنة: سنغافورة نموذجًا، المستقبل للدراسات والأبحاث، (12 جويلية 2019) نقلا على الرابط التالي:

https://bit.ly/2U9NnFR (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/10/7)

استغلال التنظيم لمشكلات الأقليات المسلمة وتجنيد عناصر جديدة لمساعدته في التوسع بشكل سهل[1].

زيادة على استغلال التنظيم لمواقع الانترنت لنشر فكره المتطرف، ما زاد من التطرف الديني في المنطقة، حيث كشف استطلاع رأي بعنوان "التسامح والقابلية للتطرف" أجرته مؤسسة "ميرديكا سنتر" الماليزية (Merdeka Center)، في نوفمبر 2018، في كلٍّ من: ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، والفلبين؛ عن تزايد التعاطف مع الجماعات المتطرفة في جنوب شرق آسيا، حيث أعرب 18% من المبحوثين في ماليزيا عن تأييدهم لأنشطة الجماعة الإسلامية المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، في مقابل تأييد 12.6% للجماعة في إندونيسيا، و15.7% في الفلبين، و9.9% في تايلاند، كما وصل مستوى تأييد "داعش" في ماليزيا إلى حوالي 5.2%، و3.8% في الفلبين، و2.4% في تايلاند، و1.3% في إندونيسيا، وهو ما اعتبرته بعض المؤسسات الأمنية السنغافورية مؤشرًا على وجود حواضن اجتماعية مهيأة لانتشار التطرف في دول الجوار[2].

اختيار "داعش" لدول جنوب شرق آسيا غرضه الأول استهداف العديد من القوى الكبرى التي تمتلك مصالح اقتصادية في المنطقة، وبالتالي يتمكن من ضرب الاستثمارات الغربية للدول التي تحاربه في سوريا والعراق، لذا فالتنظيم يسعى إلى توسيع مجال العمليات التي يقوم بها لتشتيت الجهود الأمنية المكافحة له. كما أن الوضع الذي تتعرض له أقلية الروهينغا في ميانمار ساهم في انتقال وجهة الإرهاب باستقطاب منطقة جنوب شرق آسيا الإرهابيين بدعوى الجهاد لنصرة المضطهدين، فقد سعى زعماء المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش، إلى حشد مؤيديهم لدعم حملة أوسع بكثير ضد حكومة ميانمار وجيشها مع إصرارهم بأن الوضع هو حملة على الإسلام[3].

---

[1] داعش يتمدد في جنوب شرق آسيا، نشر على البوابة نيوز. في 5 جوان 2017، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/331vQI9 (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/3/19)

[2] منى مصطفى، **مرجع سابق**.

[3] هيثم العايدي، "جنوب شرق آسيا وجهة الإرهاب القادمة"، جريدة الوطن،نشرت بتاريخ 16 أكتوبر 2017، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/2NpfAE5 (تاريخ الإطلاع عليه: 15 /2019/11)

خلال عام 2017 تعرضت المنطقة لـ348 حادثًا إرهابيًا، قُتل على إثرها 292 شخصًا، مسجلة زيادة بنسبة 36% في الوفيات الناتجة عن الإرهاب[1]، حيث نظمت العديد من العمليات متفاوتة الحدة، شهدت إندونيسيا وحدها 11 هجوما انتحاريا سنة 2018، إضافة إلى 6 هجمات أخرى في الفلبين. وقد تمكنت ماليزيا من إحباط 4 مخططات إرهابية، واعتقلت أكثر من 80 إرهابيًا مسلحًا في نفس السن، أما في سنة 2019 شهدت إندونيسيا سلسلة محاولات لتنفيذ عمليات إرهابية من بينها محاولة انتحاري في شهر جوان تفجير نفسه في مركز للشرطة بمقاطعة جاوة الوسطى، فضلًا عن ضبط عدد من الخلايا الإرهابية في أفريل.

- **الجريمة المنظمة في منطقة جنوب شرق آسيا:**

تتعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة، وعلى غرار العديد من مناطق العالم التي تواجه توغل الجماعات الإجرامية المنظمة؛ فإن منطقة آسيا عموما في عرضة لهذا النوع من الإجرام. ومن أبرز نشاطات الجريمة المنظمة بمنطقة جنوب شرق آسيا نجد:

1. الاتجار بالمخدرات: يعتمد اقتصاد المخدرات على ثلاث بؤر رئيسية في العالم واحدة في أميركا اللاتينية (كولومبيا والمكسيك)، واثنتان منها في آسيا، واحدة هي المنطقة المعروفة باسم "الهلال الذهبي" (تضم دول باكستان وأفغانستان وإيران)، والأخرى توجد بجنوب شرق آسيا، حيث تبرز تجارة المخدرات في تلك المنطقة كواحدة من أكثر المناطق انتشارا لهذا النوع من الزراعة، خاصة ضمن الإطار الذي يسمى بـ "الثالوث الذهبي" (بورما، تايلاند ولاوس –تحديدا في المثلث الحدودي بين لاوس وميانمار وتايلاند–) التي تعتبر أكبر منتج للأفيون في العالم، إذ تحتكر هذه الدول إنتاجه بنسبة 90% في جنوب شرق آسيا و60% من الإنتاج العالمي[2]، فهي تغذي دول شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا بالمخدرات. ويضم هذا المثلث من الأرض: شمال شرقي بورما (ولاية شان)، وشمال تايلاند والشمال الغربي من لاوس، وسكان هذه المنطقة المثلثة يزرعون الأفيون بكثرة، ويعتبر هذا المحصول قيماً جداً بالنسبة لهم، لأنهم يستخرجون منه المورفين والهروين، وقد بدأت عمليات مكافحة شديدة من قبل إدارة

[1] محمد عبدالحليم بسيوني، "مؤشر الإرهاب العالمي.. خرائط الملاذات البديلة لداعش والقاعدة"، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، نشر بتاريخ 12 ديسمبر 2017، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/33D2mv1 (تاريخ الإطلاع عليه: 19 /2020/3)

[2] The secretary of defense, **The United States Security Strategy for East Asia Pacific Region,** The secretary of defense, Washington, 1998, p,p. 52,53.

مكافحة المخدرات العالمية لهذا المثلث، ولكنهم لم يستطيعوا الحد من هذه المشكلة إلا بنسبة قليلة جدا فقط من تجارة المخدرات في هذا الموقع[1].

نجحت العديد من الدول بمساعدة الأمم المتحدة وجدية البرامج المحلية في تقليص كميات إنتاج المواد المخدرة بما فيها تايلاند التي لم تعد منتجة للأفيون بدعم تنموي دولي، وكذلك جمهورية لاوس وهي ثالث أكبر منتج للأفيون في العالم بمساعدة من المجتمع الدولي في خفض مساحة الأراضي المزروعة بالأفيون بنسبة 30% وذلك في الفترة من 1998–2000. كما نجحت في تقليص زراعة خشخاش الأفيون في التسعينات بنسبة تقارب 90%. بالنسبة لمينمار فقد نجحت الصين في عقد التسعينات من القضاء على محاولات إعادة زراعة الأفيون على حدودها مع ميانمار[2].

يتصل نشاط زراعة المخدرات بظاهرة الاتجار والتعاطي التي تعتبر مشكلة عالمية تمس 170 بلدًا وإقليمًا. وكان أقوى نمو في الاتجار في التسعينيات من نصيب المنشطات الأمفيتامينية (ايه تي إس)، هذا النوع من المنشطات ينتشر بشكل أساسي في شرق وجنوب شرق آسيا؛ لذا فإن دول الآسيان تدرك خطورة هذه الظاهرة وتسعى جاهدة لمكافحتها لأن انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات لها تأثير على الإنسان من خلال زيادة نسبة مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية وهو ما يؤدي إلى إحداث ضرر بالغ بالصحة العامة، (وكما هو معلوم فإن دول منطقة جنوب شرق آسيا تعتمد أساسا على رأس المال البشري)، وبالتالي **تهديد التنمية** في الكثير من المجتمعات وإعاقتها في القيام بوظائفها، ذلك أن إدمان المخدرات يكبد الدول تكاليف باهظة في مجال الوقاية والعلاج، ويؤدي إلى ازدياد نسبة الوفيات، وحسب ما تشير التقارير إليه فإن الوفيات ذات الصلة بالمخدرات تبلغ 211.000 حالة وفاة سنويا[3].

تواجه تايلاند وميانمار وباء متلازمة نقص المناعة (الإيدز) والتهاب الكبد الفيروسي لدى الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بشكل مرتفع جدا. وحسب ما ورد في التقرير الذي صدر سنة 2014 عن

---

[1] أمين شحاته،"المخدرات خريطة الانتاج والاستهلاك"،شبكة الجزيرة الإعلامية، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/3kNGUeo (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/11/14)

[2] **المرجع نفسه.**

[3] محمد الحبيب عباسي، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016–2017، ص، ص 153،154.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة؛ أن شحنات المخدرات عرفت اتساع في الأسواق غير المشروعة للمنشطات الأمفيتامينية بشكل أكبر في شرق آسيا وجنوب شرقها[1].

2. الاتجار بالبشر: أضحت مشكلة الاتجار بالبشر (الرق الحديث) أحد التحديات الكبرى العالمية التي تهدد أمن واستقرار البشرية فهي تصنف ضمن الجرائم الدولية المنظمة العابرة للحدود، ويقصد بتعبير الاتجار بالبشر حسب تعريف بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه :"تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالسخرة أو الخدمة قصرا أو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرّق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء" .

حسب ماذكرت الاحصائيات فإن الاتجاهات التي تعرف انتشارا واسعا لجرائم الاتجار بالبشر؛ هي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، فأكثر من 85% من ضحايا هذه الجريمة أتوا من هذه المنطقة، وذلك وفق التقرير العالمي للاتجار بالبشر لعام 2016 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة، وتعد الصين واليابان وماليزيا وتايلاند من بلدان المقصد المجاورة[2].

يرجع انتشار هذا النوع من الإجرام (التجارة بالبشر) بشكل كبير في منطقة جنوب شرق آسيا، بالدرجة الأولى إلى الفقر وما يترتب عنه من مظاهر التخلف الاجتماعي. أيضا الحروب الأهلية؛ حيث تؤدي النزاعات العسكرية إلى تهجير المواطنين ولجوئهم إلى بلدان أخرى مما يجعلهم عرضة للاستغلال، كما أن العامل الطبيعي المتمثل في تواتر الأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية في جنوب شرق آسيا بسبب تغير المناخ يؤدي إلى زيادة نسب الضحايا. تظافر هذه العوامل جعل من المنطقة بيئة مناسبة لتجار هذا النشاط الإجرامي الذين يستغلون حاجة الأشخاص الذين هاجروا بسبب النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في البحث عن وظائف مأجورة لاستغلالهم، كما أدى انتشار الأنشطة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية إلى انضمام العديد من الأفراد بالمنطقة إلى شبكات تهريب المهاجرين.

---

[1] محمد الحبيب عباسي، **مرجع سابق**، ص 154.

[2] أحمد مصطفى أحمد، "النقد الدولي": 150 مليار دولار حجم "الاتجار في البشر" سنويا، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/3j3mJsr (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/18)

يقسم الباحثون الاتجار بالبشر إلى ثلاثة أنواع هي الاتجار لأغراض السخرة، والاتجار للاستغلال الجنسي، والاتجار بالأعضاء البشرية، ويشمل الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون ضحية الخطف، والقسر، والخداع أو الإكراه، أو الاستدراج لممارسة أشكال مهينة من الأعمال لمصلحة المتاجرين بهم، ويتعرضون لمختلف أشكال الإساءة الجسدية والنفسية. فالرجال يعملون بالإجبار (العمل القسري) في ظروف غير إنسانية ولا تعطى لهم حقوقهم، وأما النساء فيعملن عادةً في الخدمة المنزلية أو الاستغلال الجنسي وخدعة الزواج، وبالنسبة للأطفال يتم استخدامهم القسري كمتسولين أو باعة جوّالين، أو بيعهم تحت مسمى التبني، بالإضافة إلى تجنيدهم في صفوف المقاتلين في التنظيمات الإرهابية والإجرامية[1].

كما أدى تشجيع الصناعة السياحية التي تزدهر بها منطقة جنوب شرق آسيا كونها تستقطب السياح من كل انحاء العالم؛ في فتح الباب أمام تجارة البشر لتصبح السياحة تأخذ منحا آخر وهو ما يسمى بالسياحة الجنسية. وصولا إلى التطورات التي وصلها المجال الطبي والتي سهلت عمليات زرع الأعضاء البشرية لأن حالات التبرع بالأعضاء ووهبها نادرة ولا تسد حاجات الطلب العالمي، فقد كان البديل موجود في الأساليب غير المشروعة التي يكفلها التعاقد مع الجماعات الإجرامية والعاملين الطبيين غير الممتثلين للقواعد الأخلاقية في عمليات نزع وزرع الأعضاء بدون ترخيص قصد المتاجرة بها.

وفق ما ورد في مؤشر الرق العاملي لعام 2016 الصادر عن مؤسسة Foundation Free Walk على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا؛ فإن تايلاند تعد المقصد الأساسي للضحايا القادمين من كمبوديا ولاوس وميانمار، وتعد ماليزيا مقصدا للضحايا القادمين من إندونيسيا والفلبين وفيتنام. وشكلت النساء 51% من ضحايا جنوب آسيا، بينما شكل الأطفال الثلث تقريبا، وخلال الفترة 2012-2014، تم الاتجار بما يزيد على 60% من الضحايا المكتشفين، بغرض الاستغلال الجنسي[2].

نشاط الاتجار بالبشر متصل بتمركز جماعات إجرامية خطيرة ضليعة بهذا النوع من الإجرام والتي أشهرها العصابات الصينية التي يطلق عليها "عصابات المثلث الصيني"، والتي شكلت خطرا عبر محطات زمنية مختلفة، حيث تعد من أخطر التنظيمات الإجرامية التي تذكر في قارة آسيا بدأت في

---

[1] مروة الأسدي، "الاتجار بالبشر.. جريمة استغلال تجرد العالم من انسانيته"، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/3cyosDI (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/20)

[2] أحمد مصطفى محمد، **مرجع سابق**.

الصين، إلا أنها أصبحت ناشطة على المستوى الدولي لامتداد فروعها ومراكزها في العديد من الدول لاسيما تايلاند، اليابان، كندا، وسنغافورة[1]، فنشاط عصابات "المثلث الصيني" لا تقتصر على مجال معين، إذ أنها تقتحم أي مجال إذا كان من شأنه أن يدر أرباحا ماليا.

3. القرصنة البحرية: تتركز نشاطات الجماعات الإجرامية المتعلقة بالقرصنة البحرية غالبا بالقرب من المضايق الدولية، بحكم الموقع الإستراتيجي لمنطقة جنوب شرق آسيا المشرف على العديد من المضائق البحرية، الأمر الذي جعل نشاطات القرصنة البحرية تشكل تهديدا مباشرا على أمن واستقرار المنطقة ككل، فالقرصنة في آسيا تشكل ثلث أعمال القرصنة في العالم تقريبا وتتركز حول الجزر المحيطة بإندونيسيا وماليزيا والفلبين ومضايق مالاكا وسنغافورة، وجنوب شرق آسيا يتمتع بجميع الشروط الملائمة لأعمال القرصنة نظرا لكثافة الجزر وكثافة النشاط التجاري بينهم[2]. وما يزيد من خطورة الوضع أن أعمال القرصنة تنعكس تأثيراتها على اقتصاديات تلك الدول القائمة أساسا على استقطاب رؤوس الأموال الخارجية بتوفيرها لأرضيات الاستثمار بفضل توفرها على يد عاملة غير مكلفة، لذا فإن أي وضع يشكل عدم استقرار يعد عامل طرد مباشر لرؤوس الأموال الاستثمارية.

استمرت هذه النشاطات في تسجيل مستويات أعلى ولم تتراجع، بل تزايدت خطورتها في ظل اعتماد هذه الجماعات على شبكة الاتصالات العالمية والتكنولوجيات الحديثة.

التعقيد الأخطر المترتب عن نشاطات الجريمة المنظمة هو كون العوائد المالية لهذه الأعمال يتم استغلالها في نشاطات مالية شرعية عن طريق ما يعرف بغسيل أو تبييض الأموال، حيث أصبحت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها السنوية على رؤوس أموال تتدفق في بنوكها من عائدات هذه النشاطات غير المشروعة في ظل تفشي الفساد الإداري دون أي تدقيق في مصدرها، مما شجع استمرار هذه الجريمة الخطيرة التي لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات الوطنية، لأنها تجعلها مهددة بالانهيار في أي لحظة كونها تؤدي إلى تركز الاقتصاد في يد هذه المنظمات الإجرامية وبالتالي تمكنها من السيطرة على دفة الحياة الاقتصادية ثم السياسية في هذه الدول.

---

[1] محمد الحبيب عباسي، **مرجع سابق**، ص، ص 63،64.

[2] James Clad, Sean M. McDonald, and Other, **O.p,Cit,** p-p.115-118.

- **تداخل النشاطات الإجرامية مع ظاهرة الإرهاب:**

يصعب فصل نشاطات الجماعات الإرهابية عن بعض النشاطات الإجرامية الأخرى، فرغم اختلاف الأهداف والمنطلقات والغايات المحركة لكل عمل، إلا أن الإرهاب يعتمد على بعض نشاطات الجريمة المنظمة ليحصل على مصادر تمويلي، كون الجريمة المنظمة تتفق مع الإرهاب في أنهما قد يتجاوزا الدولة الواحدة، حيث أن النطاق الإقليمي الذي يمارس من خلاله الإجرام غير محدود، باعتبار أن أنشطتهما الإجرامية قد تمتد في بعض الأحيان إلى الحدود الوطنية لدولة أخرى، فتصبح الجماعة الإرهابية متفرعة عبر عدة دول. ورغم تعدد وتنوع مجالات الاتفاق والتلاقي بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب، إلا أنه يمكن القول بأن لكل نوع من هذين النوعين من الإجرام خصوصية تجعله ينفرد بنموذج إجرامي معين[1]. لذا غالبا ما تتداخل نشاطات الجماعات الإرهابية في منطقة جنوب شرق آسيا مع العديد من الأنشطة الإجرامية الأخرى.

المطلب الثالث: قضايا البيئة وتلوث المناخ والأوبئة

تعتبر مشكلة التغير المناخي واحدة من أعقد مشاكل وتحديات القضايا البيئية العالمية الذي تعجز الجهود الفردية عن التصدي لها، ويعني التغير المناخي حدوث تغير في المناخ الذي مرده بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي من خلال زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة فيه[2]. لذا فإنه يصنف على أنه أحد أبرز التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تتزايد اهتمامات المجتمع العالمي بالأخطار المترتبة عنها، رغم صعوبة التنبؤ اليقيني بنتائجها، بمعنى أن نتائجها مؤجلة لسنوات قادمة، كارتفاع سخونة الغلاف الجوي، تغير نظام الأمطار والرياح نتيجة لزيادة سرعة التبخر مما يؤدي لجفاف التربة، ارتفاع منسوب البحار بسبب ذوبان الجليد مماقد يهدد المناطق الساحلية والجزرية.

تعد اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا جديدة حديثة التصنيع، لكن سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي عبر اتباعها لنهج التصنيع عوضًا عن الزراعة، رغم ماله من مزايا إيجابية، لكنه بالمقابل أنتج العديد من المخاطر على رأسها التلوث الصناعي، وإفساد البيئة والإضرار بنوعية الحياة. حيث

[1] محمد الحبيب عباسي، **مرجع سابق**، ص 95.

[2] عبد الإله محمد الحسين عبد السلام، الأثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، ع. 33، جانفي 2009، ص 136.

تضم قائمة المدن العالمية السبع التي تعاني أسوأ حالات تلوث الهواء في العالم خمس عواصم آسيوية: بانكوك (تايلاند)، جاكرتا (إندونيسيا)، كوالالمبور (ماليزيا)، سيول (كوريا الجنوبية)، وهونغ كونغ، لذا تقع أعلى مستويات تلوث هواء المحيط في إقليم شرق المتوسط وجنوب شرق آسيا، تليها المدن منخفضة ومتوسطة الدخل في أفريقيا وغرب المحيط الهادئ[1].

بسبب التأثر الشديد بالكوارث الطبيعية، وتنامي أعداد السكان السريع، والفقر. في ظل عملية التحضر والتصنيع، دعم الكثافة لانبعاثات غازات الدفيئة، لا سيما ثاني أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى ارتفاع في درجة الحرارة في جنوب آسيا بشكل يؤدي إلى تسارع انتشار الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا والإسهال،..، علاوة على التأثر الشديد للمنطقة بالظواهر الجوية مثل الأعاصير، وموجات الحرارة، التي تنعكس على الصحة بطرق متنوعة، بما في ذلك الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، سوء التغذية، تلوث مياه الشرب[2].

يُرْجِع المهتمون بالدراسات البيئية والاقتصادية تدهور البيئة في دول شرق آسيا وبقية المدن في جنوب آسيا التي تعاني من التلوث إلى الأسباب التالية[3]:

1- الاستخدام الكثيف للطاقة نتيجة للتوسع الصناعي، مما أدى إلى إحداث التلوث الجوي بزيادة كمية الجسيمات الدقيقة العالقة والغازات السامة بالجو.

2 - ازدياد حركة النقل وعدد المركبات، وهي عناصر أساسية في زيادة مصادر التلوث، فعدد المركبات يتضاعف في جميع المدن الآسيوية خاصة المركبات التي تستخدم الديزل والمحركات ذات التلوث المرتفع، كما أن المناخ الاستوائي في جنوب شرق آسيا لا يُبَدِّد بسهولة ملوثات النمو.

3- التوسع الصناعي وزيادة عدد المنشآت والأنشطة الصناعية التي تعتبر مصادر أساسية للتلوث مثل صناعات الحديد والصلب والمناجم والتعدين ومنشآت الأسمنت وأعمال التكرير والكيماويات ومحطات التوليد الحراري.

---

[1] منظمة الصحة العالمية: 90% من البشر يتنفسون هواء ملوثا، نقلا عن الرابط التالي:
(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/12/18) https://bit.ly/3kJ0Oan

[2] Yadav Prasad Joshi,"Health Impacts of Climate Change in South Asia",**Global Health Newsletter**, National Center for Hqelth Professions Education,Tribhuvan Uuniversity, Nepaim, November 2018,p.7

[3] محمد شريف بشير، "آسيا.. مستوطنات التلوث تحاصر الفقراء"، نقلا عن الرابط التالي:
(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/12/18) ***https://bit.ly/2RZGHZ0***

4- انتشار القطاعات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة في آسيا خاصة في إندونيسيا وتايلاند والفلبين، وهو الأمر الذي يزيد من حجم المكونات السامة في الجو والمصادر المائية، فشواطئ معظم المدن المطلة على المحيط ملوثة بمعدلات عالية سواء بسبب المياه الملوثة الواردة من المصانع أم فضلات السفن الراسية عليها مما أدى إلى تلوث الأحياء البحرية.

تداخل كل هذه العوامل جعل من ظاهرة التلوث الصناعي تسجل معدلات مرتفعة بشكل متزايد في كل دول الإقليم خلال السنوات الأخيرة، حيث وصلت معدلات التلوث إلى 30% سنويًا خاصة في قطاعات الصناعة والنقل والطاقة. حتى أنها فاقت معدلات النمو الاقتصادي التي تتراوح بين 5-10% سنويًا، كما تقدر تكلفة التلوث الصناعي في العواصم الآسيوية بنسبة تتراوح بين 5-10% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتراوح تكاليف عملية التنظيف وإصحاح البيئة بين 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وذلك بسبب تزايد تكاليف الصحة وحماية البيئة الباهظة للتلوث الصناعي على مستوى الصحة العامة والإنتاج القومي. وفي هذا الصدد يؤكد البنك الدولي أن تلوث الهواء وحده يؤدي إلى حالات وفاة تصل إلى 12 ألف حالة سنويًا في كل من بانكوك وجاكرتا، وهناك أكثر من 100 ألف حالة مرضية تستجدي العلاج، والملايين من الأشخاص تظهر عليهم أعراض أمراض الجهاز التنفسي في كل من تايلاند وإندونيسيا وماليزيا، إضافة إلى الأمراض الجلدية والتهابات العيون.

من جانب آخر فإن للتغير المناخي تأثيرات على الأمن الاقتصادي والاجتماعي: فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي بسبب اتساع مناطق الجفاف والأعاصير والفيضانات، مما يؤدي إلى نقص المواد الغذائية ومياه الشرب، ومن ثم احتمالية حدوث المجاعات المناخية، ما قد يتسبب في اندلاع الحروب.. مختلف هذه العوامل تعزز حالة اللااستقرار على نطاق واسع.

- الكوارث الطبيعية والأوبئة:

تشكل الكوارث الطبيعية تهديدا خطيرا لدول جنوب شرق آسيا وبقية دول جوارها الإقليمي، فالفلبين وفيتنام تواجه العواصف، أما وإندونيسيا فتواجه الزلازل بسبب مواقعها الجغرافية، وبالنسبة لبقية دول الإقليم فتواجه الفيضانات، فخطر الكوارث الطبيعية والنتائج المترتبة عنها لها تأثيرات متفاوتة بين مختلف القطاعات، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف البشرية، هناك أيضا التكاليف الاقتصادية المرتفعة نتيجة الإضرار بالبنية التحتية، رأس المال المادي، المخزونات، والموارد الزراعية والطبيعية، عن طريق تعطيل النشاط الاقتصادي العادي، فيكون لها تأثير على المدى المتوسط إلى المدى طويل

الأجل على النمو، وذلك يعتمد بشكل عام على سرعة ونوعية إعادة تأهيل القطاعات المتضررة[1]. فالنشاط التكتوني يجعل المنطقة عرضة للزلازل والانفجارات البركانية، ففي عام 1991، اندلعت الذروة البركانية لمتر بيناتوبو (Mt. Pinatubo) في الفلبين مما أدى إلى تسرب الرماد والدخان إلى الغلاف الجوي وتأثير الكثير من الكوكب. وقد وقع زلزال بقوة 9.0 درجة قبالة سواحل جزيرة سومطرة الإندونيسية في عام 2004 وتسبب في كارثة واسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة الأوسع من المحيط الهندي. وأبلغ عن وفاة ما يصل إلى مائة وخمسين ألف شخص، معظمهم من الفيضانات. ودمر جدار من المياه يبلغ ارتفاعه خمسة وثلاثين قدما من أمواج تسونامي العديد من المناطق الساحلية من تايلاند إلى الهند[2].

إن تغير المناخ من خلال الطقس الحاد، وهبوب العواصف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات . يؤثر بشكل غير متناسب على بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، التي يتجمع سكانها في المناطق الساحلية. وسيقلل الإجهاد المستمر من القدرة على التكيف حتى مع الأحداث الجوية البسيطة، التي تزيد من المخاوف بشأن الأمن المائي والأمن الغذائي التي تحتل قائمة التهديدات البيئية في المنطقة، مع ظروف الجفاف الأخيرة في كمبوديا ولاوس وتايلاند، حيث تزيد النزاعات حول تدفقات المياه بين بورما وكمبوديا والصين ولاوس[3].

كما أن الأضرار التي تلحق بقطاع الزراعة الذي يعد من أضعف القطاعات، ينطوي على خطر على الأمن الغذائي لما له تأثيرات اجتماعية كبيرة الأسر ذات الدخل المنخفض تعتمد عليه في العديد من دول المنطقة، وهذا يتجاوز في كثير من الأحيان القيمة المقدرة للضرر على أساس قيم المحاصيل والممتلكات، فأصحاب المشاريع الصغيرة معرضون بشكل خاص للمخاطر الكوارث الطبيعية لأنها تفتقر القدرة المالية لإعادة بناء سبل عيشهم بعد هذه الكوارث[4].

---

[1] Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2019 TOWARDS SMART URBAN TRANSPORTATION Développent centre 2019,p.7.

https://bit.ly/3cvvEQM

[2] Southeast Asia, World Regional Geography: People, Places and Globalization, **Op.Cit.**

[3] Paradox of Progress,"East and Southast Asia", at:

https://bit.ly/2T8VwJf (7/5/2018)

[4] Economic Outlook for Southeast Asia, **Op.Cit,** p.8.

شكل(6): أعمدة بيانية توضح متوسط الأضرار السنوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الخسائر السنوية لحالات الكوارث الطبيعية، 1998-2018

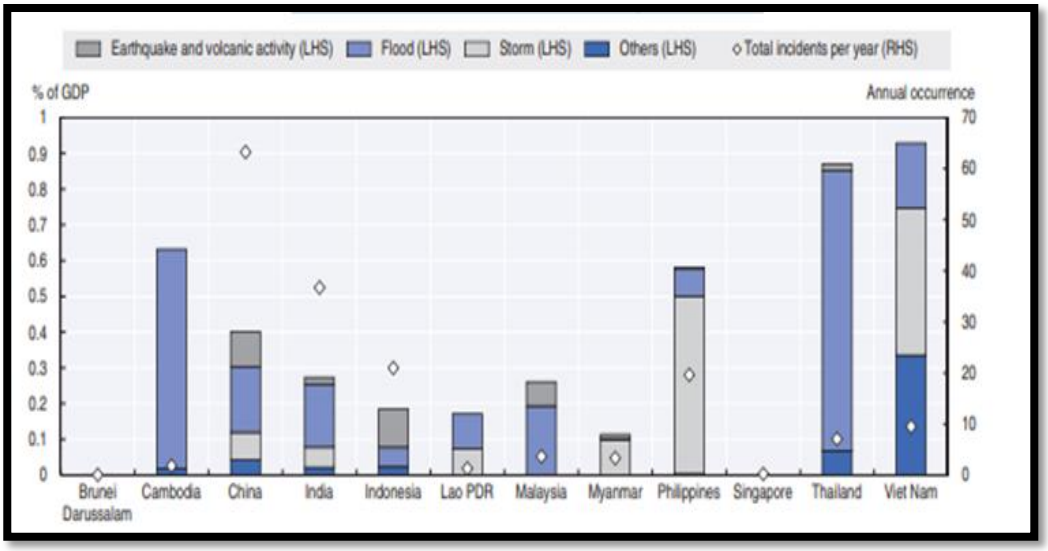

المرجع: Economic Outlook for Southeast Asia, **Op,Cit** ,p.7.

زيادة على ذلك تتحمل دول جنوب شرق آسيا موجات عديدة لتفشي الأوبئة الخطيرة والفتاكة التي يكون لها تأثيرات على الصحة العامة وكذا على القطاع السياحي بالدرجة الأولى، كانتشار وباء التهاب التنفس الحاد سارس (sars) 2003، فقد تسببت الكارثة في تراجع معدل الرحلات الجوية إلى المنطقة وخدمات حجوزات الفندقة، كما كانت المنطقة بؤرا ساخنة لظهور فيروس إنفلونزا الطيور المحتمل H5N1 المسبب للأمراض بشكل كبير متوطن في الدواجن في الصين وإندونيسيا وفيتنام، وله معدل وفيات مرتفع بين البشر؛ الأمر الذي من شأنه أن يهدد اقتصادات هذه الدول.

استنتاجات الفصل:

– شكلت أهمية الموقع الجغرافي دورا كبيرا في تحدي مكانة وأهمية الإقليم في إطار الأقاليم المجاورة وكذا بالنسبة للقوى الكبرى التي تتغلغل مصالحها بشكل أساسي هناك.

– لعبت العديد من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية وصولا للمعطيات القيمية؛ دورا أساسيا في إبراز مكانة الإقليم، غير أن مختلف معطيات القوة التي يحوزها الإقليم خلقت فجوات عديدة بين دوله، حيث يعتبر إقليم جنوب شرق آسيا الإقليم الذي يعرف تفاوتا كبيرا فيما بين دوله سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو الدخل الفردي.

– شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولًا هائلًا في مكونات القوة للدولة، فبعد أن كان الاعتماد على المعطيات العسكرية أو فواعل المساحة والسكان؛ أصبحت القدرة الاقتصادية هي الركيزة الأساس التي يعتمد عليها الاستقرار السياسي، وقد تميزت هذه الفترة بتشكّل الكتل الاقتصادية الدائرة في محور القوى العظمى.

– تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا منذ سنة 1967 وتضم حاليا عشر دول من جنوب شرق آسيا. لقد ورغم قيام العديد من التجارب السابقة ذات الأبعاد المختلفة في منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أن تلك الدول استقرت على تكتل الآسيان الذي نجح في التكيف مع معطيات الواقع بما يخدم مصالح أطرافها.

– عرفت دول منطقة جنوب شرق آسيا تاريخيا العديد من أشكال التهديدات الأمنية التقليدية منها والجديدة؛ وقد شكلت لها تحديا أمنيا مباشرا خاصة على مستوى تهديد مصالحها الاقتصادية بشكل يزعز استقرارها.

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية كمدخل لتحقيق الأمن الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا

سعت دول جنوب شرق آسيا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ولأن هذه الأخيرة تشتمل على أبعاد مختلفة تتضمن إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ عملت تلك الدول ضمن إطار التعاون الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا جاهدة لكي تصبح قوة متكاملة قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، بدعم التعاون الاقتصادي والتكامل كمنطقة اقتصادية تحقق النمو والرخاء الاقتصادي لأعضائها عبر مختلف أشكال التعاون والتكامل النقدية، المالية، التجارة والاستثمار.. لتعزيز النمو والتنمية، ومنه تحقيق التعاون السياسي بتجاوز مختلف الصراعات الدائرة بين أطرافها، وكذا دفع الاندماج الاجتماعي عبر دعم مسارات التنمية في القطاعات الاجتماعية والثقافية التي تضمن المساواة والشراكة بين الأعضاء لتحقيق العدالة والقانون. نظرا للتشابك الكبير في العلاقات الاقتصادية الذي خلفه النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وكون دول جنوب شرق آسيا تعمل على ضمان استمرارية علاقاتها الاقتصادية البينية؛ فإنها تسعى جاهدة لتكثيف مختلف جهودها بشكل جماعي في إطار تحقيق الأمن الإقليمي لضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية، وتجاوز أي تهديد من شأنه أن يعيق مساعيها التنموية في مختلف القطاعات. أي أن تقييم التعاون الاقتصادي للآسيان يجب أن ينظر إليه في ضوء هذه الأهداف العامة لعالم أكثر سلاما يحقق توائم الجوار الإقليمي؛ باحتواء مختلف الصعوبات والتحديات المترتبة عن هذه التهديدات الأمنية، لأن من شأن أي تهديد يمس أي دولة أن يؤثر على دول جوارها نتيجة تداخل المصالح الحيوية لهذه الدول، الأمر الذي يجعل الدول عاجزة عن معالجتها–التهديدات الأمنية– وفق وسائل وآليات فردية. لكن توثيق العلاقات السياسية يتطلب بدوره مبادرات ملموسة في الاقتصاد، الأعمال التجارية، التعليم، الثقافة والعديد من المجالات الأخرى.

المبحث الأول: أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا

اتبعت مجموعة دول جنوب شرق آسيا سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، الذي هدفه إجراء التغيير الإيجابي على الحياة العامة بما يوصل شعوبها لحالة الاستقرار المعيشي ومنه إلى حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ومن المؤكد أن يتم توجيه نسبة كبيرة من المخططات التنموية في دولها لغرض رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، حيث أن هذه الغاية هي من صميم أهدافها التنموية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبنيها لمختلف البرامج والسياسات الإصلاحية الاقتصادية التي حققت لها نتائج إيجابية، فمنذ مطلع الستينات من القرن الماضي انتهجت نموذجا للتنمية قائم على مبادئ الحرية الاقتصادية وآليات السوق في إدارة نظمها الاقتصادية؛ كخطوات في طريق بناء نظام اقتصاد السوق الحديث بمستويات التكنولوجيا المطبقة، وهذا ما أدى بدوره إلى دفع قدر متزايد من إنتاجها المحلي إلى الأسواق الخارجية، ومنه الوصول بمعدلات التنمية الاقتصادية إلى المستويات التي بلغتها هذه الدول على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية لمعظم اقتصادياتها[1]؛ فزيادة وعي دول الآسيان في التفكير بجدية حول تكاملها الاقتصادي ضمن إطار تكاملها الإقليمي الذي قد يكون مجديا أكثر من الجهود الفردية؛ ساهم في إعطائها مكانة هامة ضمن تفاعلات القوى الدولية الاقتصادية.

المطلب الأول: معدلات النمو الاقتصادي والتضخم

يجب فهم استراتيجيات تعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب شرق آسيا في ضوء المساهمات النظرية على مدى العقود الثلاثة الماضية، فقد شددت الدراسات الإنمائية على التطبيق العام لنموذج التحديث والنماذج الخطية للتنمية الاقتصادية، وقد أدى التنظير الأخير إلى نشوء مواقف منتقدة لموقف التحديث، الأمر الذي كشف عن وعي متزايد بأن التصنيع والتنمية في المحيط الخارجي مختلفين نوعياً عن النماذج والتجارب الغربية، فليتم التحول لتطبيق للأفكار النقدية المنبثقة عن وجهات نظر نظرية التبعية، ونظرية التخلف الراديكالية، والنهج الماركسية الأكثر كلاسيكية، فدول جنوب شرق آسيا فقد اعتمدت استراتيجيات التحديث، بشروط مختلفة كمذاهب رسمية في دول حديثة العهد بالتصنيع مثل ماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلند وإندونيسيا، في حين أن ذلك لا يزال هو الواقع التجريبي، فإن معظم البحوث اعتمدت على أفكار إنمائية تنبع من منظور هيكلي، حتى وإن كان عدد قليل منها قد انحاز إلى

[1] عبد الغنى بوشرى، حاج موسى منصوري، التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة التكامل الاقتصادي وعلوم التسيير**، أدرار، مج. 3، ع.1، ص 46.

نهج راديكالي الراسخ لنظرية النظم العالمية (1980) "تقسيم دولي جديد للعمل". لإعادة الهيكلة للاقتصاد العالمي مع التغيرات الدولية[1].

ونظرا لحجم الإمكانيات الاقتصادية المحدودة التي تحوزها دول منطقة جنوب شرق آسيا؛ فقد عملت هذه الدول على الاستفادة من تلك القدرات وتوجيهها لدعم مسارات التنمية الاقتصادية، مستعينة بشكل أساسي على تجارب دول جوارها الإقليمي التي تمكنت من تحقيق قفزات نوعية في المجال الاقتصادية، عبر تكثيف جهوده الجماعية في اطار إقليمي مشترك، وخلافا للمناهج التقليدية للتكامل؛ تبنت الدول الخمس المؤسسة للرابطة منهجا تعاونيا لا يقوم على بلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي في مرحلة تاريخية ما، بل تركت الأمور تسير بتلقائية وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، أما المجالات الأخرى فخصصت لها لجانا قطاعية. وحكمت ذلك عدة عوامل، منها اتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، العمل على تطوير مواردها البشرية، والتعاون بين الاقتصاديات القطرية باختلاف مستويات نموها[2].

من هذا المنظور، فإن إحدى القضايا الرئيسية التي اجتذبت انتباه الباحثين تتلخص في دور وأهمية الشركات عبر الوطنية (TNC) وصعود قوة الشركات في جنوب شرق آسيا. والواقع أن "**ديكن**" يزعم أن هذه "المؤسسة الأكثر إثارة للجدل" تشكل العنصر الوحيد الأكثر أهمية في خلق نظام إنتاج عالمي، سواء كان المرء يرى أن TNC قوة ديناميكية أو مشوهة في تشكيل التنمية الاقتصادية للاقتصادات المضيفة. ومن بين الأسئلة ذات الصلة التي كثيراً ما يتم استجوابها بالترادف مع دور TNC نشوء اقتصادات النمو وغيرها في سياق جنوب شرق آسيا[3].

وعليه فقد فتحت دول رابطة جنوب شرق آسيا بداية اقتصادها، وفق استراتيجية إحلال الواردات، حيث تم إلغاء التشديد مع التوجه نحو التصدير، معتمدة على تخفيض سيطرة الحكومة على الاقتصاد، مما جعل دور الأسواق الحرة يرتفع، بالتركيز على السياسات القومية لدول جنوب شرق آسيا مع مرحلة نهاية الحرب العالمية الثانية القائمة على الاكتفاء الذاتي واستيراد التصنيع الاستبدالي، بسبب رفض معظم تلك الدول للتواجد الأجنبي، حتى أنها كانت خلال الحقبة الاستعمارية أقل ارتباطا بالاقتصاد العالمي من

---

[1] Victor R. Savage, Lily Kong and Other, **Op.Cit,** p.234.

[2] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، "رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)ASEAN (نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة)"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع.6، ص، ص 82،83.

[3] Victor R. Savage, Lily Kong and Other, **Op. Cit,** p.234.

خلال القوى التجارية، وأحيانا على المعاملة التفضيلية. أما في أوائل عصر ما بعد الاستعمار، فلم تتسم سوى سنغافورة وماليزيا وتايلاند بالانفتاح في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، أما إندونيسيا وميانمار فتعمدت أن تتخلى عن الاقتصاد العالمي، في حين اعتمدت الفلبين استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات، بالنسبة للهند الصينية (الدول الثلاث: فيتنام، كمبوديا، ولاوس) فقد تم عزل اقتصادياتها من قبل الغرب والأسواق العالمية لأكثر من عقد من الزمان بعد 1975 بسبب الصراعات[1].

ترجع أسباب اتباع هذه السياسة إلى تلبية احتياجات السوق المحلية لصعوبة التنافس في أسواق التصدير، وتستوجب استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الداخلية كرفع الرسوم الجمركية أو منع الاستيراد للسلع المنافسة، مما يدعم المركز التنافسي للمشاريع المحلية لأصحابها ويحقق عائدا مناسبا، ومن مزايا هذه السياسة أيضا تشجيع المستثمرين الآخرين للدخول في مجال الاستثمار الصناعي وتوسعة القاعدة الإنتاجية المحلية وتحويل معظم المدخرات المحلية إلى استثمار منتج، كما تساهم في استخدام الخامات المحلية والعمالة الوطنية مما يرفع القيمة المضافة للتصنيع وتحقيق الوفرة من المعاملات الصعبة التي كانت تستخدم في الاستيراد[2].

لكن هذه الإستراتيجية أدت إلى العديد من المشاكل الاقتصادية، فقدرتها على الاستمرار كانت محدودة بسبب حجم الاقتصاد المحلي، وعليه قامت سنغافورة –رغم أنها كانت أحد أصغر الاقتصادات في المنطقة– بالتخلي عن هذه الإستراتيجية، فتحركت نحو تعزيز الصادرات للاستفادة من الاقتصاد العالمي الكبير في الستينات، مرحبة باستثمارات الشركات متعددة الجنسيات واستخدامها باعتبارها قاعدة الإنتاج للتصدير[3]. بعد ذلك اعتمدت ماليزيا إستراتيجية مماثلة، وفي بداية السبعينات لحقتها إندونيسيا، أما في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اعتمدت الفلبين النظام اللبرالي بعد الفشل الذريع من التخطيط المركزي الذي أدى في نهاية المطاف إلى انهيار الاتحاد السوفياتي بفيتنام، وإنهاء لاوس إصلاح اقتصاداتها بالانتقال إلى اقتصاد السوق. بقيت ميانمار البلد الوحيد في المنطقة التي ظلت مهجورة في مطلع الألفية الجديدة، على الرغم من أن بعض القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية قد خففت في أواخر

---

[1] Hal Hill, Jayant Menon, **Op. Cit,** p.1.

[2] سيد شوربجي عبد المولى، "ملامح التجارب التنموية للدول الآسيوية وامكانية استفادة البلدان العربية منها"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مج.12، ع.34، ص 173.

[3] Krislert Samphantharak, **Op. Cit.**

الثمانينات وأوائل التسعينات، وأخيرا فتح الاقتصاد في العالم بعد الشروع في العديد من الإصلاحات السريعة في عام 2011[1].

سياسة التوجه للخارج (إستراتيجية التصدير): تتطلب هذه السياسة تكريس الجهود في عملية التوفيق بين حركة التصنيع وبين التجارة الخارجية على وجه تستوعب به الصناعة المحلية أحدث تقنيات الإنتاج في الخارج، للحاق بركب التقدم الإنتاجي العالمي والمنافسة في الأسواق العالمية، والمعرفة التامة بظروف الطلب الخارجي ونوعية الأسواق الخارجية، والمواصفات الفنية للسلع المطلوبة والجودة العالمية، والتكلفة المناسبة للدخول في المنافسة العالمية[2].

لنجاح هذه الإستراتيجية لابد من التمتع ببعض الميزات النسبية في تكاليف عناصر الإنتاج المحلية الداخلة في صناعات التصدير كما فعلت دول جنوب شرق آسيا بالاعتماد على الأيدي العاملة الكثيفة ذات التكلفة المنخفضة، فالنمو الصناعي في هذه الدول وتبنيها لإستراتيجية التصدير أصبحا عضد التنمية ووسيلة لاستيعاب الطاقات البشرية الفائضة واستخداما منتجا في كل الأساليب الإنتاجية المتطورة التي جلبتها من البلدان المتقدمة. كما تساهم هذه السياسة في تخطي عقبة محدودية السوق المحلي، حيث لعبت الصادرات الصناعية دورا هاما في دفع عجلة النمو لدى الدول التي تتزايد لديها نسبة قيمة الصادرات إلى إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي. وساهمت في إدخال وسائل التقدم الفني والكنولوجي المتطور وأساليب الإدارة والتنظيم الحديثة إلى الدول النامية، بالإضافة إلى المهارات الفنية المكتسبة وارتفاع الكفاية الإنتاجية للعمالة[3].

بعد شروع دول رابطة الآسيان في انتهاج سياسة إحلال الواردات؛ سجلت مستويات مرتفعة في مجال نموها الاقتصادي رغم بعض التراجع الذي سجل بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1997، حيث أحرزت دول الآسيان تقدما اقتصاديا هائلا خلال العقود الأخيرة، بداية من سنة 2000 ليستمر معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدولها في الارتفاع:

---

[1] Krislert Samphantharak , **Op .Cit.**

[2] سيد شوربجي عبد المولى، **مرجع سابق**، ص 174.

[3] **المرجع نفسه**، ص، ص، 175،176.

شكل(7): جدول يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) الدول الأعضاء في الرابطة 2000-2017

مجموع دول الآسيان	مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP (%)					متوسط الحساب السنوي
	2000	2005	2010	2015	2017	2017-2000
بروناي	2.9	0.4	2.6	-0.4	1.3	0.8
كمبوديا	8.4	13.6	6.0	7.0	6.8	7.7
إندونيسيا	5.4	5.7	6.2	4.9	5.1	5.3
لاوس	5.8	7.3	8.1	7.3	6.9	7.1
ماليزيا	8.9	5.3	7.4	5.0	5.9	5.1
مينمار	13.7	13.6	9.6	7.0	6.8	10.0
الفلبين	4.4	4.8	7.6	6.1	6.7	5.3
سنغافورة	8.9	7.5	15.2	3.0	3.6	5.3
تايلاند	4.5	4.2	7.5	3.0	3.9	4.0
فيتنام	6.8	7.5	6.4	6.7	6.8	6.5
الآسيان	**6.0**	**5.8**	**7.5**	**4.8**	**5.3**	**5.3**

المرجع: ASEAN Key Figures 2018, **OP. Cit**, p.30.

من خلال قراءة الجدول يتضح لنا بأن: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للآسيان الحقيقي قد سجل إيجابية باستمرار خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2017، التي قدرت نسبتها بـ5.3%، فعقب الانتعاش الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية 1997-1998؛ قدر معدل النمو بنسبة 6% في 2000، بعدها استمرت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي لآسيان بصورة مطردة مع المعدل المتوسط السنوي، حيث سجل معدل 5.8% سنة 2005، أما خلال سنة 2010 فإن معدل النمو بقي مرتفعا ويرجع ذلك إلى التضرر النسبي الذي لحق باقتصاديات دول الرابطة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009، كونها لم تكن مركز الأزمة، إلى أن التدبدب كان ملحوظا سنة 2015 حيث سجلة نسبة 4.5% وهي أضعف نسبة سجلت في الفترة الممتدة بين سنة 2000-2017، بينما سجلت سنة 2017 نسبة قدرت بـ 5.3%. بالنسبة لمجموع دول الآسيان فنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدعم يتفاوت لديها، فأعلى متوسط النمو السنوي خلال الفترة من 2000-2017. تم تسجيلها في ميانمار (بنسبة 10%)، تليها كمبوديا (7.7%)، جمهورية

لاوس (7.1%)، وفيتنام (6.5%). إن مجموع متوسط معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان (كمبوديا، لاوس، مينمار، فيتنام) خلال هذه الفترة بلغ 7.6%، بقية دول الآسيان الستة قدر ناتج محلها الإجمالي مجتمعة بنسبة 5% خلال الفترة الممتدة بين 2000-2017. حيث سجلت بروناي أضعف نسبة ناتج محلي إجمالي قدرة بـ 0.8%، بعدها تايلاند حيث بلغت نسبتها بـ 4.0%، تليها ماليزيا بلغ ناتجها المحلي بـ 5.1%، ثم إندونيسيا وسنغفورة والفلبين بنفس النسبة المقدرة بـ 5.3% لكل دولة على حدى.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول الآسيان حصة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة هي: الزراعة (وتشمل الزراعة وخدماتها، الصيد البحري، والغابات)، الصناعات التحويلية (تشمل الكهرباء والغاز، إمدادات المياه، البناء، وكذلك التعدين والحجارة)، والخدمات (تشمل الحرف، الأنشطة الحكومية، الاتصالات، النقل، التمويل، وسائر الأنشطة الاقتصادية الخاصة التي لا إنتاج فيها للسلع المادية)[1]. وهو ما سيتضح من خلال الشكل التالي:

شكل (8): أعمدة بيانية تمثل حصة الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية (%)، لرابطة دول جنوب شرق آسيا 2005-2018

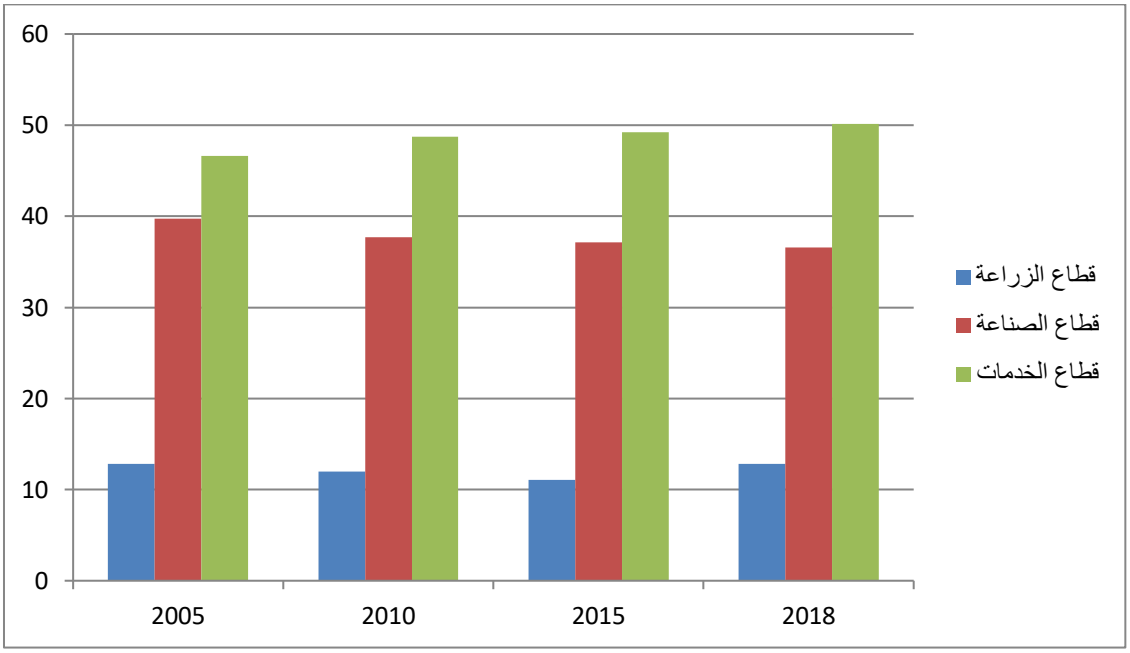

المرجع: ASEAN Secretariat, **ASEAN Key Figures 2019**, October 2019, ASEAN – Statistics, Jakarta General information on ASEAN appears online at the ASEAN Website: www.asean.org Copyright ,p.33.

[1] ASEAN Key Figures 2018 , **Op. Cit**,p.31.

يبين الشكل الحصة المتزايدة لقطاع الخدمات لدول رابطة الآسيان خلال السنوات الأخيرة، في حين أن نصيب قطاعات التصنيع والزراعة استمر في الانخفاض والتراجع. يشمل قطاع الخدمات حوالي 50.9% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2017، بزيادة عن سنة 2005 حيث كانت نسبة الناتج المحلي خلاله مقدرة بـ 46.6%. بينما أسهم قطاع الصناعة التحويلية بحوالي 36.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لآسيان في سنة 2018 (بعد أن كان 39.7% في2005)، في حين أن نسبة مساهة القطاع الزراعي لا تشكل سوى 10.3% لأعضاء الرابطة من إجمالي الناتج المحلي في 2018 (نزولا من 12.8% في 2005). وهذا التراجع يرد أساسا لسياسات الاصلاحات الاقتصادية التي اتهجتها دول الآسيان بتراجع اهتماها بالقطاعين الزراعي والصناعة التحويلية، مقابل تعزيز اهتمامها بقطاع الخدمات. كما يمكن رصد اسهامات القطاعات الاقتصادية الثلاثة لمجموع دول الآسيان في الناتج المحلي في الفترة الممتدة من 2005- 2017 من خلال:

شكل(9): أعمدة بيانية تمثل حصة الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية (%)، للدول الأعضاء في الرابطة، 2005 -2018

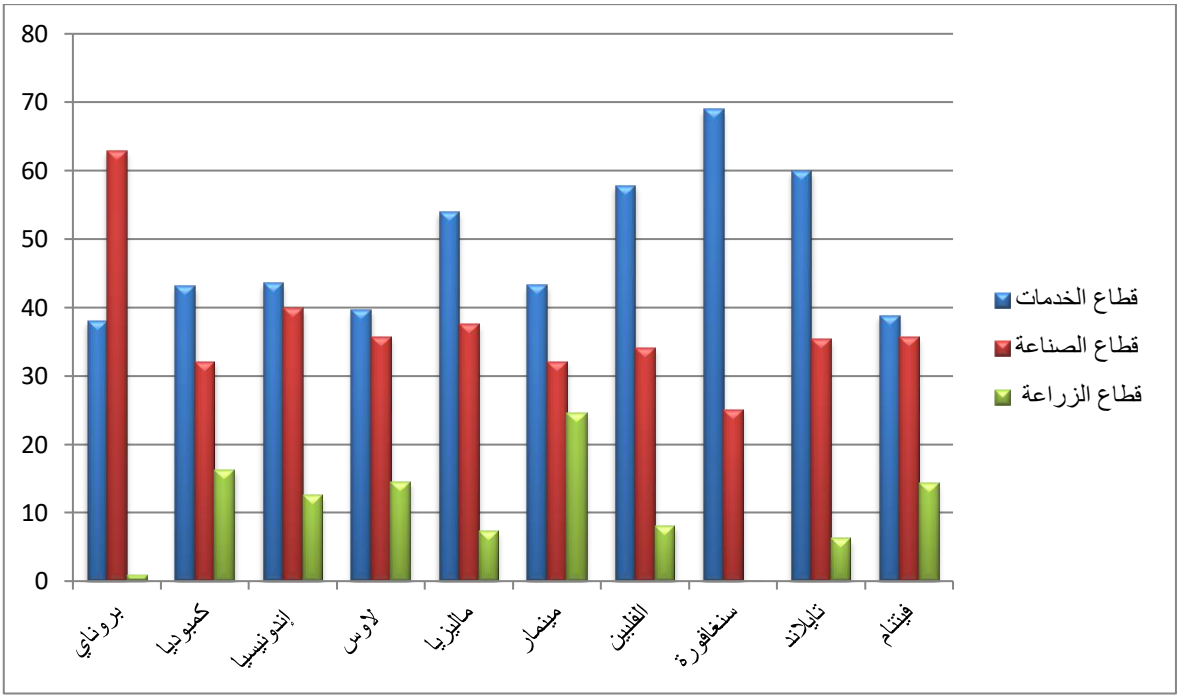

المرجع: ASEAN Key Figures 2018 , Op. Cit, p.30.

ملاحظة: مجموع الناتج المحلي الإجمالي أسهم القطاعات الرئيسية الثلاثة قد لا تساوي 100%، لأن بعض دول الآسيان المسجلة "توازن بالبندين في الناتج المحلي الإجمالي"، مثل القيم من الضرائب الإيرادات وللإعانات والمنفصلات من حساب مجموع القيم الناتج المحلي الإجمالي[1].

يبين الشكل أن سنغافورة لديها أكبر حصة من قطاع الخدمات التي تساهم في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرت بـ 67.1%، خلال 2005–2017، تليها تايلاند بنسبة 58.1%، ثم الفلبين بـ 57.5%، فماليزيا 52%، إندونيسيا 47.2%. بعدها مينمار بنسبة 42.5%، ثم لاوس بنسبة 39.4%، وكمبوديا بنسبة 39.3%، فيتنام 38.8%، وبروناي بنسبة 37.9%. فقطاع الخدمات في هذه الدول يسجل نسب مساهمة كبير في الناتج المحلي لهذه الدول وذلك راجع لتركيز الاهتمام من قبل هذه الدول بهذا المجال. بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية: فإن أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول الآسيان من هذا قطاع يعكس أهمية هذه الصناعة؛ فقد سجلت بروناي نسبة قدرت بـ 63.3% تليها إندونيسيا بنسبة 40% بعدها ماليزيا بـ 38%، ثم تايلاند بـ 36.0% فـ لاوس بـ 35.1% و فيتنام 35.0%، بعدها الفلبين بـ34.0% ، كمبوديا بـ 33.1% ،ماليزيا 31.5%، وسنغفورة بنسبة 24.4%. أما بخصوص قطاع الزراعة: نظرا لتراجع إهتمام دول المنطقة بهذا القطاع الذي ظل لسنوات يحتل المركزية في جل اقتصاداتها، لا يزال له دور هام في المساهمة في الناتج المحلي، فقد سجلت نسبا متباينة خلال الفترة 2005– 2017 لدى مختلف تلك الدول، وأعلى نسبة قدرت بـ25.9% كانت من نصيب مينمار التي كما سبق الذكر بقيت متقوعة على ذاتها ولم تفتح المجال أما سياسات تغير نهج توجها للاقتصادي إلى مؤخرا (2011)، تليها كمبوديا بنسبة 20.6%، بعدها لاوس بنسبة 15.3%، ثم فيتنام 14.8%، و إندونيسيا 12.7%، بعدها الفلبين 8.5%، وماليزيا بنسبة 8.2%، تليها تايلاند بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في ناتجها المحلي بـ 6.3%، في حين لا يسجل هذا القطاع أي نسبة في سنغفورة وذلك راجع للتخليها النهائي عن هذا القطاع.

[1] ASEAN Key Figures 2018, **Op. Cit**, p.32.

بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموع دول الآسيان، فيمكن أن نلاحظه من خلال الشكل التالي:

شكل(10): جدول يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول رابطة جنوب شرق آسيا لسنة 2018.

المؤشرات / الدول	قيمة الناتج المحلي الإجمالي في القيمة الحالية ($)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي($)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	نسب عدل التضخم (%) نهاية سنة 2000
بروناي	13.557.2	30.644.6	0.1	0.1
كمبوديا	24.633	1.541.4	7.5	1.6
إندونيسا	1.041.562.0	3.930.2	5.2	3.1
لاوس	18.095.7	2.627.5	6.3	1.5
ماليزيا	358.411.7	11.067.2	4.7	0.2
مينمار	77.263.6	1.440.8	6.8	6.8
الفلبين	342.693.1	3.214.8	6.2	6.6
سنغافورة	364.075.7	64.567.3	3.1	0.5
تايلاند	505.059.7	7.445.8	4.1	0.4
فيتنام	241.038.8	2.546.2	7.1	2.7

المرجع:ASEAN STATISTICAL LEAFLET 2019 ,ASEAN Secretariat,Jakarta, September 2019

من خلال استقراء الجدول نلاحظ أن دول الآسيان حققت تقدما اقتصاديا كبيرا خلال سنة 2018 حيث نلاحظ أنه رغم تباينات مستويات الناتج المحلي الإجمال ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول الآسيان؛ تسجل بعض التباينات والفرقات في القيم، فبارتفاع معدلات الدخل المحلي الإجمالي في اقتصاديات مجموع دول الآسيان خلال سنة 2018 قدرت نسبها المؤوية على التوالي: 7.5% لكمبوديا، 7.1% فيتنام، 6.8% مينمار، 6.3% لاوس،6.2% الفلبين،5.2% لإندونيسيا،4.7% ماليزيا، 4.1% تايلاند، 3.1% سنغافورة، 0.1% بروناي. (فبمقارنة بمحتوى جدول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الدول الأعضاء في الرابطة 2000-2017) نلاحظ بعض التباين للنسب مابين سنة 2017 و سنة 2018 ففي حين سجلت بعض الدول نسب نمو أعلى في معدلات نموها حتى ولو بشكل نطفيف (بروناي، إندونيسيا، تايلاند، فيتنام)، بلمقابل سجلت بعض الدول الأخرى تراجعا في نسب نموها

(لاوس من 6.9% إلى 6.3% ، ماليزيا 5.9% إلى 4.7%، سنغافورة 3.6% إلى 3.1%) باستثناء مينمار التي حافظت على نفس معدل نموها.

بالمقابل سُجلت زيادات في الدخل الفردي لدول الآسيان، إلا أن معدل الدخل الفردي سجل ارتفاعا مطرد للزيادة التي مست مستويات الدخل المحلي، فمثلا: سجلت أعلى قيمة دخل فردي لدى سنغافورة وقدرت بـ 64.567.3 مليار دولار، تليها بروناي بـ 30.644.6 مليار دولار، وقد كانت هاتان القيمتان أعلى بكثير من قيم نمو الناتج المحلي لبقية دول الآسيان الأخرى، لتسجل ماليزيا قيمة 11.067.2 مليار دولار، تليها تايلاند بقيمة 7.445.8 مليار دولار، ثم إندونيسيا بقيمة 3.930.2 دولار، بعدها الفلبين بقيمة 3.214.8، أما أضعف القيم سجلت لصالح فيتنام بـ 2.546.2 دولار، بعدها كمبوديا بقيمة 1.541.4 دولار، ثم مينمار بقيمة 1.440.8 دولار.

بالنسبة لممتوسط معدل التضخم لسنة 2000؛ نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسب التضخم سجلت في مينمار بنسبة 6.8%، تليها الفلبين بنسبة قدرة بـ 6.6%، بعدها إندونيسيا بنسبة 3.1%، ثم فيتنام بنسبة 2.7% لتبدأ النسب لدى الدول المتبقية في التراجع، حيث سجلت كمبوديا نسبة 1.6%، بعدها لاوس بنسبة 1.5%، بالمقابل تسجل نسب انخفاض في معدل التضخم لدى كل من سنغفورة 0.5%، تايلاند بنسبة 0.4%، ماليزيا بنسبة 0.2%، أما بروناي بلغت بنسبة التضخم لديها 0.1%.

ترد هذه التفاوتات إلى التباين في حجم اقتصادات دول الآسيان المتباينة بشكل كبير، والتي بدورها يعكسها معدلي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل تحسن اقتصادات هذه الدول واستمرارية مساعيه التنموية على المستوى الاقتصادي، ويرجع تراجع نسب التضخم إلى ارتفاع القدرة الشرائية لدى مواطني هذه الدول.

بالنسبة لدولة تيمور الشرقية بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 1.3 مليون دولار، وقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي المعادل للقدرة الشرائية فقد قدرت قيمته بـ 6.7 بليون دولار، أما معدل النمو فقد بلغ نسبة 0.8%. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قيمة 5.242 بليون دولارا للفرد، حيث نسب البطالة قد بلغت نسبة 3.0%، أما معدل التضخم فقد قدرت نسبته بـ 2.3%[1].

انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حادا في عام 2017 إلى 4.7%، في ظل استمرارية تراج إنتاج النفط البحري، لهذا فنمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيف، فالاقتصاد التيموري يعتمد بشكل متزايد

[1] Timor-Leste,2020 Economic Freedom, at:
https://herit.ag/31nDQOT (17/10/2020)

على النفقات الحكومية الممولة من السحب من صندوق النفط، زيادة على صعوبات أخرى كتفشي الفساد؛ لهذا بقيت تيمور الشرقية من أفقر دول جنوب شرق آسيا في ظل اعتمادها الكبير على المعونة الخارجية، فصناعة النفط الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا لم تخلق فرص عمل لتمتص موجات البطالة[1]. بالمقابل يعتمد سكانها بشكل أساسي على الزراعة حيث الإنتاجية والدخول منخفضة جدا في ظل ضعف الإمكانيات زيادة على وعورة التضاريس وتقلبات المناخ.

المطلب الثاني: مستوى التجارة البينية والخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة

تعتبر رابطة دول جنوب شرق آسيا إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة التي بنت إستراتيجياتها على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط تجارية متينة بين أعضائها، وذلك من خلال تحرير التجارة البينية للأعضاء وتجاوزها ليشمل قطاعات أكثر أهمية، كتحرير تجارة الخدمات[2]، وشجعت الأنشطة الصناعية المشتركة كخفض الرسوم الجمركية على أساس تفضيلي بين شركتين أو أكثر من الدول الأعضاء، لتتمتع بإجازة المحتوى المحلي وإزالة القيود غير الجمركية الأخرى، التي تتيح وفرات الحجم وخفض تكاليف المدخلات، ويعتبر هذا حجر الزّاوية في نجاح التنمية الإقليمية للرّابطة، وقد نفذت إستراتيجيات التنمية الصناعية من خلال تجارة إقليمية أكثر تحرُّرا وليس عن طريق الحماية[3].
في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع التحرك نحو المزيد من التكامل الأوروبي، فإن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان تزايد بشكل أكبر، بالحرص على توثيق العلاقات رغم الانقسامات التي خلفتها الحقبة الاستعمارية من تقسيمات وتوترات إقليمية في أوائل عصر ما بعد الاستعمار.

بداية كان تفعيل التجارة البينية نتيجة تزايد إجراءات الحماية الأوروبية والأمريكية التي خفضت من معدل صادرات الدول الآسيوية، وعليه فإن التجارة البينية حققت تطورا في بداية السبعينات حيث زادت حصة الصادرات البينية من 15.3% سنة 1967 إلى 19.1% سنة 1980، أما الواردات فزادت من 9.9% إلى 12.5%، إلا أنه يلاحظ تراجع نسب التجارة البينية في منتصف الثمانينات لاعتماد دول الرابطة على السياسات الصناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية وتطبيق سياسات حمائية في إطار التجمع وتحرير التجارة البينية على أساس سلع معينة ومحددة وتجنب التحرير

---

[1] Timor-Leste,2020 Economic Freedom, **Op. Cit**

[2] سليم موالدي،"اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا الآسيان"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، ع.3، 2012، ص161.

[3] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص83.

الشامل للتجارة. لذا في بداية التسعينات تراوحت حصة الصادرات البينية لرابطة الآسيان في إجمالي صادراتها بين 15%، و18%، خلال فترة 1980-1990، بينما تراجعت حصة الصادرات من حوالي 14% سنة 1980 إلى 11% عام 1990[1].

في منتصف التسعينات، بدأت الآسيان بوضع ترتيبات من أجل تحرير التجارة في الخدمات والاستثمار والتنسيقات الجمركية في جملة التدابير، وهذا يتفق مع الاتجاه العالمي نحو اتفاقات التجارة التفضيلية في ذلك الوقت، لتعميق التكامل عبر: تجارة الخدمات، الاستثمار الأجنبي المباشر.. وقد ركز الاتفاق الإطاري للرابطة بشأن الخدمات الموقعة في القمة الخامسة للرابطة في بانكوك عام 1995 على خمسة قطاعات: المالية، الخدمات، النقل، الاتصالات، والسياحة[2].

بعد استقرار اقتصاديات دول رابطة الآسيان في المراحل الأولى بتبنيها لذلك النهج، توجب عليها الأمر نتيجة المتغيرات الدولية الحاصلة توسيع تجارتها وعدم حصرها في الإطار الداخلي، فتوجهت أولا إلى التفاوض على تحرير الخدمات البينية الإقليمية، ولقد مكنت الالتزامات التي تم اتخاذها في هذا الشأن من تحرير التجارة في القطاعات ذات الأولوية مثل النقل الجوي، الخدمات المقدمة إلى مقاولات الإنشاء والتعمير، الخدمات المالية، النقل البحري، والاتصالات اللاسلكية والسلكية، بالإضافة إلى التوقيع على عدة اتفاقيات تشتمل التعاون في مجال حقوق الملكية والتعاون النقدي والمالي وإنشاء سوق للسندات الإقليمية[3].

أدى تزايد اهتمام دول رابطة الآسيان بتحرير التجارة البينية للأعضاء إلى ارتفاع معدلات الصادرات والواردات بداية من تلك الفترة، بين 18% إلى 21% في الفترة 1990-2001، ومرد ذلك يعود لزيادة الارتفاع في النسب نتيجة إتباع سياسة التوسع في التصدير[4]. من جانب آخر استفادت دول جنوب شرق آسيا من فكرة تقسيم العمل فيما بينها، التي عززتها بإقامة روابط صناعية مشتركة بين الدول الآسيوية الناهضة كاليابان ودول النمور.

نمت التجارة بسرعة في أعقاب اتفاقيات التكامل للآسيان، سواء داخل أو خارج المنطقة، لتحتل دولها رابع أكبر منطقة مصدرة في العالم (7% من الصادرات العالمية)، وقد لوحظ أن الترابط الاقتصادي في

---

[1] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص، ص 87، 88.

[2] Hal Hill, Jayant Menon, **Op. Cit**, p.p. 5, 6.

[3] سليم موالدي، **مرجع سابق**، ص 161.

[4] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص 88.

المنطقة أدى إلى زيادة التدفقات التجارية من خلال الرابطة وأوائل الشركاء التقليديين، في 2015 معدل التجارة البينية للرابطة مثل حوالي 25% من إجمالي التجارة، وأكثر من 50% مع الصين، اليابان، وكوريا الشمالية؛ في التجارة في السلع جنبا إلى جنب مع غيرها من التدفقات عبر الحدود، ومن المتوقع أن تزيد نتيجة تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية وتشكيل شراكة اقتصادية شاملة(RCEP)[1].

أهم شركاء آسيان التجاريين في تجارة السلع حسب النسب لسنة 2017: اليابان 9%، الولايات المتحدة 9%، الاتحاد الأوروبي 10% والصين 17%، التجارة البينية بين دول الآسيان 23% [2]. وهو الأمر الذي انعكس على مؤشرات **التجارة الدولية** من إجمالي التجارة السلعية للآسيان، حيث سجلت زيادة ملحوظة من 790 بليون دولار سنة 2000 إلى 2.574 بليون دولار في 2017، أي بزيادة قدرها نحو 3.5 مرات. معدل صادرات السلع ارتفع خلال هذه الفترة، باستثناء الانخفاض في2009 (بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية) لتصل إلى 1.322 دولار بليون دولار في 2017. وفي الوقت نفسه، مجموع الواردات من السلع وصلت إلى 1.252 بليون دولار، ولكنه يظل دائما من الصادرات.

شكل(11): منحنى بياني يوضح قيم الميزان التجاري لصادرات وواردات دول الآسيان (مليار دولار أمريكي) 2000-2017.

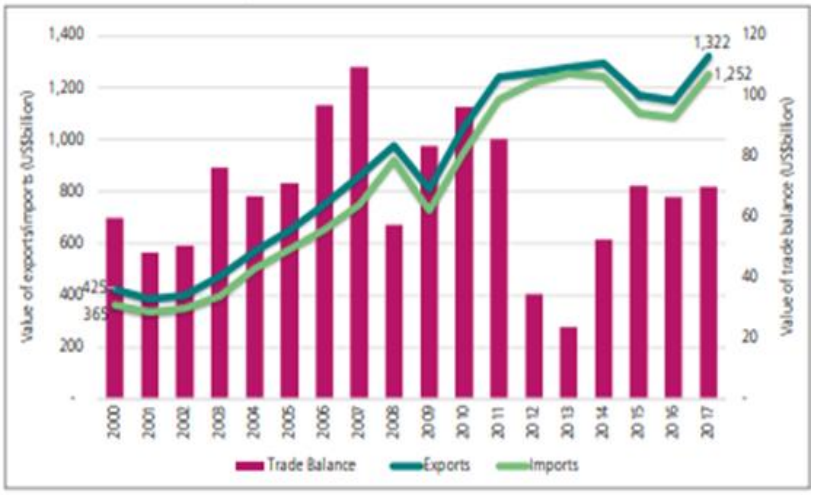

المرجع: ASEAN Key Figures 2018, Op. Cit, p.34.

[1] Amelia U.Santos-Paulion, **The Asian Economic Integration Cooperation Agreement:lessons for economic and social Development**, United Nations Conference on Trade Development , United Research Paper No.3, August 2017,p.6.

[2] "الثورة الرقمية في آسيا"، **مجلة التمويل والتنمية** منطقة جنوب شرق آسيا: منطقة تنطلق نحو مستقبل مشرق (الصادر عن صندوق النقد الدولي)، ع. 55، رقم 3، سبتمبر 2018، ص 35.

أكبر أسواق صادرات الرابطة في 2017 هي الصين (14.1% من مجموع قيمة صادرات الآسيان)، مع الاتحاد الأوروبي (12.0%)، الولايات المتحدة الأمريكية (10.8%) واليابان (8%). في حين أكبر الأسواق الأخرى للرابطة؛ فبلغ حجم الواردات من الصين (20.3%) واليابان (9.1%)، الاتحاد الأوروبي (8.3%)، جمهورية كوريا (7.9%)، والولايات المتحدة الأمريكية (7.3%)[1].

دول الرابطة كمجموعة اكتسبت في مجال توسيع التجارة تحقيق إيجابية في الميزان التجاري، رغم أن دول الآسيان الأربعة: كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام (CLMV)؛ أصبحت مستوردة بشكل أساسي وقد عانت من تدهور في موازينها التجارية بسبب ارتفاع الواردات[2].

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر* أهم مكونات النشاط الدّولي للأعمال، نظرا للآثار الاقتصادية والسياسية الكثيرة التي تترتّب عنه، سواء على المستويات المحلّية، أو على المستويات الإقليمية والدولية، حيث يرتبط بها وفق علاقات تبادلية محكمة، فمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في ترقية وتنمية صادرات الدول المضيفة، سواء تعلّق الأمر بزيادة القدرات الإنتاجية الخاصة بها وتوفير الفائض للتصدير، أو إحلال هذه المنتجات محلّ الواردات، أو بتحفيز المؤسسات المحلية على زيادة الإنتاج وتوجيهه نحو التّصدير اعتمادا على قنوات التوزيع المنشأة من قبل المؤسسات الأجنبية أو الاستفادة من الأسواق الخارجية المفتوحة من قبلها، بغية زيادة حجم صادراتها وتطوير تركيبتها بما يتلاءم والتّوجهات الحاصلة على التّجارة العالمية[3].

وكون منطقة جنوب شرق آسيا بحكم طبيعة مناخها الجاذب للاستثمار في ظل الاستقرار السياسي الذي تشهده؛ الأمر الذي انعكس على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها منذ سنة 1995، رغم التأثير المباشر للأزمة المالية في السبعينيات، حيث بلغ رصيدها من التدفقات الواردة من الاستثمار خلال الفترة من 1997 حتى سنة 2000 قيمة 96، 85، 106 و146 مليار دولار على التوالي، وعلى

---

[1] ASEAN Key Figures 2018, **Op. Cit**, p. 33.

[2] Amelia U.Santos-Paulion, **Op. Cit**, p. 6.

* يكون الاستثمار المباشر (Foreign Direct Investment) عند حيازة المستثمر الأجنبي المقيم في بلد ما 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال في غير بلد إقامته، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المؤسسة.

[3] كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية قسنطينة، الجزائر، 2003-2004، ص 226.

الرغم من الانخفاض الملحوظ سنة 1998 على قيمة الاستثمارات الواردة إليها؛ فإن حصة هذه الدول تبقى مرتفعة. فقد استطاعت حكومات الدول الأكثر تضررا (إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الفلبين، وتايلاند) أن تكون أكثر مرونة وتحفيزا من أجل المحافظة على هذه الاستثمارات واستقطابها[1].

فعملت بذلك على تثبيت سياسات التخفيف من حدة التدخل الحكومي وتدعيم إجراءات التحرير المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق فتح بعض القطاعات الجديدة أمام هذا الاستثمار، في مجال الخدمات خاصة، وسن تشريعات مرنة ومشجعة تخص حقوق التملك وطرق الدخول وإجراءات التمويل وغيرها. وعلى الصعيد الإقليمي، فدول الرابطة واحدة من أوائل المجموعات الإقليمية في العالم النامي التي اعتمدت بشكل رسمي على محاولة تعزيز وحماية الاستثمار عبر الحدود بين أعضائها. وتم توقيع عدة اتفاقات، أهمها الاتفاق الإطاري: إنشاء منطقة استثمار موحدة ASEAN Investment Area في أكتوبر 1998، وبالرغم من أن المنطقة بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 قد فقدت بعض من الجاذبية التجارية، في ظل انتشار أفكار عديدة بأن المنظمة هي مجرد مؤسسة ضعيفة غير فعالة وليست قادرة على الاستجابة بشكل حاسم في أوقات الأزمات[2]؛ إلا أن تجاوز الرابطة لتلك الأزمة أدى لتنامي معدلات التجارة الدولية، فأصبحت منطقة جنوب شرق آسيا مركزا اقتصاديا يستقطب العديد من الاستثمارات الأجنبية منذ سنة 2000، خاصة مع غياب التوترات الإقليمية الرئيسية بالمنطقة باستقلال تيمور الشرقية سنة 2002. وفي ظل الإجراءات والسياسات التي اتخذتها دول الآسيان على المستوى المحلي لدولها بإنشاء سوق للسندات الإقليمية، وتوسيع نطاق السوق الإقليمية بتعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة، كما ساهم توسيع تعاون الرابطة ليشمل كل من الصين، كوريا الشمالية، واليابان ضمن تجمع الآسيان+3 إلى توسيع نطاق السوق وتوسيع مجالات التعاون، خاصة في المجال النقدي والمالي الذي أسس ما يعرف بسوق السندات الإقليمية، الذي يلعب دورا محوريا في تشجيع الاستثمار داخل الرابطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت الإجراءات والسياسات المتخذة على المستوى الوطني بصورة كبيرة في زيادة التدفقات الاستثمارية داخل رابطة الآسيان في ظل الإجراءات المتخذة على مستوى التكتل[3]، حيث عملت دول جنوب شرق آسيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر انتهاجها لمجموعة من السياسات، من بينها:

---

[1] كمال مرداوي، **مرجع سابق**، ص 266.

[2] Hal Hill, Jayant Menon, **Op. Cit**, p.5

[3] سليم موالدي، **مرجع سابق**، ص 161.

-إنشاء بنية أساسية مكملة للاستثمار الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل في بقية الدول النامية.

-اتباع مزيج من السياسات الضريبية وكل ما يتعلق بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المتحققة وذلك عن طريق الحفاظ على رسوم جمركية منخفضة من السلع المستوردة.

-استعمال الكبح المالي ويعني الحفاظ على معدلات الودائع والإقراض بأدنى من مستوى السوق كما هو الحال في ماليزيا وتايوان وتايلاند.

-إصلاح الجهاز المصرفي والمالي وذلك بتحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال.

مختلف العوامل السابقة ساهمت في استمرار نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل تعزيز شفافية عملية الحصول على المعلومات الاقتصادية في المنطقة، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والحفاظ على معدلات تضخم مقبولة باتباعها سياسات نقدية ومالية منتقاة بدقة بما يخدم اقتصادياتها.

ونتيجة لذلك، ارتفعت نسب الاستثمارات بالمنطقة إلى غاية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009، حيث تراجعت بنسبة 50%، بعدها عادت معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية للتنامي والارتفاع مجددا، تمكنت دول الآسيان من تسجيل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بين 1990-2016؛ لتصبح الرابطة الأكثر شعبية ومقصد الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم وثاني أكبر وجهة في آسيا، فحصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الآسيان غلبت على قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة وكذلك قطاع الخدمات المالية مع الاتحاد الأوروبي، الصين، كوريا الجنوبية واليابان؛ المستثمرين الرئيسيين. الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات CLMV (كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام) بلغت نسبته 8% على أساس سنوي في 2018 مدفوعا للتصنيع والبنية الأساسية[1].

[1] Angaindrankumar Gnanasagaran, Driving growth in ASEAN economies,The ASEAN POST,7 July 2018, at:

https://bit.ly/3IMjEOo

شكل (12): جدول يوضح معدلات الاستثمارات الأجنبية لدول رابطة جنوب شرق آسيا (2018)

الدول	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون ($))	معدل نمو موارد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	حصة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
بروناي	503.9	9.5	12.6
كمبوديا	3.102.6	13.6	25.4
إندونيسا	21.979.9	6.8	53.9
لاوس	1.319.6	22.2	15.3
ماليزيا	8.071.6	13.2	5.9
مينمار	3.554.0	11.2	59.4
الفلبين	9.802.4	4.4	10.1
سنغافورة	77.630.4	2.5	4.4
تايلاند	13.248.5	64.7	13.8
فيتنام	15.500.0	9.9	18.4

المرجع:ASEAN STATISTICAL LEAFLET 2019 ,ASEAN Secretariat,Jakarta, September 2019

من خلال استقراء الجدول يتضح بأن أعلى نسب معدل نمو موارد تدفقات الاستثمار الأجنبي لدول الآسيان قد سجلت النسب التالية: تايلاند 64.7%، تليها لاوس بنسبة 22.2%، ثم كمبوديا 13.6%، بعدها ماليزيا 13.2%، بعدها مينمار بـ 11.2%، ثم فيتنام بـ 9.9%، أما بروناي بـ 9.5%، فإندونيسيا بـ 6.8%، والفلبين 4.4%، أما سنغافورة 2.5 %. وهو مايؤكد استمراريت تنامي معدلات نمو الاستثمارات بهذه الدول في مقال ارتفاع حصصهم من الاستثمارات الأجنبية بشكل عام.

أما تيمور الشرقية: فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها قدر بـ 47.9 مليون دولار[1]، وأغلبها في قطاعي استخراج النفط والغاز.

أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة آسيان، حسب النسب لسنة 2017: 7.8% هولندا، الصين 8.2%، اليابان 9.6%، الاتحاد الأوروبي 18.6%، أما نسبة التجارة البينية بين دول

[1] Timor-Leste, 2020 Economic Freedom, **Op.Cit.**

الآسيان فبلغت نسبة 19.4%[1]. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر تحسنت حيث بلغت نسبة 5.3% لتصل إلى دولار 151.2 مليار دولار في 2018[2].

المطلب الثالث: انعكاسات التنمية الاقتصادية على أهم مؤشرات التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية (HDI) جزء لا يتجزأ من أسس التنمية الشاملة للدول، وتعتبر مؤشراتها أهم مقياس الرفاه الاجتماعي لدولة ما مقارنة بمستوى التنمية الاقتصادية، فقد أدى تحسن مستويات اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا إلى تمكن هذه الأخيرة من تسجيل معدلات مرتفعة لمؤشرات التنمية البشرية في ظل الأداء الجيد لاقتصاديات تلك الدول، الذي لم يقتصر على أداء مستويات الدخل الفردي فقط بل على تحسن مؤشرات التعليم ومتوسط العمر المتوقع كذلك بسبب تحسن خدمات الصحة والتعليم كونه أهم مقوم من مقومات التنمية البشرية، لذاعملت دول الآسيان على تخصيص الجزء ملائم من الدخل القومي لقطاع التعليم بكافة مراحله، لأن تحقيق التنمية بالنسبة لها يقوم على العنصر البشري.

شكل(13): أعمدة بيانية توضح تنامي مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في الرابطة، 2000-2017

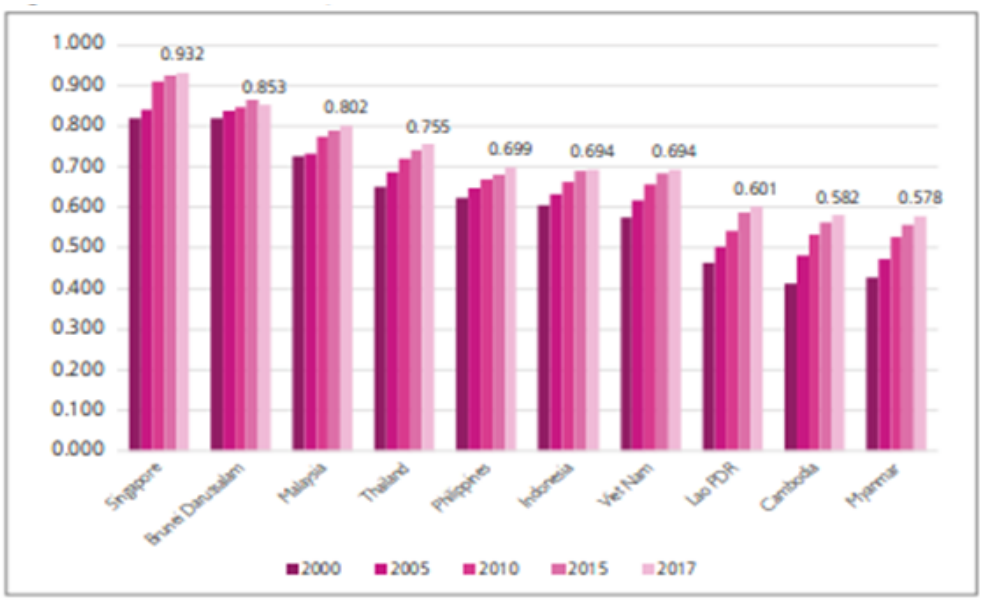

المرجع: ASEAN Key Figures 2018 , Op. Cit, p.22.

[1] "الثورة الرقمية في آسيا"، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] ASEAN ECONOMIC INTEGRATION BRIEF, For inquiries, contact: The ASEAN Secretariat ASEAN Integration Monitoring Directorate (AIMD) and Community Relations Division Jakarta, Indonesia, June 2019, at:

https://bit.ly/3drCc3n

من خلال الشكل يمكن أن نلاحظ أن مؤشرات التنمية البشرية لبلدان جنوب شرق آسيا العشرة تسجل ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 و إلى غاية سنة 2017 حتى ولو كانت النسب متفاوتة بين تلك الدول، وهو الأمر الذي مرده لتباين مستوياتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، حيث تسجل أعلى مؤشرات التنمية البشرية في الدول الثلاثة: سنغافورة، بروناي دار السلام، وماليزيا، حيث كانت مؤشراتها محصورة في المؤشرات التي عدلت قيمها خلال الفترة من 2000 إلى 2017 (بين حد أدنى قيمته 0.700 – وحد أقصى بلغ أكثر من 0.800)، بعدها سجلت تايلاند المرتبة الثانية بمعدل مرتفع بلغت قيمة مؤشره (0.700 – 0.799)، تليه مؤشرات التنمية البشرية المتوسطة، وتضم: الفلبين وإندونيسيا وفيتنام، حيث كانت معدلات مؤشرات تنميتها البشرية محصورة بين (0.580 – وحد أعلى قدر بـ 0.699)، والنسب المتبقية الضعيفة سجلت لكل من لاوس، كمبوديا، ومينمار، فقد كانت معدلاتها محصورة بين الفئة (0.390 كحد أدنى– 0.585، باستثناء لاوس التي بلغت نسبتها سنة 2017 0.600).

في ظل التحسين المستمر بشكل مطرد في مؤشرات التنمية البشرية لدول جنوب شرق آسيا، بفضل التدبير الأخير الذي اتخذه مصرف التنمية الآسيوي؛ فقد انخفض الفقر المدقع بدرجة كبيرة في المنطقة ولا يزال المستوى العام للدخل في ازدياد، فإجمالا تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال 20 عاما في المنطقة، بينما تضاعف الاستهلاك الخاص أربع مرات بهذا المعدل من النمو[1]. الرفاه الاجتماعي لدى مجموع دول الآسيان يمكن رصدها من خلال دراسة مدى انتشار الفقر فضلا عن تفاوت معدلات الدخل، وقد بلغت نسبة انتشار الفقر بين سكان الآسيان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار التي تعادل القوة الشرائية في اليوم، ثم تراجعت بشكل مستمر من 47% في 1990، 22% في 2005، إلى 14% في 2015، وبالتالي تجاوزت الأهداف الألفية للتنمية، حيث كان سعي دول الآسيان حثيثا لتقليص الفجوة التنموية بين الدول الأعضاء، التي أكدتها اتفاقية التجارة الحرة للآسيان كأساس للبعد الإنمائي للتكامل التجاري من معالجة عدم المساواة بين أعضائه، ومعالجة الآثار المترتبة عن عدم المساواة والرفاهية بالحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية ورفع المستوى التكنولوجي والاقتصادي[2].

---

[1] Jean-Claude Peyronnet, Christian CAMBON, et et d'autres, **Reprendre pied en Asie du Sud-Est, Rapport d'information n° 723 (2013-2014) de MM** , fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées, déposé le 15 juillet 2014 *https://bit.ly/2RUgpYc* (8/11/2019)

[2] ASEAN Key Figures 2018 , **OP. Cit**, p.33.

إن تيمور الشرقية، حسب أي معيار، هي إحدى الدول الأقل نمواً في العالم وفي إقليم جنوب شرق آسيا، ونظرا لانخفاض نسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر فقط 478 دولار، وضعف الاقتصاد الذي يعتمد فقط على القطاع الاستخراجي للمحروقات والاعتماد بشكل أساسي على تلقي العونات الخارجية كما سبقت الاشارة فإن؛ مؤشرات التنمية البشرية تسجل تراجعا كبيرا في مستوياتها، حيث أن عددا قليل جدا من الأفراد تلقو التعليم الملائم، فأككثر من أكثر نصف السكان أميون. أما مستويات التغذية فهي ضعيفة جدا فأغلب السكان من الفقراء، وأكثر من نصف الرضع يعانون من نقص الوزن. كما أن الدولة ككل لا تزال تعانيمن الدمار والصدمات النفسية التي تلت التصويت الوطني من أجل الاستقلال في 30 أوت 1999. كما أن الإمكانات الاقتصادية محدودة أيضاً. فلا بد لهذه الدولة من السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية على أمل أن يكون النمو الذي يلبي الاحتياجات والتطلعات البشرية[1]. وقد سجل معدل التنمية البشرية نسبة 0.265% لسنة 2017[2].

المبحث الثاني: انعكاسات التنمية الاقتصادية على مستوى الأمن الإقليمي

انعكس نهج التنمية الاقتصادية الذي تبنته دول جنوب شرق آسيا على تفاعلات علاقاتها الخارجية على المستوى الإقليمي وبين الإقليمي (ضمن تفاعلات رابطة الآسيان والتفاعلات التي تنطلق بداية بإقليمها بشكل أساسي وصولا إلى تفاعلها مع النظم الإقليمية المجاورة)، في إطار المبادرات الإقليمية التي تعكس الهوية الاقتصادية بشكل أساسي وصولا إلى الهوية الأمنية الإقليمية. فتكتل رابطة الآسيان يلعب دور العازل بين النظم الإقليمية المجاورة (إقليم شرق آسيا وإقليم جنوب آسيا)، الأمر الذي يمنحها فرصة أكبر لتوسيع تحالفاتها الدبلوماسية بما يخدم مصالحها بشكل كبير، بفتحها المجال للعديد من شركاء الحوار، كالولايات المتحدة الأمريكية، دول الإتحاد الأوروبي، أستراليا، ودول أخرى.. من خلال البعد الباسيفيكي ضمن منظمة الآباك المجسدة للتعاون ما بين الأقاليم، في مجال العلاقات الاقتصادية المتداخلة. وعليه سيتناول هذا المبحث تفاعلات علاقات دول الآسيان انطلاقا من المحدد الاقتصادي بالتطرق للإسقاطات النظرية للأمن الإقليمي على هذه الدول.

---

[1] Ukun Rasik A'an,"The way ahead", **EAST TIMOR, Human Developmont Report 2002**,United Nations Development Programme, p.1.

[2] Timor-Leste - Human Development Index - HDI, at:
https://bit.ly/3kgWXl2 (20/10/2020)

المطلب الأول: الإسقاطات النظرية لأمن الإقليمي على دول جنوب شرق آسيا

- **نظرية الدور الإقليمي:**

في السنوات الأولى لقيام رابطة جنوب شرق آسيا يقر بوزان بأنه "فقط دولتان أكثر سكانا، إندونيسيا وفيتنام؛ قامتا بعرض نفسيهما كقوتين إقليميتين كبيرتين، لكن ضعف اقتصادياتهما تلك الفترة حال دون مسعاهما للهيمنة الإقليمية". مع تغير معطيات قوة إندونيسيا تحولت لمصاف القوى الصاعدة، ممازاد من انخراطها بالعمل الإقليمي أكثر نظرا لمكانة قوتها المادية، فاقتصادها يحتل المرتبة الأولى في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ورابع اقتصاد في العالم، إضافة إلى معطيات قوتها المعيارية فهي أكبر دولة إسلامية في العالم، وثالث أكبر ديمقراطية بعد الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

يرى "أشاريا" أن إندونيسيا وهي تشق طريقها لتصبح قوة إقليمية صاعدة بارزة؛ نهجت مسارا مختلفا عما انتهجته الأمم الأخرى، هذا المسار لم يستند إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية، ولكن على قدرة البلاد على تطوير ارتباط إيجابي بين ثلاثية: الديمقراطية، التنمية والاستقرار، في الوقت الذي تواصل فيه اتباع نهج سياسة خارجية قائمة على ضبط النفس اتجاه دول الجوار الإقليمي، والمشاركة الفاعلة مع العالم[1]. القوة التي حازتها إندونيسيا مكنتها من لعب أدوار السياسة والدبلوماسية بشكل فعال في الإقليم، كوساطتها عامي 1968-1969 في النزاع الماليزي الفلبيني حول إقليم صباح الذي كان عائقا كبيرا لمسارات بداية الرابطة، أيضا نجاح وساطتها عام 1978 في حل مسألة الغزو الفيتنامي لكمبوديا، فرغم دعم الولايات المتحدة الأمريكية والصين للقوى المناهضة للاحتلال الفيتنامي.

أدانت إندونيسيا الغزو وعارضت احتلال فيتنام لكمبوديا، وعملت على قيادة جهود دول الآسيان لتسوية الصراع في كمبوديا بتوقيع اتفاقية باريس للسلام عام 1991. الأمر الذي مكنها من بناء علاقات إقليمية جديدة؛ وقد وصف أشاريا ذلك بقوله: تنتهج إندونيسيا "مسارا إقليميا لدور عالمي" مما يجعلها تنعم بالثقة من دول جوارها الإقليمي، ومن الشائع أنها تنعت عالميا بـ الزعيم الإقليمي (Regional Leader)، وتتمتع بعلاقات ودية أكثر بكثير من دول جيرانها[2].

---

[1] Amitav Acharya, The Emerging Regional Arhitecture of World Politics, **Op. Cit,** p. 694.

[2] Amitav Acharya, **Indonesia matters: Asia's emerging democratic power**, World Scintific Publishing Co.Ptu.Ltd., Singapore, 2014, p.2.

زيادة على كونها تلعب أكثر من دور في آن واحد على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم، فزيادة على دورها كزعيم للإقليم لها أيضا تأثير سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة. تضطلع كذلك بدور المدافع الإقليمي (Regional Protector)، فصناع سياستها الخارجية يستشعرون بمسئولية دولتهم في حماية المنطقة من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له. وقائد للتكامل الإقليمي يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة.

مقاربة إندونيسيا في سياستها الخارجية في الدائرة المحورية الأولى، وتضم دول جنوب شرق آسيا والتفاعلات الإقليمية ضمن تكتل رابطة الآسيان. الدائرة الثانية تضم تفاعلات رابطة الأسيان+ 3، زيادة على ذلك تنشئ إندونيسيا تعاونا مكثفا مع دول العالم المتقدم لتحسين قدرات البلاد الاقتصادية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما الدائرة المحورية الثالثة فتضم الدول النامية انطلاقا من نهج عدم الانحياز . تفاعلات إندونيسيا عبر مختلف المحطات التاريخية المختلفة جعلتها تتخلى عن نهج قوميتها لصالح الإقليمية؛ في إطار تفاعلات دائرة رابطة الآسيان، وسعيها لتوفير الأمن الإقليمي عبر التعاون الإقليمي الجماعي، الذي من شأنه أن يجيز لدول الآسيان أن تؤثر تأثيرا أبلغ في الشؤون الدولية.

وقد سعت إندونيسيا لتقليل الاعتماد الأمني على القوى الخارجية في تحقيق الأمن، لكن الارتباطات الأمنية التي جمعت العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية كالتحالفات الأمنية بين تايلاند والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية، وبين ماليزيا وسنغافورة مع بريطانيا، زادت من الاعتماد على قوى خارجية لتأمينها من مختلف التهديدات، إلا أن هذه التحالفات أعاقت سبل تحقيق الأمن التعاوني لدول الإقليم، لذا بقيت إندونيسيا متمسكة بفكرة عدم الانحياز رغم ظهور نظام موالي للغرب. فإندونسيا بقيت معارضة الأدوار الأمنية للقوى الخارجية ضمن حدود المركب الأمني، مؤكدة ضرورة الاعتماد على الذات في إدارة المشكلة الأمنية الإقليمية.

أصرت دول الآسيان على نبذ الاتحادات الإقليمية التي تقودها القوى الدولية، لكن تغير معطيات الواقع الدولي جعلت توجهاتها تتغير عبر الانضمام إلى ترتيبات أمنية إقليمية ترمي إلى إدارة الخلافات الإقليمية البينية ضمن آليتي المساعي الحميدة والوساطة.

بعد أن تمّ إسقاط نظام الرئيس "سوهارتو" عام 1989 تحت ضغط الشارع بعد حُكم طال لأكثر من ثلاثة عقود، وهو ما سمح ببروز نظام انتقالي في العام 1999، وذلك قبل تنظيم انتخابات برلمانية، وإعمال تدابير صارمة في مُواجهة الفساد واحتكار السلطة واستغلالها، وبروز نقاشات سياسية دعمت

هذا التحوّل؛ استطاعت إندونيسيا أن تُراكم تجربة ديمقراطية متميّزة بإمكانيات بشرية هائلة سمتها التنوّع. وعلى الرّغم من الصعوبات التي واجهتها على مستوى تفشّي البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية؛ إلا أنها تمكنت من بناء مؤسسات ديمقراطية من أحزاب سياسية ومنظمات مدنية، وتحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي[1]. لكن سقوط نظام سوهارتو أدى إلى إثارة التساؤلات عن التزامات بلاده تجاه الرابطة وأثيرت نقاشات حول مستقبل الدور الإندونيسي في آسيان، بل ومستقبل المنظمة، فطرحت الرئيسة الإندونيسية "**ميغاواتي سوكارنوبوتري**" **(Megawati Sukarnoputri)** فكرة الجماعة الأمنية الآسيانية عام 2003[2]. وهو ما أكد استمرارية الدور الإقليمي لإندونيسيا بل وتجدده مع المتغيرات الحاصلة بعد التشكيك بتراجع دورها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية عام 1997، حتى أن البعض مثل "**أنطونيو سميث**" قد ذهب بعيدا بالمجادلة بنهاية الدور القيادي لإندونيسيا داخل منظومة الآسيان.

كما دعا الرئيس الإندونيسي المنتخب "**سوسيلو بومبانج يودويونو**"، إلى تعزيز تدابير التعاون السياسي والأمني بتوسيع نطاق الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون الآسيانية، و وضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، وتنظيم اجتماعات بين وزراء دفاع وداخلية دول آسيان، وإنشاء آليات جديدة للتعاون بشأن القضايا الأمنية غير التقليدية، مثل الإرهاب، وقوة حفظ السلام الإقليمي، ومبادرات أخرى لحل الصراعات بين الدول الأعضاء، كالمفاوضات والوساطة التي يقوم بها المجلس الأعلى للآسيان[3]. الدور الكبير الذي تلعبه إندونيسيا بالإقليم لم يجعلها تحاول أبدا فرض هيمنتها، بل بقي نمط القيادة لأعضاء الآسيان إجماعي، درجة التقيد الذاتي من طرف الفواعل عالية في إطار "نهج اللآسيان".

- نظرية مركب الأمن ورابطة دول جنوب شرق آسيا:

تطبق متغيرات البنية الأساسية للنظرية لمعرفة التحولات الحاصلة في المركب الأمني الإقليمي الفرعي لجنوب شرق آسيا، على مستوى المتغيرات الأربع، بعدما أثبت "بوزان" أحقيته بوسم مركب الأمن الإقليمي خلال ثمانينيات القرن الماضي وكذا في مؤلفه مع "وايفر" عام 2003.

* **متغير الحدود:** دول الآسيان تنتمي للمنطقة الجغرافية المسماة بإقليم جنوب شرق آسيا، باستثناء تيمور الشرقية التي تنتمي إلى الإقليم جغرافيا لكنها ليست عضوا في التنظيم. وكما سبقت الإشارة فإن إقليم

---

[1] إدريس لكريني، دروس التحوّل الدّيمقراطي في دول آسيا، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/330hDax (تاريخ الإطلاع عليه: 2020/4/4)

[2] Amitav Acharya, Indonesia matters: Asia's emerging democratic power, **Op. Cit**,p.p.6,7

[3] **Ibid**.

جنوب شرق آسيا يقع بين إقليمين فرعيين تابعين للإقليم الكلي لإقليم آسيا- المحيط الهادي، وهما: إقليمي شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا.

لعبت رابطة جنوب شرق آسيا دورا أساسيا في تحديد الإقليم وتمييزه عن غيره من الأقاليم المجاورة، حيث أكد "ميثاق آسيان" (ASEAN Charter) في مادته السادسة من الفصل الثالث المتعلق بالعضوية في الرابطة؛ أن شرط العضوية الجغرافية من أهم الشروط، بمعنى أن العضوية في الرابطة تستمد من الموقع ضمن حدود الإقليم الجغرافي المعترف به جنوب شرق آسيا[1]. لذا فقد حافظت دول الإقليم على تماسكه الجغرافي عبر منظومة آسيان، ويظهر ذلك من خلال توسيع قاعدة العضوية في الرابطة لتضم الأعضاء العشر باستثناء تيمور الشرقية.

من جانب آخر قامت دول الآسيان بتنظيم انخراطها مع القوى الخارجية عن طريق المنتديات والتنظيمات المؤسسية التي تهدف لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل: منتدى الآسيان الإقليمي (ARF)، وآسيان+3 (APT)، الآسيان+1 (الصين)، واجتماع وزراء دفاع آسيان زائد (ADMM+) ASEAN-Plus Defence Ministers' Meeting، وغيرها من الأطر التي تتحرك ضمن دول جنوب شرق آسيا كوحدة واحدة تحت المضلة الآسيانية في تفاعلاتها الأمنية مع القوى الإقليمية الدولية[2].

كما أن المركب الأمني لجنوب شرق آسيا يتميز بوجود درجة عالية من التفاعلات الأمنية، السياسية، والاقتصادية بين دوله الأعضاء، وهو الأمر الذي يجعله مركبا مختلفا ومتميزا في تفاعلاته عن المركبات الأمنية الأخرى المجاورة له كالمركب الأمني لجنوب آسيا، والمركب الأمني لشمال شرق آسيا. ولعل العامل الجغرافي هو الذي يساهم بشكل كبير في إبراز حدود المركب الأمني للإقليم. فغالبا ما تظهر مينمار، التي كانت منعزلة على ذاتها خلال الحرب الباردة (بسبب هشاشتها من الناحية السياسية، والعسكرية، وهامشية نسبيا بالنسبة للديناميات الأمنية على جانبيها)، فكانت بمثابة الدولة العازلة (Buffer State) بين المركبين الأمنيين لجنوب وجنوب شرق آسيا[3].

---

[1] **The ASEAN Chrter**, The ASEAN Secretariat, Jacarta-Indonesia, 2007, p.9.

[2] عشور القشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2015-2016، ص 118.

[3] Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Sucurity, **Op. Cit,** p.135.

من جهة الجنوب، نجد أعضاء منتدى جنوب المحيط الهادي التي تهيمن عليها أستراليا ونيوزيلندا، بوزان ووايفر يؤكدان أن المستويات المنخفضة من الاحتكاك البيني (فهذه الدول معظمها صغيرة، ومعزولة بمساحة واسعة من المياه)؛ لا تشكل أي تهديد لدول جنوب شرق آسيا، رغم أن الارتباط الأمني الوحيد بين الإقليمين كان في إطار حلف سياتو في ظل مواجهة المد الشيوعي. أيضا كان هناك ارتباط عضوي بين المركب الأمني لجنوب شرق آسيا (ماليزيا وسنغافورة) بإقليم المحيط الهادي (أستراليا ونيوزيلندا، إضافة إلى المملكة المتحدة)، في إطار "الترتيب الدفاعي للقوى الخامسة" الذي أنشئ عام 1971.

من جهة الشرق فإن المركب الأمني لجنوب شرق آسيا يقع بجوار ما سماه بوزان بـ "المركب الأمني للقوة الكبرى" في شمال شرق آسيا، اللذان تفصلهما المياه فقط. ولأن المركب الأمني لجنوب شرق آسيا يتميز بطول حدوده البرية والبحرية مع الصين كقوة إقليمية كبرى، في ظل وجود العديد من القضايا النزاعية بين الطرفين، يقر بوزان ووايفر: "بعدم احتساب الصين كجزء من مركب جنوب شرق آسيا" بل يصنفانها كقوة إقليمية عضو في المركب الأمني لشمال شرق آسيا، مخترق للمركب الأمني لجنوب شرق آسيا[1]. رغم أن بعض المفكرين مثل "**روبرت ستورت – إنغرصول**" **(Robert Stewart-Ingersoll)** و"**ديريك فريجر**" **(Derrick Frazier)** يمنحون الصين صفة العضوية الكاملة في المركب الأمني لجنوب شرق آسيا.

* **البناء الفوضوي:** يعتمد متغير البناء الفوضوي على وجود وحدتين أو أكثر تتمتعان بالحكم الذاتي: خلال فترة الحرب الباردة، كانت الديناميات الأمنية للمركب الأمني لجنوب شرق آسيا تستمد قوتها من المستوى الدولي أكثر من نظيره الإقليمي أو المحلي، بحيث طغت ملامح المنافسة العالمية على سياسات الأطراف الإقليمية التي حكمتها توجهات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لأن تلك الفترة شهدت ضعف الوحدات السياسية حديثة الاستقلال، وكذا هشاشة البيئة الأمنية لجنوب شرق آسيا بسبب النزاعات الحدودية الناتجة عن مرحلة الاستعمار الأوروبي، ومتاعب سياسية وأمنية غذتها الانقسامات الأيديولوجية في سياق الحرب الباردة[2]. لكن مختلف التفاعلات العالمية لم تمنع تأسيس العديد من الترتيبات الإقليمية التي ساهمت في تنامي الاستقلالية الإقليمية للمركب الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا، كبروز منظمة جنوب شرق آسيا(ASA) سنة1961، مبادرة مافيليندو سنة 1963، ومع تغير توجه الحكومة الإندونيسية سنة 1965، انتهج الأطراف سياسة حسن الجوار ليتحول المشهد الإقليمي، وصولا لإنشاء منظومة آسيان

[1] Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Sucurity,**Op. Cit,** p.80.

[2] عاشور القشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي..، **مرجع سابق**، ص 123.

عام 1967 مع الخمس دول المؤسسة، لتشمل فيما بعد بقية الدول الأخرى متجاوزة الصراع الأيديولوجي داخل حدود الإقليم.

وعليه: تتجلى الفوضوية في الإقليم في حالة التفاعلات الصراعية أو التعاونية، ففي إطار الصراع؛ كانت المنافسة الأمنية، والصراعات البينية مصدرا لتحقيق الأمن الإقليمي خلال خمسينات وستينات وحتى سبعينات القرن الماضي، إذ كان البقاء يعد الهدف الأسمى لدول الإقليم في صراعاتها مع دول الجوار الإقليمي. وقد قادت هذه التفاعلات دول الإقليم إلى الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية تضمن لها منطق سياسة ميزان القوة، مثل الارتباطات الدفاعية والتحالفات مع القوى الخارجية. كما عمدت دول المركب الأمني إلى تفعيل مبدأ التعاون الذاتي عبر التسلح، وزيادة النفقات الدفاعية، لئلا تنفرد أي واحدة بالهيمنة المطلقة، هذا الوضع المتأزم قاد بوزان ووايفر إلى وصف الإقليم بأنه إقليم تشكيل للصراع الإقليمي[1].

* **القطبية:** تعرف البنية المحلية للمركب الأمني لجنوب شرق آسيا بنمط العلاقات بين الدول المتوسطة وأخرى صغيرة الحجم، وهو ما قاد أشاريا إلى التصريح بأن آسيان لم تستقر مرة على قائد واحد، فمرة تايلاند التي أدخلت فكرة الانخراط المرن أو الابتعاد عن عدم التدخل الصارم في آسيان، ومرة ماليزيا التي اقترحت فكرة التجمع الاقتصادي لشرق آسيا، ومرة سنغافورة التي اقترحت منطقة التجارة الحرة لآسيان، ومرة الفلبين فيما يتعلق بالجماعة الاجتماعية والثقافية لآسيان، وكلها أدوار هامة ومفيدة في تشكيل مواقف آسيان وأجندتها[2].

وكما أكد بوزان أن عدم قدرة أي وحدة من الوحدات السياسية المكونة للمركب الأمني أن تهدد بالهيمنة على البيئة الأمنية المحلية بسهولة، لذا فهذا المركب معرف بالقطبية التعددية لأنها البنية الأنسب لنظام توازن القوى التقليدي ذي الموازنة التراصفية. لذلك لا يوجد نمط واحد من العلاقات هيمن على تاريخ المركب، ويقر بوزان بأنه "فقط دولتان أكثر سكانا، إندونيسيا وفيتنام، قامتا بعرض نفسيهما كقوتين إقليميتين كبيرتين، لكن كل منهما تمتلك اقتصاديات واهنة لا تدعم مسعاهما للهيمنة الإقليمية"، وعلى نقيض ما ادعاه بوزان من أن إندونيسيا لا تمتلك القوة المادية الكافية للعب دور القوة؛ يقول "أشاريا" بأن: "من ناحية القوة المادية فإن إندونيسيا قوة إقليمية بالأساس"[3].

---

[1] عاشور القشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي..، **مرجع سابق**، ص 124.

[2] Amitav Acharya, **Indonesia matters: Asia's emerging democratic power** , World Scientific Publishing Co.Pte.Ltd., Singapore, 2014, p.53.

[3] عاشور القشي، عاشور القشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة..، **مرجع سابق**، ص 126.

تغير معطيات الواقع وتنامي قوة إندونيسيا جعلى متغير القطبية يتغير، بأن أصبح هذا المركب معرفا بالقطبية الأحادية التي مثلتها إندونيسيا، حيث يجمع أعضاء آسيان بكونها قوة محورية في الإقليم نظرا لحجم الإمكانيات التي تحوزها، وسعيها الدائم في تكريس مسألة الاعتماد على الذات في إدارة القضايا الأمنية الإقليمية كمعيار رئيسي لرابطة الآسيان، وترفض قيام أي دور أمني لقوى خارجية ضمن حدود المركب الأمني لجنوب شرق آسيا، خاصة في إطار العلاقات التاريخية والارتباطات الأمنية القوية بين تايلاند والفلبين والولايات المتحدة الأميركية وكذا علاقات ماليزيا وسنغافورة مع بريطانيا، وتؤكد على ضرورة تحقيق الأمن عبر التعاون الإقليمي.

بالنسبة لقضية ميزان القوة الإقليمي في جنوب شرق آسيا؛ فإن توزيع القوة تميز بتوازنات القوة في إطار الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، حيث كانت تتقاسمها مجموعتين في المركب الأمني الكلي لجنوب شرق آسيا، نتيجة للانقسامات الإيديولوجية المسيطرية في تلك الفترة؛ الأولى مجموعة الإقليم الفرعي البري لجنوب شرق آسيا والذي تمثله الهند الصينية (فيتنام وكمبوديا، ولاوس) وهي مجموعة شيوعية بقيادة فيتنام، والثانية مجموعة الإقليم الفرعي البحري الذي تمثله إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة، وبروناي ذات التوجهات الغربية والمناهضة للشيوعية.

بعدها حدث التحول من ميزان القوة الإقليمي إلى ميزان القوة بين الإقليمي بسبب نهاية الصراع الإيديولوجي بنهاية الحرب الباردة، وتوالي انضمام الدول الآسيوية للرابطة، متجاوزين الانقسامات الأيديولوجية التاريخية إلى إحداث تغيرات جوهرية في العلاقات الإقليمية البينية في جنوب شرق آسيا، بانتقالها من حالة صراع وعداوة إلى وضع تعاون وصداقة. أما في علاقتها بالقوى العالمية، فقد تمكنت تلك الدول من المحافظة على علاقات سلمية معها، فنهاية سياسة التحالفات المضادة داخل حدود المركب الأمني جعلتها تنتقل إلى مستوى بين إقليمي كنتيجة للتحول الحاصل في التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، والمتمثلة في: القوة الاقتصادية والعسكرية المتعاظمة مع الصين، والتراجع الاستراتيجي الأمريكي المحتمل في الإقليم. فعلى المستوى الاستراتيجي يعد تحسين العلاقات بين أعضاء رابطة الآسيان أمرا ضروريا لموازنة الهيمنة الصينية المتنامية، حيث لجأت تلك الدول إلى عصرنة قواتها العسكرية ردا على البيئة الأمنية المتغيرة، وتقديرا لضرورة تحمل مسؤولية تأمين مصالحها الوطنية نظرا لاختلال ميزان توزيع القوة لصالح الصين. كما عملت دول جنوب شرق آسيا على تطوير البنى والأطر المؤسسية الإقليمية لتحقيق

التوازن مع الصين، لأنها تمنح بلدان الإقليم مجتمعة موقعا أفضل للتعامل مع القوى الخارجية، بدلا من التعامل معها بشكل انفرادي[1].

* **البناء الاجتماعي:** بتحول العلاقات والتفاعلات البينية داخل حدود المركب الأمني من صراعية– عدائية خلال حقبة الحرب الباردة إلى تعاونية – ودية خلال الفترة التي أعقبتها؛ استحدثت منظومة آسيان مجموعة من المبادئ والمعايير المحددة لسلوك الدولة داخل حدود الإقليم، كمحاولة لبناء نظام أمني إقليمي فرعي من أجل تجاوز دوامة العنف والصراعات البينية رغم الانقسامات الأيديولوجية، والتحول بذلك من نمط تشكيل الصراع الإقليمي للحد من المعضلة الأمنية. فقد مثلت الآسيان تسوية سياسية بدلا من كونها التزاما أيديولوجيا[2].

على الرغم من أن دول الرابطة امتنعت خلال ربع القرن الأول من عمرها عن التطرق إلى القضايا الأمنية على المستوى المؤسسي الجماعي، وظلت تؤكد مرارا على أنها لا تمثل حلفا عسكريا، إلا أنها قامت مع ذلك بتنفيذ العديد من أوجه التعاون الأمني الجماعي من خلال الأدوات السياسية، بينما كان التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراعات الإيديولوجية، السياسية، الاقتصادية، والمسلحة، وغيرها من أشكال الصراع الأخرى؛ الآلية الثانية التي تلت إنشاء منطقة السلام والحرية والحياد في معاهدة الصداقة والتعاون بمؤتمر بالي 1976، التي كانت معاهدة عدم الاعتداء بين دول الآسيان ونظاما لإدارة التفاعلات البينية ضمن حدود الإقليم[3].

- **سمة المركب الأمني لجنوب شرق آسيا:**

إقليم جنوب شرق آسيا اتخذ صفة تشكيل صراع، لذلك أطلق بوزان ووايفر على ذات الإقليم وصف "تشكيل الصراع". في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة والتحاق كل دول جنوب شرق آسيا بمنظومة الآسيان؛ طفت إلى السطح نقاشات نظرية حادة حول إمكانية وصف إقليم جنوب شرق آسيا كجماعة أمنية إقليمية من عدمه. على العكس من ذلك، أشار عدد من العلماء والباحثين المهتمين بقضايا الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، إلى أن الآسيان **تمثل نموذجا من نماذج الجماعة الأمنية.** فحسب أشاريا أن الآسيان قد برزت مع بداية تسعينات القرن الماضي "كجماعة أمنية ناشئة" باعتمادها معايير العمل الجماعي، ومبادراتها المختلفة الموجهة لبناء هوية جماعية، مما

[1] عاشور القشي، عاشور القشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي..، **مرجع سابق**، ص138.

[2] **المرجع نفسه**، ص145.

[3] **المرجع نفسه**، ص، ص، 141،142.

يساعد على بناء جماعة أمنية إقليمية، وهو الطرح عينه الذي سبق إليه "مايكل ليفر" في مساهمته "آسيان كنموذج للجماعة الأمنية". كما اعتقد أدلر وبارنيت، عبر عملهما لعام 1997، أن الرابطة تقترب من تحقيق نموذج الجماعة الأمنية. بينما رأى "كاكويكز" بأن جنوب شرق آسيا قد انتقلت فعلا من حالة السلام السلبي إلى وضع السلام المستقر، ومن ثم من نموذج النظام الأمني إلى نموذج الأمنية التعددية.

- **الآسيان بوصفها جماعة أمنية:**

ترجع فكرة إنشاء جماعة أمنية لرابطة الآسيان إلى الاقتراح الذي تقدمت به إندونيسيا سنة 2000، رغم الصعوبات العديدة التي واجهت تلك الفكرة كون إنشائها يتطلب وجود درجة عالية من التقارب السياسي، وتوافق الوجهات السياسية فيما يخص القضايا الإقليمية والدولية، وهذا يستلزم وجود أنظمة ديمقراطية، وهو ما يغيب نوعا ما عن دول الرابطة[1]. لكن جهود أعضاء رابطة الآسيان لتجنب النزاعات بين دولها أوجدت **الجماعة الأمنية للآسيان ASEAN Security Community (ASC)** بهدف ضمان السلام في المنطقة (سنة 2001)، من خلال اعتماد الأعضاء على الأطر السلمية لحل الخلافات في ظل التشابك الأمني بين الأعضاء.

تهدف هذه الجماعة إلى: الرفع من مجال التعاون السياسي والأمني للآسيان، وضمان بيئة أمنية تسمح بتعايش دول الرابطة في سلام، تحقيق بيئة ديمقراطية منسجمة بكل مبادئها، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الحكم الراشد.

تتبنى هذه الجماعة الأمنية جل المبادئ والاتفاقيات التي تعتمدها رابطة الآسيان، وتعمل على تطوير التعاون السياسي عبر وضع معايير مشتركة للحوار لمنع قيام النزاعات أو حلها في حال تأججها، والأهم من كل ذلك هو القيام بعملية بناء السلام ما بعد مرحلة النزاع، ليتم من خلالها تعزيز مركزية ودور الرابطة كقوة دافعة في الإقليم وتحقيق الأمن الشامل باعتباره مسؤولية مشتركة، ودعم دول المنطقة لتصبح إقليما منفتحا ومتكاملا. وقد أعلن رؤساء الدول والحكومات عن تأسيسها بحلول سنة 2020 في اتفاق بالي 2003، حيث قسمت إلى:

- **الجماعة الأمنية السياسية للآسيان APSC:** لمواصلة التعاون الأمني ومعالجة القضايا الأمنية الجديدة العابرة للحدود الوطنية.

[1] Amitav Acharya, "ASEAN at 40: Mid-Life Rejuvenation?", August 15, 2007,at : ***https://fam.ag/2Hngly2***

- **الجماعة الاقتصادية للآسيان AEC:** لإنشاء سوق وقاعدة إنتاج واحدة (دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2015).
- **الجماعة الثقافية-الاجتماعية للآسيانASCC :** تعمل على توسيع نطاق الحقوق السياسية وحقوق الإنسان.

بعد ذلك قرر زعماء الرابطة في قمة الفلبين الثانية تعجيل تأسيس هذه الجماعة بحلول 2015؛ وقد كان ذلك تطورا بارزا من أجل تعزيز تكامل القواعد المؤسسية للآسيان.

أثيرت العديد من النقاشات في الأوساط الأكاديمية لدى المهتمين بقضايا الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا بعد نهاية الحرب الباردة، حول إمكانية اعتبار رابطة الآسيان تمثل نموذجا من نماذج الجماعة الأمنية، لأنه إذا كان الإقليم يمثّل جماعة أمنية فإن ذلك يعني أن الحرب بين دوله أصبحت متعذرة ولا يمكن تصورها. فانشطرت الآراء بين مؤيدين للموقف ومعارضين له، حيث أن:

أصحاب الاتجاه البنائي يؤكدون أن دول الرابطة قد وصلت إلى وضع الجماعة الأمنية ولكنها لا تزال في مرحلة ناشئة. وضمن هذا السياق، يعتقد أشاريا في دراسة له نشرت في باسيفيك أفيرز عام1991، "أن آسيان قد برزت مع الفترة المبكرة لتسعينات القرن المنصرم "كجماعة أمنية ناشئة" باعتمادها معايير العمل الجماعي، ومبادراتها المختلفة الموجهة صوب بناء هوية جماعية، مما يساعد على بناء جماعة أمنية إقليمية"، وأشار أيضا إلى وجهة نظره حول رابطة أمم جنوب شرق آسيا كجماعة أمنية في موضع آخر، مستخدمًا نسخة معدلة من مفهوم كارل دوتش للجماعات الأمنية التعددية. كما اعتقد أدلر وبارنيت عبر عملهما عام1997، أن الرابطة تقترب من تحقيق نموذج الجماعة الأمنية، بينما رأى كاكويكز أن جنوب شرق آسيا قد انتقل فعلا من حالة السلام السلبي إلى وضع السلام المستقر، ومن ثم من نموذج النظام الأمني إلى نموذج الجماعة الأمنية التعددية[1].

واستنادًا على إطار الجماعات الأمنية التي اقترحها أدلر وبارنيت، يرى أشاريا أن الأسس القوية للجماعة الأمنية قد بُنيت فعلا في رابطة آسيان، إلا أنه يتجاوز عنصر توفر بيئة ليبرالية ديمقراطية، ويعلن أنه من دون فهم للمنظور البنائي ومن ثم للجماعة الأمنية البنائية؛ سيكون من العسير تفسير ظهور الرابطة بوصفها جماعة أمنية، وتتمثل معايير آسيان التي تحدّث عنها في: المعايير "القانونية-العقلانية" والتي تشمل عدم استخدام القوة، عدم التدخل في الشؤون المحلية، الاستقلالية الإقليمية، وتجنب سياسة

[1] عشور القشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع، **مرجع سابق**، ص 65.

الأحلاف العسكرية. والمعايير" السوسيو – ثقافية"(Socio-cultural) التي تشمل المشاورات، الإجماع، وتفضيل الآليات الشكلية على نظيرتها الرسمية. ويرى أيضا أن آسيان قد غرست ثقافة مؤسسية ساعدت على إدارة النزاعات بين الدول الأعضاء، قادت إلى اعتبار آسيان جماعة أمنية ناشئة، بحيث لا يمكن توقع أن تستخدم أعضاء الجماعة القوة لحل خلافاتها فيما بينها، مؤكدا أن معنى الجماعة الأمنية الآسيانية التي عناها لا تأتي بمعنى الجماعة الأمنية الدوتشية، لسبب بسيط هو استمرار بعض التوترات البينية، كما أن الإقليم لم يبلغ بعد مرحلة الحدود المشتركة المرنة، ولا الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ليبلغ طور الجماعة الأمنية الناضجة[1].

بالمقابل هناك من يؤكد انتفاء صفة الجماعة الأمنية عن مجموعة آسيان، فحسبهم هي كوكبة من الدول المتجاورة التي تفتقد صفة الجماعة، أو أنها تشكل في أحسن الأحوال نظامًا أمنيّا إقليميًا، منطلقين في ذلك من منظورات واقعية، فالواقعيون يقدمون حجّتين لدعم موقفهم حيال الأمن بالإقليم؛ أولا: أن الدول الإقليمية تزيد النفقات التاريخية أو الادعاءات الإقليمية التي تؤدي إلى صدامات عنيفة. وثانيا: أن تلك الدول تتصرف وفقا لمنطق سياسة ميزان القوة، من خلال إقامة علاقات دفاعية مع الدول الكبرى ضد التهديدات الخارجية، أو كوسيلة لضمان الأمن في أوقات الغموض الإستراتيجي، وهو ما يتنافى مع أساس الجماعة الأمنية المتعلق بالتوقعات الموثوقة من التغيير السلمي طويلة المدى[2].

يؤكد العديد من الباحثين المهتمين بالشؤون الأمنية لجنوب شرق آسيا أمثال: "**بيو سوربونغ**" **(Peou Sorpong)**، "**مايكل ليفر**"، وكذا"**ستاين تونيسون**" و"**إيريك ميلاندر**"، "**نيكولاس خو**"، "**لي جونس**" **(Lee Jones)**، "**جيمس كوتون**" **(Cotton James)**، "**مورغن بوتس**" **(Morgan Potts)**، "**آلان كولينز**" **(Alan Collins)**، "**رالف إيمرس**" **(Ralf Emmers)**، و"**إندي بايوني**" **(.EndyM Bayuni)**..؛ أن آسيان لا تمثل جماعة أمنية إقليمية لافتقارها العناصر المفتاحية التي تجعل منها كذلك، كوجود العديد من النزاعات والخلافات البينية، سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى النزاعات الداخلية، جادلوا في أن غياب الحرب بين دول آسيان على الأقل بشكل مؤقت لا يرجع لكونها جماعة أمنية؛ فحسبهم هي لا تعدُ أن تكون نظاما أمنيا إقليميا.

ويذهب "مايكل ليفر" إلى أن المفهوم الواقعي لتوازن القوى، وليس الرؤية البنائية للهوية الإقليمية المشتركة، هو الذي يحدّد ديناميات الأمن الإقليمي للإقليم. وعلى الرغم من أنه وصف آسيان في وقت

---

[1] عشور القشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع، **مرجع سابق**، ص67.

[2] **المرجع نفسه**، ص 66.

سابق بأنها "جماعة أمنية وليدة"، بسبب التزام الرابطة بعدم استخدام القوة في تسوية نزاعاتها البينية، فإن ليفر عدل عن موقفه وجادل من خلال عمل لاحق له بأن أعضاء الرابطة يفتقرون إلى المصالح المشتركة التي تؤهّلهم لتأسيس جماعة أمنية حقيقية. لكن خلقت الارتباطات الدفاعية مع القوى الخارجية أيضًا نوعًا من موازين القوة في الإقليم مع مقاربة ليفر للدينامية الأمنية في جنوب شرق آسيا وافقها عدد من كبار الباحثين في الشؤون الأمنية ذات الصلة بجنوب شرق آسيا، إذ أجمع هؤلاء على رفض وصف آسيان بالجماعة الأمنية[1].

من خلال تناول الموقفين المتضاربين يمكن القول بأن رابطة الآسيان منذ تأسيسها عملت على تحقيق الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء ومنع قيام حروب بينها، رغم أن حالات السلام لم تكن مستقرة بشكل دائم لأن هناك احتمالية دائمة في عودتها، لكنها رغم ذلك لم ترق بعد لتوصف بالجماعة الأمنية، لأن احتمال اللجوء إلى القوة ما يزال خيارا متاحا. لذا تبقى مجرد جماعة أمنية ناشئة، مهيأة للتحول إلى جماعة أمنية ناضجة.

المطلب الثاني: واقع العلاقات البينية لدول رابطة جنوب شرق آسيا

لأن رابطة الآسيان في البداية لم تكن سوى منظمة سياسية، فقد أعيد بعثها بشكل جديد ليتم التركيز بشكل أكبر على المستوى الاقتصادي، عبر تدعيم الروابط التجارية والاقتصادية بين اقتصاديات دولها بتوقيع اتفاقية حول التجارة التفاضلية Preferential Trade Agreement (APT) عام 1978، المتضمنة لمنح هامش الأفضليات Margin of preferences من 10% إلى 15% على 71 سلعة وإنتاج صناعي[2]. بعد ذلك اتفق قادة الآسيان على توسيع قائمة القطاعات التي تشملها اتفاقية التجارة التفاضلية والزيادة في هامش الأفضليات في الفترة الممتدة من 1985 إلى 1987. إلا أن ذلك لم يمكن دول الرابطة من تحقيق نجاحات كبيرة في مسار التكامل الاقتصادي في الفترة مابين 1967 إلى غاية 1992، ليتجلى التعبير عن الهوية الإقليمية الجديدة لدى الرابطة بشكل يتمحور أساسا على التنمية الاقتصادية، بتوقيع إعلان سنغافورة (قمة الآسيان الرابعة) في جانفي 1992 الذي اتفقت بموجبه دول الآسيان على ترقية

[1] عشور القشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع، **مرجع سابق**، ص67.

[2] Dilip Das, **Regionalism In A Globalizing World: An Asia-Pacific Perspective**, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), University of Warwick, Coventry, United Kingdom, September 2001 p.16.

اتفاقية التجارة التفاضلية وتأسيس **منطقة التجارة الحرة للآسيان Asean Free Trade Area (AFTA)** سنة 2008، وتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة بين أعضاء الآسيان من 0 إلى 5% ابتداء من سنة 1993 (رغم أن الآسيان في تلك الفترة كانت تضم ستة أعضاء فقط، فبعد انضمام بقية الأعضاء لم يطبق عليهم تماما التزامات منطقة التجارة الحرة، لكن رسميا يعدون جزءا منها بحكم توقيعهم على ذلك في اتفاق الانضمام).

بهدف توسيع نطاق التعاون التجاري بين تلك الدول وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن جذبها للمنطقة بوجود سوق موحد للآسيان، لدعم المنافسة في السوق العالمية عبر اعتماد النظام المشترك الفعال لأفضلية التعريفة الجمركية CEPT الذي يشمل المنتجات الزراعية والصناعية. فهذا النظام يشترط خفض التعريفة الجمركية على كل المنتجات التي تم تسجيلها في قائمة لذلك الغرض وإزالة العوائق الكمية والحواجز غير المتعلقة بالتعريفة الجمركية أيضا، وقد بدأ خفضها عام 1994. ولضمان الإسراع بتحقيق منطقة التجارة الحرة تم اتخاذ إجراءات أخرى تشمل توافق الشؤون نظم التقييم والإجراءات؛ الجمركية، وتأسيس الخط الأخضر للإسراع بإنهاء الإجراءات الجمركية لمنتجات نظام CEPT. إضافة إلى إيجاد التقارب في مستويات الإنتاج بين الدول الأعضاء وتحديد قائمة للمنتجات ذات الأولوية تضم 20 نوعا.

في سبتمبر 1994 قرر أعضاء الآسيان الإسراع بتأسيس منطقة التجارة الحرة عن طريق خفض الإطار الزمني الأول من 15 سنة إلى 10 سنوات. وصولا لتدعيم هذا الإعلان باجتماع وزراء الاقتصاد في 28 أفريل 1995، والاتفاق على الإسراع بتخفيف الرسوم الجمركية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة قبل سنة 2003، وفي الاجتماع السنوي لوزراء الخارجية في بروناي 29 جويلية 1995 طالبوا بتسريع الموعد والعمل للوصول لمنطقة تجارة حرة سنة 2000[1]؛ حيث اتفق الأعضاء على الحد المشترك للتعريفات الجمركية التفضيلية الفعلية، مع وجود هدف مؤقت بنسبة 20% بحلول 1998-2000. هذا الموعد هو المقدم لاحقا إلى 2005، ومرة أخرى إلى 2003. كما وافق الزعماء على أن يكون لكل بلد ما لا يقل عن 85% من احتياجاتها من الخطوط التعريفية على "قائمة الإدراج" بحلول 2000، و90% بحلول 2001[2].

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 151.

[2] Hal Hill, **Op.Cit**, p.4.

لتدعيم هذه المبادرة، وقع زعماء الرابطة على إعلان الجماعة الاقتصادية للآسيان والعمل على تحقيق ذلك بحلول 2015، فقد أسفرت قمة آسيان التاسعة عشر في بالي بإندونيسيا؛ عن إجماع قادتها على دعم مسار تحقيق الجماعة الأمنية بقولهم[1]:

"نحن رؤساء حكومات الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ نرى أن الهدف من إنشاء الجماعة الاقتصادية لآسيان (AEC) بحلول 2015، هو دعم جهود التنمية الاقتصادية المتكافئة وتضييق الفجوات في التنمية بين الدول الأعضاء، بتنفيذ مخطط AEC سيتمكن الأعضاء من دعم النمو الاقتصادي والتنمية، وأن تكون جزءا من مجتمع الدول المتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والأمن الإقليمي، بهدف دعم تكافؤ الفرص لضمان تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ للتخفيف من حدة الفقر وتضييق الفجوة التنموي.. وضمان إستفادة جميع شعوبنا من فرص النمو والاندماج في الاقتصاد العالمي، فإننا نؤكد عزمنا الجماعي على اتخاد الإجراءات المطلوبة على المستويين الوطني والإقليمي..لتحقيق الإستدامة". ليتم العمل على دعم التعليم وتنمية المهارات في زيادة الإنتاجية، والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، فضلا عن توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل، وتعزيز التنسيق بين التنمية البشرية الوطنية والإقليمية، والتعاون في مجال الاقتصاد الكلي، وتعزيز التعاون الصناعي للقطاع الخاص.

وقد التزم الأعضاء في القمة سالفة الذكر على الالتزام بمعالجة الأطر المؤسسية والتنظيمية وإزالة العقبات أمام الاستثمار الخاص، لا سيما في المناطق الأقل نموا من الدول الأعضاء، بدعم مشاريع البنية التحتية وترشيد الاحتياجات الأساسية لضمان النمو العادل وإزالة فجوة التنمية من خلال تصميم وتنفيذ التعاون الإقليمي عبر فاعلية البرامج التي تشجع الاستثمار في القطاع الخاص.

- **مثلثات النمو (Growth Triangles):**

أدى تزايد التعاون الإقليمي في آسيا وجوارها لظهور تعاون مكاني مشترك يسمى "مثلثات النمو"، حيث اعتبرت بمثابة عجلة نمو لتسريع الهدف نحو التجارة الحرة لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا، مجسدة بذلك فكرة الدولة الإقليمية التي تطورت مع بروز مفهوم الإقليمية الجديدة، فهي تشير إلى تكتلات إقليمية

[1] The ASEAN Framework for Equitable Economic Development, ASEAN Secretariat News, June 12th, 2012 ,at:

https://bit.ly/33VuBXG (6/4/2020)

فرعية تنعكس على التعاون القطاعي الذي يجمع بين مقاطعات و ولايات من دول تنتمي إلى الرابطة بين القطاعين العام والخاص. لذا يمكن القول أن مثلثات النمو نشأت نتيجة لقوتين أساسيتين هما: التعاون الإقليمي بكافة مجالاته الاقتصادية والسياسية والخدماتية والاجتماعية، والتدفق الكبير للاستثمارات والخدمات والسياح والقوى البشرية المتعلمة المبدعة.

نشأت مثلثات النمو في آسيا نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفق توجه تنموي ملح بين الدول الآسيوية من خلال رابطة الآسيان، رغبة من هذه الدول في معالجة قضايا التنمية والفقر والجهل والعولمة ولكي تفرض وجودها في العالم كقوى مستقلة وتنموية واعدة. تشارك البلدان المتعاونة في رأس المال والموارد الطبيعية اللازمة لدخول الأسواق الإقليمية والعالمية، وفضلا عن الميزة النسبية؛ يمكن أن تساعد مثلثات النمو في إيجاد ميزة تنافسية، من خلال استخدام الموارد والمهارات والمعرفة المتوفرة لدى البلدان المتعاونة، وذلك لخلق منتجات جديدة مطلوبة في الأسواق من أجل التغلب على المعوقات المحتملة التي قد تواجهها كل دولة على حدى، وبتجميع موارد البلدان تتكون الشراكة التي تأتي بالنمو والازدهار للشركاء كمجموعة أكثر مما كان سيحققه بلد بمفرده[1].

وعليه يمكن تعريف مثلثات النمو(GT): بأنها مناطق تنمية اقتصادية عالمية تنتشر على مساحات جغرافية واضحة المعالم، وبتركيب جغرافي يغطي ثلاث دول أو أكثر تختلف فيما بينها من حيث العوامل، المقومات، والموارد كالأراضي والعمالة ورأس المال والإدارة، بحيث تشكل معا تتمة وتكاملا اقتصاديا ومؤسساتيا واجتماعيا وسياسيا. ويتضمن مثلث النمو عادة جزءا من الدولة وليس الدولة ككل كما هو معروف في التكامل الإقليمي الدولي، مما يتيح للدولة العضو أن تشترك في مجموعات ومجالات وأنشطة ومشاريع إقليمية أخرى[2].

أهم مثلثات النمو في منطقة جنوب شرق آسيا هي:

---

[1] "توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني"، تقرير التنمية البشرية العربية 2002، الفصل 6، ص 93. نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/03/19) https://bit.ly/3kPeocq

[2] رهام فاخوري، رولا ميّا، "إستراتيجية مثلثات النمو ودورها في عملية التكامل الإقليمي (الدراسات النظرية والتجارب الدولية كأداة من أجل منهجية تنموية)"، **مجلة العمارة والتخطيط**، مج. 26، الرياض، 2014-1435، ص 30.

- **مثلث نمو BIMP-EAGA:** حيث تعتبر BIMP اختصارا لـ(Brunei -Indonesia -Malaysia Philippines- Darussalam)، وتعتبر EAGA اختصارا لـ منطقة نمو الدول الشرقية لرابطة جنوب شرق آسيا ASEAN Growth Area East.

- **مشروع منطقة نهر "دلتا الميكونغ"**: الذي يضم تايلاند، كمبوديا، لاوس، و فيتنام (Thailand, Cambodia, Laos, and Vietnam).

- **مثلث النمو Medan:** هو عبارة عن تعاون ولايات من شمال سومطرة و آيشي بإندونيسيا، مع أربع ولايات من ماليزيا هي: Perlis, Kedah, Pinang, Perak، وخمس ولايات في جنوب تايلاند تتمثل في Satun ,Songkhla,Yala, Pattani, Narathiwat. تم التوقيع على هذا التعاون في بداية سنة 1990 بهدف تنمية الاستثمار الخارجي في ميدان الصناعة.

- **مثلث النمو سيجوري(The SIJORI GT)**: (Indonesia -Malaysia-Singapore)[1]: تأسس في عام 1989، وأصبح المثلث ذو صفة رسمية عام 1992، وهو يضم محافظة رياو Riau في إندونيسيا، وجنوب جوهور في ماليزيا، وسنغافورة كاملة، ومن هنا جاء اسم سيجوري نسبة إلى (Singapore-Johor- Riau : SIJORI). كان الهدف منه تقوية العلاقات والصلات الدولية في المنطقة وتحسين الشراكة بين المناطق الثلاث المجاورة للتسريع من عملية التصنيع من خلال تحالف يدمج خيرة الإدارة ورأس المال الوافر والتكنولوجيا المتطورة والبنية التحتية لسنغافورة، مع العمالة الوافرة والأراضي الواسعة والموارد والمصادر الطبيعية لولاية جوهور في ماليزيا ومحافظة رياو في إندونيسيا.

- **مثلث نمو رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الشمالي(The Nourthern ASEAN Growth Triangle) (IMT-GT) (Indonesia -Malaysia- Thailand):** تم تأسيسه في عام 1993 ليشمل عشر محافظات ضمن ثلاث دول: شمال سومطرة في إندونيسيا، شمال ماليزيا، وجنوب تايلاند، ونمت خلال السنوات تدريجيا لتضم 26 محافظة هي: كامل جزيرة سومطرة في إندونيسيا، 8 محافظات جنوب تايلاند، و8 محافظات من شبه جزيرة ماليزيا. رغم تأثره بأزمة 1997؛ فقد تم التمسك بدعم التعاون بين دوله عام 2006 لتقوية البنية التحتية الإقليمية من أجل دعم التجارة بين الدول الثلاث وبين العالم ككل ودعم السياحة والاستثمار، وهي كالتالي: محور التنمية: (سونجلا-بينانج-ميدان)، محور مضيق ملاكا

[1] رهام فاخوري، رولا ميّا، **مرجع سابق**، ص 37.

التنموي، ومحور التنمية: (باندا–ميدان–دوماي–باليمبانج)، ومحور التنمية: (مالاكا– دوماي)، ومحور التنمية (رانونج– بوكيت– باندا) الذي يعتبر آخر محور تنموي تم اعتماده عام 2008[1].

شكل(14): خريطة تمثل أهم مثلثات ومناطق التنمية في جنوب شرق آسيا.

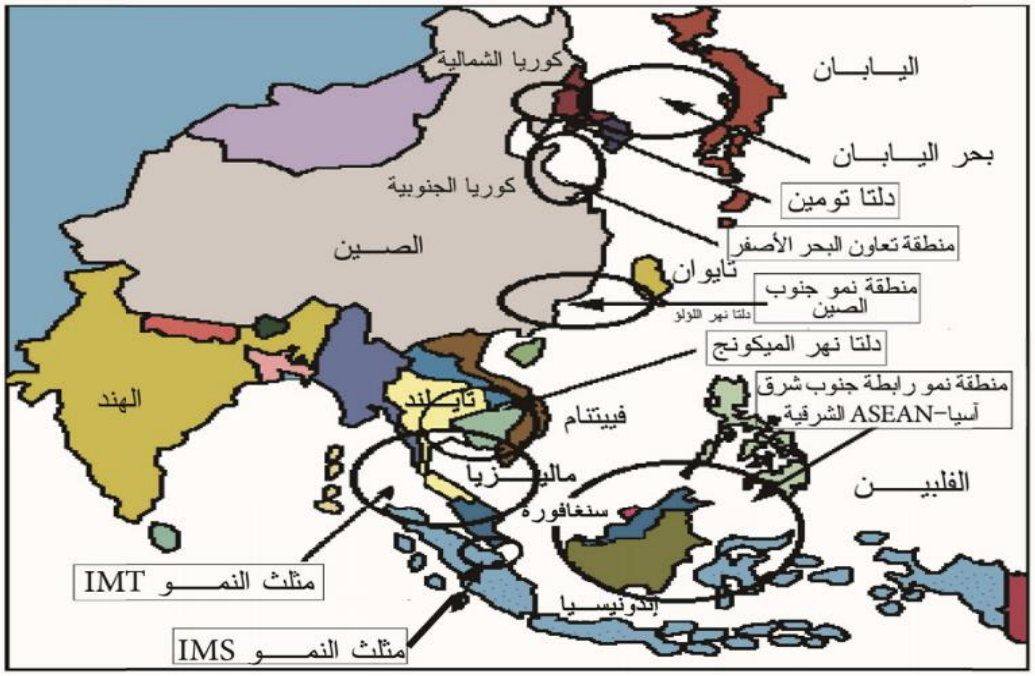

المرجع: رهام فاخوري، رولا ميّا، مرجع سابق، ص 36.

هدف هذه التكتلات هو تنشيط التجارة البينية، وهذه الإجراءات من شأنها أن تقلل من الحساسيات والتباينات، كما تجعل عمل التكتل مستمر وذا ثقة لدى كل الأطراف.

- **تفسير العلاقات ضمن رابطة جنوب شرق آسيا وفقا لنموذج "الإوز الطائر":**

يمكن تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي وتغير نمط التجارة في الاقتصاد المتنامي في إقليم جنوب شرق آسيا من خلال نموذج الإوز الطائر(The flying geese model)، الذي تعود الصياغات الأساسية له إلى النصف الثاني من الثلاثينيات وتحديدا عام 1937 من قبل الاقتصادي الياباني "**أكاماتزو كانامي**" (ثم اتسع صيتها على يد "**بروس كامنغز**" عام 1984) كنظرية بديلة لنماذج التنمية الصناعية التي يطرحها الغرب، فقد صاغ أكاماتزو هذا النموذج باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في ميادين التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي، وذلك على غرار نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو، إذ تتفق كلا النظريتين لروستو وأكاماتزو على وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي(linear – Uni)، مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد

[1] رهام فاخوري، رولا ميّا، **مرجع سابق**، ص 38–42.

في إطار المسار التاريخي المحدد له[1]. لذا فقد كان النموذج الياباني مختلفا عن الوصفات التي قدمها الاقتصاديون التقليديون، فاليابان هي مصدر الإلهام للدول الآسيوية، حيث لم يكن نموذجا دقيقا مفصلا فقط؛ بل أسلوبا واسعا للتنمية تميز بالتدخل الحكومي والسياسات اللينة (سواء كانت عن طريق الإعفاءات الضريبية لفترة محددة أو سياسات الائتمان المفروضة أو كلتيهما)، كما كان دعم الصادرات العجلة الرئيسية لتشجيع النمو.

يحدد أكاماتزو ثلاثة منحنيات رئيسة لطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الآخذ بالنمو وهي[2]:

– منحى الاستيراد: من خلاله يتم إدراك طبيعة الواردات التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

– منحى الإنتاج: يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.

– منحى الصادرات: يبين نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات (بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها: كثيفة العمل، كثيفة رأس المال، كثيفة التقانة، كثيفة المهارة).

وتعد هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل اقتصاد جاء متأخرا في ميدان النمو والتقدم، في إطار نموذج " الإوز الطائر " وذلك تبعاً للارتفاع والمسافة.

على المستوى التحليلي يرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل[3]:

– المرحلة الأولى: يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا.

– المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم (البلد المتقدم القريب).

– المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما، يقول الياباني أكاماتزو أن التنمية الاقتصادية في آسيا يمكن أن تتبع تشكيل سرب الإوز الطائر في عملية النمو الاقتصادي، اليابان في المقدمة يتبعها الآخرون وفقا للمستوى التكنولوجي والاقتصادي لكل منهم، فقد أرست اليابان النمط بالبدء في أعقاب الحرب مباشرة بصناعة المنسوجات (كانت تستوردها من بريطانيا)، ثم تحولت إلى منتج ومصدر لصناعة النسيج، ثم انتقلت في الخمسينات إلى الكيماويات،

---

[1] محمد صالح جاسم، "أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق إنموذج "الإوز الطائر" –كوريا الجنوبية دراسة حالة"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، مج 7، ع. 13، 2015، ص 131.

[2] محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 155.

[3] **المرجع نفسه**، ص 156.

ثم إلى الحديد والصلب، حيث استطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية كصناعة السيارات، وحديثا جدا انتقلت إلى الالكترونيات والأجهزة الكهربائية. وفي مرحلة تاريخية لاحقة تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول من الإوز بالاستفادة من تقنية اليابان ومحاكاة تطورها، وهكذا طورت دول السرب الأول من اقتصادياتها فأضحت تنتج سلعا مصنعة كثيفة رأس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني والتي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على الصناعات كثيفة استخدام العمل غير الماهر إلى الصناعات التي تعتمد على العمل الماهر والتقنية المتطورة وكثافة رأس المال. ويتكرر انتقال صناعة النسيج إلى الدول الأقل تقدما مثل فيتنام وكمبوديا على التدرج والنمط التنموي نفسه بالاعتماد على كثافة العمل والتقنية المستوردة من سرب الإوز السابق لها[1]. وعليه تأتي اليابان في مقدمة السرب بوصفها الإوزة القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم التنينات الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة)، ثم السرب الثاني ويضم النمور الأربعة (ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين)، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام.

يفصل بين كل سرب وآخر مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة، وطبقا للنموذج فإن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدما مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق)، حتى يتم الوصول إلى المرحلة الثالثة عندما تبدأ الزيادة في الإنتاج المحلي ومن ثم يمكن البدء بالتحول إلى الصادرات، وهنا تبدأ معدلات الاستيراد بالتراجع حتى يتم الوصول إلى النقطة التي يكون فيها حجم الصادرات متفوق على الواردات، هذا الوضع يعود بالفائدة على ميزان المدفوعات للبلدان النامية[2].

وعليه يمكن القول بالنسبة لعلاقات دول جنوب شرق آسيا أن: التجارة هي المحرك الأكثر أهمية في نمط العلاقات البينية في هذه الدول، كما أن علاقات الترابط فيما بين الأنشطة الصناعية لا تتم ضمن بلد واحد ولكن في إطار مجموعة من البلدان ذات الهياكل الصناعية المتكاملة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد على حدى، ومن خلال نموذج الإوز الطائر يتجلى ذلك عبر نقل السلع والتقانة الجديدة إلى الدول في المراحل المختلفة، فهذا الأسلوب يحقق علاقة تكاملية لعملية

[1] كمال عايشي، "دور نظرية الاوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، مجلة **أبحاث اقتصادية وإدارية**، ع.6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2009، ص 214.

[2] محمود صالح جاسم، **مرجع سابق**، ص، ص 132، 133.

التطور الصناعي بين الدول التابعة (سنغافورة) التي تستورد السلع الجديدة المبتكرة من الاقتصاد الياباني الذي يوفر لها (ولغيرها من الدول في السرب الثاني) مستلزمات الإنتاج، حتى تصل إلى مرحلة تصدير المنتجات كثيفة التقانة أو كثيفة رأس المال البشري. وتعيد دول السرب الأول الأمر نفسه مع احتياجات التنمية في بلدان السرب الثاني (النمور الأربعة) التي بدورها تستفيد من تلك الصناعات لتحولها في مراحل لاحقة لاقتصاديات الدول التي لم تحلق بعد كما وصفها النموذج مثل فيتنام وكمبوديا، وهكذا يستمر نمط العلاقات.

هذا المسار يفتح المجال أيضا لنمو الواردات من السلع النمطية البسيطة الكثيفة في العمالة غير الماهرة القادمة إلى بلدان الأسراب المتقدمة من البلدان الآسيوية التي لازالت في بداية السلم التصنيعي، مثل: ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين. وبالتالي فإن الاقتصاديات الآسيوية تتقدم معا من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلمي الواردات والصادرات[1].

على المستوى الاقتصادي يمكن لنموذج الإوز الطائر تفسير طبيعة العلاقات بين دول جنوب شرق آسيا، لكن ذلك غير ممكن في المستويات السياسية والأمنية خاصة. فعلى المستوى السياسي هذا النموذج الذي تقوده اليابان؛ يذكر الآسيويين بالقوة الاستعمارية اليابانية في شرق آسيا، التي كانت ترى نفسها متفوقة بمجتمعها القومي الياباني، ولها نظرة استعلاء على غيرها من الشعوب الآسيوية الأخرى، مما سيخلق تخوف لدى الشعوب الآسيوية من فكرة هيمنتها على دول الجوار بحكم قيادتها للسرب. أما على المستوى الأمني؛ فتتخوف كثيرا الدول الآسيوية من الإصرار الياباني على الاهتمام بالقوة العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة في مسألة حماية أمنها من التهديد النووي الكوري، فاليابان لم تسع فقط إلى إعادة بناء العلاقات الأمنية اليابانية–الأمريكية بل لإعادة بناء القوة العسكرية اليابانية في العالم بواسطة" إعادة بناء البنية الأمنية الأمريكية اليابانية" و "برنامج الدفاع متوسط المدى (2000–2005)" [2]، لأن ذلك يذكرهم بالاحتلال العسكري الياباني لكوريا ولأجزاء واسعة من الصين، فيزيد تخوفهم من قيامها بمحاولات جديدة في حالة امتلاكها للقوة.

يفسر نموذج الإوز الطائر التحولات الاقتصادية فقط في الدول الآسيوية وكيف تحقق النمو الصناعي، رغم الإسهامات

[1] محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص 165.

[2] Wang Zhenggi, **Op. Cit**, P.23.

الفذة لهذا النموذج والمنافع الاقتصادية التي تحققت للعديد من الأطراف، حيث ساهمت بشكل كبير في تخفيف حدة التوترات بين الأطراف وتشابك المصالح الاقتصادية، إلا أن هناك من يعدها محاولة يابانية للترويج لتطلعاتها الإمبريالية، فهذا النموذج بني على افتراض أن اليابان هي التي تقود بناء شبكة اقتصادية–آسيوية وأن الصين مجرد تابع، وهو ما أثبت الواقع عكسه عبر ما تسجله الأرقام الدقيقة لمستويات النمو الجد متطورة التي بلغها الاقتصاد الصيني على المستوى العالمي.

المطلب الثالث: واقع العلاقات الخارجية لدول المنطقة

- **تفاعلات دول الآسيان الخارجية كجماعة إقليمية:**

منذ بدأت الآسيان في نشاطها الفعلي خلال مؤتمر بالي فيفري 1976؛ حرصت على إدارة علاقاتها الخارجية كجماعة إقليمية، نظرا لعجز إمكانيات دولها منفردة في التأثير في العلاقات الدولية، مؤكدين في تعاملاتهم مع الدول الكبرى والتكتلات الإقليمية الأخرى على أنهم كتلة متماسكة تدير شؤون علاقاتها وفق نهج إقليمي يراعي المصالح المشتركة لأعضائه والمتغيرات العالمية. لكن ذلك لم يلغ أبدا حق الدول الأعضاء في إدارة علاقاتها الخارجية بحرية شريطة أن لا يشكل ذلك خطرا على مصالح الرابطة. وقد عملت تلك الدول على توحيد مواقفها في العديد من القضايا المفاوضات الدولية، عبر إجراء مفاوضات داخلية أولية لصياغة موقف موحد بين أعضائها أولا، وبدا ذلك في اجتماع دول الرابطة في 17 فيفري 1992 لصياغة موقف موحد في مؤتمر البيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة.

عموما يمكن تحليل التفاعلات الداخلية والخارجية لدول لآسيان كالآتي:

وحدات النظام: تتمثل في دول جنوب شرق آسيا وهناك من يضيف لها كل من اليابان والصين، بالرغم من عدم انتمائهما لإقليم جنوب شرق آسيا باعتبارهما أهم القوى الفاعلة في المنطقة.

التفاعل: تميزت في المراحل الأولى لنشأة التكتل بكثرة التوترات والنزاعات على المستويين الداخلي والخارجي، ويرد ذلك لمخلفات المرحلة الإستعمارية وتفاعلات البيئة الدولية غير المستقرة زيادة على الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية. بعد نهاية الحرب الباردة ساد علاقات دول الآسيان النمط التعاوني.

الوسط: النظام الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا تناوله وفق تحليل "شبيغل" و"كانتوري":

– دول القلب: تتمثل في إندونيسيا بحكم قوتها المادية التي مكنتها من فرض وجودها(بعض التحليلات تعتبر دول القلب هي الصين واليابان قوتان متطلعتان للهيمنة لهما إمكانيات تخول لهما ذلك).

– دول الأطراف: تتمثل في القوى الفاعلة ضمن رابطة الآسيان وهي: ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، بروناي، والفلبين. إضافة إلى أحد دول جوار الآسيان وهي كوريا الجنوبية.

– دول الهامش: وهي الدول الأقل فاعلية في التكتل: لاوس، مينمار، كمبوديا، فيتنام، تيمور الشرقية.

هيكل النظام: من خلال التطرق للعلاقات البينية لدول الآسيان نلاحظ تقارب حجم القوة بمختلف أبعادها بين دول الرابطة، خاصة الدول الخمسة المؤسسة للتكتل، فمن الصعب إيجاد تراتبية للقوة ضمن هذه المنظمة نتيجة تقارب وحداتها، إلا أن إندونيسيا تلعب دور القائد للتكتل، تليها بقية الدول.

- **منتدى الآسيان الإقليمي Forun Asean Regional (ARF):**

تم إنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان الذي ضم دول جنوب شرق آسيا ودول من شمال شرق آسيا لمناقشة القضايا الأمنية مع ممثلين من أمريكا الشمالية، أستراليا و أوروبا. فالآسيان تدرك بأن لها إطارا إقليميا فرعيا؛ على الرغم من أن له اعترافا دوليا ضمنيا؛ فلن يكون أساسا كافيا للتحاور حول الاهتمامات الأمنية المتعلقة ببروز الصين وتأثيرات العولمة الاقتصادية[1]. يعد منتدى الآسيان الإقليمي أحد الملامح المهمة لتغيير البيئة الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو أحد الصيغ الفاعلة في طريق بناء نظام إقليمي جديد، لذلك مضت منظومة جنوب شرق آسيا إلى تبني صيغة تعاون أمني بين دولها في إطار تعاون سياسي–أمني بعد ربع قرن من قيام المنظومة لمواجهة التحديات والأخطار ذاتيا[2]. أنشئ هذا المنتدى في أوائل عام 1990، كان أول اجتماع له عام 1994، وقد ضم القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد لتفعيل الدور السياسي والأمني للرابطة في الإقليم وجعلها آلية لحل المشكلات القائمة، فضلا عن إيجاد توازن بين القوى الإقليمية الكبرى[3]. في البداية ضم ثمانية عشر عضوا أما حاليا فتوسع ليضم ثلاثة وعشرين عضوا، كما يلي: رابطة دول جنوب شرق آسيا، اليابان، كوريا الشمالية، جمهورية الصين الشعبية، أستراليا، نيوزيلندا، كندا، الولايات المتحدة، سري لانكا، بابوا، غينيا الجديدة، روسيا، منغوليا،

[1] Amitav Acharya, Regional Institutions and Security Order in Asia, **Op. Cit**, p.5-7

[2] خير الدين نصر الرحمان، **آسيا مسرح حرب عالمية محتملة: دراسات إستراتيجية**، مركز الإمرات العربية للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبوظبي، 2001، ص 113.

[3] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص 208.

الاتحاد الأوروبي، الهند، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باكستان، تيمور الشرقية، وبنغلاديش. المحفل قد أدى إلى تجمع بين أهم القوى في آسيا والمحيط الهادئ[1].

فدول الآسيان رأت في المنتدى وسيلة لها للتعاون مع القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد، باعتباره آلية لمواجهة التحديات الإقليمية، فالأفكار الأولية لهذا التجمع الأمني هو وضع الصين ضمن هذا المنتدى بغية تقييدها بشكل ذاتي(Self-binding)[2]، في ظل عجز دول الرابطة عن مواجهتها بشكل مباشر لضعف قدراتها مقارنة بقدرات الصين الكبيرة (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا).

وضع الأعضاء وثيقة سنوية تسمى الرؤية الأمنية السنوية: يتحمل الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطور المنتدى المؤسسي، حيث يتولى التنظيم ورئاسة الاجتماعات السنوية له وفق النظام المعتمد في منظومة جنوب شرق آسيا الأولوية المطلقة للتشاور والإجماع، في حين أن الهدف الرئيس- وعبر الحوار- هو إيجاد درجة عالية من الراحة لجميع المشاركين.

- **الآسيان+3 (APT) Asean Plus Three:**

رغم الانقسامات والتباينات العديدة بين الإقليمين شرق آسيا وجنوب شرق آسيا في مختلف الميادين، لكن مختلف الأطراف يؤكدون على القيم والهوية الشرق آسيوية وضرورة تمتين التعاون بين الطرفين، وقد تجسد ذلك من خلال الآسيان+3 (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية)، فهي المنتدى الوحيد الذي يضم شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، وتعبر هذه المبادرة على مقترب بناء الإقليم بشكل رئيسي. فهذا التنظيم يشير إلى نوع من الإقليمية الآسيوية الخاصة الرامية إلى تحقيق التعاون الوظيفي والاقتصادي.

- **الآسيان ومنظمة الأبيك (APEC) Asia-Pacific Economic Cooperative:**

منظمة دولية تأسست عام 1989 بدعوة من أستراليا تجمع الاقتصادات النشطة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، بين اقتصادات آسيا والمحيط الهادي. ويشار إلى أن المنظمة ليست

---

[1] Otto von Feigenblatt," ASEAN and Human Security: Challenges and Opportunities",**Southeastern University RCAPS Working Pape**r No. 09-5 July 2009, Ritsumeikan Center for Asia Pacific Studies (RCAPS), Ritsumeikan Asia Pacific University,p.9,at:
https://bit.ly/3j1rD9n

[2] James Ferguson, East Asian regionalism: the challenge of political reform and systemic crisis in the late, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation University of Warwick, Coventry, United Kingdom,1990,p.13, at :
https://bit.ly/2Gd3pKs (6/12/2019)

تكتلا اقتصاديا في حد ذاته، فليست لديها قرارات ملزمة ولا اتفاقيات رسمية بين أعضائها تناقش سياساتها في اجتماعاتها، وتتخذ إجراءات للعمل على تطوير وتحرير الاقتصاد، وتتخذ الإجراءات بالموافقة لكنها ليست ملزمة رسميا للأعضاء[1]. هدفها هو تطوير دينامية اقتصاد آسيا–الباسيفيكية والتشاور من خلال التعاون من أجل التنمية والتعاون الاقتصادي والتقني، وتسريع برامج تسيير التجارة والاستثمار.

تتألف المنظمة من 12 دولة هي أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، اليابان، أعضاء الآسيان الستة في تلك الفترة: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، وكوريا الجنوبية. ثم انضمت كل من الصين وهونغ كونغ وتايوان للمنظمة سنة 1991، ليصبح الحديث عن الاقتصاد أكثر منه عن العضوية، ذلك أن الصين لا تعترف بتايوان بلدا مستقلا. كما انضمت المكسيك وغينيا الجديدة للمنظمة عام 1993، والتحقت تشيلي في العام التالي. وفي عام 1998 انضمت كل من روسيا، بيرو، وفيتنام، لتجمع المنظمة في عضويتها أكثر من نصف سكان العالم، وما يمثل 47% من التجارة العالمية، و57% من الإنتاج العالمي[2]. لذا تعد هذه المنظمة هيئة إقليمية تعتمد مبادئ الإقليمية المفتوحة، كون معايير الانضمام لها لا تشترط معيار القرب الجغرافي، بل تكتفي بأن يكون للطرف الراغب في الانضمام ساحلا على المحيط الهادي، وأن يقبل بهدف تحرير التجارة مع حلول عام 2020.

كانت الآسيان مترددة في الانضمام إلى أطر كبرى لآسيا الباسيفيكية خوفا من أن تخضع لسيطرة القوى الكبرى وأن تتعرض هويتها القومية للمسح. لكن هذا الموقف تغير عندما أدركت أن الانضمام إلى مؤسسات إقليمية أوسع سيمنحها فرصة لإبراز نموذجها الإقليمي–الفرعي على مستوى أوسع، وبذلك تضمن لنفسها أكبر تأثير، حيث أدرك أعضاء الآسيان أن الإطار المؤسسي الموسع ضمن منظمة الأبيك التي تسعى لتنمية وتطوير ديناميكية الروابط الاقتصادية عبر الباسفيك في السبعينات والثمانينات؛ هو ضروري للتعبير عن المشكلات الناتجة بسبب الاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية والأمنية المتنامية بين جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا[3].

---

[1] "منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)"، موسوعة الجزيرة ، نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/2RVKaYu (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/03/19)

[2] **المرجع نفسه**.

[3] Amitav Acharya, Regional institutions and Security Order in Asia, **Op. Cit**, p.5-7.

- **قمة شرق آسيا EAS:**

تأسست سنة 2005، وضمت: دول الآسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا ونيوزيلندا، وقد كان هدف الرابطة من خلال تأسيس هذه القمة بداية تخفيف حدة التوترات المتزايدة بين اليابان والصين في فترة 2004-2006، والأهم احتواء صعود الهند وضمها داخل إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. بسبب التنافس الشديد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ التحقت هذه الأخيرة كذلك بإطار القمة سنة 2011، لتشجيع الطرفين على إقامة نمط علاقات بناء ذات توجهات مستقبلية واضحة. وقد نوهت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" في خطابها الوارد مباشرة عقب انضمام الولايات المتحدة لقمة شرق آسيا؛ "بالدور المركزي لرابطة آسيان"، كما أعربت عن رغبة الولايات المتحدة في أن ترى هذه القمة تتحول إلى "منتدى للمشاركة الفعالة في القضايا الإستراتيجية والسياسية، بما يشمل الحد من انتشار السلاح النووي والأمن البحري والتغير المناخي".

المبحث الثالث: آليات دول جنوب شرق آسيا في مواجهة عوامل اللاأمن بالإقليم

دفع التداخل والتنوع في القضايا الأمنية دول منطقة جنوب شرق آسيا إلى تبني أشكال عدة من التعاون الإقليمي وبين الإقليمي للتعامل مع مختلف التوترات الأمنية، وعليه يمكن النظر إلى البيئة الأمنية في جنوب شرق آسيا على أنها تتألف من أربعة أنماط رئيسية للتعاون الأمني[1]:

- يشمل النمط الأول التعاون الدفاعي المتعدد الأطراف بين القوى الخارجية ودول جنوب شرق آسيا الفردية، ويهدف إلى معالجة مخاوف أمنية محددة، من الأمثلة الرئيسية لهذا النمط: ترتبات دفاع القوة الخمسة (FPDA)، وجهود مكافحة القرصنة التي بدأتها اليابان.
- يشمل النمط الثاني للتعاون الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة؛ التعاون الدفاعي والأمني مع حلفاء المعاهدة والشركاء الإستراتيجيين وغيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- النمط الثالث يتركز على الجهود المتعددة الأطراف التي تقودها الصين لربط الآسيان إلى هيكل التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا مع التركيز الرئيسي على القضايا الأمنية غير التقليدية.
- يشمل النمط الرابع بذل جهود متعددة الأطراف تركز على رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التعاون الأمني بين أعضائها والحوار مع الشركاء، وبين أعضاء المنتدى الإقليمي لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

[1] Carlyle A Thayer, **Op. Cit**, p.13.

ولأن النمطين الأول والثاني عرفا إلى حد ما نوع من التراجع بسبب تنامي التهديدات الأمنية وكذا تضارب الآراء بين مختلف دول المنطقة بين رافضة ومؤيدة لمسألة الاستعانة بالمضلة الأمنية الأمريكية؛ فقد اعتمدت رابطة جنوب شرق آسيا على المسارين الأخيرين: بناء ترتيبات أمنية إقليمية وإجراءات بناء الثقة. وهو ما سيتناوله هذا المبحث مرورا بالمقاربة الأمنية من الجانب النظري للرابطة.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)

انحصرت قضية الأمن لدى دول جنوب شرق آسيا في السنوات الأولى لنشأة رابطة الآسيان في المنظور التقليدي للأمن الذي يتجسد من خلال الطرح الواقعي القائم على فكرة سيادة الدولة، مبدأ عدم التدخل، الردع وتوازن القوى، وقد أولت الدول الأعضاء قيمة كبرى لهذه المبادئ، من خلال احترام الدولة المركزية وحماية السلامة الترابية والإقليمية، وبشكل أدق تم التركيز على المفهوم التقليدي للأمن القومي: "الذي يشير نظريا وعمليا إلى القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها، وتلبية احتياجاتها، وتأمين مصالحها، وتحقيق أهدافها، لحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية"[1]. وفي نفس خضم النظريات التقليدية التي جوهر تحليلها الدولة كأهم وحدة تحليل أساسية؛ تبنت دول جنوب شرق آسيا مقاربة أمنية قائمة على الطرح الذي جاءت به النظرية الليبرالية الجديدة في سبعينات القرن العشرين والتي عرفت بنظرية "الاعتماد المتبادل" (Theory of Interdependence) هذا الطرح واكب مرحلة تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، وتراجعها لصالح علاقات عبر-قومية تشبه الشبكة العنكبوتية[2]، حيث أن القيم الليبرالية انطلقت من حرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي بشكل يؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية ومنه تحقيق الأمن والرفاهية.

سعت دول الآسيان لتحقيق التعاون والتقارب بينها من خلال قيام رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنة 1967، انطلاقا من الاستناد على القواسم والقيم المشتركة لتقليص حدة النزاعات بينها وتعزيز التكامل

[1] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت، 2017، ص، ص، 12 ،13.

[2] Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité Internationale,** Editions Montchrestien , paris, 2002, p.13.

الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة، عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي لدعم الاستقرار، في إطار مؤسساتها ومنظمات التي أنشئت لهذا الغرض.

بروز قضايا خلافية بين دول الآسيان، بسبب التحولات العالمية التي (فرضتها مرحلة الحرب الباردة) مست أمن واستقرار المنطقة؛ كحدوث نوع من الفراغ الأمني، بسبب تقليص الولايات المتحدة الأمريكية لحجم قواتها هناك؛ فانقسمت الآراء بين الدول الأعضاء حول مفهوم الأمن إلى اتجاهين، أين اقترحت ماليزيا أن يتم الاعتماد على القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، والصين) لضمان حماية الإقليم، في حين إندونيسيا عارضت ذلك وأكدت على ضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن الإقليمي، هذا الرأي الأخير تلقى تأييدا من طرف تايلاند، سنغافورة، والفلبين، ما جعل أغلب الآراء تتوحد حوله في رفض التدخلات الأجنبية بالإقليم. فدول الآسيان ترى بأن الحفاظ على الأمن الإقليمي يستدعي أن تكون المنطقة قادرة على الصمود، بحيث أن كل دولة عضو في الرابطة يكون لديها أساس اقتصادي قوي وسياسة خارجية لا تتماشى مع أي توجه للقوى الكبرى.

أسفرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وانخفاض خطر المواجهة النووية، بالإضافة إلى التحولات التي مست بنية النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والانعكاسات السلبية التي خلفتها ظاهرة العولمة كانتشار الحروب بسبب النزاعات الداخلية؛ عن ظهور تهديدات أمنية جديدة بمنطقة جنوب شرق آسيا ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية. وقد تعقد الوضع أكثر بسبب التحديات التي عرفتها المرحلة كالأزمة المالية الآسيوية خلال 1997 وما ترتب عنها من أضرار، بعدها أحداث 11 من سبتمبر 2001 والهجمات على الولايات المتحدة والتفجيرات الإرهابية في جنوب شرق آسيا في السنوات اللاحقة، أيضا نشوب متلازمة التهاب الجهاز التنفسي الحاد (سارس) في 2003، وتسونامي المحيط الهندي 2004[1].

فوجدت طروحات الواقعية التقليدية نفسها عاجزة عن تفسير محتوى هذه التهديدات التي تخطت التهديد العسكري المقتصر على تهديد بقاء الدولة باعتبارها موضع الأمن الجوهري. لتنطلق طروحات

[1] Brendan Howe, and Min Joung Park,"The Evolution of the ASEAN Way; Embracing Human Security Perspectives", **Asia–Pacific Social Science Review** (APSSR) is an internationally refereed journal published biannually, 16 (3), 2017, p.4.

الواقعية الجديدة لتتدارك تلك الانتقادات المتعلقة بعدم احتوائها لهذه التهديدات الجديدة، فحسب تصورات هذه الأخيرة فإن موضوع الأمن يتمثل في الدولة وتحديدا الأمن القومي الموسع. وكون دول الآسيان ليست بمعزل عن تنامي هذه التهديدات الأمنية، جعلها تدرك أهمية إدراج مفهوم الأمن الموسع في مقارباتها الأمنية لأن هذا المفهوم له نظرة شاملة للأمن تتضمن التهديدات العسكرية وغير العسكرية.

أشار "**موثيا ألاغابا**" **(M.Alagappa)** أحد رواد علماء الأمن الآسيويين؛ إلى أن مفهوم الأمن الشامل هو مفهوم تنظيم الأمن في جنوب شرق آسيا، لاسيما خلال السنوات التكوينية للرابطة أواخر السبعينات إلى أوائل التسعينات، حيث انعكس طرحه الفكري على بيان المنطقة الذي أعلنه رئيس وزراء ماليزي سابق بقوله: "إن الأمن الوطني لا ينفصل عن الاستقرار السياسي والنجاح الاقتصادي والوئام الاجتماعي، فبدونها كل الأسلحة في العالم لا يمكن أن تمنع بلد من التغلب عليها من قبل أعدائها، الذين يمكن تحقيق طموحاتهم، وأحيانا دون إطلاق النار". فوجد الأمن الشامل صيغة مماثلة في مفهوم "الدفاع الكامل"، وأكد ألاغابا أن منطقة الآسيان تعتبر دائما الأمن متعدد الأبعاد وشامل[1].

لكن بقيت الطروحات النظرية سواء الواقعية التقليدية أو الواقعية الجديدة مقتصرةً في محتوى مفهومها على تلك التهديدات التي تمس بقاء الدولة باعتبارها الموضوع المرجعي للأمن، فكل مسألة لا تمس بقاء الدولة لا تدرج ضمن مفهومي الأمن التقليدي والأمن الموسع، فالواقعيون والواقعيون الجدد أكدوا ضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي[2].

أكدت دول الآسيان على أن المرونة الإقليمية هي الوسيلة لتحقيق الأمن الشامل على المستوى الإقليمي بالتركيز على التنمية الاقتصادية وموقف عدم الانحياز تجاه منافسة القوى الكبرى، مع تعزيز تعاون إقليمي أوثق. مؤكدة على حاجة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى الاعتماد على قدراتها الخاصة ونقاط القوة لتكون آمنة دون الحاجة إلى الاعتماد على القوى الخارجية

[1] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p,p. 125, 126.

[2] Barry Buzan, Rethinking Security after the Cold War, **Cooperation and Conflict**, Vol.32, Janvier 1997, p.9.

لتوفير أمنهم. باختصار، فإن مفهومي الأمن الشامل والمرونة الإقليمية قد تحددا أساسا ضمن سلوك العلاقات السياسية والأمنية داخل المنطقة والتعاون بين دول الرابطة[1].

رغم الطروحات التي تناولت مفهوم الأمن الشامل الذي يوفر تصورا أوسع للأمن في الواقع، إلا أن مرجعيته بقيت محصورة في الدولة دون أي اهتمام بالشواغل الأمنية للأفراد والمجتمعات المحلية، وهو الأمر الذي خلق ضرورة لتوسيع ذلك المفهوم بسبب تلك التحولات الحاصلة على مستوى بروز فواعل دولية جديدة في العديد من دول المنطقة، نتجت عن تنامي نشاطات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، التي لناشطيها ارتباطا بالهيئات الدولية الأخرى لدعم تنسيق الجهود المتعلقة بالقضايا الإنسانية، فقد تزايدت ضغوطاتها على الحكومات لدفع بناء الدوائر الانتخابية من أجل السلام؛ للتأثير على السياسات والبرامج التي يمكن أن تحدثها نظم الأمن لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن الأفراد والمجتمعات[2]؛ لتحتل بذلك قضية أمن الأفراد اهتماما أكبر.

جاءت طروحات النظرية النقدية التي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل Global World Security والأمن الإنسانيHuman Security؛ هذا الأخير الذي يعرفه "**شارل فيليب دافيد**" (**Charles Philippe David**) و"**بياتريس باسكال**" **(Béatrice Pascal)** على أنه: "حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية"، كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن" التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي"[3].

وعليه فإن جوهر موضوع الأمن الإنساني باعتباره موضوع الأمن: هو الفرد والجماعة وليس الدولة، فهذه النظرية ترى بأن أمن الإنسان أولى من أمن الدولة، ومن خلال ذلك فإن أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الأفراد الذي لن يتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية،

---

[1] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p.126.

[2] Brendan Howe, and Min Joung Park, **Op.Cit**, p.5.

[3] Charles- Philippe DAVID, et Béatrice PASCAL,"Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul DANDURAND (1816-1942) ", **Etudes internationales**, (N° spécial) vol. XXXI, n°4, Déc. 2000, (p-p. 649-674), p.651.

ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة التي يعيشونها. أما التهديد حسب تصوراتها فعرّف من خلال ما يشكله من إعاقة لتحرير الفرد وليس مما يشكله من خطر مباشر للدولة، فيكون السبيل لتحقيق الأمن هو الانعتاق(**Emancipation**)؛ بمعنى التحرر (من الخوف، من الحاجة الاقتصادية، من الاستعباد، والعنف السياسي) ويتطلب إشباع كل الحاجيات الأساسية للفرد مهما كانت: اقتصادية اجتماعية، ثقافية، سياسية، أو أمنية، بغض النظر عن هويته وانتمائه وفي أي مكان أو زمان وجد فيه. إثرها تجددت العديد من المفاهيم الأخرى على غرار مفهوم القوة والمصلحة والسيادة والحدود وكذا المواطنة، هذه الأخيرة التي أصبحت في نظر النقديين مواطنة عالمية لا تعترف بالحدود ولا بالسيادة.

وجد مفهوم الأمن الإنساني طريقه إلى الخطاب الأمني بجنوب شرق آسيا نتيجة عملية التحول الديمقراطي داخل المنطقة والدور المتزايد للمجتمع المعرفي ونشطاء المجتمع المدني، كون الحلول الوطنية لم تعد كافية في الكثير من الأحيان، وبالتالي هناك حاجة ماسة للتعاون الإقليمي متعدد الأطراف، فالهدف من الأمن ليس الدولة فقط، ولكن أيضا أمن الأفراد(البقاء، الرفاه، الكرامة)، وقد أضاف هذا بعدا جديدا لطبيعة التعاون الأمني في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فالإدارة الفعالة لتلك القضايا تتطلب تعاون أعمق بالتنسيق بين الدول والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية[1]. أدركت دول رابطة الآسيان الحاجة إلى إقامة أطر وتنظيمات لتفعيل الحوار بالتركيز على قضية التعاون الأمني فيما بينها بصورة أكبر، عبر تبني سياسة أمنية متعددة الأقطاب قائمة بالأساس على الدول الرائدة في الإقليم التي تقوم بدور التوازن فيما بينها، خاصة مع تراجع الوجود العسكري الأمريكي بالإقليم، وتزايد الصراع في بحر الصين الجنوبي وتنامي نشاطات الصين هناك.

على الرغم من الأهمية المتنامية لخطاب الأمن الإنساني والمكانة المحورية للعنصر البشري لدى منظمة آسيان التي يتم إقحامها ضمن مساعي بناء مجتمع آسياني بحلول 2020؛ فإن المقصود من الأمن البشري بالنسبة للعديد من صناع القرار هو بالأساس معنى الأمن الشامل[2]. فكثيرا ما بقيت دول الآسيان مصرة على مبادئها التقليدية كمبدأ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل الذي كان

---

[1] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p129.

[2] يايو لاي هوي،" الأمن الإقليمي: مجموعة الآسيان .. الاتحاد الخليجي العربي التجارب المستفادة"، **مجلة أراء حول الخليج العربي**، ع.163 ، مركز الخليج للأبحاث، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/341TS1r (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/03/19)

يقف عائقا أمام العديد من الانتهاكات التي تتعرض لها بعض الجماعات الإثنية في إطار الرابطة، لتكتفي الدول الأعضاء بالتنديد بدلا من اتخاذ مواقف حاسمة، حيث أكد الواقع تمسك دول الرابطة بمفهوم الأمن الموسع الذي يبقى محوره الأساسي الدولة، وسبيل تحقيقه لا يكون خارج إطارها.

ولأن الأمن ارتبط بكل ما يمكن أن يهدد أمن الإنسان، وتأكد لكل الدول أن ما يحدث لدى دول الجوار من حالة اللااستقرار (سواء الناتجة عن النزاعات الداخلية أو من التخلف الاقتصادي أو عن الفقر) سينعكس سلبا عليها؛ استوجب عليها العمل جماعيا لمكافحة تلك التهديدات التي لم تعد محصورة داخليا بل ممتدة للمستويين الإقليمي والعالمي، ليصبح أمن الدولة مرهون بأمن دول الجوار مما زاد الوعي بضرورة التعاون الجماعي لمكافحتها. فقد خلقت العولمة صورية الحدود بفضل تزايد الاعتماد المتبادل، والاقتصاد الآخذ في التوسع بشكل يلغي الحدود بين الأعمال الداخلية والدولية، وتسارع حركة التكنولوجيا والمعلومات، مما أدى إلى تراجع الجيوبوليتيكية التقليدية أين وضعت الجغرافيا كمحدد للسيادة والحرب.

وعليه يمكن القول بأن دول الآسيان قد تبنت صيغة مركبة لإحلال جديد للسلام والأمن في جنوب شرق آسيا، والتي تقوم على وضع مستويات عديدة للعمل والتحرك السياسي، والتأكيد على العمل داخل إطار أمني إقليمي مشترك. في إطار ذلك انتهجت دول الرابطة في سعيها لإحلال الأمن الإقليمي مقاربة عملية جداً في ضم وإشراك القوى الكبرى في المنطقة لضمان توازن القوى، لأن مفهوم الأمن وكذا آليات تحقيقه تأثر كثيرا بسبب تباين سياسة القوى الإقليمية والدولية في إقليم جنوب شرق آسيا، كغيره من الأقاليم الآسيوية الأخرى التي شهدت تطبيق استراتيجيات متباينة لمواجهة التهديدات المختلفة، خاصة تلك التي قادتها القوى الآسيوية الكبرى (اليابان، الصين، الهند وروسيا) والتي أعربت من خلالها عن استعدادها لبناء علاقات إقليمية تقوم على أساس تنمية روح الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بشكل سلمي بعيدا عن طموحات الهيمنة. فمفهوم الآسيان للأمن قائم على إبعاد التنافس وبناء الثقة التي دعمتها خلفية النمو الاقتصادي الممتاز لدول الإقليم، وصولا لتعزيز الثقة مع الدول الإقليمية الرائدة الأخرى، إذ حرصت الرابطة على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية لتكون بمثابة قاعدة للتشاور حول القضايا المعقدة الأخرى على المستوى الإقليمي، ما يجعلها تعمل على إزالة أسباب العداء الإقليمي.

بالنسبة لتيمور الشرقية فقد عمدت منذ استقلالها على على اتخاذ جملة من الخطوات لتعزيز قطاع الدفاع لديها عقب حصولها على الاستقلال سنة 2002، لحماية الأراضي والسكان من أي تهديد

الخارجي، لكن وبنظر لحجم إمكانياتها الضعيفة، فإنها تعتمد على الحماية من خلال اعتراف القانوني الدولي، ورغم ذلك فقد دائبت سعيها وفي السنوات لتطوير قدراتها الدفاعية تمشيا مع الفكير التقليدي للأمن المحصور في الجانب العسكري فقط.

المطلب الثاني: آليات أساسها التعاون البيني في مواجهة عوامل اللاأمن بالإقليم

1. قضايا التهديدات الأمنية التقليدية:

- **بالنسبة للنزاعات الحدودية البينية:**

تعتمد رابطة الآسيان على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكذلك على التخلي عن العدوان أو التهديد أو استخدام القوة أو أي إجراءات أخرى في أي وجه يتعارض مع القانون الدولي، حيث أن أغلب المعاهدات المبرمة بين دول جنوب شرق آسيا في الفترة التي تلت نهاية المرحلة الاستعمارية التي عاشتها تلك الدول (باستثناء تايلاند)، وبداية قيام رابطة الآسيان (1967) بحكم التقارب الزمني بين الفترتين؛ متعلقة بمسائل النزاعات الحدودية بين دول الجوار التي تفاقمت بشكل كبير في تلك المرحلة. فتجسدت النماذج الأولى للتعاون الأمني بين دول الآسيان في المعاهدات الأمنية لتسوية الحدود، وقد كان أغلبها ثنائية الأطراف مثل تلك التي جمعت بين ماليزيا وتايلاند ما بين سنتي 1959-1965 وسنتي1970-1977، وبين ماليزيا وإندونيسيا في سنوات 1966، 1972، 1984، وتلك التي جمعت بين ماليزيا والفلبين سنة 1977، وأيضا بين إندونيسيا والفلبين سنة 1974، وبين ماليزيا وسنغافورة سنة 1983[1]. بعدها تعزز التعاون بشكل أفضل بين الأطراف بفضل توالي انضمام الدول الأعضاء للرابطة في توسيع المجال للحوار بين وحدات الإقليم، رغم أنه لم يقض على النزاعات الحدودية بشكل تام.

إن الاتفاقيات الثنائية ذات الطابع الأمني بين دول الآسيان، كانت تتم خارج إطار الرابطة وذلك يرجع لسببين أساسيين: أولهما هو أن الدول الأعضاء في إطار عقدها للعلاقات المرتبطة بالجانب الأمني لا تمر أبدا من خلال الإطار القانوني للرابطة. أما السبب الثاني فيرجع إلى طبيعة مؤسسات الرابطة في حد ذاتها، فمجال مؤسساتها لا يمتد إلى الجوانب المتعلقة بالمجال العسكري. وفي ظل اختلاف المشاريع السياسية بين أعضاء الرابطة؛ كثيرا ما كانت تلك الدول تلجأ للاعتماد على الحوار الدبلوماسي –السياسي بينها، كما أن تباين التهديدات الأمنية الخارجية في تلك الفترة حال دون قيام أي تكتل أمني.

[1] Sophie Boisseau du rocher, **L'ASEAN et la construction Régional en Asie du Sud Est**, L'Harmattan, Paris 1998, p. 273.

فرضت بعض التحديات على دول رابطة جنوب شرق آسيا ضرورة استعمال القوة لمواجهتها، فاقترحت ماليزيا تأسيس قوة حفظ سلام للآسيان مستندة على خبرة القوة العسكرية لدول الرابطة في كمبوديا وتيمور الشرقية، لكن لم يأخذ الاقتراح بعين الاعتبار تخوفا من أن يعتبر ذلك محاولة لقيادة الرابطة لتحالف عسكري لأن ذلك سيؤدي إلى تحويلها لمنظمة أمنية. فالرابطة لم تكن تعبر عن حلف عسكري (Alliance de militaire) بل حلف أمني (Alliance de sécurité) هدفه تحقيق الأمن الشامل.

لحفظ وإبقاء التعاون في المجال الأمني أقر أعضاء الآسيان خلال إعلان كونكورد سنة 1976 إنشاء "جماعة أمنية" ترتكز على مجموعة من المعايير المشتركة أهمها: عدم الانحياز، تبني المواقف الداعمة للسلام في الإقليم، رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، حل النزاعات بالوسائل السلمية، رفض استعمال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتجنب سباق التسلح في الإقليم.

لكن هذه الجماعة الأمنية لم تصبح جماعة دفاع، إذ لا تتوفر الرابطة على جمعية دفاعية ولا توجد اجتماعات لوزراء الدفاع، فهدفها هو تعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة، وتأكيد رفضهم للتغيرات غير الدستورية وغير الديموقراطية من قبل حكومات الدول الأعضاء، أو استعمال أراضيهم لأي أعمال يمكن أن تضعف السلام والأمن والاستقرار في الإقليم.

الإطار الأمني يعكس بوضوح رغبة العديد من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تعزيز الأمن والسلام بالمنطقة عبر توقيعها على مختلف الوثائق والإعلانات الرسمية منذ إنشائها حتى أحدث وثائق رؤيتها المستقبلية لعام 2025، فالبداية كانت مع إعلان بانكوك (1967)، بعدها إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا **منطقة السلام والحرية والحياد** (1971) بسبب تنامي الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في مرحلة الحرب الباردة، بهدف منع امتداد الصراعات إليها وضمان حيادية الإقليم تجاه مختلف الاتجاهات، بعدها توقيع **معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا** Treaty of South East Asia Amity and Cooperation in في 24 فبراير 1976 بين قادة الأعضاء الأساسيين للآسيان، وانضم إليها أعضاء آخرون بعد انضمامهم للتكتل وحتى قبل ذلك. تهدف المعاهدة للتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية والتعاون الإقليمي لتحقيق السلام والصداقة بين شعوب جنوب شرق آسيا، تنص على امتناع الدول الأعضاء من اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية الخلافات، وتحث على الاعتماد على آليات التشاور والوساطة للوصول إلى حل النزاعات ورفض

التدخل الخارجي، كما ترى الرابطة أن إجراءات الحوار والمشاركة والتوسع في العضوية هي البديل الأكثر جدوى من إقامة تجمعات أمنية أو أحلاف[1].

لكن بسبب التغيرات الحاصلة في مسرح العلاقات الدولية؛ تمت مراجعة مسألة حيادية المنطقة، فرغم أن الحرب الباردة أعفت مجموعة الآسيان من الانشغال بالجوانب الأمنية والعسكرية، فقد كانت التهديدات المباشرة في ظل الخلافات بين الولايات المتحدة من جهة، والخلافات الصينية السوفياتية والصينية الفيتنامية من جهة أخرى؛ مما أفضى إلى تراتيب وتوازنات كانت مجموعة الآسيان طرفا فيها ولكن من دون أن تزاد أعباء الأمن في الإقليم، وجاءت التراتيب على صيغة اتفاقيات أمنية ثنائية وجماعية كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا مركزيا فيها[2].

- **بالنسبة لتهديدات القوى النووية الإقليمية للمنطقة:**

أدى تزايد التنافس بين مختلف القوى الإقليمية فيما يتعلق بالقدرات النووية بالمنطقة (الملف النووي لكوريا الشمالية والتنافس النووي بين الهند الباكستان)، إلى جعل دول الآسيان تؤيد الجهود الدولية الدبلوماسية باحتواء خطر انتشار الأسلحة النووية خاصة وأن الإمكانيات الصاروخية لا تعفي مجالات إقليم الآسيان التجارية، فمن شأن أي تهديد أن يؤثر على خطوط المواصلات البحرية في مجال بحري يتزايد فيه التبادل التجاري[3].

كون منطقة جنوب شرق آسيا تسعى لرفع مستويات نموها الاقتصادي فإن أي تدهور أمني من شأنه أن يعيق مساراتها في حالة توجه مداخل دولها للنفقات العسكرية التي سيرتفع حجمها بشكل ملح وضروري، حيث كان على تلك الدول اللجوء إلى وسيلة لتخفيف حدة التنافس بينها، الناجم عن تزايد التهديدات النووية لحماية وضمان مساراتها الاقتصادية؛ فلجأت ضمن سياق المعاهدة إلى إخضاع دول المنطقة لعدم تطوير أو حيازة أو تصنيع أو السيطرة على الأسلحة النووية، بغية كبح التنافس المتزايد بين دول الآسيان في مرحلة بداية التسعينات لزيادة الإنفاق على حيازة القوات البحرية وتحسين أدائها وتحديثها، وهذا بدوره سيؤثر على هيكل القوات البحرية في المنطقة، في ظل الخلافات الحدودية البحرية بين مختلف تلك الدول، وتعقد الأمر الأمني بشكل أكبر بسبب تبني دول آسيا مبدأ

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **سياسة التكتل في آسيا**، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا،1997، ص 121.

[2] **المرجع نفسه**، ص 121.

[3] **المرجع نفسه**، ص119.

المناطق الاقتصادية الخاصة والتي أصبح الحق في المياه الدولية يتداخل بين الدول، وبغية الدفاع عن هذه الحقوق الجديدة في القانون البحري الدولي تحرص المجموعة على تعزيز قدراتها البحرية في تمتين القوة البحرية[1].

للحد من الآثار السلبية للسلاح النووي قدمت دول منطقة جنوب شرق آسيا بعض المبادرات من بينها: **(ZOPFAN) Zone Of Peace Freedom and Neutrality** [2] : والتي سعت من خلالها إلى خلق فضاء لايضم دولا نووية في منطقة جنوب شرق آسيا، وكذا تكريس التوازن الموجود بين القوى وابتعاد المنطقة عن حيازة الأسلحة النووية. فدول شرق آسيا كانت طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية Treaty On Non Poliferation Of Nuclear Weapons التي هدفت إلى حماية شعوب العالم من خطرها ومنع إمكانية نشوب حرب نووية لما ينجر عنها من أضرار عالمية، فجاءت هذه الاتفاقية لتوحيد الجهود العالمية من أجل منع والحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم، خاصة وأن منطقة شرق آسيا في حاجة لمثل هذا التوجه بحكم التهديد الأمني الإقليمي المباشر الذي يمثله الملف النووي الكوري الذي جعل المنطقة تعيش حالة من اضطراب أمني وتأثير ذلك على مستقبل المنطقة ككل.

وعليه وقعت دول الآسيان اتفاقية في 1995، المعروفة بمعاهدة بانكوك، **جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية**The South East Asia Nuclear Weapons Free Zone Treaty (SEANWFZ). وهذه المبادرة رمت إلى الحصول على ضمانات من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من الدول النووية الخمسة الكبرى (بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة)، مع بلوغ موافقة الصين والولايات المتحدة بالانضمام إلى المعاهدة[3].

عملت المؤسسة العلمية ASEAN–ISIS على حث حكومات دول رابطة الآسيان على الانضمام إلى معاهدة (SANWFZ) وقبلها معاهدة الصداقة والتعاون، لتؤكد على زيادة تأثير وفعالية البحث العلمي فيما يتعلق بالمشاكل الإستراتيجية والدولية لدول الرابطة من خلال زيادة الاتصال المكثف

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص 120.

[2] Mya Than, **Zone of Peace Freedom and Neutrality Declaration,** Kuala Lumpur, 27 November 1971, Publisher: ISEAS–Yusof Ishak Institute see:

https://bit.ly/2SRfd8z (26/12/2019)

[3] Pek Koon Heng, **Op.Cit**, p.6.

والتنسيق بين الأعضاء، والمساهمة في العمل على تقوية وزيادة التعاون الإقليمي[1]، فكل هذه الإعلانات تؤكد الحاجة إلى التوحد معا لمنع التدخل الخارجي وخلق بيئة إقليمية مستقرة.

تجعل المعاهدة من منطقة جنوب شرق آسيا فضاء خاليا من الأسلحة النووية وذلك بإخضاع دول المنطقة لعدم تطوير أو حيازة أو تصنيع أو السيطرة على الأسلحة النووية. وقد كثفت دول المنطقة جهودها بخصوص الملف النووي لكوريا الشمالية، خاصة بعد قيامها بأول تجربة نووية سنة 2006 [2]، حيث أكدت الحكومة الإندونيسية في بيان رسمي لها صادر من قبل الحكومة؛ رفضها للتجربة النووية التي قامت بها كوريا الشمالية مؤكدة أن ذلك سيؤدي إلى توتر جديد وتهديد للاستقرار في منطقة آسيا والباسيفيك، كما سيؤدي إلى تنامي انتشار الأسلحة النووية في المنطقة وعرقلة جهود المجتمع الدولي في نزع السلاح النووي الشامل طبقاً لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحثت الحكومة الإندونيسية في بيانها لحكومة كوريا الشمالية على الامتناع عن تطوير السلاح النووي بعد تلك التجربة، كما دعت الأطراف المعنية في المحادثات السداسية والمجتمع الدولي على البحث وبشكل جاد عن حل سلمي للمسألة النووية لكوريا الشمالية بعيدا عن الحلول العسكرية.

أيضا الحكومة السنغافورية قدمت بياناً عبرت فيه عن قلقها العميق من قيام كوريا الشمالية بتجربتها النووية، كونه يهدد أمن واستقرار المنطقة ككل، ودعت هذه الأخيرة إلى العودة للمحادثات السداسية دون شروط مسبقة، وأن الحوار السلمي هو السبيل الوحيد لضمان أمنها –كوريا الشمالية– ومصالحها الاقتصادية. أما الحكومة التايلندية فقد عبرت عن قلقها من التجربة النووية لكوريا الشمالية وطالبت بيونغ يانغ بالعودة إلى طاولة المفاوضات السداسية.

تحركت القوى الإقليمية والدولية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف هذا البرنامج عبر دعوة كل من روسيا والصين إلى ضرورة اللجوء إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية مع هذه القضية بعيدا عن المواجهة العسكرية[3]. وقد وقع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" والزعيم الكوري الشمالي "كيم جون أون" إعلانا (2018) التزم فيه هذا الأخير بنزع السلاح النووي بشكل

---

[1] Hyun Seog Yu, **Op.Cit**, p. 10.

[2] "Treaty on the Southeast Asia Nuclear-Weapon-Free Zone",Association of Southest Asian Nations, see : ***https://bit.ly/3nJAz5Q*** (29/12/2019)

[3] علي محمد حسين العامري، **تداعيات الانتشار النووي في آسيا(كوريا الشمالية نموذجا)**، المجلة السياسية والدولية، مج.، ع.18، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2011، ص، ص 377،378.

كامل من شبه الجزيرة الكورية رغم ما شاب الإعلان من التباس، فأثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" 3 أوت 2018 في سنغافورة للمشاركة في منتدى أمني؛ صرح بأن الطريق لا يزال طويلا من أجل تحقيق الهدف الأساسي الذي تم تحديده في الملف الكوري الشمالي، في ظل سعي واشنطن الحثيث في تسريع وتيرة نزع السلاح النووي. وقد رد وزير خارجية كوريا الشمالية "ري يونغ هو" أمام منتدى جنوب شرق آسيا (آسيان) مستخدما الاسم الرسمي لبلاده كوريا الشعبية الديموقراطية، أنها ثابتة في عزمها والتزامها بتطبيق البيان المشترك مع الولايات المتحدة بأسلوب مسؤول "حسن النية"، وأضاف: "غير أن المقلق هو التحركات المستمرة الواضحة داخل الولايات المتحدة الأمريكية للعودة إلى الوضع القديم، بعيدا عن عزم رئيسها". هذا البيان جاء عقب مغادرة وزير الخارجية الأمريكية "مايك بومبيو" مركز مؤتمرات سنغافورة متوجها إلى إندونيسيا بعد الضغط على دول جنوب شرق آسيا لمواصلة العقوبات على كوريا الشمالية إلى أن تتخلى عن برامجها النووية[1].

تعهد "مايك بومبيو" بتقديم 300 مليون دولار في تمويل أمني جديد لدول جنوب شرق آسيا في الوقت الذي تمضي الصين قدما لتعزيز ارتباطاتها بالمنطقة[2]. إثر إصدار الدول العشر للآسيان بيانا مشتركا عبرت فيه عن قلقها العميق بشأن أفعال كوريا الشمالية التي تهدد السلام بشكل خطير.

إن امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية بإمكانها قلب الموازين، فباستغلالها يمكن أن يؤثر على السياسة الأمريكية وتغير موقفها تجاه "بيونغ يانغ " وأن ينشأ بينهما تبادل مصالح بين الطرفين، لكن من جهة أخرى تؤدي هذه التجارب إلى زيادة حدة التوتر مع المجتمع الدولي وتدهور الأمن الإقليمي[3].

---

[1] "احتدام الجدل بين كوريا الشمالية وأمريكا حول الاتفاق النووي في منتدى آسيان"، 4 آب أغسطس 2018، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3j4EJCB (تاريخ الإطلاع عليه:2018/10/10)

[2] "سيول وواشنطن تبحثان الملف النووي الكوري الشمالي على هامش قمة آسيان"، جريدة النيل، 4 أغسطس 2018، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/33YlO4X (تاريخ الإطلاع عليه:2018/10/10)

[3] Liang Yabin, "a China perspective: North Korea's nuclear tests Reshaping Northeat Asian security", **Asia pacific Bulletin**, East – west center, N. 357, october, 2016 .

- **بالنسبة لقضايا النقل والممرات البحرية:**

يشكل الأمن البحري قضية أمنية ذات أهمية بالغة بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، لأن من شأنها أن تقوض عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، ولأن زيادة تداخل المصالح المشتركة سيكون بمثابة قوة دافعة لتوثيق التعاون في مجال الأمن البحري بين دول الرابطة، ففي ظل تزايد أعمال القرصنة البحرية في المنطقة ومدى الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها السفن؛ اقترح المكتب البحري الدولي IMB تأسيس مركز إقليمي بالمنطقة لمكافحة القرصنة البحرية، وبعد إجراء المباحثات مع الحكومات وشركات الملاحة، جاءت الموافقة عام 1992، على إنشاء **مركز مكافحة القرصنة في كوالالمبور**، وتجمع رأس المال اللازم لإنشائه بإسهامات من الشركات الملاحية العملاقة لبعض الدول، وجاء تأسيسه نتيجة للتعاون بين المكتب البحري الدولي وغرفة التجارة الدولية، ويتبع هذا المركز للمكتب البحري الدولي في لندن، ويقوم بإصدار نشرات وتقارير على فترات مختلفة أسبوعية ونصف سنوية عن حوادث القرصنة[1]، من أهم المهام المسندة إلى المركز نجد[2]:

– تلقي البلاغات المتعلقة بحوادث القرصنة من أي منطقة بحرية، ليتم إرسال إشارات تنبيه للسفن الأخرى لاتخاذ إجراءات التأمين.

– يقوم المركز بتنسيق الجهود الرامية لضبط الجناة واستعادة السفينة إذا كانت تحت سيطرة القراصنة.

– يساعد المركز في عمليات التحري أو الضبط والتحقيق بالحوادث التي تقع في أية دولة، عن طريق الخبراء والمختصين الذين ينتقلون فور وقوع حادث في مكان ما وتقديم المشورة اللازمة.

– يبث المركز تقارير منظمة عن حوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن عبر الأقمار الصناعية من خلال خدمة شبكة السلامة المخصصة للسلامة البحرية، ويمكن لأية سفينة الحصول على هذه التقارير من خلال الاتصال بالمركز.

في ماي 2004 أجمعت إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا لتجاوز الأخطار في مضيق مالاكا بإنشاء قوات منسقة، وأطلقت دوريات بحرية وجوية شملت زوارق دورية تابعة للبحرية لتنسيق ذلك[3].

---

[1] "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية"، موقع مقاتل الصحراء، الرابط التالي: https://bit.ly/3bM77pa (25/1/2015), 8:07 am (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/11/14)

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Sheldon W.Simon, ASEAN and its security offspring: facing new challenges, **Op.Cit**, p. 8.

أما في سبتمبر 2005، انضمت هذه الدول الثلاثة مرة أخرى إلى شن دوريات جوية منسقة فوق المضيق عرفت باسم "عيون في السماء" وعقدت اتفاق بشأن التشغيل الموحد، فتم الاتفاق على إجراءات مراقبة جوية تعاونية ومجموعة تبادل المعلومات الاستخباراتية في 2006، بعد عامين انضمت تايلاند إلى الخطة، إثر ذلك انخفض عدد حوادث القرصنة، فبحلول عام 2009 بلغ عدد حوادث القرصنة في منطقة جنوب شرق آسيا إلى 45 من أصل 406 حادث على مستوى العالم (11٪)، وكان هذا أدنى رقم سجلته المنظمة الدولية المكتب البحري منذ عام 1994. وهذا يدل على أن دول المنطقة قادرة على معالجة التحدي الأمني عبر الوطني الرئيسي دون مساعدة من القوى الخارجية[1]. فرغم أن المضيق قد تم تعيينه كممر مائي دولي، لأنه يقع ضمن الولاية السيادية للدول الساحلية فقد رفضت الدول الثلاث (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة) تدخل الولايات المتحدة واقتراحها في إقامة منطقة بحرية أمريكية لحماية مضيقي مالاكا وسنغافورة، في ظل تنامي تخوفها من أن تتطور الصلة بين الإرهاب الإقليمي والقرصنة.

علاوة على ذلك فقد ساهمت سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين فيتنام وجيرانها تايلاند وكمبوديا وماليزيا؛ للقيام بدوريات منسقة على طول حدودها البحرية لحماية الصيادين من القرصنة والسطو المسلح، بالإضافة لإنشاء خطوط ساخنة بين القيادات البحرية للتعامل مع الحوادث التي تنطوي على القبض على الصيادين الذين يعملون بالشكل غير المشروع[2]. بحلول عام 2009 بلغ عدد حوادث القرصنة في المنطقة 45 من أصل 406 حوادث على مستوى العالم، أي (11٪) وهو أدنى رقم سجلته المنظمة الدولية للمكتب البحري منذ عام 1994. مايدل على قدرت دول المنطقة على معالجة هذا التحدي الأمني دون مساعدة من القوى الخارجية.

2. قضايا التهديدات الأمنية غير التقليدية:

مع غياب الحرب الباردة أصبحت مجموعة الآسيان تواجه تحديات أمنية تستدعي منها تعاونا أمنيا على أصعدة جديدة، وكون القيادات السياسية لدى دول المجموعة تميل إلى تبني خطاب سياسي هادئ غير مشحون بحماس عقيدي أو مطالب قومية؛ تأسست قناعة سياسية بأن الخلافات ينبغي أن لا تعيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي[3]. ورغم أن الاعتماد على توازنات القوة من شأنه أن يزيد حدة

---

[1] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p.27.

[2] **Ibid**.

[3] كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص122.

الصراعات وليس حلها، إلا أن ذلك لم يمنع تزايد تواجد القوى الخارجية بالإقليم ليس فقط على مستوى التواجد العكسري بل حتى على المستوى الاقتصادي في ظل تنامي الاقتصاديات التي فتحت المجال أمام تنمية التجارة وتوسع الاستثمارات، بل وحتى التواجد العسكري، ليكون أمام القوى الكبرى دور فعال في ضمان التوازن الإقليمي في المنطقة. فالرغبة في الحفاظ على الحكم الذاتي الإقليمي لا يمنع من حق الدول الأعضاء في اتصال وثيق للتحالفات مع القوى الكبرى[1].

فالهدف من إنشاء جماعة سياسية – أمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أدى على الفور إلى التحول في التفاعل بين مسئولي الدفاع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي عام 2003، بدأ رؤساء قوات الدفاع في الرابطة بالاجتماع في عملية تعرف باسم "الاجتماع غير الرسمي لرؤساء قوات الدفاع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا" (بمعنى لم تكن بعد تحت قيادة الرابطة الرسمية للهيكل)، على الرغم من مشاركة فرادى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ مفهوم الجماعة السياسية والأمنية؛ فإن كبار المسئولين في الرابطة وقادتهم وافقوا على صياغة خطة عمل الجماعة الأمنية ومخطط الجماعة السياسية والأمنية، وكان التوجه الإستراتيجي لهذه الوثائق لتعزيز الأمن الشامل[2].

دعت خطة عمل الجماعة الأمنية للآسيان إلى زيادة التعاون ضمن مجالات أهمها:

– **التنمية السياسية:** عبر التسوية السلمية للخلافات داخل المنطقة، تعزيز حقوق الإنسان، التدفق الحر للمعلومات والدعم المتبادل في مجال الحكم الرشيد.

– **تشكيل وتقاسم المعايير:** من خلال العمل من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي واعتماد اتفاقية ملزمة قانونا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب.

– **منع نشوب الصراعات:** عبر زيادة الشفافية من خلال تدابير بناء الثقة، زيادة التفاعل بين العسكريين، نظام الإنذار المبكر للصراع، فتح سجل إقليمي للأسلحة، التعاون في مجال الأمن البحري، وبناء مراكز حفظ السلام الوطنية.

– **بناء السلام بعد انتهاء الصراع:** عبر إنشاء الملاذات الآمنة، مراكز الأزمات الإنسانية، والتبادلات التعليمية وتعزيز ثقافة السلام.

عقد أول اجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ماي 2006، وبدأوا عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الدفاعي على أساس إقليمي رسمي بعقد اجتماعات منفصلة لرؤساء أركان

---

[1] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p.p, 125,126.

[2] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p.25.

الرابطة (الجيش والعسكرية والاستخبارات والبحرية والجوية)؛ عبر تعزيز التعاون العملي على المستوى التنفيذي بين جيوش الرابطة بوضع رؤساء الدفاع خطة عمل متجددة لمدة سنتين، والتعاون مع الدول غير الأعضاء في الرابطة خاصة فيما يتعلق بالتهديدات غير التقليدية والقضايا العابرة للحدود، ذلك كله من أجل تعزيز مركزية الآسيان فى جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن[1].

دخل ميثاق الرابطة حيز التنفيذ عام 2008، بعد الجهود الجبارة التي بذلتها إندونيسيا والفلبين لتعزيز القيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعديل توافقية عملية صنع القرار، بالتعاون مع بقية أعضاء الرابطة وبعض القوى الأخرى، وقد استمر الميثاق في التأكيد على مبادئ الرابطة. وفي إطار هذا الكيان القانوني تم إنشاء هيئة لحقوق الإنسان وإنشاء آليات تسوية النزاعات وامتثالها الآليات القانونية، وتؤكد المصادقة على الميثاق أن الآسيان تتحول إلى مؤسسة قائمة على القواعد التي تدعمها أمانة قوية مع سلطة فوق وطنية لتنفيذ القرارات، فذلك لا يمكن تحقيقه إلا عندما تكون جميع البلدان الأعضاء على استعداد لتسليم قدر حقيقي من السلطة السيادية إلى الأمانة العامة[2].

- **تعامل دول رابطة جنوب شرق آسيا مع القضايا النزاعية الداخلية:**

تمكنت دول جنوب شرق آسيا من احتواء النزاعات الداخلية في إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية، رغم أن أغلب تلك القضايا النزاعية لم تحل بشكل تام، حيث يبقى هذا النوع من النزاعات خامدا فقط ويمكن أن يتأجج مرة أخرى في حالة تعرضه للتأثير.

– **بالنسبة للنزاع في جنوب الفلبين:** فإن خطوة منح المسلمين جنوب الفلبين الأحقيّة في الحكم الذاتي بمنطقة "بانجسامورو" جنوب البلاد؛ تعد خطوة مهمة في إقرار السلام الدائم في المنطقة، والذي بات هدفا يسعى مختلف الأطراف الإقليمية والعالمية لتحقيقه، بحكم أن تلك المناطق تعرضت لخطر الإرهاب بشكل كبير.

– **بالنسبة للنزاع في إقليم راخين:** رغم إصرار دول رابطة الآسيان على تحاشي الخوض في مسائل النزاعات الداخلية باعتبارها شأنا داخليا؛ إلا أن بعض النزاعات شكلت استثناء بحكم تبعاتها الخطيرة التي جعلت تلك الدول لا تستطيع غض الطرف عنها، كتفاقم معاناة أقلية الروهينغا بميانمار التي تشكل تحديا كبيرا لأعضاء الرابطة في بناء مجتمع موحد، فبسبب تمسكهم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛ تباينت المواقف بين دول اختارت الصمت ودول أخرى تجاهلت أوضاع الاحتياجات

[1] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p.25.

[2] Pek Koon Heng, **Op.Cit**, p.4.

الإنسانية العاجلة للاجئين الفارين من النزاع، ورغم منح بعض تلك الدول حق اللجوء المؤقت لبعض المضطهدين فإنها تبقى مجرد حلول مؤقتة سمحت للحكومات الإقليمية بتجنب المسؤولية الجماعية[1].

في سبتمبر 2017، وبعد تصاعد الاحتجاجات في مدن من باكستان والهند وبنغلاديش وبعض عواصم الآسيان (جاكرتا، كوالالمبور، بانكوك) لإدانة الاضطهاد ضد أقلية الروهينغا واصفين ذلك بأنه "إبادة جماعية"؛ صرح رئيس الوزراء الماليزي "نجيب تون عبد الرزاق" في خطوة غير مسبوقة بوصف العنف ضد الروهينغا بالتطهير العرقي، مما جعل حكومة مينمار تقدم احتجاج ضد الحكومة الماليزية للتدخل في شؤونها الداخلية، ودعت "أونج سان سوكيي" إلى اجتماع الآسيان لتلبية الشواغل الإقليمية[2]. إثر ذلك دعت إندونيسيا وماليزيا سلطات ميانمار إلى وقف حملتها ووضع حد للعنف. في أكتوبر 2018 وافقت السلطات في بنغلاديش وميانمار على إعادة عدة آلاف من الروهينغا اللاجئين إلى أوطانهم، لكن تفتقر الحكومات الأخرى في جنوب شرق آسيا عموما إلى الأطر القانونية الراسخة لحماية حقوق اللاجئين، فالأعضاء العشرة في الرابطة لم ينسقُ الاستجابة اللازمة لذلك، فكل من إندونيسيا وماليزيا وميانمار وتايلاند– وجميع أعضاء الآسيان– لم يصادقُ بعد على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين أو بروتوكولها[3].

– **بالنسبة للنزاع في بحر الصين الجنوبي:** دول جنوب شرق آسيا في رفضها للتواجد الصيني، تصر على إعمال قانون البحار في النزاع. واكتفى الأطراف بالتأكيد على حقوقهم التاريخية والقانونية في ملكية الجزر. غير أن محاولة تلك الدول في إطار رابطة الآسيان لطرح معالجة إقليمية من خلال توقيع ما عرف بـ"مدونة السلوك" في سنة 2002 بين الصين والآسيان، بهدف تخفيف حدة النزاع، خاصة بين الصين والفلبين، حيث أعلنت الصين ودول الآسيان بموجب المدونة بالالتزام بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، والتعهد بتسوية النزاعات الحدودية والقضائية بالوسائل السلمية دون اللجوء للتهديد أو استخدام القوة. في سنة 2010 أخذ النزاع منحى آخر حيث بعد المنتدى الإقليمي للآسيان، تدخلت أطراف دولية (الولايات المتحدة الأمريكية) في النزاع ليأخذ النزاع طابعا عالميا[4].

في سنة 2013 قامت الفلبين بتقديم طلب إلى محكمة التحكيم الدائمة في"لاهاي" بشأن تنفيذ خط الشرطات التسع الذي تستند إليه الصين لتأكيد سيادتها على القسم الأكبر من بحر الصين الجنوبي.

---

[1] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p.p,140,141

[2] **Ibid**, p.141.

[3] Giuseppe Forino, Jason von Meding, **Op, Cit.**

[4] محمد فايز فرحات، **مرجع سابق**، ص 4.

انتهت المحكمة بإجماع قضاتها الخمس المشاركين فيها في 12 جوان2016 إلى التأكيد على أنه لا يوجد أي أساس قانوني لما تصفه الصين بالحقوق التاريخية، والتأكيد على الحقوق السيادية للفلبين داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة. إن رفض الصين المشاركة في هذه المحكمة ولآلية التحكيم، وعدم امتلاك الفلبين قدرة لتنفيذ الحكم، لكن للحكم وظيفة سياسية ودبلوماسية مهمة في إطار إدارة الصراع، إذ يؤسس لإمكانية صدور أحكام مماثلة في حالة محاكاة المسار الفلبيني، فقد صرح وزير السياسية والدفاع والقانون الإندونيسي Luhut Panjaitan في نوفمبر 2015 بإمكانية مقاضاة إندونيسيا للصين أمام المحكمة الدولية. ما لم يتم تسوية النزاع مع الصين حول ادعاء سيادتها على معظم بحر الصين الجنوبي وعلى أجزاء من إقليم إندونيسيا؛ الأمر الذي يساهم في محاصرة المواقف الصينية[1].

رغم تمسك الصين بمطالبها المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، لكن من المستبعد قيام مواجات مباشرة بين الأطراف خاصة وأن دول جنوب شرق آسيا لا تمتلك نفس القدرات العسكرية التي تملكها الصين، أيضا فإن تداخل المصالح المشتركة بين جميع تلك الدول سيحول دون قيام أي مواجهة عسكرية من شأنها التأثير سلبا على حرية الملاحة في المنطقة، أو التأثير على استقرار تدفق التجارة والاستثمار[2]. ورغم التواجد العسكري الأمريكي المكثف بالمنطقة لكن التجارب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة في العديد من دول العالم تجعلها تستبعد الأعمال العسكرية لارتفاع التكاليف الاقتصادية والبشرية.

وقد حققت الصين في اجتماعات آسيان في مانيلا 6 أوت 2017 انتصارا دبلوماسيا في حملتها الرامية لإضعاف الاحتجاجات الإقليمية لنزعتها التوسعية في بحر الصين الجنوبي مع قيام دول جنوب شرق آسيا بإصدار بيان مهادن حول هذا النزاع، وموافقتها على شروط الصين لعقد مباحثات. بعد يومين من المباحثات أصدر وزراء خارجية دول رابطة الآسيان بيانا مشتركا يتضمن بنودا رئيسية تؤيدها الصين.

- **آليات دول جنوب شرق آسيا في مكافحة الإرهاب:**

ركزت أغلب الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب في كل دولة بإقليم جنوب شرق آسيا، في ظل تداخلها مع خططها السياسية على عنصري الوئام الوطني، ومكافحة المنشقين، وهو الأمر الذي شكل تحديا على الصعيد الإقليمي في ظل غياب المبادرات المتناسقة ضمن تدابير مكافحة الإرهاب الوطني، فهذا النشاط كان يدرج كمجموعة فرعية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث

[1] محمد فايز فرحات، **مرجع سابق**، ص 6.

[2] **المرجع نفسه**، ص7.

أقر إعلان الآسيان 20 ديسمبر 1997 بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ الالتزام الجماعي من الدول الأعضاء في الرابطة على التعاون في جهودها لمكافحة النشاط الإجرامي[1]، وقد استمر التعامل مع المسألة بنفس الأسلوب على الصعيد الإقليمي للآسيان باتباع نهج العدالة الجنائية وليس العسكرية في مكافحة الإرهاب، حتى نهاية التسعينيات.

صاحبت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولات كثيرة في النظام الدولي، تصدرتها قضايا الإرهاب العالمي، وقد تمثلت أول خطوة رسمية اتخذتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعد تلك الأحداث في العمل على تشجيع أعضاءها على التوقيع على جميع الاتفاقيات الدولية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب والبروتوكولات التي اعتمدتها الأمم المتحدة، وتؤكد عليهم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي حول مكافحة الإرهاب، مثل القرار 1373 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001 والمتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية، وضرورة مواجهة مخاطرها بكل الوسائل السياسية والعقابية، بما فيها تجميد أموال المشتبه في علاقاتهم بالإرهاب. وبعقد القمة السابعة في عاصمة بروناي، في شهر نوفمبر عام 2001، صادق القادة على إعلان الآسيان بشأن العمل المشترك لمكافحة الإرهاب[2]، ومن بين الآليات التي لجأت إليها الدول الأعضاء في مواجهة تلك التهديدات هي عمل الأطراف على إعادة النظر في تأشيرة السفر الحرة بين دولها الأعضاء لمحاصرة انتقال هذه الجماعات المتطرفة.

تم اتفاق دول الرابطة على خطة عمل في ماي 2002 من أجل تحسين التعاون في مجال الاستخبارات والتنسيق في القوانين ضد الإرهاب، وفي هذا الإطار اقترحت سنغافورة على كل عضو أن يشكل فريق خاص ضد الإرهاب. بعدها في 30 جويلية 2002 تبنت رابطة دول جنوب شرق آسيا إعلانا لمكافحة الإرهاب، أكدوا خلاله أن الإرهاب يشكل خطرا عالميا يتجاوز الحدود السياسية وتعهدوا بالرد على التهديدات الإرهابية والحركات الانفصالية التي تجتاح العديد من دول المنطقة. كما شدد الإعلان الذي صدر في ختام الاجتماعات السنوية لوزراء خارجية الآسيان في بروناي على أهمية التعاون بين دول المنطقة، للحفاظ على وحدة وسيادة وسلامة أراضي الدول التي تشكل هذا التجمع

---

[1] See Seng Tan, Hitoshi Nasuasean, ASEAN and the Development of Counter –Terrorism Law and Policy in Southast Asia. **UNSW Law Journal**, Vol. 39(3), 2016, p. 1221.

[2] خلفية: التسلسل الزمني لقمم "آسيان"، 11 نوفمبر 2018، نقلا عن الرابط التالي:

https://on.china.cn/3j3jG3s (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/12/12)

الإقليمي، ودعا الإعلان المجتمع الدولي إلى التعامل بجدية مع الأعمال الإرهابية، والجرائم التي تتخطى حدود الدول ولا تزال تشكل خطرا على السلام والاستقرار الدولي وعلى **جهود التنمية الاقتصادية**. وقد رحب وزراء خارجية آسيان ببرنامج العمل الذي وضعته الرابطة والذي زادت بموجبه عملية تبادل المعلومات عن المنظمات الإرهابية ومصادر تمويلها[1].

في ظل سعي دول الآسيان لمكافحة ظاهرة الإرهاب عبر تجفيف منابعه المالية أكدت قمة برونای التي عقدت في 10 أوت 2002 للمنتدى الإقليمي حول الأمن، على تبني خطة لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، وتم الاتفاق على الإجراءات التي تتضمن الرقابة المصرفية وتجميد الأرصدة المشبوهة. وقال بيان مشترك أن "المشاركين في المنتدى مصممون من أجل مصلحة السلام والأمن في العالم على وقف تمويل الإرهاب"، وأضاف البيان "لقد اعتمدنا إعلاناً يؤكد عزمنا على العمل منفردين ومعا لمنع الإرهابيين وشركائهم من الوصول إلى الأنظمة المالية أو استخدامها". وتتعهد الحكومات "بأن تجمد دون إبطاء أرصدة الإرهابيين وشركائهم وأن تقفل في وجوههم النظام المالي الدولي" إضافة إلى كشف هوية الإرهابيين وغاياتهم والمبالغ المجمدة، وتعهدت كل دولة بإقامة وحدة للاستخبارات المالية لتعزيز تبادل المعلومات[2]. في خضم ذلك وقعت دول الآسيان على: "الإعلان المشترك لمحاربة الإرهاب" مع الولايات المتحدة الأمريكية Joint Declaration for Cooperationfor to combat Terrorisme وقد اتفق الأطراف على تبادل أوسع للمعلومات خاصة الاستخباراتية منها، والأهم من ذلك بناء قدرات الأطراف لمواجهة تلك الجماعات المصنفة إرهابية[3].

أغلب تلك الاتفاقيات التي تطرقت إليها دول الآسيان بقيت بطيئة التصديق فقد تفاقمت موجات الإرهاب بالمنطقة مسفرة عن واحد من أعنف التفجيرات الإرهابية التي شهدها العالم، ألا وهي هجومات بالي أكتوبر 2002، وردا على هذه الهجومات أصدرت القمة الثامنة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلانا آخر يدين الإرهاب ويدعوا إلى العمل المشترك؛ ومنه وقعت دول الرابطة في نوفمبر 2002 مع الصين اتفاقا بشأن ميدان التعاون غير التقليدي المرتبط بالمسائل الأمنية التي

[1] علي عواد الشرعة، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] **المرجع نفسه**، ص 70.

[3] Donald E.Weatherbee, **Op.Cit**, p. 173.

شملت الإرهاب. كما طورت الآسيان التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب مع تسعة دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن فرادى دول الرابطة تعطي أولوية عالية لمواجهة الإرهاب[1].

على مستوى التجارب الفردية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، تبنت أغلب دول منطقة جنوب شرق آسيا نهجين وأحيانا المزاوجة بينهما:

الأسلوب الأول: **الآليات القانونية** ويقوم على تشريع قانون مكافحة الإرهاب وتجريم مختلف أعمال الإرهاب وقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رغم أن أغلب تلك الدول قد سنت قوانين لمكافحة ظاهرة الإرهاب إلا أن كل من كمبوديا، سنغافورة، بروناي، حتى فيتنام (رغم أنها لم تضطر إلى التعامل مع الإرهاب كثيرا)، جمهورية لاووس، اعتمدت هذه الآلية بشكل أساسي.

الأسلوب الثاني: **الآليات القمعية** فتتمثل في الأساليب العسكرية، وسن قوانين للتعامل مع هذا التحدي وذلك الإختيار الإستراتيجي يرجع غالبا إلى عوامل تاريخية، فماليزيا كان لها خبرات في التعامل مع الثورات الشيوعية المسلحة، وتايلاند تعاملت مع تمرد الحركات الإنفصالية في المقاطعات الجنوبية، بالنسبة لإندونيسيا فقد كان الدور البارز للجيش في سياستها بعد 1998 في مواجهة التهديدات الداخلية كالإرهاب والعنف الطائفي[2].

أنشئ الأعضاء في الرابطة عدة مراكز إقليمية لمكافحة الإرهاب، مثل مركز جاكارتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون (جاكرتا) في إندونيسيا، المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا من أجل مكافحة الإرهاب بماليزيا، والأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في تايلاند. هذه المراكز قد عقدت عددا من الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب، علاوة على ذلك تم توسيع التعاون مع دول الآسيان التي وقعت إعلانات مشتركة في التعاون الدولي ضد الإرهاب بشكل منفصل مع نيوزيلندا، باكستان، جمهورية كوريا، أستراليا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، روسيا، والولايات المتحدة[3].

اتخذت الآسيان خطوة كبيرة إلى الإمام في عام 2006 عندما تبنت اتفاقية الآسيان حول مكافحة الإرهاب في قمتها الثانية عشر، وتعد هذه أول اتفاقية ملزمة قانونيا لأعضاء الرابطة في

---

[1] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p .23.

[2] See Seng Tan, Hitoshi Nasuasean, **Op.Cit**, p. 1228.

[3] Guo Xinning, **Anti-Terrorism, Maritime Security, and ASEAN-China Cooperation: A Chinese Perspective**, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2005, p,p. 16,17.

مجال مكافحة الإرهاب؛ عقب الاتفاق تواصل سير الدول الأعضاء فرادى في سبيل التصديق المحلي على هذا القانون، وقد تم دعم الأساس القانوني للتعاون بموجب هذه الاتفاقية مع توقيع معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية التي أعدتها بروناي، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، ميانمار، سنغافورة، وفيتنام، ليبقى بعد ذلك التنسيق بين تلك الدول بشكل مستمر للمشاركة في صياغة خطة عمل شاملة لمكافحة الإرهاب[1]. لكن رغم توقيع جميع دول الرابطة على اتفاقية مكافحة الإرهاب، بقي التصديق عليها قائما بحكم التباطؤ في تحقيقها، لأن الإجراءات التي تتطلبها عملية مواجهة الإرهاب من شأنها أن تعيق حرية حركة الأفراد ورؤوس الأموال ما سينعكس مباشرة على حرية التجارة في الإقليم.

عقدت القمة الـ12 في سيبو بالفلبين في شهر جانفي عام2007، وصادق القادة فيها على "إعلان سيبو" حول مخطط ميثاق الآسيان لوضع الأسس لدستور مصغر يسعى إلى تحويل الآسيان إلى كيان قانوني له لوائح وقواعد ملزمة، وبذلك أعطت مجموعة الآسيان دفعا قانونيا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب[2]. بعدها استكملت دول جنوب شرق آسيا خطة عمل شاملة في مجال مكافحة الإرهاب عقب تفجيرات جاكرتا 2009، حيث تضافرت جهود الشرطة والجيش ووكالات الاستخبارات بإندونيسيا لتأسيس هيئة أكثر تنسيقاً لقيادة العمليات الخاصة المشتركة في إطار ما يطلق عليه "نموذج العدالة الجنائية"، وقد تبنت الحكومة إستراتيجية فريدة لمكافحة جريمة الإرهاب في الإطار القانوني عند إنشاء "الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب" في جوان 2015، لكن تزايدت الدعوات لتقليص التدخل العسكري للجيش عام 2017، ليعاد بعدها منح الجيش أدوارا أكبر.

عقب الحصار الذي عرفته مدينة ماراوي في جنوب الفلبين 2017، تأكدت حكومات دول الرابطة من ضعف مستوى التعاون بين دولها، وأن الحكومات الإقليمية لا تتقاسم المعلومات الاستخباراتية عن التطورات بشكل كاف؛ اثر ذلك استضافت الفلبين اجتماع لآسيان الوزاري الحادي عشر في 20 سبتمبر 2017، الذي أكد تدعيم جهود مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك قضايا الإرهاب وصعود التطرف، لتبادل وجهات

[1] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p.24.

[2] Donald E.Weatherbee**, Op.Cit**, p.173.

النظر، وأفضل الممارسات في مجال مكافحته مع الشركاء من خارج التكتل، فالاتفاقية توفر فرصا عديدة من أجل بناء القدرات الوطنية والدولية لمكافحة التهديد المتنامي للإرهاب[1].

أبرمت ست دول من أعضاء الرابطة اتفاقا في مجال المخابرات في جانفي 2018 يستهدف مكافحة الإسلاميين المتشددين وزيادة التعاون بشأن التهديدات الأمنية، بعدها تعهدت دول الآسيان بتعزيز التعاون فيما بين دولها. وقال الوزراء في ختام اجتماعهم الذي استمر يومين في سنغافورة: "نحن وزراء دفاع دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) نلحظ بقلق شديد زيادة الإرهاب في منطقتنا عن طريق أفراد وجماعات يستخدمون أساليب وأسلحة متطورة وفتاكة على نحو متزايد"، وأضافوا "حجم وتعقيد التهديد الإرهابي الذي تواجهه منطقتنا مستمر في الزيادة مع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب لتنظيم داعش".

- **آليات دول جنوب شرق آسيا في التصدي لقضايا الجريمة المنظمة:**

وقعت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مجموعة من الاتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة العابر للحدود الوطنية من بين أهم هذه الاتفاقيات نجد[2]:

• إعلان الرابطة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مانيلا، 20 ديسمبر 1997.

• خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 1999.

• برنامج العمل لتنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كوالالمبور 17 ماي 2002.

• معاهدة بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، كوالالمبور 29 نوفمبر 2004.

يعد إعلان ديسمبر 1997 أول إعلان رسمي لوزراء الداخلية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية من أجل التشجيع على زيادة التعاون الإقليمي والتعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة، يقوم بدور أعلى في التنسيق بين هيئة الآسيان من أجل التعاون في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو يغطي مجموعة واسعة من الاجتماعات والمؤسسات، والخطط التي تتناول هذا الموضوع، بما في ذلك اجتماع كبار المسئولين المتعلق بالجريمة عبر الوطنية (SOMTC)

[1] Rohan Gunaratna, **ASEAN's Greatest Counter Terrorism Challenge: The Shift from "Need to Know" to Smart to Share**, International Centre for Political Violence and Terrorism Research, Singapore,(17 July 2018),p.119.

[2] Amitav Acharya, **ASEAN 2030: Challenges of Building a Mature Political and Security Community**, No.441 October 2013, p.15.

للآسيان وقادة الشرطة الوطنية (آسيانابول)[1]. فقبل ذلك كان كل ما يتعلق بمسائل المخدرات باعتبارها النشاط الإجرامي الوحيد يناقش ضمن اجتماع وزراء مالية رابطة أمم جنوب شرق آسيا باعتبارها الآلية الدائمة الوحيدة للتعامل مع الانشطة الإجرامية العابرة للحدود، أنشئت في عام 1981 كان الشاغل الرئيسي في ذلك الوقت هو الاتجار غير المشروع للمخدرات، بعدها تم إدراج مجموعة أوسع من القضايا تحت الجريمة العابرة للحدود الوطنية بما في ذلك تهريب الأسلحة وغسل الأموال والهجرة غير المشروعة والقرصنة والإرهاب، حيث اعتمدت اللجنة الثانية لمكافحة الاتجار غير الشروع في الأسلحة في جوان 1999 على تبني رابطة أمم جنوب شرق آسيا خطة عمل لمكافحة الجريمة عبر الوطنية[2]. بعدها أسفرت قمة بانكوك 25 جويلية 2000 في مؤتمر القمة الرابع عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بموافقة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الرابطة على تكثيف التعاون البيني لمكافحة أنشطة تهريب المخدرات والاتجار بيها المتفشية بالإقليم، كما قررت دول الآسيان في البيان الختامي مضاعفة الجهود للقضاء على آفة المخدرات بالمنطقة خلال 15 سنة، وأكدت القمة أن هذه القضية سوف تتصدر أولويات عمل التكتل.

الاتجار بالبشر: دخل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال، حيز التنفيذ في2003. لكن مؤخرا فقط في 2015، اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفاقية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (ACTIP)، الذي وضع إطار قانوني على معالجة قضية الاتجار بالأشخاص في المنطقة الإقليمية، وتشمل أطرها التنسيق بين وزراء منطقة الميكونغ (كمبوديا، الصين، لاوس، ميانمار، تايلاند، وفيتنام)؛ مبادرة الالتزام بمكافحة الاتجار بالبشر[3].

لكن رغم قوة الأنظمة الدولية والإقليمية من أجل منع الاتجار بالأشخاص، إلا أن معظم الجهود تتركز على منع وملاحقة مراقبة نظم التهريب، والوقاية من خلال تجريم أفعال الاتجار بالأشخاص بدلا من حماية حقوق ضحايا التهريب، ومن ثم فإن تخصيص الدول لموارد وبناء القدرات من أجل مكافحة الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالاتجار بالبشر ومعاقبة مرتكبيها، تدفع اهتماما أقل بحماية ضحايا الاتجار بالبشر فمن نتائج هذا النهج هو صعوبات التعرف على الضحايا، وفعالية تحقيق

[1] Hoo Chiew-Ping, **Op.Cit**, p.50.

[2] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p.22.

[3] Mely Caballero-Anthony, **Op.Cit**, p.140.

احتياجات حماية الأشخاص وضمان حصولهم على المساعدة قانونية والرعاية الصحية، وإجلائهم إلى أوطانهم[1].

- **الكوارث الطبيعية الأوبئة وقضايا المناخ:**

أدى تفشي وباء سارس (sars) 2003 للانتباه إلى ضرورة تحسين المرافق الصحية، فقد قدر مصرف التنمية الآسيوي تكلفة الأزمة في المنطقة بحوالي 60 بليون دولار. بالنسبة لاستعدادات الآسيان في مواجهة وباء سارس فقد تمت في إطار مبادرة إنشاء استعدادات فريق عمل الآسيان لمواجهة الوباء Preparedness (ASEAN-TWG) the ASEAN Technical Working Group on Pandemic؛ لتقييم جهود كل دولة من أجل تحديد الثغرات المترابطة، وجاء في إطار تخطيط العمل في مختلف القطاعات أن هذه الهيئة تضم ممثلين عن الإنسان، الصحة، وصحة الحيوان، وإدارة الكوارث، فالهدف النهائي هو تشجيع ومساعدة البلدان على تشكيل اللجان الوطنية لتنسيق الخطط على الصعيد الإقليمي في جل القطاعات[2].

أما عواقب تفشي وباء أنفلونزا الطيور سنتي 2003-2004 بالمنطقة، وما تسبب فيه من الخسائر بقطاع السياحة لكل من تايلاند وماليزيا وإندونيسيا[3]، تطلب الأمر الذي زيادة التعاون الإقليمي بين الأعضاء الرابطة في مثل هذه القضايا؛ وعليه:

أنشئت الرابطة في ديسمبر 2004 قوة لمواجهة انتشار أنفلونزا الطيور بالمنطقة (فرقة عمل آسيانابول لمواجهة أنفلونزا الطيور)، وتم تقسيم المسؤولية بين الأعضاء الخمسة للرابطة (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند) لمواجهة الوباء الذي خلفته كارثة التسونامي التي عصفت بالمحيط الهادي من تبعات خطيرة على دول الآسيان، فقد شكلت تحدي كبير للدول الأعضاء.

عملت دول الرابطة منذ سنة 2004 بالتنسيق مع الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا لأخذ زمام المبادرة في توفير الطوارئ الإغاثية في حالات الكوارث، كما أدلى بعض أعضائها بشكل فردي (مثل سنغافورة وماليزيا) مساهمات هامة في ذلك، نظرا لارتفاع التكاليف الاقتصادية المترتبة عنها، كون غالبية الضحايا هم من الفقراء. هذه الكارثة شكلت ضغطا على الدول في وضع بعد عمل

---

[1] Mely Caballero-Anthony, **Op.Cit**, p140.

[2] Brendan Howe and Min Joung Park, The Evolution of the "ASEAN Way": Embracing Human Security Perspectives, **Asia-Pacific Social Science Review**, (2017) 16(3), p.p, 8, 9.

[3] **Ibid**, p.8.

إنساني النهج من أجل الأمن والتنمية، مما يدل على مدى فعالية نظام الأمن لامتصاص حدة الأزمات. قام "**سوربين بيتسوان**" وزير الخارجية السابق لتايلاند ثم رئيس رابطة الآسيان بوضع هذه المسألة ضمن قضايا الأمن الجديدة مؤكدا أن الطريقة التقليدية للتعامل مع المسائل الأمنية التقليدية ليست كافية، خلال جميع الأزمات المختلفة التي شهدتها المنطقة في آخر خمس سنوات، وكل منها تندرج ضمن أبعاد الأمن البشري[1].

في عام 2005 اضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور حاسم في توفير قانون المساعدة، قدم فريق التقييم السريع للطوارئ التابع للرابطة بتقييم حاسم للوضع على أرض الواقع، وتم تشكيل فرقة عمل إنسانية تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مع اثني عشر عضوا (اثنان من كل بلد) وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتوجيه جهود الإغاثة[2].

تعامل الاستجابات السابقة قدمت دفعا إجابيا للتعامل مع قضايا مماثلة كإعصار نرجس الذي دمر أجزاء من ميانمار في 2008، فتمسك رابطة دول جنوب شرق آسيا كثيرا بنهج عدم التدخل العسكري بدأ بالتراجع في ظل تزايد قضايا الأمن البشري، التي كان لها دور حازم في تغيير ذلك الاتجاه رغم المخاوف التي بقيت مطروحة بشأن حق التدخل. فإثر الكارثة نظمت دول الرابطة أكبر عملية إنسانية ناجحة بالوساطة بين النظام العسكري في ميانمار ومانحي المعونة الدولية، بشكل يقلل من مخاوف التدخل السياسي من أجل إدارة الأزمة الإنسانية، وقد قام الأمين العام للآسيان "سوربين بيتسوان" بالضغط على ميانمار من أجل تسهيل التعاون. فبرزت جهود دول الآسيان الرامية إلى تأكيد الطابع التعاوني بينها في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، ومشكلة مبدأ عدم التدخل الذي وجب تجاوزه بحكم الضرورة. كما أن هذه الكارثة أيضا فرضت على دول الرابطة سلوك نهج المؤسساتي عبر اعتماد الآسيان **الاتفاق على إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ** The adoption of the ASEAN Agreement on Disaster Management and Emergency Response (AADMER) ،حيث قدمت المجموعة أداة قانونية ملزمة لجميع الأعضاء على تعزيز التعاون في الحد من آثار الكوارث. كان المركز منذ إنشائه نشط جدا، ليس فقط في توفير المعلومات المتصلة بالكوارث في منطقة جنوب شرق آسيا، بل أيضا في التخطيط أو اتخاذ ردود مشتركة لمساعدة

[1] Brendan Howe and Min Joung Park, **Op.Cit**, p.8.

[2] Carlyle A Thayer, **Op.Cit**, p.24.

ضحايا الكوارث في الدول الأعضاء في آسيان[1]، يعد أحد أهم إنجازات الآسيان في بناء القدرات الإقليمية في إدارة الكوارث ضمن أطر التعاون بين الوكالات المدنية والعسكرية. بعد ذلك عين الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في نفس السنة (2008) منسقا للمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث على نطاق واسع، كون كارثة تسونامي حفزت استعراض الخطاب الأمني وإعادة النظر في الأمن البشري في جنوب شرق آسيا ككل.

لم يدخل تغير المناخ معجم رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلا في عام 2007 من خلال إعلان سنغافورة بشأن تغير المناخ والطاقة والبيئة، كان الهدف من الإعلان توصل الدول الأعضاء في الرابطة إلى تفاهم مشترك وتطلعات نحو حل عالمي شامل لتحدي تغير المناخ، فضلا عن الإعراب عن عزمهم على تحقيق قدرة المجتمع على التكيف مع تغير المناخ. من خلال الإجراءات الوطنية والإقليمية الداعية إلى اتخاذ إجراءات فردية وجماعية من قبل مجموعة واسعة من القطاعات بدءا من كفاءة الطاقة، ومكافحة إزالة الغابات[2].

في قمة الآسيان الـ 16 في أفريل عام 2010، أقر قادة الآسيان بيانين: بيان قادة الآسيان بشأن الانتعاش المطرد والتنمية، وبيان قادة الآسيان بشأن رد مشترك حول تغير المناخ. بعد ذلك اتخذت سلسلة من المبادرات الإقليمية التي بلغت ذروتها في نهاية المطاف في اعتماد خطة عمل لرابطة الآسيان بشأن الاستجابة المشتركة لتغير المناخ في عام 2012 لأن الإحصائيات تقول بأن المؤشرات تنبئ بانخفاض مؤشر التلوث في دول منطقة جنوب شرق آسيا، بل على العكس هي في تزايد مستمر، وقد أكد تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2016 أن تلوث الهواء تفاقم بأكثر من خمسة في المئة بين 2008 و2013 في أكثر من ثلثي دول المنطقة. واعتبر الخبراء أن السبيل الوحيد لتحقيق لانتصار في الحرب على تلوث الهواء هو تطبيق قيود للحد منه على نحو أكثر صرامة، وبين المقترحات المقدمة تقليل عدد السيارات في الشوارع وتزويد الأفراد بتطبيقات من أجل استخدام المواصلات العامة في 200 مدينة في 15 بلدا. وهكذا بدأت آسيا بتطبيق حلول إسعافية لمشكلتها البيئية، ولكن تلك الحلول تأخر تطبيقها ما جعل المشكل في استمرارية[3].

---

[1] Brendan Howe and Min Joung Park, **Op.Cit**, p.9.

[2] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p.133.

[3] إيلاف، "حرب عالمية على تلوث الهواء تنطلق من آسيا"، نشر بتاريخ 23 مارس 2018 نقلا عن الرابط التالي:
https://bit.ly/330ZWrD (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/11/14)

أكثر الوسائل فعالية للحد من مشكلة التلوث الصناعي تكمن في اتباع المعايير التكنولوجية للتقليل من مخاطر التلوث واتخاذ تدابير فعَّالة تفرض ضوابط صارمة على استخدام التقنية والتوسع الصناعي المتسارع، فجانب من المشكلة يرجع إلى الإسراف في استضافة الاستثمارات الخارجية في مجالات الطاقة وتوطين الصناعات الملوثة للبيئة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات. كما لابد من تسليط الضوء أهمية التعاون بشأن قضايا المياه ولأمن الغذائي باعتباره أمراً بالغ الأهمية في منطقة مكتظة بالسكان.

كما تم اتخاذ عدة ترتيبات متعددة الأطراف لتحسين القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وجدول الأعمال الحضري الجديد.

ما يعاب على مختلف برامج مواجهة تغيرات المناخ أن نهج رابطة أمم جنوب شرق آسيا القائم على الإعلانات والمحطات متعدد الجوانب، ويشمل جميع قطاعات متعددة من مجتمعات الرابطة لكن من غير الواضح كيف تسهم في توفير استجابات هادفة للأثر المباشر لتغير المناخ على حياة وأمن الأفراد في المنطقة، كونها لا تصل لمستويات متعددة بشكل يتداخل في مجال السياسة العامة[1].

المطلب الثالث: آليات أساسها التعاون الخارجي (قضية توسيع الاعتماد المتبادل أمنيا)

عملت دول جنوب شرق آسيا على توسيع مجال تعاونها لتحقيق المصالح المشتركة في إطار احترام المعايير الجماعية، كون خطر التهديدات الأمنية ليس مقتصرا على المجال الإقليمي للمنطقة فحسب بل له امتدادات تصل لدول الجوار الإقليمي، فمنطقة آسيا والباسيفيك تتشاركان في العديد من القضايا الأمنية الحساسة، وهو الأمر الذي خلق ضرورة ملحة لتكثيف الجهود في مكافحة هذه القضايا. لهذا عملت دول الآسيان على خلق معايير وقيم وهوية مشتركة بين وحداتها بتأكيد مبادئ منطلقاتها وأهدافها، مع مراعاة مصالح كل عضو من أعضائها في ذلك؛ ولأن الدولة فاعل عقلاني يعظم مصالحه حسب الطرح الواقعي فإن الدول تختار البدائل الأفضل التي تضن لها تحقيق مصالحها حتى لو كان ذلك في إطار تنظيمات متعددة الأطراف، مما يجعلها تدعم إقامة مثل هذه التنظيمات. هذه العوامل أدت إلى تنشيط العلاقات والتقارب بين تلك الدول لتحمل المسؤوليات في

[1] Mely Caballero–Anthony, **Op.Cit**, p.133.

القضايا الأمنية، وهذا بتفعيل الدبلوماسية الوقائية، وكان توسيع العضوية في الرابطة هو أول بادرة، لتليها بعد ذلك مختلف العوامل التي صاحبت تلك الفترة، كما ظهرت منظمات أخرى لهذا الغرض.

لجأت دول الآسيان إلى توسيع الاعتماد المتبادل أمنيا في إطار جوارها الإقليمي، **فتاريخيا** عندما غزت فيتنام كمبوديا في عام 1978، لم تتورع رابطة آسيان في العمل مع الصين الشيوعية لاحتواء فيتنام التي يدعمها الاتحاد السوفييتي، وقد أقدمت الرابطة على تكوين منتديات مثل منتدى آسيان الإقليمي (ARF) في أعقاب الحرب الباردة بدافع الخوف من الوقوع تحت سيطرة أي من القوى العظمى[1]، وذلك عبر تعزيز الآليات الأمنية التي تقودها بشكل يضمن تواجدها مع القوى الإقليمية الكبرى مركزة قبل ذلك على تجنب التعاون الأمني العسكري وسياسة الأحلاف، بسبب الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة سابقا، وعدم المبالغة في الاهتمام بالقضايا الأمنية كي لا تضعف التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الرابطة. مؤكدة على فتح الحوار مع القوى الإقليمية لكبح رغبة هذه الأخيرة في الهيمنة الإقليمية، مع الحفاظ على حياد الإقليم وضمان عدم التدخل الخارجي، فكانت الانطلاقة في معالجة تلك الشكوك والمخاوف المنتشرة بالمنطقة بداية بـ:

- **المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF):**

ضعف فاعلية المعاهدات الثنائية في مواجهتها للأخطار الأمنية؛ أدى إلى قيام مبادرة منتدى الآسيان الإقليمي لمواكبة تطور الأدوار التي تطلع بها دول الرابطة التي قررت توسيع نموذجها للأمن الإقليمي عبر نموذج تقوده ضمن اطارها الإقليمي الفرعي. حيث شكل المنتدى الإقليمي للآسيان تحولا في نمط العلاقات الأمنية الآسيوية السائدة، ذو طابع أقل رسمية وأقل قانونية في إطار الاعتماد الأمني المتبادل، ليتم الانتقال من نمط العلاقات الأمنية الثنائية إلى نمط الأمن التعاوني (Cooperative Security) الذي يشير إلى تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات المشتركة، بهدف تنسيق السياسات الأمنية، أين تبقى كل دولة محافظة على سيادتها الوطنية. انطلاقا من قواعد ومبادئ "طريقة الآسيان" تمكنت الرابطة من تسيير المنتدى على نفس النهج التنظيمي الذي تسيره عليه، كالإجماع المرن والاعتدال التنظيمي وتحديد المعايير السلوكية المتعلقة بالأمن الإقليمي: كاحترام سيادة الدول، عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، حل النزاعات بالطرق السلمية، والابتعاد عن التهديد أو استعمال القوة.

[1] يايو لاي هوي، **مرجع سابق**.

يقوم المنتدى بأنشطة متعددة لتفعيل أدواره مثل الجلسات بين الدول الأعضاء، كجلسات مجموعة الدعم (ISG) لبناء الثقة، كما يتضمن تقديم الحوار تصريحات طوعية حول أوضاع سياسة الدفاع، ومنشورات التقارير الرسمية لذلك، ويتم تشجيع الأطراف للمشاركة في سجل الأسلحة التقليدي التابع للأمم المتحدة والمشاركة في ندوة سنوية لمسئولي الدفاع والضباط العسكريين. ويتم التركيز كثيرا على اجتماع جلسات البحث والتعاون، لتفعيل معاهدة التعاون والصداقة (TAC)، أما في إطار حل النزاعات فيتم العمل على اتخاذ إجراءات ما قبل الأزمة بتقصي الحقائق، والنوايا الحسنة وأنشطة المساعي الحميدة واجتماع جلسات عمليات حفظ السلام.

فدول الآسيان رأت في المنتدى وسيلة لتحقيق التوازن في الإقليم بين القوى الطامحة إلى الهيمنة الإقليمية؛ ليكون بمثابة منصة للحوار السياسي والأمني حول القضايا الأمنية التقليدية، فتثبيت الأمن يكون عبر عملية تعتمد التشاور وبناء الصداقات. بعدها توجه في مراحل لاحقة لإدارة النزاعات وتعزيز الدبلوماسية الوقائية والتأكيد على ضرورة إيجاد حلول للنزاعات في الإقليم، ومن خلال هذا المنتدى تم توقيع اتفاقية منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية سنة 1997، لكن تزايد طروحات قضايا الأمن الإنساني جعلت منتدى الآسيان الإقليمي ARF يتجاوز القضايا الأمنية التقليدية نحو التركيز أكثر على القضايا الأمنية العابرة للحدود الوطنية، مثل الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية والقضايا الأمنية غير التقليدية الأخرى.

بالنسبة لمسألة تحقيق التوازن الإقليمي اتبعت دول الآسيان حلا عمليا تمثل في سياسة التقييد الثنائي للربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وكبح مسعاهما في الهيمنة، فتعرقل إستراتيجية الاحتواء التي انتهجتها تلك الأخيرة من جهة، وتجعل الصين تتراجع عن فكرة استخدام القوة من جهة أخرى، لأن الآسيان في حاجة إلى أن تكون الصين حاضرة في هيكل الأمن بما يتوافق وحقائق الوضع الآسيوي؛ فالنزاعات الإقليمية خاصة التنازع على جزر سبارتلي وبراسيل لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إيجاد إطار يجمع الأطراف المتنازعة لتفعيل الحوار بينهم، وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة، خاصة في ظل رفض الصين تدويل القضية. وفي هذا تعتمد الآسيان على إستراتيجية "سياسة الميزان"، من خلال الجمع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في تجمع واحد[1]. وفعلا تمكنت دول الآسيان سنة 1995،

[1] Jing-dong Yuan, **Op. Cit**, p.460.

من جعلها تقبل مناقشة النزاع حول جزر سبراتلي مع عدة أطراف ضمن الرابطة، وهو الأمر الذي كانت ترفضه الصين سابقا بشكل قاطع[1].

شهد التعاون الأمني والسياسي تطورا كبيرا، ففي 27 جويلية 2000 عقدت الرابطة أكبر منتدى أمني في قارة آسيا بتايلاند، وتم مناقشة عدة قضايا منها صناعة الصواريخ وانتشار الأسلحة النووية والصراعات في المحيط الهندي، وقضايا الصراع في المنطقة مثل: الاشتباكات العرقية في جزيرتي آتشيه وفالة كو بإندونيسيا، واتفقت الرابطة على ضرورة توسيع نطاق نظرتها للمخاوف الأمنية.

بتقييم مراحل تحسين الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي حددها المنتدى:

دخل المنتدى بالفعل مرحلة بناء الثقة، أما مستوى الدبلوماسية الوقائية: فالمنتدى يعمل حاليا على هذا المرحلة وإن كان التقدم بطيئا بسبب الخصائص الجوهرية للدبلوماسية الوقائية، مثل متطلبات توافق في الآراء، المشاركة التطوعية، وأنها لا تتعامل مع النزاع بين الدول. بالنسبة لحل النزاعات: لم تبدأ هذه المرحلة واحتمال القيام بذلك في المستقبل القريب غير واضحة، فالوصول إليها يتطلب مشاركة الأنشطة بين الدول الأعضاء. في ظل ضعف مستوى التوافق في الآراء، من غير المرجح أن يتم التوصل إليه بسبب المصالح المختلفة الأعضاء الدول[2].

القصور في المنتدى يعكس تأثير طريقة الآسيان في عملية صنع القرار الذي يكون مدفوعا بتوافق الآراء غير الملزمة وبطيئة الخطى، ويحوله إلى منتدى للنقاش مما يسمح بالحوار ومعالجة القضايا الأمنية، زيادة على ضعف الهياكل المؤسسية، خاصة مع الالتزام الصارم بمبادئ السيادة وعدم التدخل المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون، فعدم امتلاك المنتدى بعد للأدوات اللازمة لوضع مقرراته موضع التنفيذ، مقابل استمرار نفوذ القوى الكبرى في دول الإقليم. كما أن اختلاف مدركات القوى الكبرى في رؤاها الاستراتيجية لأدوارها الإقليمية، إلى جانب سعيها إلى تحقيق مصالحها عبر العمل خارج نطاق المنتدى بدلا من الاعتماد عليه في تحقيق الأمن والاستقرار يشكل عائقا كبير لمسارات المنتدى.

- **الآسيان+3 Asean Plus Three (APT):**

نجحت الآسيان+3 في بناء عدد من الأشكال الملموسة من التعاون بين أعضاء الآسيان ودول شمال شرق آسيا الثلاث في مختلف المجالات.

---

[1] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص 209.

[2] ASEAN and Human Security: Challenges and Opportunities, **Op.Cit**, p.p.9,10.

ولأن واحد من أعقد المشاكل التي تواجه هته الدول هو التزايد المطرد لقضايا القرصنة البحرية؛ فقد قام رئيس الوزراء الياباني السابق "**كيزو أوبوشي**" **(Keizo Obuchi)** بوضع خطة على طاولة الآسيان+3 لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية سنة 1999[1].

أما أهم شكل تعاوني كان في مجال **التعاون المالي** بين الآسيان+3، تجلى بـ "**مبادرة شيانغ ماي**" **(CMI) Chiang Maï Initiative**. في ماي 2000 لما وافق وزراء الأسيان+3 بـ Chiang Maï على إرساء ما أسموه "آلية التمويل الجهوي" (Regional financing Mechanism)، حيث أعلن أعضاء هذه المجموعة عن "نظام المنطقة الكبير" (Region wide system) من أجل خلق آلية إقليمية لمقايضة العملة وذلك لجعل الدول قادرة على حماية نفسها من أي أزمات مالية مستقبلية، بالرغم من أنه لم يتم إنشاء ولا مؤسسة رسمية[2].

تصاعد وتيرة التهديدات غير العسكرية في السنوات الأخيرة أدى إلى تطوير التعاون الأمني في مجالات الأمن غير التقليدية، تحت إطار الآسيان (10+3) والآسيان والصين (10+1)، اثر ذلك وقع في نوفمبر 2002 قادة الصين والآسيان بيان مشترك حول التعاون في مجالات الأمن غير التقليدية، وفي أفريل 2003، عقد قادة الطرفين (10+1) اجتماعا خاصا حول وباء السارس، وصدر عن ذلك بيان مشترك. بعدها عقد في 10 جانفي 2004 أول اجتماع وزاري في إطار الآسيان+3 في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود في بانكوك، قدمت فيه وثائق حول المفاهيم، ووافق المؤتمر على إنشاء آلية تعاون لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

عملت دول الآسيان+3 ضمن المنتدى بالاشتراك مع دول الآبيك لحل النزاعات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي لإضعاف التواجد التاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وتجاوز الخلافات مع الصين، اثر ذلك اتفق الطرفان في ديسمبر 2004 على إستراتيجية مشتركة من أجل السلم والازدهار لدعم التعاون الإقليمي في إطار منتدى الآسيان الإقليمي، حيث أعربت الصين في مؤتمر وزراء الخارجية 11 للمنتدى المقام في عام 2004؛ على تطوير المنتدى والتمسك بطبيعته التعاونية عبر التشاور في كل المبادرات مع كل الأعضاء، بشكل يتلاءم مع خصائص المنطقة، وتوسيع التعاون العسكري البيني بين مسئولي الدفاع الوطني في مجالات الأمن غير التقليدية كمكافحة ظاهرة الإرهاب والإجرام المنظم.

---

[1] Donald E.Weatherbee, **Op.Cit**, p.182.

[2] سامية ربيعي، **مرجع سابق**، ص 205.

في سبتمبر 2004 أقامت الصين بمقاطعة يونان تحديدا في مدينة كونمينغ "ندوة حول التنمية البديلة عن المخدرات لمنتدى الآسيان". وفي شهر نوفمبر من نفس السنة أشرف الجانب الصيني بنجاح على أول ندوة لـ "السياسات الأمنية لمنتدى الآسيان".

أدى تنامي ظاهرة الإرهاب وامتداد تبعاتها لدفع الأطراف الإقليمية لتوسع جهودها المشتركة لمحاربة هذه الظاهرة المعقدة، اثر ذلك قامت مجموعة3+ بالتأكيد على أهمية التعاون لمواجهة ظاهرة الإرهاب حتى يتم ضمان ترتيب إقليمي لمواجهة هذا الخطر، وفي جانفي 2007 أعطت مجموعة الآسيان دفعا قانونيا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بتوقيع اتفاقية الآسيان لمكافحة الإرهاب[1].

- **قمة شرق آسيا EAS:**

إدراك رابطة أمم جنوب شرق آسيا لأهمية مسألة إدارة الأمن الإقليمي وفق منهج يتسم بالانفتاح والشمولية، جعل أطراف رابطة الآسيان تدعو كافة القوى الكبرى في المنطقة لاجتماع وزرائها للدفاع بهانوي في شهر أكتوبر 2010، هذا الاجتماع الأول المنعقد ضم وزراء دفاع دول منظمة الآسيان+8 (الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وروسيا)، وقد عني جدول الأعمال بشكل خاص بالقضايا الأمنية غير التقليدية التي احتلت صدارة النقاشات، كقضايا المساعدات الإنسانية والتعاون للتخفيف من وقع الكوارث الطبيعية وقضايا مكافحة الإرهاب وصولا لقضايا الأمن البحري التي غالبا ما كانت تشكل حساسيات بين مختلف الأطراف باعتبارها قضايا سيادية على غرار النزاعات ببحر الصين الشرقي والجنوب.

[1] Donald E.Weatherbee, **Op.Cit**, p.173.

إستنتاجات الفصل:

-تمكنت دول جنوب شرق آسيا من تحقيق نجاحات كبيرة في مجالها الإقتصادي عبر تحسين معدلات التنمية الاقتصادية لدولها بفضل السياسات المنتهجة.

-"طريق الآسيان" نجح في المحافظة على الاستقرار فيما بين دول الرابطة ومنع اندلاع الحروب بين أعضائها، فعلى الرغم من أنه لم يمنع الاشتباكات الحدودية بين الحين والآخر على الأراضي المتنازع عليها، مثل النزاع بين تايلاند وكمبوديا على ملكية مجمع معبد préah، والتوترات عبر الحدود أحيانا، كقيام حركات تمرد محلية (في إندونيسيا والفلبين وميانمار وتايلاند) تجاوزت الحدودية؛ بقيت العلاقات الودية مستقرة، مما يسهم في الاستقرار الإقليمي وتيسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي لا تزال تغذي منطقة النمو الاقتصادي القوي[1].

- تيمور الشرقية التي تعتبر جزءا من الإقليم الجغرافي لمنطقة جنوب شرق آسيا، تواجه العديد من التهديدات الأمنية، لكن وكونها حديثة عهد بالاستقلال فهي لاتزال تتخبط في عملية إرساء معالم الدولة، ساعية لتحقيق أمنها التقليدي عبر تعزيز آلياتها الدفاعية.

- لأن التخفيف من حدة النزاع يتطلب تدخل طرف ثالث للتأثير على طرفي النزاع، فقد سمح انخراط رابطة دول الآسيان في التنظيمات الإقليمية والدولية التي تلعب دورا فاعلا في تقريب العلاقات بين الدول كي تصل لدرجة عالية من التكامل، بفتح المجال لمناقشة بعض المسائل ليصبح مفهوم السيادة أكثر مرونة من السابق.

[1] Pek Koon Heng, **The ASEAN Way and Regional Security Cooperation in the South China Sea**, EUI Working Paper RSCAS Printed in Italy: European University Institute Badia Fiesolana I – San Domenico di Fiesole Italy,2014, p.5.

الفصل الرابع: التحديات المعيقة لمسارات عملية تحقيق الأمن

تعقد الأوضاع الأمنية بمنطقة جنوب شرق آسيا جعل من الصعب بما كان على هذه الدول تحقيق مساعيها الأمنية وكذا التنموية بسهولة، فغالبا ما تقف المعيقات والتحديات على مختلف الأصعدة في وجه مساراتها. وقد تنوعت هذه التحديات بين تحديات قائمة بشكل أساسي على المستوى الداخلي (تباينات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية..)، وصولا لتلك التعقيدات المتعلقة بطبيعة التكتل الرسمي الذي يضم كل دول الإقليم باستثناء تيمور الشرقية، وكذا الأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بهذه الاقتصاديات وما يترتب عنها من مشاكل.. وبين تعقيدات قائمة على مستوى التحديات الخارجية، فالتعقيد الشديد لمنطقة جنوب شرق آسيا جعلها تقع ضمن دائرة اهتمام مختلف القوى الكبرى العالمية والإقليمية التي تمتلك مصالح بالمنطقة، فانهيار الاتحاد السوفياتي ترك فراغا أدى بالقوى الإقليمية لمحاولة ملئ ذلك الفراغ، كما أن التراجع العسكري الجزئي للولايات المتحدة شكل فراغا أمنيا؛ الأمر الذي زاد من تدخلات تلك القوى ومنافستها الشديدة على دور الريادة الإقليمية الذي يرجع أساسا إلى أهمية المنطقة من الناحية الإستراتيجية لما تشكله من دعم أكبر للقوى الإقليمية من أجل لعب دور عالمي، إلى جانب تكوين أرضية اقتصادية هامة لتحقيق مصالح أكبر مع معظم تلك الدول التي عرفت تغيرا سريعا في القدرات الاقتصادية، مما شكل تحديا كبيرا لدول رابطة الآسيان، في ظل التزايد المطرد للتهديدات الأمنية التي تحتاج لوجود قوة إقليمية تملك إستراتيجية فعالة لحل هذه القضايا ذات الاهتمام الإقليمي المشترك.

المبحث الأول: التحديات الداخلية

رغم المساعي العديدة والجهود التي بذلتها دول منطقة جنوب شرق آسيا في تعزيز السلم والاستقرار بإقليمها في سبيل تحقيق أهدافها التنموية وضمان استمرارية مصالحها الاقتصادية؛ إلا أن هناك مجموعة من التحديات في مجال اهتماماتها الأمنية على المستوى الإقليم داخليا ما تزال تقف كعقبة في وجه إرساء قواعد وسياسات واضحة للأمن في المنطقة، فتجعل من التهديد الأمني قائما بشكل شبه دائم، الأمر الذي يؤثر على نهجها التنموي.

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية

أدت التباينات بين دول الآسيان وحدتها إلى صعوبة مواجهة الأزمات، ومثال ذلك الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 1997، والتي أثرت بشكل كبير على الرابطة بعدما أصابت ركائزها المتمثلة في كل من سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، وإندونيسيا.

فواحدة من أكبر التحديات والمعيقات التي واجهت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأدت إلى زعزعة الاستقرار على مستوى الإقليم؛ هي الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997، وعموما تعرف الأزمة المالية بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عن عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام[1].

بدأت الأزمة المالية الآسيوية حين تضافر مزيج من المشكلات الاقتصادية والمالية ومشكلات قطاع الشركات، مما أسفر عن هبوط حاد في مستوى الثقة وخروج كم كبير من التدفقات الرأسمالية من اقتصاديات الأسواق الصاعدة في المنطقة. كانت بداية الأزمة في تايلاند في 2 جوان 1997، حين أُلغي ربط الباهت التايلندي بالدولار الأمريكي، وانتهى الأمر بتطبيق نفس الإجراء في كوريا وإندونيسيا ودول أخرى[2]. أخذت عوارض الأزمة بتايلاند تبدو منذ عام 1996 حيث أن ارتباط عملتها بالدولار قد أدى مع

---

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.

[2] ميتسوهيرو فوروساوا، " ما رأيناه وتعلمناه بعد عشرين عاما من الأزمة المالية الآسيوية"، النافذة الاقتصادية: منتدى صندوق النقد الدولي، (يوليو 2017، 17th)، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/32XKgFw (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/11/14)

ارتفاعه في ذلك العام إلى فقدان قدراتها التنافسية، وبدأت صادراتها بناء على ذلك في التراجع لأول مرة منذ 1983 في الوقت الذي استمرت وارداتها في التزايد. كما أن تخفيض العملة الصينية في عام 1994 قد أثر على الوضع التنافسي لصادرات تايلاند والدول المجاورة الأخرى، فتخفيض الصين لسعر صرف عملتها بحوالي 50% أدى إلى تزايد حصيلتها من الصادرات بمقدار ضعف معدل نمو الصادرات التايلاندية. وأخذت الأوضاع تتوالى في شكل حلقة مفرغة، حيث أن تقلص الصادرات مع استمرار تزايد الواردات قد أدى إلى ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند من 5.5% إلى حوالي 8%، مع ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة للأسباب داخلية وخارجية[1].

بعد تايلاند توالت الأزمة إلى اقتصاديات الدول المجاورة حيث تعرضت بقية دول جنوب شرق آسيا لنفس الأوضاع، انخفاض الصادرات وزيادة عجز الحساب الجاري؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور معدلات النمو وتراجع النشاط الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال وتعرض العملات المحلية لضغوط كبيرة، نتج عنها انتشار الذعر والفوضى الاقتصادية. ومرد هذه الأزمة لجملة من الأسباب يتعلق بعضها بالجانب المالي والنقدي، وأسباب تتصل بالجوانب السياسية والاقتصادية داخلية وأخرى خارجية.

- أسباب الأزمة المالية الآسيوية تمثلت في[2]:

1. ضعف الجهاز المصرفي في الدول الآسيوية.
2. حدوث عجز متراكم في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
3. تفوق حجم الاستثمار الإجمالي على المدخرات المحلية الإجمالية.
4. النمو الاقتصادي المعتمد على الخارج.
5. المضاربة ونزوح رؤوس الأموال إلى الخارج.

- **الانعكاسات الداخلية والخارجية لأزمة دول جنوب شرق آسيا:**

تجلت انعكاسات الأزمة الاقتصادية في عدد من الدول الآسيوية ليس فقط في الركود الاقتصادي؛ وإنما بالكساد أو الانهيار الاقتصادي بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول، وتسجيلها لنسب نمو ضعيفة. فبعد أن استطاعت هذه الاقتصاديات تحقيق نموذج غير مسبوق للتنمية اقترن بالنمو

[1] جاسم مناعي، "الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص"، **المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية**، بيروت، 8 مايو 1998، ص 2.

[2] محمد بن ناصر، محاضرات في مقياس الأزمات المالية، مقياس الأزمات المالية، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، ماستر 2، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة الجزائر،2015 /2016، ص 90-92.

الاقتصادي المتزايد وتحسين جميع مؤشرات الحياة الاجتماعية؛ أظهرت هذه المؤشرات تراجعا متفاوتا من دولة لأخرى وفق شدة إصابتها بالأزمة. في البداية لم يكن بوسع المواطن العادي في هذه الدول الشعور مباشرة بالأزمة التي عصفت ببلاده، وذلك لفترة امتدت شهرين أو أكثر، والسبب يرد إلى تعامله في الأسواق المالية، إلا أنه سرعان ما بدأت الآثار السلبية لهذه الأزمة تتجلى على مختلف مظاهر ومجالات الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والنقدية، حيث تمخض عنها: زيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء، نزاعات بين الساسة ومتخذي القرار، والاختلال العميق في مختلف الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية مما ترتب عليه حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ساهمت بدورها في تعميق الأزمة[1]. حيث تم تسريح ملايين العمال، وانتشار كبير للفقر والإفلاسات. كما تبين من خلال إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي أن معدلات البطالة قد تضاعفت ثلاث مرات ما بين 1996 و1998 في كل من إندونيسيا، تايلاند وكوريا الجنوبية، كما انخفضت الأجور الحقيقية بشدة خاصة في إندونيسيا[2].

خلفت الأزمة العديد من الاضطرابات والتوترات السياسية، فعلى المستوى السياسي انعكست سلبا على مصداقية قادة الدول الآسيوية، حيث أدت بعض الإجراءات والسياسات إلى تفاقم المشاكل، فأصيب أفراد الشعب بالإحباط نتيجة عجز القيادات في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وحكمة، الأمر الذي ترتب عنه ضعف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية لتلك الدول وذلك نتيجة تحرير الأسواق قبل إيجاد وسائل رقابية جديدة، والوضع الأخطر هو فقدان ما يسمى ببلدان الكساد الاقتصادي درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي لصالح صندوق النقد الدولي، كونها لجأت إليه في محاولتها لإيجاد حلول للأزمة، فقد عقدت تايلاند اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، لتنفيذ إصلاحات أساسية مثل تبني سياسة القروض المفتوحة كبديل لخيار التقشف المالي المنصرم. أما ماليزيا فقد كانت الدولة الوحيدة التي أقرت مقاييس تقييد التبادلات مناقضة بذلك توصيات صندوق النقد الدولي، الذي اقترح لتجاوز الأزمة القيام بإصلاحات هيكلية، وقد أدت سياسة الإصلاح هذه في جميع دول الإقليم إلى محاربة الفساد والتملص الضريبي، وإعادة تنظيم الجماعات الخاصة أو العامة المثقلة بالديون وإصلاح النظام البنكي. بإندونيسيا، أعلن يوم 21 ماي 1998 نظام سوهارتو الذي جاء عبر انقلاب عسكري إلى السلطة في عام 1965 بدعم أمريكي لمواجهة الشيوعية (واستمر حكمه حوالي 32 سنة)؛ استقالته لعدم

[1] محمد بن ناصر، **مرجع سابق**، ص 97.

[2] **المرجع نفسه**، ص 98.

قبول بعض شروط صندوق النقد الدولي، مما أدى بوزيرة الخارجية الأمريكية "**مادلين أولبرايت**" (1997 -2001)؛ إلى دعوته لتنحي عن السلطة في 19 ماي 1998 ليخلفه "يوسف حبيبي" الذي تعهد بتطبيق شروط صندوق النقد الدولي كاملة.

ولأن القوة الاقتصادية مرتبطة بالقوة العسكرية؛ فإن المجال العسكري لدول رابطة الآسيان لم يكن بمعزل عن تبعات الأزمة المالية لسنة 1997، فقد أنفقت البلدان الآسيوية سنة 1996 ما يقارب 165 بليون دولار على قواتها المسلحة، ومع هذه الأزمة انخفضت النفقات بشكل ملحوظ، فإندونيسيا علقت مشتريات الأسلحة كليا، أما تايلاند فقلصت ميزانية دفاعها من 2.6 بليون دولار أمريكي إلى ما يقارب 2 بليون دولار، في حين ماليزيا قطعت أكثر من 20% من ميزانية دفاعها[1].

أصبحت اليوم اقتصاديات جنوب شرق آسيا أكثر استعدادا للتعامل مع أي صدمة اقتصادية كبيرة أخرى، بالطبع لا تزال هناك مواطن ضعف مهمة قائمة، وخاصة ارتفاع مستويات المديونية في العديد من القطاعات لدى بعض دولها. ولكن الصورة الكلية تنبئ باكتساب المنطقة صلابة أكبر[2].

شكل(15): منحنى بياني يوضح تعافي البلدان الآسيوية رغم الهبوط الحاد في أعقاب الأزمة 1997 خلال 20 سنة

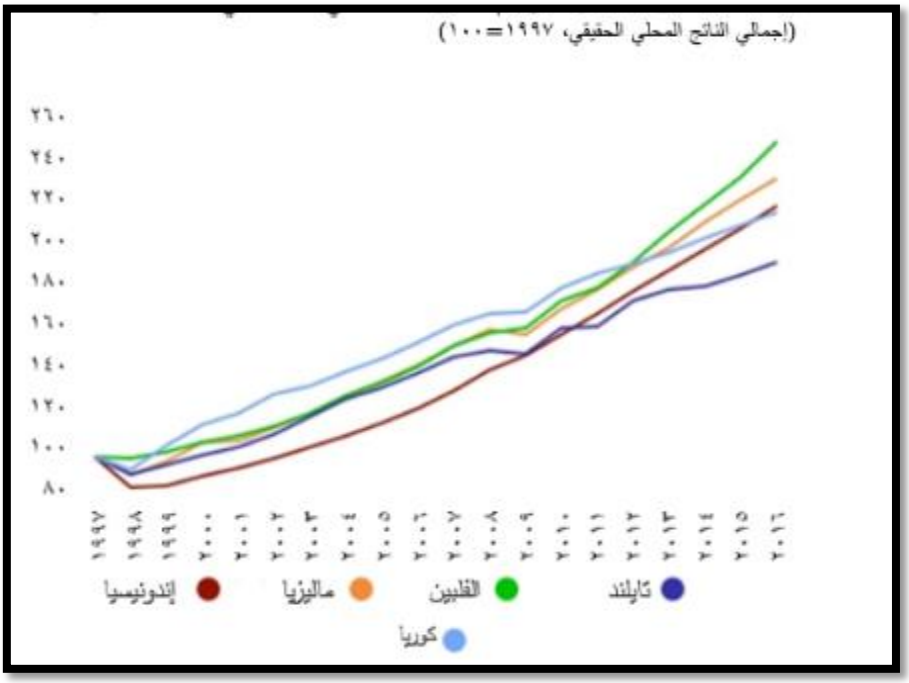

المرجع: ميتسوهيرو فوروساوا، " ما رأيناه وتعلمناه بعد عشرين عاما من الأزمة المالية الآسيوية"، مرجع سابق.

[1] Sheldon W.Simon ,**The Economic Crisis and ASEAN States' Security**, Published by Strategic Studies Institute, US Army War College, USA, 1998, p.11.

[2] ميتسوهيرو فوروساوا، "ما رأيناه وتعلمناه بعد عشرين عاما من الأزمة المالية الآسيوية"، **مرجع سابق.**

يوضح المنحنى البياني أن الدول الآسيوية منذ الأزمة المالية لسنة 1997 إلى غاية سنة 2016 تمكنت من تجاوز الأزمة وتسجيل استمرارية في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، وكوريا. رغم بعض الانخفاض الطفيف سنتي 2009 و2011 بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية، لكن تضرر اقتصاداتها كان أقل من تأثرهم بأزمة 1997-1998 كون هذه الدول خلالها كانت هي مركز الأزمة.

لم تكن دول الآسيان بمعزل عن تبعات الأزمات العالمية لسنتي 2008، 2012، لأن الضعف الأساسي في التجربة الآسيوية يكمن في أنها اعتمدت بثقل كبير على فلسفة التصدير الذي يقود النمو (Export Led Growth)، الأمر الذي جعل هذه الدول أكثر حساسية في تلقي الصدمات الخارجية. إلا أن دول الرابطة لم تتعرض لنفس الآثار التي خلفتها الأزمة السابقة ومرد ذلك أن دولها لم تكن هي مركز تلك الأزمات، كما أن مبادرة تشيانغ ماي كان لها دور في امتصاص آثار الأزمات الجديدة رغم بعض القصور الذي بها، فبعدها اتفق الأعضاء على إنشاء وحدة مراقبة إقليمية مستقلة في مجال الاقتصاد الكلي للآسيان، وأطلقت في ماي 2011.

منذ الأزمة العالمية استمرت مشاكل الاقتصاد الكلي في منطقة اليورو، ومخاطر الصدمات الخارجية، التي أكدت الحاجة إلى تعزيز قدرة تشيانغ ماي CMIM ليكون بمثابة شبكة الأمان المالية الإقليمية.

العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي مر ذكرها والتي سببت الأزمة لم تكن لتنتج كل هذا الانهيار في أسعار العملات وأسواق الأسهم والنمو الاقتصادي بشكل عام؛ لولا اعتماد النمور الآسيوية أساسا على رأس مال مستورد أغلبه (أكثر منه محلي) وعلى تكنولوجيا منسوخة (مرتبطة بشركات خارجية كبرى)، وعلى قطاع خاص أدارته وهيمنت عليه لاحقا نخب فاسدة خاصة مع غياب أو تواطؤ الرقابة والإشراف الحكومي على حركة القطاع الخاص ونشاط رجال الأعمال الذين يسعون دائما إلى تحقيق قدر من المكاسب، دون أي مسؤولية اتجاه اقتصاديات هذه الدول وشعوبها[1].

رغم تجاوز بعض دول الرابطة للأزمة المالية، إلا أن تأثيرها لا يزال واضحا، خاصة في الجانب السياسي والاجتماعي، مما يؤكد أهمية العامل الاقتصادي ودوره الأساسي في تحقيق الاستقرار انطلاقا من مستوى التفاعلات الداخلية للدول إلى المستوى الإقليمي والدولي بين دول الآسيان وبقية دول العالم،

[1] عبد الوهاب محمد الموسري، **الأزمة الآسيوية وإشكالية النظام الدولي الجديد**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص، ص 203،204.

فالاضطرابات السياسية نتجت عن تراجع الولاء الشعبي الذي يحكمه الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهذا أحد مبادئ النظرية الوظيفية الجديدة.

المطلب الثاني: الفوارق البينية بين دول المنطقة

- **التباينات الاجتماعية وقضايا الاندماج:**

تمتاز الخصوصية الحضارية الآسيوية بمنهجها الفكري التحليلي في التفكير الذي محوره الخير والشر في الإنسان، والطبيعة، وقمته المعلم(المعلمين بوذا وكونفشيوس) والتعددية في الفلسفة، لكن هذه القيم المجتمعية الآسيوية بصورة عامة فيها بعض الاستثناءات، فالشعوب الآسيوية ذات خلفيات تاريخية ودينية متباينة مابين دول مسلمة كماليزيا وإندونيسيا وبعض المناطق في جنوب الفلبين..، بينما تتبنى الدول الأخرى الكونفوشيوسية والشنتو والبوذية، ومع ذلك فهناك طائفة من القيم المشتركة التي يتبعها أغلب الآسيويون، أهمها القيم الموجهة صوب الأسرة والجماعة وحاجاتها ومصالحها، أكثر مما يولونها للفرد وحقوقه في الحرية الشخصية المطلقة، وأن أداء الواجب تجاه الأسرة والمجتمع يأتي في المقام الأول قبل الحق في المطالبة بالمزايا الشخصية، عكس القيم الغربية التي تقوم على الحرية الفردية[1].

فالقيم الاجتماعية الآسيوية تؤدي أثرا بارزا في نجاح التجربة التنموية لأنها تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية، فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكد أن قيمة الإنسان الآسيوي تتوقف على انتمائه للجماعة، ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون، فالفرد مستوعب تماما في الجماعة وتابع لها، وهنا يبرز دور الجماعات الصغيرة في المجتمع والسياسة في أغلب الدول الآسيوية وفي مقدمتها العائلة باعتبارها مهدا نظريا للقوة بمعنى السلطة، وأن الولاء السياسي على مستوى العائلة هو نواة الولاء الوطني العام للدولة، وبالتالي فإن الأمة في أغلب الدول الآسيوية عائلة كبيرة يرأسها الملك أو الرئيس رمز القيادة الجماعية، ويتجلى هذا بشكل واضح في ماليزيا [2].

لو نظرنا إلى دول جنوب آسيا من حيث طبيعتها الجغرافية أو من حيث الثقافة والعرق والتقاليد لوجدناها تتسم بالتشابه والتكامل من جهة وبالتناقض والتنافر من جهة أخرى، لذا فالبنية الاجتماعية للدولة تعرف العديد من الانقسامات القائمة على أسس عقائدية، دينية، سياسية أو إثنية، وفي وضع كهذا من الصعب

[1] محمد كريم كاظم، **مرجع سابق**، ص 236.

[2] **المرجع نفسه**، ص، ص، 233،234.

تدعيم التكامل الإقليمي بصورة جيدة[1]. فغالبا ما يؤدي استمرار النزاعات الثنائية، إضافة إلى التوترات الإقليمية الفرعية، إلى زعزعة الاستقرار كما سبقت الإشارة.

– توسع الرابطة: حيث فرض أعباء أمنية جديدة بسبب الحدود البحرية غير المضبوطة وتداخلها، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الجغرافية لدول الإقليم، فمعظم أقاليم الدول عبارة عن أرخبيلات تبرز وتختفي فيها الجزر حسب حركة المد والجزر، وهو ما أدى لصعوبة ضبط الحدود بصفة نهائية.

– الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء: فالدول الخمسة المؤسسة لمنظمة آسيان ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، تسجل غالبا مستويات أعلى في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مقارنة بالدول الأخرى المنضمة بورما ودول الهند الصينية الثلاثة (فيتنام ولاوس وكمبوديا) الأمر الذي ينجر عنه تباين إقليمي وتفاوت في النمو الاقتصادي.

– التلوث البيئي: الذي تنجر عنه العديد من المشاكل البيئية التي تصيب إقليم جنوب شرق آسيا نتيجة ضخامة التصنيع، فأغلب سياسات تلك الدول تنطلق من مشاريع لا تراعي أحقية حماية البيئة، وبأهداف قصيرة الأمد لا تعتمد على عنصر الاستدامة، كمسألة قطع الأشجار بإندونيسيا كل سنة وطيلة الفترة الممتدة من شهر جويلية إلى غاية شهر سبتمبر بصفة عشوائية، ضف إلى ذلك التلوث البيئي الناتج عن الاحتراق السنوي للغابات، إذ تم تحطيم 6.6 مليون هكتار خلال السنوات السبع الماضية، وإتلاف حوالي 70% من مساحة أشجار القرام.

– الكوارث الطبيعية: مثل الفيضانات والأعاصير التي تمر بها معظم دول الإقليم كل سنة، والتي تترتب عنها خسائر فادحة وأضرار مالية واقتصادية كبيرة، فتكلف الدول أعباء كثيرة.

- **القصور على مستوى تنظيم رابطة الآسيان كتكتل إقليمي يضم دول جنوب شرق آسيا:**

عزمت منظومة الآسيان على تقديم نفسها كنموذج آسيوي جديد، يحذو حذو النموذج الذي انطلقت منه الجماعة الأوروبية، وأن التعاون الاقتصادي سوف يساعد على تعزيز التنمية في إطارها الإقليمي، لكن تعثر رابطة الآسيان وعجزها في الحفاظ على التماسك السياسي والإستراتيجي اللازم لتحقيق وحدة الإرادة والأهداف الضرورية لتكون عنصرا إقليميا فاعلا في تفاعلات النظام العالمي؛ أثار العديد من التساؤلات حول حقيقة دور الرابطة المحوري في المنطقة، وتضامنها وقدرتها على توجيه العمليات الإقليمية.

[1] Sueo Sudo, **The International relations of Japan and Southeast Asia**, Routledge, London, 2002, p. 78.

– أول تحدي وقف في وجه رابطة الآسيان هو الأزمة المالية الآسيوية التي عرت نقاط ضعف الرابطة، وقد اعتبر العديد من الباحثين بأن هذا التنظيم فشل ومآله إلى زوال، لكن تمكن تلك الدول من تجاوز هذه الأزمة خيب كل تلك التوقعات.

– البيئة العامة لرابطة الآسيان ازدادت تعقيداً وتشعبا بعد توسع الرابطة خاصة انضمام مينمار، كما أدى الوضع السياسي المضطرب في تايلاند إلى مزيد من تصدع وحدة الرابطة، حيث سعت الأحزاب السياسية إلى إحياء "مرجعياتها القومية" من خلال التركيز على النزاعات العالقة مع كمبوديا (السيادة على المنطقة المحيطة بمعبد بريا فيهار). وتعاقبت الأحداث في هذا الاتجاه، حيث تم إلغاء قمة الآسيان في تايلاند في 2008 بسبب تلك الاشتباكات، وتلتها المناوشات الحدودية بين تايلاند وكمبوديا عام 2010، التي دامت قرابة عام كامل، وأدى كل هذا إلى تحطيم صورة الرابطة التي استغرق ترميمها بكل عناية أعواما طويلة قبل صياغة ميثاق آسيان[1].

– ضعف التنظيم المؤسساتي لرابطة الآسيان وعدم قدرتها على فرض قراراتها (رغم أن هذه النقطة تعد هي عنصر قوة تنظيم رابطة الآسيان إلا أنها في نفس الوقت تعد نقطة ضعف لابد من الوقوف عندها)، الأمر الذي كان يعرقل تحقيق تنفيذ النتائج المرجوة من القرارت المتخذة زيادة على تباين الفترات الزمنية في تبني تلك القرارات بين الأعضاء.

– ضعف آليات التحكيم ضمن مؤسسات رابطة الآسيان والاحتكام في بعض القضايا النزاعية الداخلية لمحكمة العدل الدولية بدلا من الرابطة، وهو الأمر الذي يعتبر من أكبر التحديات التي يجب تجاوزها.

– غياب عنصر القيادة الحكيمة الصلبة في الرابطة، خاصة في الفترة التي شهدت فيها البيئة الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي تحولات كبرى في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008-2009؛ أدى هذا الوضع المتعثر إلى تصاعد التوترات للنفوذ ببحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي جعل الشركاء الخارجيين للرابطة يشككون في فعالية وجدوى الهياكل الإقليمية التي تتمحور حولها، ودعا البعض إلى تأسيس مؤسسات جديدة مثل "تحالف القوى" التي اقترحها رئيس وزراء أستراليا كيفن راد، أو "مجموعة شرق آسيا" الحصرية (على منوال الاتحاد الأوروبي) المقترحة من قبل رئيس الوزراء الياباني هاتوياما[2].

---

[1] يايو لاي هوي، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

– لعل الأمر الذي هدد الدور المحوري لرابطة الآسيان ومكانتها المركزية في السياق الإقليمي الآسيوي بشكل أكبر؛ هو ازدياد التنافس الإستراتيجي الصيني الأمريكي بالمنطقة، رغم تمكن القيادة الإندونيسية من الاستجابة ولو جزئيا لهذه التحديات في 2011. لكن بقيت الشكوك تحوم حول مزاعم الدور المركزي للمنظمة، فقد تعرضت وحدة هذه الكتلة للاختبار مجددا في جويلية 2012 عندما عجزت عن إصدار بيان مشترك (لأول مرة في تاريخها) لدى اختتام الاجتماع الخامس والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الآسيان، وذلك بسبب خلافات داخلية حول كيفية إدارة قضية بحر الصين الجنوبي[1].

– على المستوى الاقتصادي هناك تحدي كبير يواجه دول المنطقة وهو ما يضعفها كتكتل اقتصادي موحد، فإضافة إلى الفجوة التنموية بين الأعضاء هناك أيضا بعض التحديات السياسية والمؤسسية المتعلقة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، عبر انتشار الاتفاقيات الثنائية بين إحدى دول الإقليم ودول خارج الإقليم بشكل قد يؤثر على التنمية الإقليمية.

– مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة قد تشكل أيضا تحديات على انخفاض البلدان ذات الدخل المحدود أي البلدان الأقل نموا، لضعف القدرات المؤسسية بسبب تداخل السياسات الإقليمية مع السياسات الوطنية، ولذلك فالاتفاقيات التجارية يجب أن تعزز الترابط بين المستوى المحلي والإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية بشكل يعزز التكامل الاقتصادي في إطار الآسيان، التي تنص بوضوح على أهداف الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي لضمان المساواة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي عبر بناء الاستثمارات وخلق فرص العمل.

– المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب القيادية في دول جنوب شرق آسيا بما في ذلك الفلبين وسنغافورة، حيث المساواة بين الجنسين أعلى[2]، فتمكين المزيد من النساء على المشاركة في قوة العمل يمكن أن يكون مصدر هام للنمو الاقتصادي. وقد صدر مؤخرا تقرير عن أهمية المساواة بين الجنسين في رابطة دول جنوب شرق آسيا في فتح سوق العمل بشكل أكبر.

---

[1] يايو لاي هوي، **مرجع سابق.**

[2] DISCUSSION PAPER SEPTEMBER 2018,"**Outperformers: Maintaining ASEAN countries' exceptional growth**".McKinsey Global Institute, USA, 2018.

المطلب الثالث: قضايا الانتقال الديموقراطي

رغم تمكن دول جنوب شرق آسيا من التحول إلى فضاء اقتصادي عالمي كبير يرجعه الكثيرون إلى قضية الاستقرار السياسي؛ غير أن ذلك الأمر يبقى نسبيا حيث لا يمكن اعتماده بصفة نهائية، فمعظم دول الآسيان تعرف انعدام الاستقرار السياسي والانقلابات المتكررة، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- **تباين الأنظمة السياسية لدول رابطة الآسيان وتعرقل مسارات التحول الديموقراطي:**

تعاني معظم دول الآسيان من مشاكل على الصعيد السياسي من حيث طبيعة الأنظمة في حد ذاتها، حيث يمكن تمييز ثلاثة أصناف من الأنظمة السياسية داخل الرابطة، إذ تصنف إلى نظم تعددية ديموقراطية كإندونيسيا وتايلاند التي تتمتع بقدر معقول من التنمية الاقتصادية، لكنها عانت من عدم الاستقرار المزمن وانهيار الديموقراطية بفعل الانقلابات العسكرية عامي 2006، 2014[1]. ونظم نصف ديموقراطية، فسنغافورة فيها نظام استبدادي ودولة الحزب الواحد، أما ماليزيا دولة شبه ديموقراطية وفيها قوانين فعالة تضمن المساواة بين الأعراق المختلفة[2]، في الفلبين أسهمت عوامل داخلية وأخرى خارجية في نجاح التحول الذي اتخذ في مجمله طابعاً سلميا، فعلاوة عن الحراك الداخلي ووجود معارضة على قدر كبير من القوة والتأييد الشعبي مع وجود زعيمة تحظى بشعبيّة ومقبوليّة في أوساط الجماهير "كورازون أكينو"، وكذلك الدور الذي قامت به الكنيسة الكاثوليكية بدعوتها إلى التظاهر السلميّ لمُواجهة تزوير الانتخابات وتمرد بعض وحدات الجيش؛ كان للعامل الخارجيّ الضاغط أثر في تسريع وتيرة هذا التحول، ما أفضى إلى سقوط الديكتاتور "فردناند ماركوس" وتولي زعيمة المُعارضة "أكينو" رئاسة الدولة بتاريخ 25 فيفري سنة 1986[3].ونظم أخرى تسلطية ممثلة في فيتنام، لاوس، كمبوديا، ومينمار.

اتسمت التجارب الديمقراطية الأولى في منطقة دول جنوب شرق آسيا بالفوضى وعدم الاستقرار في الكثير من الأحيان الأمر الذي جعل هدف الاستقرار السياسي من الأهداف المركزية التي تحدد المسوغات الشرعية استناداً له من أجل إقامة نظام الحزب الواحد، لا نظام الحزب الثنائي أو المتعدد لدى بعض تلك الدول بوصفه وسيلة لتحقيق تماسك الدول والمحافظة على وحدته، كما أن المؤشرات الاقتصادية السيئة بفعل الحروب والمجاعات الدورية التي شهدتها الدول الآسيوية للمدة بين 1940-

---

[1] Amitav Acharya, regional institutions and security order in Asia, **Op. Cit**, p.19.

[2] محمد كريم كاظم، "الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديموقراطية والتنمية"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، مج.6، ع.15، 2010، ص 240.

[3] إدريس لكريني، دروس التحوّل الدّيمقراطي في دول آسيا، **مرجع سابق**.

1960؛ سوغت لاعتماد نظام الحزب الواحد وتقليل إمكانات الأخذ بالديمقراطية، إلا أنه في ظل الانهيار الاقتصادي الذي كانت تعيشه دول المنطقة لا يمكن حدوث تحول ديمقراطي ناجح في تلك الأثناء[1].

بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة والمستوى المتقدم الذي بلغته التنمية الاقتصادية بدأت الضغوط للأخذ بالديمقراطية كوسيلة للحكم تتزايد باستمرار، في إطار بداية تحولات كبرى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فيما أطلق عليه بعملية التحول الديمقراطي أو الموجة الديمقراطية الثالثة: الرامية لتبنى النموذج الديمقراطي في الحكم، فبعد بداية ذلك بجنوب أوروبا في منتصف عقد السبعينات تلاها تحول النظم السلطوية في دول جنوب شرق آسيا إلى درجة من التعددية الديمقراطية مثل سنغافورة.

شكل نجاح عمليات التحول وبناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا بمثابة دليلاً على أن الديمقراطية يمكن أن تنمو في بيئات مختلفة عن البيئة الأصلية التي ظهرت فيها طالما توافرت لها الحدود الدنيا من الشروط والمطالب اللأزمة لنجاحها، واذا ما طبقنا مقياس الحريات الذي وضعته "مؤسسة فريدم هاوس" على دول جنوب شرق آسيا فإننا سنجد أن أيا منها لا تعد دول حرة، أما اذا لجأنا لمحاولة قياس مدى العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية في جنوب شرق آسيا فسنجد أن قوة الارتباط بينهما تتفاوت من بلد إلى آخر، فهي تصل في تايلاند والفلبين إلى 73% وفي ماليزيا 67%، وسنغافورة 53% و كمبوديا 32%، واندونيسيا 24%، ولاوس 15%، وفيتنام 11%، وميانمار 7%[2].

جاء التحول نحو الديمقراطية في جنوب شرق آسيا نتيجة لاختلال التوازن القائم على فكرة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية التي ستكون بالضرورة تابعة لها، فالتنمية الاقتصادية هي بمثابة المتغير المستقل الذي يمكن أن يفضي إلى الديمقراطية بعد تكوين أساس اقتصادي يساعد على مد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا إلى فئات أوسع من المجتمع، استنادا لهذه الحقيقة أصبح من الضروري أن يتوافر للأفراد قدرا من حرية التعبير توازي الحرية المكفولة لهم في ظل الأنظمة الاقتصادية القائمة. تراوحت اتجاهات وأشكال السلطة في ظل الديمقراطية ما بين برلمانية ورئاسية سلطوية وعسكرية، اعتمادا على الميراث الاستعماري لكل دولة ممزوجا بظروفها الخاصة، فالديمقراطية

---

[1] ابتسام محمد العامري، "**اتجاهات بناء الديموقراطية في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة**"، **مجلة الأستاذ**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع.71، 2008، ص، ص 660-661.

[2] ابتسام محمد العامري، **مرجع سابق**، ص، ص 14،15.

المطبقة في المنطقة الآن هي مزيج فريد ما بين أسس الديمقراطية والموروث الثقافي والسياسي والاجتماعي المستند إلى الخصوصية المحلية لدول المنطقة[1].

الحديث عن الديمقراطية يرتبط عادة باقتصاد السوق وذلك لأن التجارب التاريخية تبين أن الديمقراطية السياسية لم تتحقق في غير دول اقتصاد السوق، كما كان وجوده شرطاً لقيام الديمقراطية يظهر من خلال التجارب التاريخية أن أفضل صور اقتصاد السوق تحققت في الدول الديموقراطية[2]، لكن واقعيا سُجلت بعد التجارب نجاح آليات السوق الحر في غير الدول الديموقراطية على رأسها تجربة الصين.

تختلف دول جنوب شرق آسيا في ما بينها من ناحية خبراتها الخاصة بالديمقراطية فهناك دولا قطعت شوطاً كبيراً في طريق الديمقراطية بينما ما زالت دولاً أخرى في بداية طريق الديمقراطية (رغم أن باحثي السياسة المقارنة يصنفون الدول بالنظر إلى درجة الديموقراطية بها إلى: دول الديمقراطيات الراسخة أو القديمة – دول الديمقراطيات الحديثة – الدول شبه الديمقراطية التي توجد فيها وسائل الديمقراطية من مؤسسات وانتخابات ولكنها تفتقد إلى روح الديمقراطي)، إلا أنه يمكن تصنيف دول الآسيان العشر اعتمادا على تبني مبدأ الديمقراطية إلى صنفين: دول تتبنى الديمقراطية في إطار الممارسة السياسية مع تقيدها بشروط وضوابط في المبدأ والتطبيق بدرجات مختلفة (ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، إندونيسيا، تايلاند)، ودول رافضة لتبني الديمقراطية في ممارسة العملية السياسية هي: (بروناي، ميانمار، لاوس، فيتنام). رغم ذلك فإن الدول التي تتبنى الديمقراطية لم تشهد تداولا للسلطة كما هو الحال في النظم اللبرالية، بل غالبا ما يستمر حزب معين في السيطرة لفترات طويلة. وقد أدى تراجع دور تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي لا تعكس مصالح كل شرائح المجتمع، فهي غالبا أحزاب أشخاص لا أحزاب برامج وقضايا؛ لمنح قوة أكبر للمؤسسات العسكرية من أجل توسيع نفوذها للتدخل في الحياة السياسية (مثل إندونيسيا والفلبين وميانمار وتايلاند) مما يمكنها من عرقلة مسارات التجارب الديموقراطية لأنها ترى فيها تهديدا للاستقرار.

فتعرقل التحول الديموقراطي يرد إلى تضافر مختلف هذه العوامل (لسابقة الذكر) بالإضافة إلى تواجد العديد من العوامل الأخرى في جنوب شرق آسيا، على رأسها الفساد السياسي وما يترتب عنه من سوء استخدام السلطة والمناصب العامة، وإلى تعدد أشكال العنف سواء الذي تقوده الحكومة ضد الجماعات

[1] ابتسام محمد العامري، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] محمد كريم كاظم، **مرجع سابق**، ص 245.

اليسارية المسلحة والحركات الانفصالية، أو ذلك العنف الذي تقوم به الحركات الانفصالية وجماعات الجريمة المنظمة. كما لعبت المشكلات الاقتصادية دورا معرقلا في عملية بناء الأسس الديمقراطية وتعميقها في هذه المنطقة من قبيل مشكلة عدم التوازن في نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة، والتفاوت في مستويات النمو بين المناطق المختلفة، وعدم العدالة في توزيع المداخيل والبطالة وغير ذلك من المشاكل التي تواجهها أغلب الدول التي تسير في طريق التحديث والتنمية الاقتصادية[1]. ويرد تمكن بعض دول المنطقة من السيطرة على ظاهرة العنف وتحقيق الاستقرار؛ للإجراءات الحكومية الضاغطة ماديا ومعنويا على أفعال الأفراد التي قد تهدد الأمن العام، وليس إلى تحقيق الديمقراطية التي تكفل ضمان الاستقرار وغياب العنف.

- **عرقلة المؤسسة العسكرية لمسارات الديموقراطية:**

لم تستطع الكثير من دول جنوب شرق آسيا أن تنتقل من المراحل الاستبدادية لسيطرة المؤسسة العسكرية في الأنظمة التسلطية؛ بسبب تغلغل المؤسسات العسكرية للعديد من دولها في الحكم الذي استمر لعقود من الزمن، زيادة إلى اندماج هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية وسيطرتها على العديد من القطاعات الاقتصادية الأساسية، غير أن الضغوطات التي فرضتها مرحلة الأزمة المالية الآسيوية وما خلفته من تبعات اجتماعية وتنامي التدخلات الأجنبية في المنطقة؛ شكلت منعرجا لدفع مسارات التحول الديموقراطي وتحييد سيطرة المؤسسات العسكرية بالمنطقة، من خلال دفع عمليات التصويت بكثافة على المعارضة في مجمل الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها المنطقة في المراحل اللاحقة، في تآكل شرعية النُّظم السياسية التقليدية وتراجعها، فضلاً عن إعداد الأجواء لإقرار دساتير أكثر انفتاحاً[2].

تايلاند: سعيها إلى تحقيق الممارسة الديمقراطية من جديد في السياسة مع عدم اليقين بتراجع أهمية دور الجيش، فقد تميّز المشهد السياسي على امتداد عقودٍ عدّة بهَيمنة المؤسّسة العسكرية؛ الأمر الذي أثر بالسّلب على مجمل المُبادرات الإصلاحية التي عرفتها البلاد، حيث خصصت السلطات مساحة كبيرة للمؤسسة العسكرية التايلاندية في السياسة من خلال السماح لها بتعيين 250 شخص من أعضاء مجلس الشيوخ الذي يكون له رأي على قدم المساواة في تشكيل الحكومة المنتخبة البالغ مجموع أعضائها 500 ضابط من النواب، مما يخلق تبعية دائمة للمؤسسة العسكرية في العملية الانتخابية، هذا بالإضافة إلى

[1] ابتسام محمد العامري، **مرجع سابق**، ص، ص 23، 24.

[2] إدريس لكريني، دروس التحوّل الدّيمقراطي في دول آسيا، **مرجع سابق**.

تمكنها من التلاعب في الانتخابات العامة[1]. وفي العام 1997، تمّ إصدار دستور جديد حمل مجموعة من المستجدّات دعمت الحقوق السياسية والاجتماعية والحرّيات، ورسَّخت ضمانات تدعم تخليق الحياة السياسية عبر التأكيد على مبدأ المسؤولية. لكن في الوقت الراهن على الأقل، فإن الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة من غير المرجح بشكل حاسم على تسليم السلطة إلى مدنية ديمقراطية الإدارة، في ظل استخدام الجيش مبررات لاستخدام العنف متذرعة بمحاربة الحركات المتمردة في مناطقها الجنوبية، والاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات كتبرير انقلاب 2006،2014، زيادة على تمكن قوات الجيش من نيل المزيد من الامتيازات الاقتصادية بشغل مناصب في السلطة والسيطرة على المؤسسات المملوكة للدولة كالشركة الوطنية للنفط، شركات الاتصالات، والتبغ، والطيران والسكك الحديدية وشركات الأدوية.

إندونيسيا: بعد سقوط نظام سوهارتو 1998، تراجع دور القوة العسكرية الرسمي في السياسة الذي استمر لعقود من الزمان، حيث كانت تسيطر القوات المسلحة على عشرين بالمائة من المقاعد في البرلمان، في ظل الاصلاحات التي استمرت لعام 2002 بالقضاء على الصراعات الجارية في تيمور الشرقية وآشه، حيث كان للجيش دورا رئيسيا في النظام الجديد مع الأفراد العسكريين الذين يشغلون وظائف الحكومة المدنية وكذلك الأدوار السياسية[2]. رغم أن واحد من أبرز العوامل الدّاعمة للتحوّل الديمقراطي بإندونيسيا مرده لوجود شخصية عسكرية مُنفتحة على رأس السلطة (**"سوسيلو بانبانغ يوديونو**" 2004– 2014)، التي لعبت دورا كبيرا في تدبير التنوع المجتمعي في البلاد، وسعت لإنعاش الاقتصاد المتدهور حينها، واعتماد التدرج في الإصلاح ودعم الحقوق والحرّيات، وتعزيز المشاركة السياسية، فضلا عن إعادة الاعتبار للتعددية والتنافسية الحزبية والسياسية، والتركيز على الديمقراطية المحلية كمدخل لدعم الديمقراطية وطنيا، فيما تمّ تقنين مدة ولاية رئاسة الدولة تفاديا لاحتكار السلطة. وهي العوامل التي كان لها الفضل الكبير في توليد دينامية سياسية وانفتاح اقتصادي في البلاد[3]. لكن استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية (مع تنامي النشاطات الإرهابية) أعاد إحياء دور الجيش، فارتفعت دعوات نشطاء المجتمع المدني لتقليص تدخلاته لمنع إساءة استخدام قواته المسلحة للسلطة فتراجعه أدواره، بعدها ليعاد منح الجيش أدوارا أكبر بعد تنامي العمليات الإرهابية لنشاطات تنظيم داعش في المنطقة.

---

[1] Renard Sexton,"Strategic Violence After Democratic Transitions in ASEAN",kyoto Review of Southest Asia, at:

https://bit.ly/2SQALII (24/12/2019)

[2] Renard Sexton,Strategic Violence After Democratic Transitions in ASEAN, **Op. Cit.**

[3] إدريس لكريني، دروس التحوّل الدّيمقراطي في دول آسيا، **مرجع سابق.**

فيتنام: على الرغم من أن الجيش الشعبي الفيتنامي لا يزال يحمل مكانة متميزة في المجتمع، بتحول القيادة المدنية للحزب الشيوعي، لكونه يملك قوة اقتصادية كبيرة تمكنه من السيطرة على العديد من الأعمال التجارية وعمليات الاستيراد والتصدير، فمنذ 2001 انخفض تمثيله في المكتب السياسي إلى نصف ما كان عليه في العقود السابقة. في حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فمن الصعب للغاية على الجيش الفيتنامي أن ينتهج إستراتيجية استخدام العنف في الدفاع عن الفوائد السياسية والاقتصادية، لأن إيراداته لا تعتمد على السيطرة على أرض معينة ولا توجد حركات التمرد لاستغلال ذلك، رغم أن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي يمكن أن تتيح ذلك في حال محاولة الجيش استعادة الجزر محل ادعائاته، واستغلال تصاعد التوترات مع الصين لتبرير المزيد من الإنفاق الدفاعي[1].

الفلبين: حصلت على استقلالها في منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم، فقد توافرت فيها مجموعة من العوامل أدت إلى تراجع حدة الاستبداد، ودخول البلاد مناخا ديمقراطيا؛ من ذلك تجاوز قانون الطوارئ واندلاع الكثير من الاحتجاجات التي قادتها قوى المعارضة مطالبة بالتغيير، فضلا عن بروز حالة من التصدع والتشظي داخل صفوف السلطة الحاكِمة. كما لا تخفى تأثيرات المحيط في هذا الشأن في علاقة ذلك بالتحولات السياسية التي عرفتها الفلبين، والاستفادة من مساعدات اقتصادية مهمة من الولايات المتحدة وعدد من المؤسّسات المالية والاقتصادية الدولية، والانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل مع متغيّراته.

– **ميانمار:** بعد الانتقال الديموقراطي مؤخرا (بتحول النظام الحكم إلى مدنية ثم إلى ديمقراطية)، قام الجيش (المعروفة باسم تاتماداو) بالحفاظ على ترتيب دستوري بضمان عدد كبير من المقاعد النيابية، وامتلاك صوتا دستوريا يمكنه من نيل حق النقض. كما حافظ على ملكية الشركات في عدد من الصناعات الهامة والمربحة، والأهم من كل ذلك حافظت مؤسسة الجيش في هيكل القيادة على وجود سلطة قسرية، وقد سمحت لهم إستراتيجية استخدام العنف لحماية الإيجارات والنفوذ السياسي في أقاليم الصراعات كمناطق التعدين خاصة مع تواجد الجماعات المتمردة، بهدف ردع الحكومة المدنية الجديدة من السيطرة على الصناعة والإيرادات[2].

باستحضار تجارب العديد من البلدان الآسيوية، تبدو محدودية النظريات التي تربط التحول الديموقراطي بتحقيق التنمية الاقتصادية، على الرغم من الانجازات الاقتصادية المهمة التي حققتها العديد

[1] Renard Sexton, Strategic Violence After Democratic Transitions in ASEAN, **Op. Cit.**

[2] Renard Sexton, Strategic Violence After Democratic Transitions in ASEAN, **Op. Cit.**

من دول جنوب شرق آسيا، إلا أن المشهد السياسي ظل منغلقا وجامدا لعقود عدة، كما أن الانفتاح الاقتصادي الذي تنتهجه هذه الدول لم يمنعها من تعزيز تدخلها في الاقتصاد. فالتحوّل الاقتصادي وما رافقه من تحديث للمجتمع كان له أثر كبير في دعم التحوّل الديمقراطي في عدد من الدول؛ ففي إندونيسيا كان لتطوير الاقتصاد أثر كبير في ذلك. والأمر نفسه بالنسبة لماليزيا التي سعت إلى تدبير تنوعها بصورة ديمقراطية، وشهدت تطورا اقتصاديا ملحوظا، لكن في مقابل هذه التجارب الواعدة ما زالت الكثير من دول المنطقة تعيش أجواء من التسلّط والشمولية بصور مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة إلى فيتنام، مينمار...

المبحث الثاني: التحديات الخارجية

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا واحدة من أكثر مناطق العالم حركة ونشاطا، وهو الأمر الذي يستدعي بالضرورة أن يكون للعديد من القوى الإقليمية والدولية مصالح حيوية بهذا الإقليم، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، مما زاد من حدة التنافس بينها من أجل لعب دور الريادة الإقليمية على المنطقة؛ والذي شكل عبئا أمنيا جديدا لدول المنطقة مضافا إلى مختلف التحديات الأمنية التي تواجهها، وذلك راجع أساسا لتباين مصالح هذه الأطراف واختلاف توجهاتها.

المطلب الأول: تنافس القوى الإقليمية الصاعدة على دور الريادة الإقليمية (اليابان –الهند)

- **اليابان:**

كانت علاقات الدول الآسيوية سيئة مع اليابان خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية وذلك راجع لتأثيرات الأزمة الاقتصادية لسنة 1937، ماجعل هذه الأخيرة تنتهج سياسة توسعية تجاه دول جوارها الإقليمي، فبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا؛ قامت القوات االيابانية في 8 ديسمبر 1941 بعمليات إنزال في تايلاند وماليا والهجوم على هونغ كونغ، وبجزيرة لوزون أكبر جزر الفلبين، بعدها في 2 جانفي 1942 سقطت مانيلا في يد اليابانيين، وفي 15 فيفري 1942 استسلمت سنغافورة، أما بورما فسقطت في7 مارس 1942. بعدها تعرضت اليابان لهجوم الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة في الفلبين وبورما والهند، حيث توقف الزحف الياباني إلى المنطقة واضطرت اليابان للانسحاب إلى جزرها الرئيسية. عقب استسلام اليابان 1945 وافقت على اتفاق بوتسدام بالتخلي عن قواتها العسكرية فوضعت بذلك تحت الإدارة الأمريكية، وعليه تعمل اليابان على الحفاظ على التوازن الإستراتيجي في آسيا بوضعه الراهن لإقامة توازن متعدد الأطراف من خلال الاعتماد المكثف على التحالف

الياباني الأمريكي بما يتوافق مع البيئة الإستراتيجية الجديدة، والحصول على تعهدات من الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار التزاماتها الأمنية، فتكون بمثابة عمق إستراتيجي مهم لها تتعاون معها للحفاظ على التوازن الإستراتيجي في آسيا بوضعه الراهن دون إجراء أي تغير في موازين القوى[1].

بعد زوال أسباب العداء التاريخي وتتبع اليابان النهج الاقتصادي تغيرت رؤيتها للمنطقة التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لها (فقد أعربت اليابان عن دعم للآسيان كمؤسسة، كما عملت عن كثب مع جميع دول جنوب شرق آسيا، سواء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فمنذ أواخر السبعينات كانت اليابان أكثر المتحمسين المدافعين عن مفاهيم طريقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركزيتها ووحدتها[2])، كون تلك دول تعتبر المصدر الأساسي للموارد الأولية اللازمة لتطوير الصناعة اليابانية، فاستفادتها من المواد الخام المنخفضة الأسعار التي مدتها بها خلال فترة الستينات كان لها دور كبير في دفع نموها الاقتصادي السريع، كما نجحت في غزو أسواق دول المنطقة لتصريف منتجاتها الصناعية بداية لتتجه بعدها للأسواق العالمية الأخرى، خاصة وأن طرق شحن تجارة اليابان مع جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، وأكثر من80 %من النفط الياباني المستورد تنقل عبر مياه بحر الصين الجنوبي، بالمقابل تستفيد دول المنطقة من المعرفة والتكنولوجيا والمساعدات التنموية التي تقدمها لها اليابان، حيث يعد الاستثمار الياباني أساس نهضة تلك الدول، وهو أحد أسباب تغلغل اليابان في المنطقة بشكل كبير، فالإستراتيجية الأمنية اليابانية لا تعتمد على الآليات السياسية والدفاعية بل على الأداة الاقتصادية التي تعتبر سلاحا فعالا يمكنها من تحقيق أهدافها الأمنية بدلا من الاعتماد على القدرات الدفاعية.

هذه المصالح الاقتصادية المتشابكة خلقت ارتباطا شديدا بين الأمن القومي الياباني وأمن دول جنوب شرق آسيا، فمع تنامي التهديدات الأمنية الجديدة بنهاية الحرب الباردة، تعقد الوضع بشكل أكبر خاصة عندما يرتبط الأمر بأمن إمدادات الطاقة وطرق التجارة الدولية على مستوى منطقة بحر الصين الجنوبي، بالرغم من أنه يمكن للإمدادات الطاقوية اليابانية أن تتجنب المرور عبره عند الحاجة لذلك بإعادة تسيير الناقلات والسفن عبر المحيط الهادي الغربي، إلا أن الإبطاء بسبب طول

---

[1] مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص ص 284 ،285.

[2] Bhubhindar Singh, "**Japan–ASEAN Relations: Challenges, Impact and Strategic Options**", This paper was submitted on 10 July 2017,p,p,95,96.at:
https://bit.ly/2RYDTLK

الطريق سوف يضر بالاقتصاد الياباني. وقد تم الإفصاح عن الرؤية اليابانية للأمن في بحر الصين الجنوبي لأول مرة في "الخطوط العامة لبرنامج الدفاع القومي" المعتمدة عام1996، وهي أول مراجعة كبرى للسياسات الأمنية الدفاعية خلال عشرين عاما، فبدون الإشارة إلى الصين أو أي من دول الآسيان بالاسم، يلحظ البرنامج أن: "بلدانا كثيرة في المنطقة تقوم بتوسيع أو تحديث قدراتها العسكرية"، مما يفرض تهديدات جديدة للمصالح اليابانية خاصة تلك الموجهة للدفاع البحري في المياه المحيطة باليابان[1].

بسبب حساسية منطقة بحر الصين الجنوبي فإن العلاقات الصينية اليابانية رغم الهدوء الذي يسودها؛ في خلاف شديد حول النفوذ بمنطقة جنوب شرق آسيا ككل، فالرواسب التاريخية لها تأثير كبير في الوقوف أمام أي انطلاقة سريعة للعلاقات الثنائية بين الصين واليابان(وهو الأمر الذي زاد من التناحر والتنافس بينهما على المنطقة، فعلى الرغم من أن اليابان تعد أحد المستثمرين الرئيسيين في المنطقة، إلا أن التدهور الاقتصادي الذي سجلته مع الأزمة الاقتصادية 1997 قد تزامن مع صعود الصين فانحصرت أدوارها تدريجيا)، بالمقابل فالصين لها مخاوف إستراتيجية قائمة حول مشروع "قوس الحرية" الذي يهدف إلى تأسيس كتلة بين الولايات المتحدة واليابان في إستراتجية احتواء الصين.

يتمثل الجانب الأكثر خطورة في صراع النفوذ المحتمل في منطقة جنوب شرق آسيا في إمكانية التنافس الياباني– الصيني على المنطقة مع استكمال سحب القوات الأمريكية في ظل تنامي أداء الدور الأمني والسياسي لليابان، فحدوث تنافس سيدفع كل طرف إلى زيادة قدراته الاقتصادية فتزداد بذلك حدة التوتر الذي يترجم بزيادة نفقات التسلح واللجوء إلى تحالفات سياسية وأمنية لاسيما مع تداخل المصالح بين هذه القوى لتتحول إلى صراعات إقليمية[2].

أصبحت اليابان أكثر انخراطا في تعاملاتها المتعددة الأطراف مع دول الآسيان، حتى وقعت معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) في 2004. كما ساهمت جهود اليابان بشكل كبير في منح استقلالية لاقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا، وتقوية بنيتها التنموية في ظل العجز الاقتصادي الذي خلقته الأزمة الاقتصادية سنة 2009، وتعد هذه الخطوة ضمن إطار الجهود الاستباقية اليابانية لمنع

---

[1] عبد القادر دندن، الاستراتجية الصينية لأمن الطاقة..، **مرجع سابق**، ص 321.

[2] محمد صالح ربيع، مهيمن عبد الحليم طه، "القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية (رؤية جيوبوليتكية)" **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، مج.14، ع.59، 2017، ص 8.

انتشار التهديدات الأمنية العابرة للقوميات مثل الإرهاب والقرصنة البحرية. وبخلاف مشاريع البنية التحتية، فهناك أيضا تنافسية أخرى موازية للبرامج الصينية في المجالين الاقتصادي والمالي، فلليابان أكبر نصيب من الأسهم بمصرف التنمية الآسيوي، الذي ظل لعقود من الزمن أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف من أجل تنمية بلدان في جنوب شرق آسيا إلى جانب البنك الدولي[1].

دعمت اليابان جهود النمو الاقتصادي في سبيل الحد من الفقر، بغية دفع جهود السلام بالمناطق المتضررة من النزاعات عبر تنفيذ مشاريع استثمارية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، مثل مختلف المساعدات التي تعهدت تقديمها بشكل دوري لتيمور الشرقية منذ استقلالها، وكذا إقليم ميندناو الذي تضرر بسبب النزاع الدائر به. وعززت جهودها الدبلوماسية بتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية لتحسين التجارة والبيئة الاستثمارية، وقطاعات التنمية البشرية بدول الآسيان، والبنى التحتية بتنمية الموارد للقطاعات الضعيفة كميادين التعليم والصحة، فضلا عن تشجيع التجارة والاستثمار من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار، بما في ذلك تنمية النظام القانوني وتنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص لتطويره وتعزيز نقل التكنولوجيا[2].

صرفت العديد من المبالغ المالية في المساعدات الإنمائية، فقد وزعت اليابان من 2009 إلى جويلية 2011 حوالي 675 بليون ين، مكثفة جهودها من أجل تنمية جوارها الإقليمي بهدف تضييق الفجوة في التنمية بين دول رابطة الآسيان وتقليل الفوارق البينية بينها، خاصة دول منطقة الميكونغ التي تسجل معدلات نمو أقل من غيرها، وقد بلغ حجم المساعدات المقدمة لتلك الدول خلال السنوات التي تلت الاجتماع الأول لقمة الميكونغ واليابان في 2009 إلى 500 بليون ين[3]. فدعمها لجهود التنمية الاقتصادية في منطقة الميكونغ قام على تنفيذ الطرق الشريانية، كبناء وتحسين الطريق الوطني رقم 1 بكمبوديا، مشروع لتحسين الطريق الوطني رقم 9، الممر الاقتصادي بين الشرق والغرب بمنطقة ميكونغ بلاوس، بناء الجسور والمطارات وتحسين المرافئ في البلدان الجزرية مثل

---

[1] Hoo Chiew-Ping, **Op.Cit,** p.**55**.

[2] The Growth of Southeast Asia and the Role of Japan, Japan's Official Development Assistance White Paper 2013, p.12.

https://bit.ly/3656reQ

[3] Ministry of foreign affairs of japan, **Japan's Official Development Assistance White Paper 2011 Japan's International Cooperatio,** Minister for Foreign Affairs, Japan, 2011, p,p.104,105.

إندونيسيا وماليزيا والفلبين، كما أسهمت في تحسين العديد من الموانئ بتطوير الممرات البحرية الاقتصادية للآسيان، بما في ذلك ميناء خليج سوبيك (الفلبين)، ميناء جوهور (ماليزيا).

علاوة على ذلك فإن اليابان كثفت التعاون التقني لتنمية القدرات في صيانة البنية الأساسية، وفي إدارة الجمارك، وإرسال مستشارين لتحسين البيئة الاستثمارية، بهدف تطوير بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص، فأعطت بذلك زخما للشركات اليابانية من أجل فتح استثماراتها في الدول الأعضاء في الرابطة[1].

بعدها في أول سنة لتولي رئيس الوزراء "**شينزو آبي**" منصبه في 2012 قام بزيارة جميع دول الرابطة، مما دفع جهود التعاون بين الطرفين في المسائل الأمنية على الصعيد الثنائي (مثل بناء القدرات، وتوفير من زوارق دورية إلى الفلبين وفيتنام، والمناورات العسكرية)، وعلى الصعيد المتعددة الأطراف (كالاجتماع بوزراء دفاع الرابطة)، وقد كان التعاون البيني شاملا لقضايا الاقتصاد، السياسة، والأمن كاستجابة للتحديات التي تواجه كلا الطرفين لمعالجتها[2]. مرد ارتفاع عدد الزيارات الدبلوماسية الثنائية بين اليابان وجنوب شرق آسيا، لسعي اليابان جاهدة لمواكبة الصين بعد إعلانها مبادرة طريق واحد من خلال إقامة صلات قوية مع تلك الدول بزيادة مستويات المعونة الخارجية اليابانية في المنطقة.

عُزز التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة من خلال توقيع اتفاق المبادئ التوجيهية 2015، بينها وبين اليابان من أجل التعاون الدفاعي الذي أجاز لليابان المشاركة في بعثات المساعدة للدفاع عن الولايات المتحدة وغيرها من حلفاء اليابان حتى عندما يكون الهجوم خارج التحالف الأمريكي، كما قامت اليابان بتعزيز الشراكات الأمنية مع البلدان المتنازعة في بحر الصين الجنوبي (الفلبين وفيتنام) المشارِكة في جهود دبلوماسية دفاعية قوية على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف، للمساهمة في المناقشات

حول الأمن الإقليمي والمشاركة في تدريبات عسكرية على المستوى الإقليمي[3]. فاليابان لم تكن مجرد شريك في النمو الاقتصادي فقط، بل خيارا إستراتيجيا لتعزيز التعاون الأمني البحري، من أجل مواجهة تنامي النفوذ الصيني بالبحر الجنوبي، فقد أعطت دعما دبلوماسيا قويا لأطراف النزاع

[1] The Growth of Southeast Asia and the Role of Japan, **Op.Cit,** p.13.

[2] Bhubhindar Singh, Japan-ASEAN Relations: Challenges, Impact and Strategic Options, **Op.Cit**, p,p. 97,98.

[3] Japan-ASEAN Relations: Challenges, **Op.Cit**, p.101.

من دول الرابطة، وقدمت زوارق دورية إلى خفر السواحل من الدول الساحلية لمواجهة تحديات عدوانية الصينية.

في هذه المنافسة المتزايدة بين اليابان والصين على دول جنوب شرق آسيا، سوف يكون لزاما عليها أن تتحرك بعناية كي لا تتحول المنافسة إلى لعبة صفرية، فاشتداد المنافسة يمكن أن يؤدي إلى تحديات كبيرة في الدول الصغيرة أهمها التبعية لأحد الطرفين، بل عليهم أن يستفيدوا من ذلك بتوليد فوائد أكبر قدر الإمكان بالحفاظ على علاقات جيدة مع الدول الكبرى[1].

- **الهند:**

سعت الهند في ظل توجهها الجديد لدعم مكانتها الإقليمية والحفاظ على نفوذها في جنوب آسيا، بتوسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية، بالبحث عن فضاءات جديدة لتقوية أدوارها. فطورت سياسة "أنظر إلى الشرق" بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الهادفة لمنافسة النفوذ الصيني في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، وهي الدولة الجنوبية الآسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كاملة مع دول جنوب شرق آسيا، وتوسع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة وتبنيها لهذه السياسة يعد امتدادا لصراعها من أجل النفوذ والقيادة الإقليمية لتجنب الوقوع ضحية النفوذ الصيني في جنوب آسيا. فرفضت الهند حصر نفوذها في جنوب آسيا لذلك عملت على تطوير علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، من خلال تقديم نفسها لدول المنطقة على أنها عامل استقرار وموازن للصين، وتنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول شرق وجنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها والحصول على بعد آسيوي أوسع، وذلك يمر عبر الاندماج في الترتيبات الإقليمية كمنظومة جنوب شرق آسيا، ومنتدى اللآسيان الإقليمي وقمة شرق آسيا، فضلا عن التدريبات العسكرية المشتركة بين الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية واليابان[2].

تبنت الهند هذه السياسة في ظل امتداد صراعها من أجل النفوذ والقيادة الإقليمية في جنوب آسيا، ولتتجنب حصر نطاق نفوذها في شبه القارة الهندية، لأن ذلك لا يخدم مصالحها الاقتصادية، فعملت على تطوير علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا، إذ اتبعت خيار التوجه شرقا لتجنب الوقوع في شبك الإستراتيجية الصينية في جنوب آسيا. لأن الدعم الصيني لباكستان يهدف إلى تقوية وضعها أمام الهند،

[1] Hoo Chiew-Ping, **Op.Cit,57.**

[2] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص 173.

بالمقابل إضعاف الهند أمام الصين وإجبارها على مواجهة جبهتين في نفس الوقت. فضلا عن تنافسها في فرض هيمنتها على المحيط الهندي كون أسطولها من أكبر الأساطيل البحرية في العالم، واتجهت نحو تحدي الهيمنة البحرية الصينية من خلال سياستها أنظر إلى الشرق، فمنذ تسلم حزب "بهاريتا جاناتا" السلطة عام 1998 وإصراره على أداء دور القوى الكبرى في آسيا؛ عملت على توسيع العمق الإستراتيجي والبحري الهندي من جزر أندمان إلى جزر نيكوبار، وتدشين قواعد هندية في فيتنام وطجاكستان، وتوسيع الاتصالات الدفاعية والأمنية الهندية لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية، وتعميق الدبلوماسية الدفاعية الهندية في مختلف ربوع آسيا، فانخرطت في مشاريع الطرق الكبرى بالقارة الآسيوية مثل مشروع الطريق السريع بين الهند وتايلاند ومينمار[1].

التزمت الهند خلال المرحلة الأولى التي تلت استقلالها بسياسة إقليمية قائمة على جانب الحياد، المبادئ التي بنى عليها"**جواهر لال نهرو**" السياسات الخارجية الهندية، فقد كان مستوعبا لظروف الهند الداخلية والخارجية وما يحيط بطموحاتها من تعقيدات لجهة لعب دور عالمي يتناسب مع موقعها الاستراتيجي. غير أن تصاعد الأصولية الاسلامية في جنوب آسيا خلال وبعد فترة الغزو السوفييتي لأفغانستان، وكذا امتدادها لبعض دول جنوب شرق آسيا؛ أثار مخاوف الهند ذات الأغلبية الهندوسية، فجاءت أحداث 11سبتمبر 2001 لتمنح دفعة قوية للعلاقات الهندية – الأمريكية، التي كانت قد تغيرت مع مساعي مكافحة الإرهاب، حيث تم تأسيس "لجنة عمل مكافحة الإرهاب"، فضلا عن خطة عمل أمنية واقتصادية هامة تشمل ضمان الاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

وتعمل الهند بفضل التكنولوجيا النووية على حماية آسيا من الإرهاب الالكتروني والقرصنة، وتسمح في آن واحد بإجراء اتفاقات تعاون مع دول أخرى تتمتع بنفس الميزة[2]، بحكم مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا وتتطلب تكثيف الجهود الجماعية لحلها، حيث صرح وزير الدفاع الهندي آنذاك "**برانابموخارجي**" عام **2006** عندما كان في سنغافورة قائلا: إن الهند واحدة من القوى الآسيوية الصاعدة إلى جانب الصين واليابان في منطقة آسيا–الباسيفيك، ولها علاقات متنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى مما جعلها ذات دور حاسم لضمان الاستقرار والحفاظ على

[1] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] أميرة أحمد حرزلي، **مرجع سابق**، ص، ص 30،31.

السلام بصورة طويلة الأمد، فضلا عن الحفاظ على التوازن الإستراتيجي[1]، في ظل اتباعها لسياسة براغماتية تسعى إلى الإفادة واستغلال كافة الأوراق المتاحة في علاقاتها الإقليمية والدولية، فلقد بات واضحاً مع تغير الظروف الدولية أنها تخلت تماما عن الاعتقاد بأن العلاقات الدولية يمكن أن تحكمها الأخلاقيات والمثل أكثر مما تحكمها الواقعية.

على المستوى الاقتصادي عملت على تنويع الروابط الاقتصادية مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا، لكي تعطي لدورها قوة دفع جديدة والأهم هو تسريع تنميتها. فبدأت في إحياء العلاقات الاقتصادية مع المنظومة بعد قبولها كشريك قطاعي في أوائل عام 1992 وشريك حوار كامل عام 1996. ولإضفاء الطابع المؤسسي بين الجانبين جاءت العلاقات الهندية–الآسيانية الأولى في قمة بنوم بكمبوديا عام 2002، والذي عدت فيه الهند عضو رئيسي في منطقة آسيا –الباسيفيك بعد الجهود الطويلة لدبلوماسيتها من أجل إقناع دول المنظومة لتحقيق هدفها في تطوير الشراكة الإستراتيجية معها، ويأتي ذلك في إطار عدم المواجهة مع الصين، ولكن يبقى الاستعداد لظهور منافسة شديدة في المستقبل لاسيما بعد أن تزايدت أهمية النقل البحري لأمن الطاقة لها، كما أنها تعتمد على البحار في تجارتها العالمية بنسبة 97% وهو ما دفعها إلى توقيع الشراكة الإستراتجية مع الدول الأعضاء[2].

تلك العلاقات ترتب عنها تزايد حجم تجارتها مع دول الرابطة بأكثر من الضعف عام 2003 ليبلغ نحو 13.39 مليار دولار بنسبة بلغت 117.4% مقارنة بعام 1997، وارتفعت إلى 38.4 مليار دولار عام 2007–2008. فهي رابع شريك تجاري للمنظومة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين، وأبرمت اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين عام 2008، وقرر تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة مع دول المنظومة بشكل ثنائي للمدة 2010–2012 وهذا يوفر فرص مناسبة للتكامل الاقتصادي[3]. مما أدى إلى تحرير السوق الهندي، وتشجيع الاستثمار كون المنطقة وجهة استثمارية مهمة مع العديد من القطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي، وتوسيع تجارتها مع العديد من بلدان المنتدى، ويشمل السلع والخدمات، خاصة بعد توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع منظومة جنوب شرق آسيا واتفاقيات التعاون الاقتصادي الشامل مع دول سنغافورة وتايلاند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية على أساس ثنائي.

---

[1] S.D Muni, **India's "Look East" Policy: The Strategic Dimension**, Working Paper, Institute of South Asian Studies, Singapore,No,121,February 2011, p.21.

[2] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص 175.

[3] **المرجع نفسه**، ص، ص، 193، 194.

المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى على دور الريادة الإقليمية (التنافس: الصيني- الأمريكي)

- **الصين:**

تنظر الصين لمنطقة جنوب شرق آسيا على أنها منطقة نفوذ قديمة وهو الأمر الذي يؤثر على توجهاتها الحالية، حيث أن التصور الصيني يرتكز أكثر في رؤية الصين الكبرى التي تتشكل من الصين، تايوان، هونج كونج، وسنغافورة. ففي إطار الحرب الباردة شكلت منطقة جنوب شرق آسيا محور احتواء للامتداد الصيني وعازلا له من الجنوب؛ لذا كانت علاقاتها مع تلك الدول متوترة، وقد اعترفت برابطة الآسيان سنة 1978 وعملت على توطيد العلاقات معها في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية. لكن مرحلة نهاية الحرب الباردة هي التي دفعت تلك العلاقات للتحسن بشكل أكبر، فصعود الصين إثر النمو الكبير الذي شهده اقتصادها نتيجة اعتماد سياسة "الباب المفتوح" في 1979 أعطاها دافعا جديدا لأنها تملك محددات القوة والريادة الإقليمية، والقدرة على التأثير في السياسة العالمية.

حدث تقارب كبير بين الصين ودول المنطقة، لكن زيادة نسبة التسلح بدول الآسيان في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة؛ كان له أثر عكسي على العلاقات الصينية مع تلك الدول، إثر التحول في السياسة الخارجية الصينية، حيث عملت الصين على تطبيع العلاقات مع جميع دول العالم تقريبا ومع دول الجوار الجغرافي بالأساس، فبعد إقامة علاقات مع ماليزيا وتايلاند في السبعينات، اتجهت إلى الانفتاح على إندونيسيا سنة 1990، لتتبع بقية الدول وكانت آخر دولة سلطنة بروناي في 30 سبتمبر 1991[1]، لتنشيط العلاقات بين الصين ودول جنوب شرق آسيا بشكل أكبر مع انضمام الصين للمنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا.

انطلقت الصين بعدها في تأطير علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا من الاقتصاد كمدخل إستراتيجي بدلا من المدخل السياسي (رغم استمرار تدخلاتها في الشؤون السياسية لبعض الدول، والذي تحكمه بالأساس الوسائل الاقتصادية)، لأن الصين تحتاج لاستمرار نموها الاقتصادي لبيئة إقليمية مستقرة، إضافة إلى الموارد والأسواق الواسعة التي توفرها دول الآسيان، كما يتطلب تحقيق الصين طموحاتها القيادية آسيويا وعالميا قبولا وتعاونا من طرف هذه الدول، حيث تمثل علاقات الصين معها مصداقية

[1] عومار بلحربي، "دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، ع.6، جوان 2016، الجزائر، ص 359.

بكين باعتبارها طرفا فعالا في بناء القوة العالمية، هذا وتدرك الصين أن أي توجه سلبي اتجاه دول جنوب شرق آسيا سيدفع العديد منهم للتحالف مع القوى المنافسة بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما سيؤثر على الاقتصاد الصيني[1]. ويحكم العلاقات بين الطرفين نمط كلاسيكي استعماري قائم على اعتبار الصين لتلك الدول كسوق لبضائعها المصنعة ذات القيمة العالية، في حين تستورد منها المنتجات الزراعية منخفضة القيمة، مما جعل الصين تحقق فوائد تجارية، كما صارت دول الآسيان سوقا مفتوحا للسلع الصناعية التي تنتجها العمالة الرخيصة نسبيا في المناطق الحضرية من الصين[2].

بالنسبة للموارد الطاقوية فقد أدى تزايد طلب الصين على الطاقة (رغم أنها تمتلك موارد طاقوية عديدة ومتنوعة لكنها لا تلبي احتياجاتها) بحكم نمو اقتصادها بشكل سريع؛ إلى جعلها منذ سنة 1993 تتصدر قوائم الدول المستوردة للموارد الطاقوية، فمن ضمن وجهاتها الغنية بالموارد لضمان أمن إمداداتها؛ توجهت الصين لمنطقة جنوب شرق آسيا التي تعد مصدرا للثروات الطبيعية والحيوية للاقتصاد الصيني، لكن أهمية تلك المنطقة الحقيقية تتمثل في كونها تمثل أولوية للصين من أجل ضمان أمن ناقلات النفط والغاز المتجهة إلى موانئها، فهي منطقة مفصلية تربط بين مناطق آسيا الوسطى وشرق آسيا وغربها، عبر الطرق البحرية الأربعة التي تسلكها الصين بهذه المنطقة تحديدا، والتي هي:

أولا: من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق مالاكا ثم بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين بالنسبة لناقلات النفط الأقل من 100ألف طن. **ثانيا:** من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق سوندا، ثم مضيق "غاسبار" وبحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين بالنسبة لحاملات النفط الأكثر من 100 ألف طن. **ثالثا:** من أمريكا اللاتينية/ جنوب المحيط الهادي عبر بحر الفلبين فبحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين. **رابعا:** الطريق البديل من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق"لومبوك"

---

[1] Amitav Acharya, "**Seeking Security In The Dragon's Shadow : China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order**",Research paper: Institute of Defense and Strategic Studies, Singapore, (march 2003),p.3

[2] روبرت د. كابلان، **إنتقام الجغرافيا مالذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، تر: إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة الكويت، 2015، ص 251.

إلى مضيق"ماكاسار" أو مضيق "مالوكو"، ثم إلى بحر الفيليبين فوصولا إلى غرب الباسيفيك ومنه إلى الصين[1].

وقد عملت الصين على تعزيز أمنها الطاقوي بهذه المنطقة بهدف تحقيق أمن بحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ومضيق مالاكا، وطورت إستراتجية عقد اللؤلؤ أو خيط اللؤلؤ "String of Pearls"؛ وهي عبارة عن وضع سلسلة من المنشئات البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي وخليج البنغال. فكلمة اللؤلؤ هي محور للتواجد العسكري الصيني، تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مرورا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي ومضيق ملاكا وعبر المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، حيث أقامت الصين علاقات إستراتيجية وطورت قدرتها من أجل تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط [2]، حتى تكون القواعد العسكرية والروابط الدبلوماسية بمثابة ضمان يحمي مصالحها النفطية والإستراتجية، وكذا لخدمة مصالح الأمن الأوسع من خلال إستراتجية خيط الؤلؤ التي تربط العلاقات عبر الدخول في استثمارات مع عدد من الدول في هذا الفضاء وبالأخص دول جنوب شرق آسيا حيث قامت –الصين– بـ [3]:

- انشاء القاعدة البحرية الصينية في جزيرة هاينان جنوب بحر الصين.
- إقامة الصين لقاعدة جوية في جزيرة وودي (يونغ سينغ) في البحر الجنوبي والمتنازع عليها مع فيتنام.
- إقامة قاعدة للتنقيب عن النفط ومراقبته في بحر الصين الجنوبي.
- استغلال الموانئ البحرية في خليج البنغال التي تشمل الاستثمارات الصينية في كل من: قناة كرا kar kanal، ولاي مشابانغ بتايلاند، وموانئ للتجارة البحرية في بورما (سيتوي، كوكو، هيانغي،Khaukphyu، ميرغوي،Zadetkyi Kyun).

وتمثل هذه الإستراتيجية أفضل وسيلة لربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد الصيني؛ عبر إقامة علاقات متينة واستثمارات هامة مع هذه الدول، لتتمكن من حماية ومراقبة مصالحها الاقتصادية وتسهيل عملية الشحن. وتعمل الصين على زيادة عوائد الاعتماد الاقتصادي بينها وين دول الآسيان

[1] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 8.

[2] Christopher J. Pehrson, "String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral", **Report of the strategic studies institute**, USA, July 2006, p 3.

[3] Harsh V. Pant, "China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India–China Rivalry", **The Asia–Pacific Journal**, Vol. 8, Issue 18, N.4 ,Japan Focus, May 3, 2010, p.2. (1–5).

من أجل تعزيز الثقة بين أطراف الإقليم، وذلك بتقديم المساعدة لهذه الدول التي لاتزال قيد النمو، فهي تحرص على ممارسة دور في تنمية اقتصاديات المنطقة من خلال تكثيف حضورها الاقتصادي بشكل يؤدي إلى زيادة تأثيرها الإستراتيجي.

وقد تزايد تأثير الصين في منطقة جنوب شرق آسيا مؤخرا عبر العديد من المشاريع كمنطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان (Free Trade Agreement)، ومشروع السكة الحديدية "كيومينغ–سنغافورة" الذي قدرت تكلفته بـ 2.5 مليار دولار، وشبكات الطرق السيارة الرابطة بين دول الآسيان والممتدة إلى 5500 كلم[1].

إضافة إلى تقديم الصين منح مساعدات لدول الآسيان، تعتمد في هذا على آلية (الآسيان+3)، فهي تنظر إلى هذه العملية على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي في شرق آسيا، من خلالها وسعت الصين علاقاتها الثنائية مع دول الآسيان، بتوقيع عملية تبادل عملة بقيمة مليار دولار مع ماليزيا في 2002، كما تعهدت ببناء مشاريع البنية التحتية في الفلبين، وأن تشتري الغاز الطبيعي السائل من مقاطعة "يابو" في غرب إندونيسيا، وتوقيع اتفاقية بقيمة 25 مليار دولار[2].

ولتأكيد علاقات التشابك اتفق الجانبان على كسر حاجز المائة مليار دولار قيمة التعامل بينهما عام 2005، للتعاون في مجالات رئيسية مثل الزراعة والمعلومات والاتصلات وتطوير الموارد البشرية، والاتفاق على تطوير التبادل العلمي والتكنولوجي. وبلغ حجم التجارة الثنائية 192.5 مليار دولار عام 2008، بما يجعل الصين الشريك التجاري الثالث لدول المنظومة عام 2009 بإجمالي 11.2% من إجمالي تجارة الأخيرة[3].

تدفع الصين جيرانها الأقوى بإقليم الميكونغ إلى الدخول في علاقات معها عن طريق ما تقدمه من إغراءات ومنافع اقتصادية متبادلة لجذب الأطراف، حيث قدمت سنتي 2005–2006 حوالي 800 مليون دولار أمريكي لكمبوديا تم توظيف مبلغ كبير منها في مشاريع البنية التحتية وتوليد الطاقة المائية. في حين قدمت للفلبين في السنوات الثلاثة التالية ماقيمته من 06 إلى 10 مليار دولار أمريكي لتمويل البنية التحتية في البلاد، وتعهدت الصين في اجتماع "الآسيان+1" الثاني عشر المنعقد بـ تايلاند سنة 2009 بتخصيص 10 دولار أمريكي كرأسمال استثماري في جنوب شرق آسيا،

---

[1] Amitav Acharya, "Seeking Security In The Dragon.., **Op.Cit,** p,12.

[2] عومار بلحربي، **مرجع سابق**، ص 361.

[3] يونس مؤيد، **مرجع سابق**، ص 189.

وتقديم ماقيمته 15 مليار دولار على شكل قروض. وتلتزم الصين بتقديم مساعدات لجيرانها في مجالات الموارد البشرية، المنتجات الزراعية، التربية والصحة العمومية[1]. هذا إضافة إلى الاتفاقية الاستثمارية للتجارة الحرة سنة 2008 من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق الإقليمية والنهوض بالتجارة الحرة والاستثمار. وتأسست بداية سنة 2010 منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان بصورة رسمية، حيث استغرق إنشائها ثماني سنوات بصورة تدريجية، وتعمل المنطقة الحرة على خدمة 1.7 مليار مستهلك، ويقدر الناتج المحلي لدول المنطقة– دول الآسيان والصين– بحوالي 2 ترليون دولار أمريكي وإجمالي الحركة التجارية بـ 1.230 ترليون دولار أمريكي، مما يجعل منها أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم[2]. عملت الإستراتجية الصينية على جعل كل بلد عضو في رابطة الآسيان يتفاوض مع الصين على حدى بدلا من التفاوض معها كتكتل واحد. وتلعب الجالية الصينية دورا اقتصاديا أساسيا في زيادة نفوذ الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا، بفضل الارتباط الاستثماري لتلك الجالية الصينية بوطنهم، فهم يشكلون في ماليزيا 23.7% من السكان، كما يبلغ عددهم 15% من سكان بروناي، في سنغافورة 76.8% كما يشكلون 14% من سكان تايلاند، 1% من سكان كمبوديا، وبالنسبة لدول الجوار الإقليمي المتاخمة للحود الصينية من دول جنوب شرق آسيا: مينمار، لاوس، وفيتنام، هذه الأخيرة يتواجد فيها حوالي 299 ألف لاجئ صيني[3].

زاد تحرك الصين نحو القطبية الكاملة سياسيا وعسكريا وثقافيا واقتصاديا منذ 2013، من خلال مبادرة "حزام واحد – طريق واحد" التي أطلقها الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**"، بهدف تطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط أكثر من 60 دولة. وواحد من أهم الموانئ في مشروعها ميناء أراكان في ميانمار على خليج البنغال، فالميناء يمنح الصين الوجود الإستراتيجي في المياه العميقة للمحيط الهندي، بعد أن كانت دولة حبيسة على المحيط الهادئ، كما يوفر هذا الممر منفذا بحريا للمقاطعات النائية في الجنوب الأوسط للصين على المحيط الهندي. انطلاقا من ذلك قامت

---

[1] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، "التنافس الاستراتيجي الصيني–الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مج.7، ع.13، جويلية 2018، ص، ص 103،104.

[2] **المرجع نفسه**، ص104.

[3] محمد خديجة عرفة، "الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار"، نقلا عن الرابط الإلكتروني التالي:

https://bit.ly/32Z2pTq (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/12/24)

الصين بتوسيع الشراكة الاقتصادية مع مينمار للاستفادة من منافذها البحرية لتأمين التدفقات النفطية للصين عبر خليج البنغال[1].

الدور الصيني في جنوب شرق آسيا: انطلاقا من مفهوم الأمن المعقد نجد أن الصين عرفت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالمجال الأمني مع دول منطقة جنوب شرق آسيا، فأمنها ليس بمعزل عن أمن دول جوارها الإقليمي، ولأنها تحتاج في مسار صعودها السلمي إلى تلك المنطقة، ويبقى هدفها الأساسي الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين، ذلك من خلال اعتمادها إستراتجية تقوم على خلق روابط تحالفات أمنية مع دول محيطها الإقليمي، فالصين تسعى لتفادي أي تهديد أمني، لذا تعمل على تنمية قدراتها العسكرية لتضمن أمنها واستمرار مصالحها الاقتصادية والتجارية.

1. الترتيبات العسكرية:

إن توجه الصين يرتكز أساسا على سياسة التأثير الإستراتيجي والإملاءات في إطار مقاربة "القوة الناعمة" (soft power)، كونها تميل للتهديد باستخدام القوة وتأثيراتها أكثر من استخدامها مباشرة. لكن القوة العسكرية الصينية خاصة البحرية تشكل انشغالا أمنيا إقليميا، فعندما يتعلق الأمر بسيطرتها على خطوط المواصلات البحرية في بحر الصين الجنوبي وفي مضيق ملاكا، فهي مستعدة لاستعمال القوة إذا تحتم الأمر لحماية مصالحها الطاقوية. لذا تبنت دبلوماسية عسكرية واضحة لتحقيق أهدافها الإستراتجية في منطقة جنوب شرق آسيا، فمنذ التسعينات قدمت لدولة "مينمار" العديد من التسهيلات لصناعة الأسلحة وبرامج التدريب (رغم تشكيك التقارير في صحة هذه العلاقات وحجمها)، وفي الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006 دخلت في مشاورات دفاعية مع كل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، فيتنام[2].

أما بخصوص النزاعات الإقليمية المعقدة في منطقة جنوب شرق آسيا، على رأسها النزاع في بحر الصين الجنوبي؛ فالصين لم تتخل عن مطالبها السيادية في الإقليم، لكنها دخلت في مفاوضات مع دول الآسيان، فبعد توقيع الطرفين سنة 2002 على معاهدة صداقة وتعاون، تمكنت الصين في اجتماعات الآسيان في مانيلا 6 أوت 2017 من حث دول جنوب شرق آسيا بإصدار بيان مهادن

[1] سومر صالح،"مأزق الصين في فخ مينمار..وأنماط السلوك العسكري للصين مقارنة بأزمة القرم"، نقلا عن الرابط التالي: ***https://bit.ly/3kJrYhe***

[2] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، **مرجع سابق**، ص، ص، 105 ،106.

حول هذا النزاع، وموافقتهم على شروطها لعقد مباحثات، ليصدر بعدها بيان مشترك يتضمن بنودا رئيسية تؤيدها الصين.

الآليات الأمنية على المستوى الإقليمي: تسعى الصين إلى الحفاظ على التوازن الراهن وعدم تخويف الدول الأخرى من صعودها الاقتصادي والعسكري؛ عبر مشاركتها في المؤسسات الدولية وسلوكها في الخلافات الإقليمية، إذ أنه قبل منتصف التسعينات من القرن الماضي كانت ترى في المنظمات الإقليمية القائمة في آسيا–الباسيفيك أدوات أمريكية قد تستخدم في احتوائها، لكن بعد إرسالها ملاحظين إلى منتدى الآسيان الإقليمي ARF تأكدت أن المقترب الأمني الذي تبنته اليابان ودول جنوب شرق آسيا لا يتعارض مع تصورها للأمن في الإقليم، ففتح ذلك الطريق أمامها للانضمام إلى أغلب المنظمات الإقليمية في آسيا موازية مع اندماجها المتزايد في المنظمات الدولية، حيث استخدمت أدوات قوتها الناعمة لدعم توثيق علاقاتها مع الدول الأعضاء في التنظيمات الإقليمية، فضلا عن الأساليب التعاونية التي استخدمتها لإدارة خلافاتها مع بلدان الجوار[1]. لأن تعقيد التهديدات وتشابكها يفرض عليها العضوية في الآليات الأمنية على المستوى الإقليمي.

تعاونت الصين أمنيا بشكل ثنائي مع دول جنوب شرق آسيا، حيث عقد سنة 2001 اجتماع على المستوى الوزاري بين الصين، لاوس، مينمار وتايلاند لمحاربة تجارة المخدرات وتم نشره في إعلان بكين. كما صدر في 2002 إعلان مشترك بين الصين ودول الآسيان، بشأن التعاون فيما يخص القضايا الأمنية ذات التهديدات غير التقليدية، كقضايا تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، القرصنة، تجارة السلاح، تبيض الأموال والجرائم الاقتصادية الأخرى وكذا الجرائم الإلكترونية.

أما فيما يخص الدور الصيني في الحرب الدولية لمكافحة الإرهاب نجد أن الصين قد استفادة منها، لأنها تعاملت مع العديد من الحركات المسلحة في "تركمنستان الشرقية"، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تدعم الموقف الصيني في هذا الموضوع في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، لكن العودة الأمريكية لجنوب شرق آسيا أثارت قلق الصين، بسبب إدراكها أن السعي الأمريكي لمحاربة الإرهاب لا يهدف فقط للقضاء على الإرهاب في المنطقة، بل هو ذريعة أيضا وفرصة لفرض حصار واحتواء إستراتيجي للصين.

[1] يونس مؤيد، **مرجع سابق**، ص 283.

عقدت الصين ودول الآسيان سنة 2003 اجتماعات تتعلق بالبحث عن آليات تعاون في مجال الصحة العمومية، وجدد التشديد على ضرورة التعاون بين الأطراف في مجال التهديدات الأمنية الجديدة. وكانت عضوا في اجتماع وزاري الأول سنة 2004 ببانكوك في إطار الآسيان+3 ضمن مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود.

كل ماسبق ذكره هو بلورة للجهود الصينية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتجية والأمنية؛ حيث تسعى لنشر صورة حسنة لها في المنطقة وإقامة بيئة أمنية مستقرة وتثبيت موضع إستراتيجي لها في المنطقة على المدى البعيد، بغية احتواء النفوذ الأمريكي –في المنطقة– مستغلة الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية في ظل انشغالها بالحرب على الإرهاب، وذلك من خلال تفعيل المشاركة في المؤسسات الإقليمية وزيادة بناء الثقة. وتكافح الصين لتظهر أكثر دعما للمبادرات الإقليمية الآسيوية من الطرف الأمريكي لتشجع الاستقرار في جنوب شرق آسيا[1].

تنقسم دول جنوب شرق آسيا من حيث كيفية استجابتها للإستراتيجيات الصينية في المنطقة إلى أربع فئات[2]:

1– قبول النفوذ الصيني المتزايد: مينمار وكمبوديا ولاوس وتايلاند.

2– تذبذب بشأن النفوذ الصيني المتزايد، مع إدعاءات في بحر الصين الجنوبي: ماليزيا والفيليبين.

3– الدول التي تنظر للعلاقات الدولية من خلال المنظور الواقعي، وتقلق بشأن مسألة توازن القوى: فيتنام وسنغافورة.

4– المنافسة على الزعامة الإقليمية: إندونيسيا، وفيتنام (كون فيتنام عدو تاريخي للصين وتمتلك جيشا كبيرا وقواعد بحرية تحتل موقعا إستراتيجيا يؤهلها لأن تعمل سياجا محتملا ضد الصين، جنبا إلى جنب مع الهند واليابان)[3].

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل سعيها الدائم للريادة العالمية؛ بحكم وجود مصالح عديدة بينها وبين دول رابطة الآسيان، خاصة وأن الولايات

[1] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، **مرجع سابق**، ص، ص، 105،106.

[2] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص ص 315 ،316.

[3] روبرت د. كابلان، **مرجع سابق**، ص 251.

المتحدة الأمريكية تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، لأنها تقوم بدور محورى في استمرارية السلم والاستقرار في آسيا والمحيط الهادي، كما أن المبادرة الأمريكية هي التي دعمت التكتل الاقتصادي الآسيوي الذي طرح كبديل عن حلف جنوب شرق آسيا[1]. فمنذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، حاولت الولايات المتحدة ربط علاقات نوعية مع دول جنوب شرق آسيا بإرساء قواعد الديموقرطية فيها، ولتجعلها حزام أمني لمواجهة الزحف الشيوعي، في ظل الفراغ في البنية السياسية للدول المستقلة حديثا، خاصة مع وجود أصوات نادت بإتباع النهج الاشتراكي بالفلبين، فضلا عن حرب الفيتنام ضد الاستعمار الفرنسي والتبعات المترتبة عنها، فأول خطوة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لحصار المد الشيوعي، تمثلت في توقيعها مع الفلبين اتفاقا بإنشاء حلف دفاعي في30 أوت 1951، يقدم الطرفان لبعضهما المساندة عند وجود تهديد على استقرار أي منهما، وقد استمر هذا الاتفاق بالتكيف مع تغير طبيعة التهديدات حسب كل مرحلة تاريخية. بعدها تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد نهاية الحرب الباردة مع النمو الاقتصادي الذي سجلته تلك الدول، وقد وضعت لذلك خطة عمل إستراتيجية لسحب قواتها تدريجيا، فقامت بمفاوضات مع الفلبين لتخفيض قواتها هناك، في ظل الوضع الذي كانت تعيشه كمبوديا خلال تلك المرحلة.

تنامي ظاهرة الإرهاب بسبب أحداث11 سبتمبر 2001، جعل منطقة جنوب شرق آسيا ضمن مجال اهتمامها الإستراتيجي الأمريكي مرة أخرى، نتيجة أحداث بالي التي عاشتها المنطقة سنة 2002، إضافة إلى تنامي حركات الجماعات الإرهابية في الفلبين وإندونيسيا وتايلاند، فالإدارة الأمريكية تعتبر هذه المنطقة الجبهة الثانية من العالم لمواجهة الإرهاب، حيث وضح التقرير الإستراتيجي للأمن القومي الأمريكي سنة 2002 أهم الدول التي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحالف معها لمحاربة الإرهاب الدولي. إثر ذلك قامت بالتعاون مع ماليزيا من أجل الضغط على إندونيسيا لاتخاذ جملة من التدابير أمام تصاعد مد الحركات المتطرفة الداخلية في إطار الحرب المعلنة على الإرهاب. شكل اختطاف رعيتاها في الفلبين منعطفا حاسما في علاقتها بتلك الأخيرة، حيث عملت على توسيع تحالفها الأمني بتنسيق جهودها مع دول منطقة جنوب شرق آسيا لمحاربة تلك الظاهرة بشكل رسمي عبر تشكيل شراكات أمنية، وقامت بإعادة نشر قواتها وتنظيمها هناك.

[1] History of the U.S. and ASEAN relations,U.S.Mission to ASEAN,at: ***https://bit.ly/2HldqWT*** (179/2019)

بعدها تم تأكيد التحالفات التقليدية في المنطقة من خلال إعلان الأمين العام الأمريكي لدائرة شؤون شرق آسيا والباسيفيك في جوان 2004 بأنه "وقت التحول" في المنطقة، وشدد على أولوية محاربة الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أن يهدد كل من الفلبين وتايلاند كحلفاء تقليديين وشركاء إستراتجيين في المنطقة، كما أشار إلى دور سنغافورة كشريك فعال في بناء الأمن الإقليمي، من جهة أخرى ركز على دور "منتدى الآسيان الإقليمي" في تقوية العلاقات الأمريكية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا من خلال الدعوة لإقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين[1].

أكدت الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأمريكي 2006 على ثبات الأهداف الأمنية الأمريكية في جنوب شرق آسيا؛ حيث وضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لبناء قواعد أساسية لعلاقاتها الثنائية مع الدول المفتاحية في المنطقة، بهدف التأسيس لمبادرة دولية يمكن أن تساعد في نشر الديموقراطية والازدهار والأمن الإقليمي، وتهدف أيضا لدعم عمليات الإصلاح السياسي في المنطقة بهدف محاربة التطرف والإرهاب[2].

على المستوى العملي بعد العام 2009 ومع انتخاب "**باراك أوباما**" الرئيس الأمريكي السابق؛ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعود لجنوب شرق آسيا ضمن سياسة التوجه الآسيوي "التوجه شرقا"، بتركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والإستراتجية بدول القارة الآسيوية وأستراليا، وأكد مستشار الأمن القومي لأوباما "**توماس دونيلون**" بأن سياسة أوباما الآسيوية لا تعني التركيز على شؤون آسيا فقط، بل إعادة توزيع أولويات السياسة الأميركية داخل القارة، نحو تركيز أكبر على جنوب وشرق آسيا وفق سياسة تقوم على ثلاثة أبعاد: سياسي واقتصادي وعسكري. في محاولة من الولايات المتحدة اتباع سياسة لاحتواء الصين وليس الانخراط معها في أي نزاعات عسكرية سواء بشكل مباشر أو بالوكالة، وكسب تعاونها في ملفات شائكة كالأزمة النووية لكوريا الشمالية[3]

تبني الولايات المتحدة لمقاربة إقليمية أضفت الطابع المؤسسي على تعاونها مع الآسيان مرة أخرى، وذلك من خلال تأكيدها لالتزامها بوعودها في علاقاتها مع تلك الدول بتوقيع "اتفاقية الآسيان للصداقة

---

[1] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] Li Ming-jiang,"Cooperation For Competition: China's Approach To Regional Security In East Asia",Research paper, **Security Politics in Asia and Europe**, 2011,p103.

[3] محمد عمر، توجه "ترامب" نحو آسيا..مآلات النجاح، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتجية، 15 نوفمبر 2017، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2HwAqSM (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/12/27)

والتعاون" عام 2009، وذلك يرجع أساسا للتخوف من الصعود الصيني، فمنذ 2010 اتخذت حكومة الولايات المتحدة مجموعة من المبادرات لزيادة الضغط على الصين. ففي إطار البعد السياسي لسياسة التوجه الآسيوي؛ سعت إدارة أوباما لتعزيز وجودها الدبلوماسي في جنوب شرق آسيا، فقد أقر اجتماع وزراء الدفاع الآسيان (The ASEAN Defense Ministerial Meetin) لعام 2010 بمشاركة الولايات المتحدة وأهمية حضورها لدعم دول المنطقة في مواجهة تهديدات المتغير الأمني التي تحتل صدارة اهتمامات دول الآسيان، والمتمثلة في القرصنة البحرية والإرهاب والجريمة العابرة للقوميات[1]. كما اشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، أثناء حضورها المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا لعام 2011 في هانوي أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة من حل النزاعات في بحر الصين الجنوبي، مؤكدة على حرية الملاحة البحرية.

على مستوى البعد العسكري للإستراتجية: فقد زادت إدارة أوباما من تواجدها العسكري في القارة الآسيوية رغم رغبتها في تقليل الانخراط العسكري الأمريكي في الخارج، لحماية المصالح الحيوية الأمريكية وتعزيز نفوذها الإستراتيجي بنقل الثقل العسكري الأمريكي إلى هناك عن طريق إعادة توزيع أسطولها الحربي لتركيز عدد أكبر من المدمرات والغواصات وحاملات الطائرات في المحيط الهادئ، حيث تم إعادة التوزيع بتركيز 60% من الأسطول هناك، بالإضافة إلى ذلك زادت وزارة الدفاع الأميركية عدد المناورات المشتركة مع دول المنطقة، خاصة كوريا الجنوبية واليابان وفي منطقة بحر الصين الجنوبي[2].

على مستوى البعد الاقتصادي: ركزت إدارة أوباما على إيجاد نفوذ اقتصادي قوي لها داخل القارة الآسيوية، فعملت على التوصل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ(TPP) * شاركت فيها 12 دولة آسيوية بجانب الولايات المتحدة، وطرحت نفسها كبديل وشريك قوي لهذه الدول بدلا من الصين؛ وهو مشروع اتفاقية تجارية حرة بدأت المباحثات فيها فعليا عام 2010 لتعميق الروابط الاقتصادية بينهم،

---

[1] David J. Berteau, Michael J. Green, **U.S. Force Posture Strategy in the Asia Pacific Region: An Independent Assessment,** Washington: Center for Strategic and International Studies, Washington, August 2012, p34.

[2] محمد عمر، "توجه "ترامب" نحو آسيا..مآلات النجاح"، **مرجع سابق.**

*هي: (اليابان وأستراليا وكندا ونيوزيلندا وسنغافورة والمكسيك وبيرو وتشيلي وفيتنام وماليزيا وبروناى)، والولايات المتحدة الأمريكية قبل خروج ترامب منها.

وتهدف الاتفاقية إلى تقليص حجم التعريفات الجمركية بين الأعضاء وإلغائها في بعض الحالات، إضافة إلى فتح مجالات أخرى في تجارة البضائع والخدمات، ودعم تدفقات الاستثمار بين الأعضاء.

من جانب آخر عملت الولايات المتحدة على تحويل تحالفاتها الإقليمية إلى علاقات ثنائية ثابتة لتحول دون تأثير النمو الصيني على مصالحها في المنطقة. وتمحورت الإستراتيجية الأمريكية في تقوية الاختراق للمجال الحيوي الصيني بتوسيع نطاق التحالف الإقليمي ليشمل دولا جديدة إلى جانب الحلفاء التقليديين، كما زادت مستويات تصديرها للأسلحة لدول المنطقة.

أدى تولي الرئيس الأميركي "**دونالد ترامب**" سنة 2017 لإعادة النقاش حول أهمية سياسة التوجه شرقا التي اتبعتها الإدارات الأمريكية السابقة، ليؤكد أنه لا يمكنها اتباع سياسة العزلة وفق ما أعلنه في حملته الانتخابية تحت شعار "أمريكا أولا"، فجاءت هذه الجولة لتعيد التركيز الأمريكي على آسيا من جديد، ورغم مرور مدة على رئاسة "ترامب" إلا أنه ليس لديه رؤية موحدة تجاه القضايا الإستراتيجية ومنها التوجه نحو آسيا، فإستراتيجية أوباما التي ركزت بشكل كبير على اختراق آسيا وخلق نفوذ أميركي قوي كانت قائمة على البعد الاقتصادي، وتمثل ذلك في اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادي" التي انسحب منها ترامب في 23 جانفي 2017، وأخذ يركز أكثر على صفقات السلاح واتباع مبدأ "الدفع مقابل الحماية"[1]، فهو يهدف من خلال علاقات الولايات المتحدة بآسيا إلى[2]:

التعاون في احتواء النفوذ الصيني: معتمدا على صفقات السلاح الأمريكية، وأيضا على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب كما فعل مع الفلبين، وذلك يمكنه من فتح علاقات مع بعض الدول التي كان من الممكن أن تكون العلاقات معها أقوى إذا كان هناك تعاملات اقتصادية واسعة مع هذه الدول كما تفعل الصين الآن. **حل ملف كوريا الشمالية:** الذي يهدد حلفاء الولايات المتحدة. و**تعزيز العلاقات التجارية:** فهو يركز بشكل أساسي على مبيعات السلاح فكل ما يشغله هو معالجة اختلال الميزان التجاري لصالح لبلاده.

تتلخص اجمالا أولويات التفكير الجيوبوليتيكي الأمريكي في مواجهة النفوذ الصيني، وذلك وفق أربعة أهداف رئيسية تتعلق بالتحكم في المتطلبات الطاقوية للخصم، إحاطته بشبكة من الأحلاف، تحطيم قدرته على التهديد النووي، وإضعافه جيوبوليتيكيا من خلال تهديد وحدته الوطنية. غير أن تركيز الولايات المتحدة على حربها ضد الإرهاب فتح المجال أمام التحركات الإستراتيجية الصينية التي اعتمدت على

[1] محمد عمر، "توجه "ترامب" نحو آسيا..مآلات النجاح"، **مرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

مقاربة القوة اللينة التي ترفض المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وتعمل على ثلاث محاور أساسية هي الحفاظ على الاستقرار، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوزيع الاقتصادية الصينية، بالمقابل اعتمدت الولايات المتحدة على إستراتيجية عسكرية في جوهرها[1].

بالنسبة لعودة تنظيم داعش بجنوب شرق آسيا، فقد أكد منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية "**ناثان سيلز**" خلال مؤتمر صحفي بمانيلا، نقلته صحيفة "The Philippine Star" الفلبينية، الأحد 24 نوفمبر 2019: أن التنظيم لم يرسل مسلحين من سوريا والعراق إلى الفلبين، لكنه نقل التكتيكات الإرهابية إلى مجموعاته في جنوب شرق آسيا[2]. وأفاد منسق مكافحة الإرهاب الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية لا تزال تفتقر إلى الدعم اللوجستي والمالي، وبالتالي اقتصرت أنشطتها على المدن الصغيرة في جنوب الفلبين.

- **التحديات الناجمة عن تنافس القوى الدولية عن المنطقة:**

تعاني دول الآسيان من مأزق الوقوع في التبعية النسبية أو الاستقلالية فيما يخص طبيعة العلاقات التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأن الولايات المتحدة تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي، ولأن الصين تشكل الهاجس الأمني الأول لدول الآسيان باعتبارها تهديد أمني داخلي بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وحاليا كقوة صاعدة بعد الحرب الباردة؛ يكمن مأزق دول الآسيان تجاه القوتين المذكورتين في الإحساس بأن الصين واحدة من بين أهم التحديات لسيادة دول الآسيان، وبالتالي أصبحت سببا أو مبررا لتأييد تلك الدول للدور الاقتصادي والعسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، ورغم ذلك فالارتباط بالولايات المتحدة كذلك يعد خطرا على القيم والأهداف الذاتية والداخلية لتلك الدول[3].

وعليه تسعى دول رابطة الآسيان لتشجيع النشاطات الأمريكية–الصينية متعددة الأبعاد في المنطقة، بهدف رفع درجة التقارب السياسي بين القوتين، فمن جانب تضمن عضوية الصين في المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف، ومن جانب آخر تضمن التواجد العسكري الأمريكي بالإقليم دون أي

---

[1] ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] مركز دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، "تحذيرات أمريكية من تنامي الإرهاب الداعشي في جنوب شرق آسيا"، (24 نوفمبر 2019)، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/33FuhdL (تاريخ الإطلاع عليه:2020/3/12)

[3] عبد القادر دندن، استراتجية الصينية الأمن الطاقة...، **مرجع سابق**، ص 315.

تحالف عسكري رسمي للإبقاء على استقلال الإقليم. فتتمكن الرابطة بذلك من تحقيق منافع الأمن من الولايات المتحدة، والدعم السياسي من الصين إذ تشكل حليف هام ضد ضغوط حقوق الإنسان الغربية خاصة وأن نظم دول جنوب شرق آسيا حديثة العهد بالمبادئ الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان والديموقراطية[1].

من جانب آخر يوفر لها التنافس الصيني الياباني فرص تنموية أفضل، فانتهاج اليابان لنفس النهج الأمريكي كون ليس لها القدرة على الخروج عنه؛ يزيد من العمليات التنموية لمختلف دول الرابطة رغم ما يشكله بالمقابل من انقسامات بين الأعضاء، لذا على دول الآسيان أن تنتهج إستراتيجية قائمة على الموازنة بين القوى الأساسية في الإقليم، بالعمل على زيادة التعاون في المجال الأمني لتحقيق الأمن الشامل، من خلال نهج الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي عبر أطر الحوارات الإقليمية من النقطة الاشتراكية التي تجمع مختلف الأطراف والقائمة على المصالح الذاتية لهم بتطوير سياسة إقليمية تركز على بناء أمني إقليمي في آسيا، تقوم بإجراءات تطبيع أكثر للعلاقات وإجراءات بناء الثقة على مستوى الإقليم الآسيوي، والدخول في حوار إقليمي يحوي أهم القضايا الأمنية. فعلى أعضاء الرابطة التركيز على مجالات التعاون المشتركة في القضايا المعقدة، مثل حماية البيئة مكافحة القرصنة البحرية..، بدلا من مناقشة التنافس العسكري، والحوارات الإقليمية متعددة الأطراف فهي توفر أفضل الميدان لتحقيق نتائج إيجابية. كما ينبغي على دول الرابطة أن تستمر في الاعتماد على القوة المؤسسية لآسيان بدلا من أن تكون مقيدة بالاختيارات الفردية للسياسة العامة للدولة[2].

[1] Evelyn Goh & Sheldon W.Simon, **China, The United States, and South-East Asia : Contending Perspectives on Politics, Security, and Economics**, Publication City/Country London, United Kingdom,2009,p.5-10.

[2] Hoo Chiew-Ping, **Op.Cit,**p.58.

استنتاجات الفصل:

تعاني منطقة جنوب شرق آسيا من العديد من العوامل التي تعيق مساراتها في تحقيق الأمن، ومنه تهديد بشكل مباشر مساراتها في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ تلك العوامل تباينت بين تهديدات داخلية فرضتها الضروف الواقعية، كالأزمة الاقتصادية التي ضربت اقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا عام 1997، والتي امتدت تبعاتها على زعزعت الأمن والاستقرار السياسي لشعوب المنطقة، وصولا لتحديات التي تواجه الرابطة باعتبارها تكتل إقليمي يضم هذه الدول الأمر الذي يحتم على الدول الأعضاء إعادة مناقشتها وإيجاد حلول لها. وصولا لمسألة ارساء قواعد الديموقراطية وتحييد تدخل المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية.

وصولا لتنافسات القوى الدولية الذي من شأنه أن يهز التكتل الإقليمي لهذه الدول، فبرغم من أن له أوجه دعم وشراكات اقتصادية بالدرجة الأولى لكنه يحمل في طياته تشتيتا لأطراف كون كل قوة من هذه القوى تعمل على التعامل على كل دولة من دول التكتل بشكل منفرد وليس ضمن اطار التكتل لتضمن تحقيق مصالح أكبر؛ إلا أن دول منطقة جنوب شرق آسيا أحسن استغلال هذه التنافسات بل يخدم مصالها ويدعم مساعيها التنموية.

الخاتمة:

تمحورت هذه الأطروحة حول معالجة إشكالية دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

فرضت مرحلة نهاية الحرب الباردة تحولات كثيرة، حيث احتلت قضايا التنمية مكانة بارزة في الدراسات الأكاديمية لمعرفة مدى جدواها في تحقيق الأمن والاستقرار. ولأنه لا يمكن أبدا أن تنجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يمكن تحقيق الأمن في ظل غياب تنمية تلبي حاجات وطموحات المجتمع الذي يريد أن ينهض بالمستوي المعيشي وينتقل من الوضع المتخلف لمرحلة التقدم؛ فإن جوهر التنمية هو شموليتها وتعدد أبعادها وجوانبها، فهي تغيير حضاري يتناول أبنية المجتمع كافة ويشمل جوانبه المادية والمعنوية، ومن هذا المنطلق والاستنتاج البسيط نجد أن هنالك علاقة وطيدة بين الأمن والاستقرار من جهة وبين مسارات واتجاهات التنمية من جهة أخرى، حيث أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للتمكن من العيش بشكل مستقر. لذا فعلاقة الأمن بالتنمية علاقة تأثير متبادل لأنه من الصعب تحقيق تنمية بلا أمن ولا تحقيق أمن بلا تنمية، وعلى الرغم من كل ذلك مازال الأمن والتنمية ينظر لهما في الغالب كمجالين منفصلين، وهو ما يجعل من تحديد وتقييم التهديد بمثابة أولوية للمهتمين والمتخصصين في مجال التنمية والأمن. لكن يبقى الخروج من معضلة الصراع التي تسببها العوامل والمتغيرات التنموية المحلية، التي تغافلت عن دراستها الدراسات الامنية التقليدية؛ مرهونة بالعمل على تأسيس أوضاع تضمن تحقيق السلام الدائم، عن طريق تقوية المجتمعات المحلية ودعم النمو الاقتصادي.

فالإخفاق التنموي يحدث خللا أمنيا، وهذا بدوره يقود إلى العنف فيتعزز هذا الإخفاق، بمعنى آخر لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا بحد أدنى من الاستقرار الداخلي الذي لا يوفره إلا حد أدنى من التنمية.

تعقد التهديدات الأمنية الجديدة وتشابكها جعل من الصعب على الدول مجابهتها بشكل منفرد، الأمر الذي دفعها لتكثيف جهودها بشكل جماعي من أجل التصدي لهذه التهديدات، وبالرغم أن توجهات التكتل والتعاون التقليدية لم تخرج عن إطار التعاون الدفاعي العسكري خلال الحرب الباردة، وحتى قبل ذلك كانت التعاونات محصورة في التعاون الاقتصادي على مستوى ضيق؛ إلا أن التغيرات المرحلية

جعلت هذا التوجه يتوسع ليشمل أبعادا جديدة، تركز خاصة على حماية المصالح الاقتصادية وذلك بطبيعة الحال يحتاج بالأساس إلى ضمان الأمن والاستقرار، فالتكامل الاقتصادي يعتبر سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدات الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا ما تتطلبه مقتضيات البيئة الدولية المتنامية بشكل مستمر.

ولأن الأمر يستلزم ضرورة مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة سواء التقليدية منها أو الجديدة؛ يمكن القول بأن الإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي يبدوان المقاربة الأفضل للاستجابة للتحديات الأمنية، تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في المناطق التي تعاني خللا أو نقصا في تغطية مفهوم الأمن بجميع تفرعاته. وتبرز في هذا السياق المقاربات الإقليمية والإقليمية الجديدة بالخصوص كاستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدول الضعيفة، وكرد فعل ملائم للطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الجديدة، فالمقاربة الإقليمية تعمل على مواجهة التهديدات المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك[1].

هنالك علاقة وطيدة بين الأمن والاستقرار من جهة وبين مسارات واتجاهات التنمية من جهة أخرى، ولعل إدراكنا لهذه العلاقة يعتبر منطلقا أساسيا لتحديد الأبعاد الأمنية للاقتصاد ومن ثم ربطها مع الأبعاد الإيجابية الأخرى التي تؤثر على التنمية في كافة المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، والبيئية.. وعليه؛ علاقة الأمن بالتنمية علاقة تأثر متبادل لأنه لا يمكن تحقيق تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، فعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية وحدها لم يثبت بشكل قطعي قدرتها على تحقيق الأمن، إلا أن الثابت هو أن غيابها يساهم في وقوع العنف.

ولأن الدراسة تناولت نموذجا واقعيا تمثل في دول منطقة جنوب شرق آسيا نظرا للانتعاش الاقتصادي الكبير الذي عرفته المنطقة انطلاقا من توجهاتها التنموية، التي انعكست بشكل إيجابي منذ سنوات على أداء اقتصادياتها التي سجلت معدلات مرتفعة في مستويات الدخل الفردي والدخل القومي ومستويات التجارة والاستثمار وكذا تراجع مستويات التضخم لدولها، وهو الأمر الذي جعل هذه الدول نموذجا يحتذى به خاصة لدول العالم الثالث التي تعمل على دفع عجلة نمو اقتصادياتها والخروج من

[1] Luke Van Lange Hove, " Regionalizing Human Security in Africa" , UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, P.9

دائرة التخلف التي بقيت قابعة فيها منذ سنوات نهاية أغلب المراحل الاستعمارية التي واجهت جل تلك الدول.

عملية التطور التنموي في دول جنوب شرق آسيا لم تقتصر على مجرد عمليات التقدم التقني والمادي بل امتدت لتشمل الترتيبات المؤسسية القائمة والتنظيم المجتمعي، وأن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وإدارتها الرئيسية، مع المحافظة على القيم الاجتماعية دون تجاهل الخصوصية الحضارية فلكل مجتمع نمطا معينا للحياة يختلف عن غيره من المجتمعات، وهذا النمط عبارة عن العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع على حدى.

سعي دول منطقة جنوب شرق آسيا لضمان استمرارية مساراتها التنموية (بحكم توجهاتها الاقتصادية) كان مرهونا بضمان الأمن والاستقرار في المنطقة التي تواجه العديد من القضايا الأمنية التقليدية على غرار النزاعات البينية على الحدود، وقضايا انتشار الأسلحة النووية بالنظر للملف الكوري الشمالي والتهديد المترتب عنه، أيضا قضايا خطوط النقل والممرات البحرية التي تعتبر شريان النشاطات الاقتصادية، وصولا للقضايا الأمنية الجديدة الأعقد والأخطر من سابقاتها، فأي تهديد يمس أي دولة من دول الإقليم يمكن أن يصل لدول جوارها بحكم طبيعة التهديدات المتخطية للحدود كالنزاعات الداخلية التي تواجه بعض دول المنطقة والتي تصل تبعاتها لزعزعة استقرار دول الجوار والمنطقة بصفة عامة، أيضا تنامي نشاطات الجماعات الإرهابية التي أخذت تأثيراتها الطابع العالمي، وكذا تفشي نشاطات الإجرام المنظم وتشابك نشاطاته، وصولا إلى قضايا البيئة وتلوث المناخ والأوبئة والكوارث الطبيعية التي تعصف بالمنطقة بين الفينة والأخرى. هذه القضايا فرضت على دول المنطقة توحيد جهودها الإقليمية بغرض التصدي لها منجهة، وحماية مصالحها الاقتصادية من جهة ثانية، فمن شأن أي تهديد أمني أن يؤثر على تحويل مسارات الإنفاق العام لاحتواء هذه التهديدات بشكل ينعكس على برامجها التنموية والموارد المالية المخصصة لها، التوجيه الإنفاق لقضايا السلاح والتسلح أو عرقلة النشاطات الاقتصادية والاستثمارات التي تعتبر أساس الحياة الاقتصادية لهذه الدول.

حاولت كثيرا دول منطقة جنوب شرق آسيا احتواء تلك القضايا والتكيف مع التهديدات الأمنية التي تفرضها، سواء على مستوى الجهود الفردية التي تبدلها العديد من الدول على غرار الفلبين وإندونيسيا.. وصولا إلى الجهود الجماعية من خلال العمل المشترك لدفع العلاقات البينية لدولها ووضع مستويات

عديدة للعمل والتحرك السياسي، والتأكيد على العمل داخل إطار أمني إقليمي مشترك للتخفيف من حدة هذه التهديدات وتبعاتها، وذلك ضمن التكتل الإقليمي الأساسي الذي يضم عشرة من دول المنطقة باستثناء تيمور الشرقية فقط، وهو تكتل رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يعتبر التكتل الرسمي الذي يضم جل دول المنطقة، وعلى الرغم من كون منظمة الآسيان هي منظمة اقتصادية الطبيعة والتوجه؛ لكنها ساهمت بشكل كبير في دعم مسارات الأمن الإقليمي رغم صعوبة المهمة وتعقدها، فالكثير من المؤيدين يرون أنها تجربة تكاملية ناجحة معتبرين إياها قصة نجاح العالم الثالث، مما جعلها تصبح قوة حقيقية لا يستهان بها حتى خارج نطاق إقليمها، فالتجربة الفريدة التي انتهجتها تلك الدول جعلتها أنموذجا يحتذى به، كونها عكس غيرها من التجارب انطلقت في تكاملها من ما هو اقتصادي لتصل لما هو سياسي، حيث أن الواقع كان غالبا ما يشهد فشل أغلب التجارب التكاملية بسبب العراقيل السياسية.

تعاون دول منطقة جنوب شرق آسيا على مستوى الجهود البينية لدول الإقليم لم يمنعها من توسيع مجالاتها الأمنية في إطار هدفها الأساسي والمتمثل في ضمان حماية استمرارية مصالحها الاقتصادية المتشابكة، وعليه فقد بذلت جهودا أوسع في العمل على إبعاد التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى تعزيز الثقة مع الدول الإقليمية الرائدة الأخرى التي لن تكون مصالحها بمعزل عن تبعات التهديدات الأمنية القائمة. إذ حرصت دول رابطة الآسيان على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية لتكون بمثابة قاعدة للتشاور حول القضايا المعقدة الأخرى على المستوى الإقليمي، مما يجعلها تعمل على إزالة أسباب العداء الإقليمي، بانخراط في التنظيمات الإقليمية والدولية التي تلعب دورا فعالا في تقريب العلاقات بين الدول كي تصل لدرجة عالية من التكامل، وتجاوز التعقيدات الأمنية المتشابكة بتوسيع نفوذها الدبلوماسي والأمني إلى ما وراء حدود إقليم جنوب شرق آسيا ضمن فرعين من فروعها الأمنية الأوسع: منتدى الآسيان الإقليمي، واجتماع وزراء دفاع الآسيان وبلدان أخرى.

بتناول تعامل دول منطقة جنوب شرق آسيا مع مختلف القضايا الأمنية، نجد أن هذه الدول تمكنت بشكل كبير من احتواء مختلف هذه التهديدات حيث لم يسجل قيام حروب بين دول المنطقة، فالسجل التاريخي يشير إلى أن دول الآسيان باعتبارها مجموعة صغيرة من الدول الضعيفة نسبيا: بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، مينمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام؛ تعاونت فيما

بينها بنجاح في العديد من الحالات، على مستوى القضايا السياسية والأمنية مثل مكافحة الإرهاب والأمن البحري وإدارة الصراعات على نطاق أوسع.

فتلك الدول تركز بشكل أكبر على تطوير العلاقات الاقتصادية البينية للمساهمة في دعم مسارات تحقيق الاستقرار والأمن، لكن الأمر يحتاج جهودا أوسع لأن إدراك هذه الدول لأهمية مصالحها الاقتصادية جعلها تولي اهتماما بالغا بذلك وتستبعد أي خلافات من شأنها أن تعيق مساراتها التنموية، لذا تمكنت من احتواء النزاعات البينية لأعضائها، رغم أن أغلب تلك النزاعات لم تحل بشكل تام، لذا كثيرا ما كانت دول الآسيان تختار عدم الخوض في تلك القضايا لصعوبة إدارتها أو حلها، فعلاوة على أنها تمس المسائل السيادية، هناك مسألة عدم تكافئ أطراف النزاع في القدرات. أما بالنسبة للتهديدات الأمنية الجديدة المعقدة والمتشابكة فقد ساهمت بشكل فعال في دفع العلاقات البينية لدول الآسيان بوضع مستويات عديدة للعمل والتحرك السياسي، والتأكيد على العمل داخل إطار أمني إقليمي مشترك للتخفيف من حدتها.

دفعت حقيقة عدم اندلاع حرب كبرى حتى الآن بين الدول الأعضاء في الآسيان؛ البعض إلى اعتبار أن منطقة جنوب شرق آسيا تتمتع بسلام طويل. وعلى عكس الاتحاد الأوروبي الذي نال جائزة نوبل للسلام عام 2012 تقديرا لجهوده في دفع عجلة السلام العالمي، فإن إسهامات الآسيان في السلام والأمن الإقليميين كانت أكثر تواضعا بدرجة كبيرة لكنها ليست أقل أهمية في سياقها الإقليمي.

أيضا ورغم المعيقات التي تحد من فعالية هذا القطب الاقتصادي، فإن دوله تعمل على مواجهة آثار النظام العالمي الجديد والمنافسة القوية من الدول والأقطاب الصناعية الكبرى في العالم.

إلا أنه لا يمكن تجاهل العديد من نقاط الضعف التي تواجه دول المنطقة ضمن نطاق تكتلها الرسمي بشكل أساسي، فاللافت للنظر بالنسبة إلى مجموعة الدول العشرة الأعضاء؛ هو أنها تضم في عضويتها دولا غير متجانسة من مختلف النواحي: القوة السياسية، المعطيات الاستراتيجية، التناسق الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، الأمر الذي خلق عبئا إضافيا لدول التكتل وعائقا أحيانا بين خمس دول ضعيفة (فيتنام، كمبوديا، بروناي، لاوس، مينمار) تعاني معدلات نمو أقل، زيادة على العديد من المشاكل الداخلية، وتراجع مستويات نشاطاتها الاقتصادية، مشكلة حملا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على الدول الخمس القوية في التكتل (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند). وأيضا من ناحية أخرى؛ يعج السجل التاريخي بأمثلة لا تعد ولا تحصى عن عجز المنظمة (في أغلب الأحيان تخلفت منظمة الآسيان عن تحقيق طموحاتها السريعة، كما حدث عام 2015 حين فشلت الدول الأعضاء في

تحقيق هدفها المتمثل في تكوين مجتمع متكامل إقليميا خارج جنوب شرق آسيا بحلول الموعد النهائي المحدد).

في الوقت الحاضر من الصعب وصول دول الرابطة للأهداف التي سطرت بلوغها من خلال قدراتها المؤسساتية، وذلك يرجع إلى بعض القصور الناجم عن اتخاذ قرارات طويلة وآليات مرهقة في تنفيذها، كما أن الإصرار على التمسك بمبدئي احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل يحد من سلطة الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤسساتها لاتخاذ التدابير اللازمة، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة في تحقيق التشغيل الكامل المجتمع لآسيان بحلول 2015 كما كان مبرمجا، فرغم تجاوز الرابطة تلك المهلة إلا أن النتائج بقيت منقوصة إلى حد الآن وتم تمديد آجالها لحلول سنة 2025.

أيضا تقاعسها في التحرك حين تطلبت الأوضاع الإقليمية تحركا مشتركا، في ظل تمسك العديد من الدول الأعضاء في الرابطة بأولويات احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في كثير من الأحيان على حساب مصلحة الجماعة على الصعيد الإقليمي، وهذا ما يلاحظ بشكل كبير في التغاضي عن المجازر الإنسانية التي ترتكب بحق أقلية الروهينغا بمينمار وغيرها من النماذج الإنسانية الداخلية الأخرى، الأمر الذي يتطلب من أعضاء الرابطة إعادة مناقشة العديد من المواضيع على غرار المبادئ التي تجاوزها التاريخ كمبدأ عدم التدخل في ضل تنامي نداءات حقوق الإنسان في إطار ما يعرف بمشروعية أو حق/واجب التدخل الإنساني.

تعتبر تجربة الآسيان كمنظمة إقليمية أول تجربة ناجحة في منطقة شرق آسيا عموما رغم ضعفها المؤسساتي، وذلك يرجع غالبا لمنهج الآسيان في العمل، الذي يطلق عليه طريق أو أسلوب الآسيان (ASEAN WAY) الذي يؤكد على الهوية الإقليمية بين دول المنظمة والمبادئ الأساسية التي يتبناها الأعضاء، حيث لا يقوم أي عضو من أعضاء الآسيان بفرض تغيرات دون موافقة كل أعضاء الرابطة، واستمرارها في نفس النهج ضمن منتدى الآسيان الإقليمي واجتماع وزراء دفاع لآسيان..

علاوة على ذلك لابد من التركيز بشكل أكبر على مسألة افتقار الرابطة لنظام قانوني قوي على غرار الاتحاد الأوروبي، فعلاقات الدول الأعضاء فيها تعتمد على قوانين غير رسمية في سلوك دولها، مثل التشاور والتوصل إلى توافق في الآراء حتى في علاقاتها مع الدول الخارجية. ورغم أن هذا الأمر يحسب كثيرا على أنه أحد الركائز الإيجابية لنجاح هذا التكتل، إلا أنه أحيانا يكون معيقا لتنفيذ العديد

من القرارات المصيرية المتعلقة خاصة بالقضايا الأمنية الحساسة والتي تتطلب في بعض الحالات ردودا آنية.

وما من شك في أن القيود السياسية والقانونية في كل دول أعضاء الآسيان بالضرورة تحد من القدرة على تسهيل التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا. بيد أن هذه القيود لا ينبغي أن تفهم كعقبات أمام ما تهدف الرابطة إلى تحقيقه، بل الهياكل الاجتماعية–السياسية للآسيان التي يمكن أن تشارك في الإقناع الاجتماعي المتبادل ولصوغ تعميق التعاون بين الإقليمي(intra–regional) بطريقة تكمل كل الجهود الوطنية لتطوير قدراتها بالرد بالطريقة القانونية والعملية للتصدي للتهديدات جنبا إلى جنب مع تطور التعاون على المستوى الدولي.

يمكن القول بأن سبب التوجه للجانب الاقتصادي والتنموي في منطقة جنوب شرق آسيا بداية كان محكوما بالظروف الدولية، التي ساهمت بشكل كبير في دفع هذا المسار انطلاقا من التسهيلات الاقتصادية التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول هذا التكتل، لكن بعد ذلك أصبح هذا التوجه محكوما بالمحددات الداخلية نتيجة طبيعة الفرد الآسيوي وخصوصية هذا النموذج الحضاري، حتى أن دول المنطقة لم تنجر في ظل التنافسات العديدة للقوى الكبرى بالمنطقة لقوى على حساب أخرى، بل وازنت مصالحها بشكل يجعلها تستفيد من مختلف الأطراف في إطار أولوية مصالحها الاقتصادية.

توصية: تعتبر تجربة دول جنوب شرق آسيا إحدى التجارب الناجحة على صعيدي تعزيز الأمن والاستقرار من خلال تمكنها من احتواء مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها وإدارتها بشكل صحيح، رغم بعض القصور الذي لا يمكن تجاهله، لذا يمكن الاستعانة بالدروس المُستفادة من تجربتها؛ فلا يوجد نمط حياة معين يروج له أو يوصف بأنه النمط القياسي أو المعيار الأفضل لتحقيق التقدم في ظل تعدد النماذج وتنوعها على المستوى الواقعي بعيدا عن الإطار التنظيري فقط. فبدلا من التشبث بتحقيق الأمن وصولا لتحقيق التنمية لما لا يكون الانطلاق على غرار هذه التجربة في تعزيز التنمية والأمن لغيرها من الدول النامية والدول الأقل نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيما يتعلَّق بالتعاون الإقليمي والهيكلة الإقليمية المرتبطة بالتدابير الأمنية والصيغ الجماعية التكاملية، في سبيل مواجهة التهديدات الأمنية ودفع عملية التكامل لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية؛ أي الإنطلاق من التنمية لتحقيق الأمن.

الآفاق المستقبلية لدول جنوب شرق آسيا:

– العمل على ضم تيمور الشرقية باعتبار إقليمها غني بالثروات الطبيعية وكذلك المواد الخام، كما يحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، باعتبارهما المكونان الأساسيان لاقتصاديات العديد من الدول، كما أن إقليم تيمور يحتوي على ثروة غابية كبيرة تتمثل في أشجار الصندل، الخشب الأحمر..، بالإضافة إلى الثروة السمكية المتنوعة. فتنمية هذا الإقليم الفقير رغم غناه بالثورات وإنعاشه اقتصاديا سيعزز قوة دول المنطقة ويعود بالفوائد الاقتصادية المشتركة.

– الانفتاح على القوى الصاعدة في شرق آسيا: اليابان الصين وكوريا الجنوبية وتايوان، وتعتبر اليابان نموذج يحتذى به انطلاقا من نظرية الإوز الطائر كما سبق وتناولت الدراسة، فالمحاكاة تخلق منطقة للتبادل الحر مع اليابان التي تدعم ذلك مع مشروع التوسع الياباني في العالم.

– الانفتاح على المجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم بشكل أكبر، كالاتحاد الأوروبي ونافتا، للاستفادة من الرساميل والمساعدات، وجلب المشاريع والاستثمارات لتوطين الصناعات مع الشركات الأجنبية، وتنمية قطاع السياحة.

– عقد اتفاقيات وشراكات مع الهند للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وإنشاء مراكز البحث والدراسات بين الطرفين.

– الانفتاح على أقيانوسيا وأستراليا ونيوزلندا على المستوى الاقتصادي.

– توسيع الرابطة بالعمل على ضم سريلانكا والهند لتقوية الروابط وتعزيز التكامل بوضع رؤية مستقبلية لما بعد 2020.

الكتب:

1. أبو جودة، الياس . ***الأمن البشري وسيادة الدول***. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات لنشر والتوزيع، 2008.
2. إدريس، محمد السعيد . ***تحليل النظم الإقليمية***. مصر: مركز الدراسات الإستراتجية، 2001.
3. إدريس، محمد السعيد . ***تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية***. مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002.
4. ايفانز، غراهام ونوينهام، جيفري . ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***. الإمارت العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 1997.
5. بخاري، عبلة عبد الحميد . ***التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية***. دن دس.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ***تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002***. الأردن: إيقون للخدمات المطبعية، 2002.
7. بن جديد، سلوى . ***قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة***. الجزائر: الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 2008.
8. بن عنتر، عبد النورين . ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري***. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.
9. بن قانة، اسماعيل محمد . ***اقتصاد التنمية (نظريات ، نماذج ، استراتجيات)***. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
10. بن قانة، اسماعيل محمد .***اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)***. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
11. بن ناصر، محمد . ***محاضرات في مقياس الأزمات المالية***. تخصص اقتصاديات مالية والبنوك ماستر 2، جامعة البويرة الجزائر: قسم العلوم المالية والمحاسبة،2016/2015.
12. بيلز، أليسون .ج.ك. وكوتي، أندرو . ***التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***. ترجمة حسن حسين وآخرون، لبنان: مركز الوحدة العربية، 2006.
13. بيلس، جون بيلس وسميث، ستيف .***عولمة السياسة***. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج لأبحاث،2004.
14. جاسور، ناظم عبد الواحد . ***موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية***. بيروت: دار النهضة العربية، 2008.
15. حسين، غازي فيصل. ***التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث***. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

16. دندن، عبد القادر . ***الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية***. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014.
17. الرحمان، خير الدين نصر. ***آسيا مسرح حرب عالمية محتملة: دراسات إستراتيجية***. أبوظبي: مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2001.
18. الزيات، السيد عبد الحليم . ***التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي***. مصر: دار المعارف الاجتماعية،ج 2، ط 2، 2002.
19. سليم، محمد السيد . ***آسيا والتحولات العالمية***. مصر: مركز الدراسات الآسيوية،1998.
20. الشقحاء، فهد بن محمد . ***الأمن الوطني: تصور شامل***. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
21. شكيري، محمد عزيز . ***الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية***. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1991.
22. شلبي، ثروة .***التنمية الاجتماعية***. (د.ط ، د.ت).
23. طشطوش، هايل عبد المولى. ***الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد***. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع،2012.
24. عباس، عائشة . ***إشكالية التنمية السياسية والديموقراطية في دول المغرب العربي تونس انموذج***. برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2017.
25. عبد الخالق، عبد الله . ***التبعية والتبعية السياسية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
26. عبد الفضيل، محمود .***العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
27. عبد المطلب، عبد الحميد . ***اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"***. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.
28. عجيمة، محمد عبد العزيز و ناصف، إيمان عطية. ***التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية***. مصر: مكتبة الإسكندرية،2003.
29. عرفة، خديجة . ***أمن الطاقة وأثاره الاستراتجية***. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.
30. عودة، جهاد . ***النظام الدولي...نظريات و إشكاليات***. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

31. القرشي، مدحت .***التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)***. عمان: دار وائل للنشر، 2007.

32. القضاة، معن خالد . ***الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي***. إربد الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011.

33. كابلان، روبرت د. ***إنتقام الجغرافيا مالذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير***. ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: عالم المعرفة،2015.

34. الكاشف،علي . ***التنمية الاجتماعية :مفاهيم وقضايا***. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1985.

35. كريس، براون .***فهم العلاقات الدولية***. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، لإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

36. كلير، مايكل . ***الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية***. ترجمة عدنان حسين، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

37. لوبيز، فيليب سبيل . ***جيوبوليتيك البترول***. ترجمة صلاح نيوف، باريس: أرموند كولين، 2006.

38. محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجمية. ***التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها***. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003،

39. محمد، عباس علي . ***الأمن والتنمية(دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007)***. العراق: مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي، 2013.

40. مدفوني، عبد الحميد . ***محاضرات في الاقتصاد السياسي***. الجزائر: مشورات جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أكتوبر 2002.

41. مراد، علي عباس . ***الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية***. بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2017.

42. مصباح، عامر . ***المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن***. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

43. مكنمارا، روبرت . ***جوهر الأمن***. ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

44. الموسري، عبد الوهاب محمد . ***الأزمة الآسيوية واشكالية النظام الدولي الجديد***. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016.

45. ناصف، إيمان عطية . ***مبادئ الاقتصاد الدولي***. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2008.

46.النجار، إبراهيم عبد العزيز .***الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي***. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009.

47.نعمة، كاظم هاشم . ***سياسة التكتل في آسيا***. ليبيا: طرابلس أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،1997.

48.نهار، صالح غازي . ***مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي***. إربد الأردن: دار الأمل، 2010.

49.هيجوت، ريتشارد . ***نظرية التنمية السياسية***. ترجمة عبد الرحمان حمدي وعبد الحميد محمد، الأردن: المركز العربي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، 2001.

50.وهبان، أحمد . ***التخلف السياسي وغايات التنمية***. مصر: الدار الجامعة، 2003.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بلحناشي، زليخة . ***التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي***. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007.
2. البياتي، فارس رشيد .***التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي***. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان: مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.
3. جنوحات، فضيلة . ***إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة***. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.
4. حموم، فريدة . ***الأمن الإنساني في ظل العولمة وقيم التنمية المستدامة***. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014.
5. رحموني، فاتح النور. ***تأثير التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة***. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.
6. سامية ربيعي . ***آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا–***. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر: كلية العلوم السياسية ،2007-2008.
7. شطيبي، أمال . ***استراتيجيات التخصص الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي***. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم

الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015-2016.

8. طبوش، سفيان . ***الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديدات الأمنية الراهنة.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
9. العايش، عبد العزيز . ***دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث.*** أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، ، جامعة قسنطينة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية، 2003.
10. عباسي، محمد الحبيب . ***الجريمة المنظمة العابرة للحدود.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.
11. علاق، جميلة . ***دور العوامل الداخلية في التأثير على أمن و استقرار منطقة الساحل الإفريقي.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2015-2016.
12. قشي، عشور . ***نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016.
13. قنوي، وسيلة . ***حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ الاقانون الدولي.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.
14. لوراي، إيمان . ***الصدمات الاقتصادية الكلية: الآثار على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة 1970-2010.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2015-2016.
15. لونيسي، علي . ***آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية.*** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
16. مرداوي، كمال . ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة: حالة الجزائر.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004.
17. حمداني، محي الدين .***حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل.*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2008-2009.

المقالات والمؤتمرات:

1. برقوق، سالم . "التنمية الإنسانية: مقاربة معرفية". ***مجلة فكر ومجتمع***، ع. 5.6، أكتوبر/ يوليو2010.
2. بلحربي، عومار ."دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة". ***مجلة ابحاث قانونية وسياسية***، ع.6، جوان2016، ص 356-369.
3. بوشرى عبد الغنى و منصوري، حاج موسى ."التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر". ***مجلة التكامل الاقتصادي وعلوم التسيير***، أدرار، مج. 3، ع.1، ص 34-52.
4. جاسم، محمد صالح ."أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق إنموذج "الإوز الطائر" –كوريا الجنوبية دراسة حالة". ***مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية***، مج. 7، ع. 13، 2015، ص 130-157.
5. الحربي، سليمان عبد الله ."*مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته*". ***المجلة العربية للعلوم الساسية***، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.19 ،2008.
6. خالفي،علي و رميدي، عبد الوهاب ."رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)ASEAN (نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة)". ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، ع.6، 2013، ص81-94.
7. ربيع، محمد صالح وطه، مهيمين عبد الحليم ."القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية (رؤية جيوبوليتكية)". ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.59.
8. رمضاني، ابتسام وبوروبي، عبد اللطيف ."التنافس الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا". ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.13، جويلية 2018، ص98-109.
9. زموري، زينب . "ماهية التنمية التنمية الثقافية دراسة تحليلية". ***مجلة العربية للأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية***، مج.6، ع. 14، مارس 2014، ص 147-154.
10. شرعة، علي عواد ."الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها". ***مجلة إنسانيات***، ع. 8، أوت 1999، ص 57-77.
11. الصائغ، محمد يونس يحيى ."نزع أسلحة الدولة كوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي". ***مجلة الرافد***، مج. 11، ع. 14، 2009، ص 149-195.
12. صندوق النقد الدولي ."منطقة جنوب شرق آسيا: منطقة تنطلق نحو مستقبل مشرق". ***مجلة التمويل والتنمية***، ع. 55، رقم 3، سبتمبر 2018، ص 31-40.
13. عايشي، كمال ."دور نظرية الاوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري". ***مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.6، ديسمبر 2009.

14. عبد السلام، عبد الإله محمد الحسين."الأثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان". ***مجلة أسيوط للدراسات البيئية***، ع.3، جانفي 2009، ص 135-148.
15. عبد السلام، محمد ."ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ". ***مجلة دراسات إستراتيجية***، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.
16. عبد اللطيف، مصطفى وبن سانية، عبد الرحمان ."انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ***الملتقى الدولي الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات يومي 23-24 أفريل 2011***، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة غرداية، الجزائر، ص 112-138.
17. عبد المولى، سيد شوربجي ."ملامح التجارب التنموية للدول الآسيوية وامكانية استفادة البلدان العربية منها". ***المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب***، مج. 12، ع.34، ص 171-234.
18. العقون، جلول ."جدلية النمو الاقتصادي وحماية البيئة وفق منظور التنمية المستدامة". ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ع. 6 ، ديسمبر 2016، الجزائر، ص 153-168.
19. عوني، ملك ."رهان الثروات...تصاعد الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية". ***مجلة السياسة الدولية***، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ع.186، أكتوبر 2011.
20. فاخوري، رهام وميّا رولا ."إستراتيجية مثلثات النمو ودورها في عملية التكامل الإقليمي (الدراسات النظرية والتجارب الدولية كأداة من أجل منهجية تنموية)". ***مجلة العمارة والتخطيط***، م. 26، الرياض، 2014-1435، ص 25-59.
21. فرحات، محمد فايز . " الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني". ***دراسات استراتيجية***، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع. 171، جانفي 2007.
22. قشي، عشور . "جنوب شرق آسيا: من تكوين الصراع الإقليمي إلى الجماعة الأمنية الإقليمية". ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، الاصدار الالكتروني 2566-8056.
23. قشي،عشور . "الآسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع". ***مجلة سياسات عربية***، ع.2، تشرين الثاني/نوفمبر 2017؛ ص 59-70.
24. كاظم، محمد كريم ."الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديموقراطية والتنمية". ***مجلة واسط للعلوم الإنسانية***، مج.6، ع.15، 2010، ص233-263.
25. المشاط، عبد المنعم ."تحليل ظاهرة الأمن القومي". ***مجلة استراتيجيا***، بيروت، ع.52، جوان 1988.

26. مصنوعة،أحمد وبركنو، نصيرة. "الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات". ***مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال***، مج.02، ع.03، 2016، ص 69-84.
27. مناعي، جاسم ."الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص". ***المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية***، بيروت، 8 مايو 1992.
28. موالدي، سليم ."اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا الآسيان". ***المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية***، ع.3، 2012، ص 209-220.
29. بوشرى، عبد الغنى ومنصوري،حاج موسى ."التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، ***مجلة التكامل الاقتصادي وعلوم التسيير***، أدرار، مج. 3، ع.1، ص 23-52.
30. مربيع، محمد صالح و عبد الحليم طه، مهيمن ."القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية (رؤية جيوبوليتكية)". ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، مج.14، ع.59، 2017، ص 1-19.
31. العامري، ابتسام محمد . "اتجاهات بناء الديموقراطية في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة". ***مجلة الأستاذ***، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع.71، 2008، ص 651-693.
32. العامري، علي محمد حسين ."تداعيات الانتشار النووي في آسيا(كوريا الشمالية نموذجا)". ***مجلة السياسية والدولية***، مركز الدراسات الدولية بغداد، مج.، ع.18، ص 371-388.

ملتقيات:

1. أبوزيد، أحمد محمد ."التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية". ***من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة***، تنظيم المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات (الدوحة/ قطر، 24 – 26 مارس 2012).
2. بالعيد، منيرة . "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل بالمنطقة". ***مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق***، قسنطينة يومي 30/29 أفريل 2008.
3. حمدوش، رياض ."تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية". ***الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق***، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

4. منصر، جمال . "تحولات في مفهوم الأمن.. من الوطني إلى الإنساني". ***مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق***، قسنطينة يومي 30/29 أفريل 2008.

المواقع الالكترونية:

1. أبو السعد، طارق. تعرف إلى أشهر الجماعات المتشددة في جنوب شرق آسيا.تم نشره في 12 ماي2019، نقلا عن الرابط:

(تاريخ الإطلاع عليه:2020/3/19) ***https://bit.ly/2UvuDiX***

2. أبو عامود، محمد سعد ."الأمن والتنمية: أمن التنمية أو تنمية الأمن". مركز الإعلام الأمني بجامعة الحلوان، جمهورية مصر العربية، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2017/11/29) ***https://bit.ly/32JK6Bx***

3. أحمد، مصطفى أحمد، "النقد الدولي": 150 مليار دولار حجم "الاتجار في البشر" سنويا، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/10/18) ***https://bit.ly/3j3mJsr***

4. احتدام الجدل بين كوريا الشمالية وأمريكا حول الاتفاق النووي في منتدى آسيان". 4 آب أغسطس 2018، نقلا عن الرابط:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/10/10) ***https://bit.ly/3j4EJCB***

5. إيلاف ."حرب عالمية على تلوث الهواء تنطلق من آسيا". نشر بتاريخ 23 مارس 2018 ، نقلا عن الرابط:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/11/14) ***https://bit.ly/330ZWrD***

6. الأسدي، مروة ."الاتجار بالبشر.. جريمة استغلال تجرد العالم من انسانيته". نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/10/20) ***https://bit.ly/3cyosDI***

7. بحر جنوب الصين..نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية.نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7) ***https://bit.ly/3mSqJOv***

8. "بروناي"، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9) ***https://bit.ly/2ZSLLTy***

9. بسيوني، محمد عبد الحليم .مؤشر الإرهاب العالمي..خرائط الملاذات البديلة لداعش والقاعدة.المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة،نشر بتاريخ 12 ديسمبر2017، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه:2020/3/19)https://bit.ly/33D2mv1

10.بشير، محمد شريف ."آسيا..مستوطنات التلوث تحاصر الفقراء". نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/12/18) https://bit.ly/2RZGHZ0

11."بعد نزاع استمر 30 عاما: أندونيسيا ومتمردو إقليم أتشيه يوقعون اتفاق سلام".**جريدة الدستور**، عمان، الثلاثاء 16 أوت 2005، 03:00 مساء. نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/2/29 https://bit.ly/3cwznxB

12.بوابة الأهرام ."رئيس الفلبين يقر قانون الحكم الذاتي لمنطقة مسلمة مضطربة". 2018/7/27، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7) https://bit.ly/2G4VJu3

13.بوابة الحركات الإسلامية .جماعة أبو سياف. (الأربعاء 26 فبراير 2014)، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7) https://bit.ly/2RUhUFX

14.بورما، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9) https://bit.ly/3iN2DCH

15.تايلاند، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9) https://bit.ly/33Hm8WM

16."توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني". تقرير التنمية البشرية العربية 2002، الفصل 6، ص 93. نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/03/19) https://bit.ly/3kPeocq

17.جوهر، شاهر ."رابطة أمم جنوب شرقي آسيا"الآسيان".منتدى فيض القلم، تاريخ النشر 14 ديسمبر 2010، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/333qoyr

18.حسين، محمود. "لماذا اقتصاد بروناي من أقوى اقتصاديات العالم؟". 13 سبتمبر 2015، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2FQ2gbV

19.خلف، بشير ."التنمية الثقافية..البعد الباهت". **الحوار المتمدن**، ع. 2906، 2010/2/3، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/01/08) https://bit.ly/3iOfh4g

20.خلفية: التسلسل الزمني لقمم "آسيان"، 11نوفمبر 2018، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/12/12) https://on.china.cn/3j3jG3s

21.الخطيب، جهاد عمر ."الإقليمية الجديدة..دراسة في معيقات الاندماج الإقليمي الأفريقي ومقتضيات تفعيله". مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتجية، (14نوفمبر 2017)، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/2/12) ***https://bit.ly/3mEwyz2***

22."الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية". موقع مقاتل الصحراء، الرابط التالي: (25/1/2015), 8:07 am

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/11/14) ***https://bit.ly/3bM77pa***

23.داعش يتمدد في جنوب شرق آسيا. نشر على البوابة نيوز. في 5 جوان 2017، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/3/19) ***https://bit.ly/331vQI9***

24.رومانيلي، م. "الثقافة والتنمية"، مقال منشور علي موقع اليونسكو. على الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/01/12) ***https://bit.ly/35OqZIt***

25.سنغافورة، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9) ***https://bit.ly/32M7iPx***

26."سيول وواشنطن تبحثان الملف النووي الكوري الشمالي على هامش قمة آسيان". **جريدة النيل**، 4 أغسطس 2018، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/10) https://bit.ly/33YIO4X

27.شبكة الجزيرة الإعلامية .قرارات الأمم المتحدة بشأن مسلمي الروهينجا.(2017/9/9) نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7) ***https://bit.ly/33VEjct***

28.شوقي، إسلام جمال الدين ."جدلية البيئة والتنمية". **مجلة: أفاق البئة والتنمية**، 2016/1/12، ع 90، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 20018/10/23) https://bit.ly/3cgGfPF

29.صالح، سومر صالح،"مأزق الصين في فخ مينمار..وأنماط السلوك العسكري للصين مقارنة بأزمة القرم"، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3kJrYhe

30.عزيز شكري، محمد . الإقليمية. الموسوعة العربية، 15/ 2017/11، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2017/12/22) ***https://bit.ly/2RITdvT***

31.علاوي، محمد الحسن ."الإقليمية الجديدة". نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/7/22) ***https://bit.ly/3hNzaar***

32.علو، أحمد .”كوريا الشمالية والملف النووي“. **مجلة الجيش**، ع. 278–279، (أوت2008)، منشورة عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/32ZnL2U

33.العايدي، هيثم . جنوب شرق آسيا وجهة الإرهاب القادمة. الوطن، نشرت بتاريخ 16 أكتوبر 2017، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2NpfAE5 (تاريخ الإطلاع عليه: 15 /2019/11)

34.عرفة محمد، خديجة .”الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار“. نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/32Z2pTq (تاريخ الإطلاع عليه: 2019/12/24)

35.عمر، محمد. توجه "ترامب" نحو آسيا..مآلات النجاح. مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتجية، 15 نوفمبر 2017، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2HwAqSM(تاريخ الإطلاع:2019/12/27)

36.فرحات، محمد فايز .”النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية“. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، ص 2، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3mNJxhX

37.فوروساوا، ميتسوهيرو. "ما رأيناه وتعلمناه بعد عشرين عاما من الأزمة المالية الآسيوية". النافذة الاقتصادية: منتدى صندوق النقد الدولي، (يويو 2017، 17th)، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/32XKgFw (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/11/14)

38.الفلبين، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3mEdIIw (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

39.الفلبين، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/3kLdNsf (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9)

40.قرارات الأمم المتحدة بشأن مسلمي الروهينجا، شبكة الجزيرة الإعلامية، (2017/9/9) نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/33VEjct (تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7)

41.قاسم،عاطف سعداوي. "إندونيسيا..عنف الشعب وعنف الدولة". نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2RVGZ30(تاريخ الإطلاع عليه:2018/10/7)

42.كمبوديا، نقلا عن الرابط التالي:

https://bit.ly/2ZUAsu2(تاريخ الإطلاع عليه:2018/4/9)

43.لكريني، إدريس. دروس التحوّل الدّيمقراطي في دول آسيا. نقلا عن الرابط التالي:

الإطلاع عليه: 2002/4/4) (تاريخ***https://bit.ly/330hDax***

44. لاوس، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/4/9)***https://bit.ly/3hKlZH3***

45. محمود، عبد الحكيم محمود."العلاقة بين البيئة والتنمية".منظمة المجتمع العلمي العربي، 19 مارس 2015، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه:2018/01/24) ***https://bit.ly/3cisyzm***

46. مسلمو الفلبين والحكم الذاتي، مرصد الأزهر، 25 أكتوبر 2018، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/10/7) ***https://bit.ly/309HDi1***

47. مصطفى، منى. لماذا انتقلت هواجس التهديدات الإرهابية للدول الآمنة: سنغافورة نموذجًا. (12 جويلية2019) نقلا على الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/10/7) ***https://bit.ly/2U9NnFR***

48. مركز دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي ."تحذيرات أمريكية من تنامي الإرهاب الداعشي في جنوب شرق آسيا".(24 نوفمبر 2019)، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/3/27) ***https://bit.ly/33FuhdL***

49. ماليزيا، الفلبين، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/4/9) ***https://bit.ly/2FYepv6***

50. منظمة الصحة العالمية: 90% من البشر يتنفسون هواء ملوثا. نقلا عن الرابط الإلكتروني التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2018/12/18) ***https://bit.ly/3kJ0Oan***

51. "منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)"، موسوعة الجزيرة ، نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/03/19) ***https://bit.ly/2RVKaYu***

52. وولت، ستيفن ."العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة".تر: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن الرابط التالي:

الإطلاع عليه: 2017/11/12)(تاريخ***https://bit.ly/3hlKUL3***

53. هوي، يايو لاي ." الأمن الإقليمي: مجموعة الآسيان .. الاتحاد الخليجي العربي التجارب المستفادة". **مجلة أراء حول الخليج العربي**، مركز الخليج للأبحاث، ع.163 ،نقلا عن الرابط التالي:

(تاريخ الإطلاع عليه: 2019/03/19) https://bit.ly/341TS1r

الكتب الأجنبية:

1. Acharya ,Amitav .***ASEAN 2030: Challenges of Building a Mature Political and Security Community*** No. 441 October 2013.
2. Acharya, Amitav .***Indonesia matters: Asia's emerging democratic power***. Singapore : World Scintific Publishing Co.Ptu.Ltd., 2014.
3. Allison, Graham & Treverton, Gregory. ***Rethinking America's Security, W.W. Norton and Company***. New York: 1992.
4. Anwar, Dewi Furtuna .Beneficiary of the Cold War : Soeharto and the New Order in Indonesia. in: Malcolm H. Murfett (ed.), ***Cold War Southeast Asia*** (Singapore:Marshal Cavendish Editions,2012).
5. Attina, Fulvir .***The Building of regional security partnership and the security culture divide in the mediterranean region***. Berkeley : institute of european studies university of california,USA, 2004.
6. Battistella , Dario .***Théories des relation internationales***. Paris: Presses de Sciences Politiques , 2003.
7. Baylis, Johan & smith,Steve .***Globalization of World politics***. Newyork: second edition,Oxford ,unversety prsss,2001.
8. Boisseau, Sophie du rocher . ***L'ASEAN et la construction régional en Asie du Sud Est***. Paris : L'Harmattan, 1998.
9. Buzan, Barry & Ole, Weaver.***Regions and Powers:The Structure of International Sucurity***. Combridge: university press 2003.
10. Buzan, Barry & Weaver, Ole & Wilde, Japp De .***Security:A new Framework of Analysis***. New York: Boulder CO Lynne Rienner Publishers, 1998.
11. Buzan, Barry .***People State and Fear:An Aganda for international security standies in the post cold war***. New York: Bondler lynne rienner publishers,1991.
12. Buzan, Barry .***people states and fear : the national security problem***. USA:Wheatsheaf Books, Original provenant de l'Université du Michigan, 1983,
13. Cantori , Louis & Spiegel, Steven .***International Politics of Region: A Comparative Approach***. New jersey: Englewood Cliffs,1970.
14. D. Cole, Bernard .***Sea lanes and pipelines : energy security in Asia***. London: Praeger Security International, 2008.
15. David, Philippe et Roche, Jean-Jacques .***Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité Internationale.*** Paris : Editions Montchrestien, 2002.

16. Dillon,Michael .***Politic of security***. London: routle dye,1996.
17. Doyle, Michael .***Politics and Grand Strategy :The Domestic Bases of Grand Strategy***. Press : Ithaca NY, Cornell University, 1993.
18. Dupuy, René-Jean .***l'océan partagé:analyse dune négociation***. ,Paris : Edit A.Pedone , 1979.
19. E.Weatherbee, Donald .***International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy***. USA: Rowman & Littefield Publishers, Second Edition, 2009.
20. Faure, Guy .***Nouvelle géopolitique de L'Asie***. Paris : Ellipses, 2005.
21. Godement, François " .**péninsule coréenne et Asie du Nord-est**". Paris: dans séminaire sur péninsule coréenne, 18-19 janvier 2006.
22. Hewitt, J. Joseph Wilkenfeld, Jonathan and Others.*"**Peace and Conflict 2010: Executive Summery**"*. USA: Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2010.
23. Lord, Robbins .***THE Theory of Economic Development in the History of Economic Thought***, New York: Macmillan St Martin's Press,1966.
24. M.Dent, Christopher .***East Asian Regionalism***. New York: Routled ,2008.
25. Mearsheimer, John. **Realism.The Real World And Academia**.University Of Chicago,USA, 2000.
26. Michael P, Todar & Stephen . ***Economic Development*** . New York University and The Population Council, Pearson Education and Addison-Wesley, 10th Edition, New York, 2010.
27. Rosecrance, Richard and Stein, Arthur .***The Domestic Bases of Grand Strategy***. Cornell University Press, New York, 1993.
28. Myint, Hla Kruege, Anne O. . ***Economic development***. Britannica :Edited Retrieved 2017.
29. Paul R , Viotti. & Mark V. , Kauppi . ***International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond***. USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999.
30. Rosecrance, Richard & Steiner, Azar ."***British Grand Strategy and the Origins of World War II".*** in: Richard Rosecrance and Arthur Stein (eds.): "*The Domestic Bases of Grand Strategy*", Ithaca, NY; Cornell University Press, 1993.
31. Rosecrance, Richard A. Stein , Arthur . ***Beyond Realism: The Study of Grand Strategy***. New York: Ithaca, Cornell University Press, 1993
32. Sheldon, W.Simon .***The Economic crisis and ASEAN states' security***. 1998.
33. Sudo ,Sueo .***The International relations of Japan and Southeast Asia***. London: Routledge, 2002.

34. Weatherbee, Donald E. ***.International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy***. USA: Rowman & Littefield Publishers, Second Edition, 2009.
35. Xinning, Guo ***.Anti-Terrorism, Maritime Security, and ASEAN-China Cooperation: A Chinese Perspective***. Singapore : Published by Institute of Southeast Asian Studies ,2005.
36. walts, kennithe ***.Thery International Politics***. New York: Random Houss, 1979.
37. Tavares,Rodrigo ***.The state of the Art of regionalism : the past, the present and future of a discipline***. New York :Publisher UNU Insitute on Comparative Regional Integration Studies, ,2004.
38. Myint, Hla Kruege, Anne O. . **Economic development.**،Encyclopædia britannica Edited, United Kingdom: 2009.
39. Rosecrance, Richard Stein, Arthur A. ***.Beyond Realism: The Study of Grand Strategy***. New York: Ithaca, Cornell University Press, 1993.
40. Tenier, Jaque ***.Intégration régionales et mondialisation complémontarité ou contradiction***. Paris : ladocumentation francaise, 2003.
41. Chanborey,Cheunboran ***.ASEAN in ASEM: The Socialisation of the ASEAN Way?.***THE ASIA-EUROPE MEETING 2020 (ASEM): ASEM's institutio,2020.
42. Clad, James Sean M. McDonald and Others.***The Borderlands of Southeast Asia: Geopolitics, Terrorism, and Globalization.*** Washington: Published for the Center for Strategic Research Institute for National Strategic Studies by National Defense University Press , 2011.
43. Smith,Martin ***.Ethnic Groups in Burma Development, Democracy and Human Rights.***USA: Published by Anti-Slavery International, The Stableyard, Broomgrove, No 8 in ASI's Human Rights Series – 1994.
44. Goh, Evelyn & W.Simon, Sheldon. ***China, The United States, and South-East Asia : Contending Perspectives on Politics, Security, and Economics***. , United Kingdom : Publication City Country London ,2009.
45. Russett, Bruce. ***International regions and the international system***. Chicago: Rand McNally, 1967.
46. ASEAN Secretariat. ***ASEAN Key Figures ASEAN Key Figures 2018***. Jakarta: December 2018, ASEAN – Statistics, General information on ASEAN appears online at the ASEAN Website:
www.asean.org Copyright .

47. ASEAN Secretariat. ***ASEAN Key Figures 2019***. Jakarta: October 2019, ASEAN – Statistics, Jakarta General information on ASEAN appears online at the ASEAN Website:
www.asean.org Copyright .
48. W.Simon ,Sheldon .***The Economic Crisis and ASEAN States' Security***. USA: Published by Strategic Studies Institute, US Army War College, 1998.

مقالات أجنبية:

1. Acharya, Amitav "Seeking Security In The Dragon's Shadow : China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order".***Research paper***, Singapore: Institute of Defense and Strategic Studies, march 2003.
2. Acharya, Amitav. "The Emerging Regionalism Architecture of World Politics". ***World Politics***, Vol.59, No.4, July2007, pp. 629-652.
3. Amelia U.Santos-Paulion ."***The Asian Economic Integration Cooperation Agreement:lessons for economic and social development***". United Nations Conference on Trade Development , United Research Paper No.3, August 2017
4. Berteau, David J. Green, Michael J. . "***U.S. Force Posture Strategy in the Asia Pacific Region***"
5. Buzan,Barry ."Rethinking Security after the Cold War". ***Cooperation and Conflict***, Vol.32, Janvier 1997.pp.5-28.
6. Cantor, Louis & spiegel, steven ."The international politics of regions : A comparative approach". ***International studies quarterly***, Vol.13, n°4, December 1969.
7. Dolezal, Claudia & Trupp, Alexander. "Tourism and Development in Southeast Asia". ***ASEAS – Austrian Journal of South-East Asian Studies***, Vol.8,No.2, 2015, 117-124.
8. Doyle, Michael ."Liberalism and World Politics". ***American Political Science Review***, Vol. 80, No.6 , December 1996. pp.1151-1169.
9. Gunaratna, Rohan .***ASEAN's Greatest Counter Terrorism Challenge: The Shift from "Need to Know" to Smart to Share***. Singapore: International Centre for Political Violence and Terrorism Research, 17 July 2018,p.p111-128.
10. Hideshi, Uino ."Problems in the South China Sea". ***International Conference on the Security Environment of the Seas in East Asia***,N.P.N.H,p.3-5.
11. Holsti, Kal. J . "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy".***International Studies Quarterly***,vol.14, No.3, November 1970, p.p 309-223

12. Howe, Brendan & Park, Min Joung ."The Evolution of the "ASEAN Way": Embracing Human Security Perspectives".***Asia-Pacific Social Science Review*** ,16(3), 2017.p1-15.
13. Howe, Brendan & Park, Min Joung ."The Evolution of the ASEAN Way;Embracing Human Security Perspectives". ***Asia-Pacific Social Science Review (APSSR)***: is an internationally refereed journal published biannually,16 (3), 2017. https://bit.ly/2H4vcND
14. Joshi,Yadav Prasad ."Health Impacts of Climate Change in South Asia".***Global Health Newsletter***, National Center for Haelth Professions Education,Tribhuvan Uuniversity, Nepaim, November 2018.
15. King,Gary & Murray,Christopher. "Rethinking Human Security". ***The Journal of Public and International Affairs Political Science Quarterly*** , Vol. 116, No. 4, Winter 2001-2002, p.p 585-610.
16. Niazi, Tarique ."The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin" . ***The China and Eurasia forum quarterly***. Vol. 4, N° 4, November 2006,p.p. 97-116.
17. Niazi, Tarique. "China's march on South Asia". ***China Brief***, Vol. 5, Issue 9. April 26, 2005 ,
18. Pant,Harsh V ."China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India-China Rivalry" . ***The Asia-Pacific Journal***, Vol. 8, Issue 18, N.4 ,Japan Focus, May 3, 2010,p.p.1-5.
19. Pollard, Vincent K.. "ASA and ASEAN, 1961-1967": Southeast Asian Regionalism".***JOURNAL ARTICLE Asian Survey***,Vol. 10, No. 3 Published By: University of California Press, USA, (Mar, 1970), pp. 244-255
20. Savage, Victor R. Kong Lily & Yeoh, Brenda S.A ."THE HUMAN GEOGRAPHY OF SOUTHEAST ASIA: AN ANALYSIS OF POST-WAR DEVELOPMENT. "***Singapore Journal of Tropical Geography***, Vol. 14, No. 2, 1993.
21. See Seng Tan, Hitoshi Nasuasean . " ASEAN and The Development of Counter – Terrorism Law and Policy in Southast Asia" . ***UNSW Law Journal***, Vol. 39(3), 2016,pp. 1283-1219.
22. Taylor,Alastair M.. "Malaysia, Indonesia - and Maphilindo" .***JOURNAL ARTICLE International Journal***, Vol. 19, No. 2 ,Published By: Sage Publications, Ltd,(Spring, 1964), pp. 155-171

23. Tilak, Jandhyala E.G.. " Education and Development: Lessons from Asian Experience". ***Indian Social Science Review***, Vol.3,No.2, Sage Publications New Delhi Thousand Oaks, London,2001, p.219-266.

24. Tom ,Nicholas . "Way Schumpeter Was Right: Innovation , Market Power and Creative Destruction in 1920s". ***the Journal of Economic History*** , America: Vol.63,No .4, Economic History Association,2004.

25. Ukun Rasik A'an,"The way ahead", **EAST TIMOR, Human Developmont Report 2002**,United Nations Development Programme.

26. Washington: Center for Strategic and International Studies, Washington, August 2012.

27. Xuegan, Zhang ."Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability". ***China Security,*** World Security Institute, Vol. 3, No 2 spring 2007, pp18-35.

28. Yabin ,Liang . "a China perspective :North Korea 's nuclear tests Reshaping Northeat Asian security. " ***Asia pacific Bulletin*** , East – west center , N 357 , october , 2016.

تقارير وملتقيات أجنبية:

1. ***An Independent Assessment***. Washington: Center for Strategic and International Studies, August 2012 .

2. Discussion Paper September 2018, "**Outperformers: Maintaining ASEAN countries' exceptional growth**". USA: McKinsey Global Institute, 2018.

3. Hill, Hal & Jayant, Menon ."ASEAN Commercial Policy". A Rare Case of Outward-Looking Regional Integration". ***adb Working paper Series on Regional Economic Integration***, by Asian Development Bank, November 2014.

4. Heng, Pek Koon. **The ASEAN Way and Regional Security Cooperation in the South China Sea**, EUI Working Paper RSCAS Printed in Italy: European University Institute Badia Fiesolana I – San Domenico di Fiesole Italy,2014.

5. Jiang, Li Ming." Cooperation For Competition: China's Approach To Regional Security In East Asia". Research paper, ***Security Politics in Asia and Europe***,2011.

6. Ministry of foreign affairs of japan ***.Japan's Official Development Assistance White Paper 2011 Japan's International Cooperation.*** Japan: Minister for Foreign Affairs, 2011.

7. Muni,S.D . India's "Look East" Policy:The Strategic Dimension. ***Working Paper, Institute of South Asian Studies*** , Singapore,No,121,February 2011

8. Paczynskam, Agnieszka ." Securing Development: The Evolving Relationship between Security and Economic Development". ***A Paper presented at the International Studies Association conference***, San Francisco,USA, March 26-29/2008.
9. Pehrson, Christopher J. . "String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral". ***Report of the strategic studies institute***, USA, July 2006, p 3.
10. programme des nation unies pour le développement (PNUD). ***Rapport mondial sur le développement humain 1994***. ECONOMICA, Paris, 1994.
11. The ASEAN Chrter .***The ASEAN Secretariat***. Jacarta-Indonesia:2007.
12. The secretary of defense .***The United States Security Strategy for East Asia Pacific Region***. USA: WashingtonThe secretary of defense, 1998.
13. Van, Luke Hove, Lange. "Regionalizing Human Security in Africa". **UNU-CRIS Occasional Papers**, 2004.
14. Zhenggi,Wang .***contending Regional identity in East Asia : ASEAN way and its implications***. irchina.org/en/xueren/china/pdf/wzy1.pdf.
15. Zubaidah, Siti Ismail & Mohd Sani, Mohd Azizuddin."The Straits of Malacca: Regional Powers Vis-A-Vis Littoral States in Strategic and Security Issues and Interests". ***Seminar on National Resilience Political Managements and Policies in Malaysia***, Universiti Sabah, Malaysia, January 2014.

المواقع الإلكترونية الأجنبية:

1. Acharya,Amitav. "ASEANat40:Mid-LifeRejuvenation?". August15,2007,at: ***https://fam.ag/2Hngly2***
2. Anthony, Milner.**Faculty of Asian Studies**,Faculty of Asian Studies.Education News Publication The FacultyLINKS,Australian National Universit ,2002, at ***https://bit.ly/3jUOkfT***
3. ASEAN ECONOMIC INTEGRATION BRIEF, For inquiries, contact: The ASEAN Secretariat ASEAN Integration Monitoring Directorate (AIMD) and Community Relations Division (CRD) 70A, Jalan Sisingamangaraja Jakarta, Indonesia, June 2019, at: ***www.asean.org Catalogue***
4. ASEAN Secretariat. **ASEAN STATISTICAL LEAFLET 2019** .Jakarta, September 2019.

5. Chiew, Ping Hoo .The Impact of East Asian Security Challenges on Southeast Asia. This paper was submitted on 11 December 2017,at :
https://bit.ly/3j5DQtl
6. Bajpai, Kanti . Human Security: Concept and Measurement. Kroc Institute Occasional Paper Kroc Institute Occasional Paper, 2000, at:
https://bit.ly/2GSYiA1
7. César de Prado Yepes. "Epistemic policy actors constructing the Asean+3 region with special referenceto the role of Europe". Asia Europe Journal 3(1):25-3, at:
https://bit.ly/3lGuzc9
8. Dilip Das, Regionalism In A Globalizing World: An Asia-Pacific Perspective, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), University of Warwick, Coventry, United Kingdom, September 2001. The ASEAN Framework for Equitable Economic Development, ASEAN Secretariat News, June 12th, 2012 at
https://bit.ly/33VuBXG (6/4/2020)
9. Diversity and Unity Islam in Southeast Asia. Centre for Global Education,at:
https://bit.ly/3m09ytp (17/10/2020)
10. East Timor,at the Worldometers, Retrieved 6-11-2018 Edited, IN :
www.Worldometers.inf
11. East Timor.at the Worldometers, Retrieved 6-11-2018 Edited. IN :
WWW.Worldometers.inf
12. Economic Outlook for Southeast Asia. China and India 2019 Towards Smart Urban Transportation Développentcentre, 2019,at:
https://bit.ly/3cvvEQM
13. Ethnic Groups A Bout Burma,for Human Rights, Demcacy& Development in Burma,at:
https://bit.ly/331ojoX (23/11/2018)
14. Fawcett, Louise." Regionalism in world politics :past and present".at:
https://bit.ly/2SNMzVB (28/12/2017)
15. Feigenblatt, Otto von." ASEAN and Human Security: Challenges and Opportunities". Southeastern University RCAPS Working Paper No. 09-5 July 2009, Ritsumeikan Center for Asia Pacific Studies (RCAPS), Ritsumeikan Asia Pacific University,at:
https://bit.ly/3j1rD9n
16. Ferguson, James . East Asian regionalism: the challenge of political reform and systemic crisis in the late. Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation University of Warwick, Coventry, United Kingdom,1990, at :
https://bit.ly/2Gd3pKs (6/12/2019)

17. Find Industry and Manufacturing expertise in Brunei Darussalam. Commonwealth Education Online Commonwealth 2020 Nexus Partnerships Limited, at:
https://bit.ly/352OVWw (17/10/2020)
18. Forino,Giuseppe Meding, Jason von Johnson, Thomas . "The oil economics and land-grab politics behind Myanmar's Rohingya refugee crisis". at:
https://bit.ly/363KIUE
19. Frost, Frank ."ASEAN s regional cooperation and multilateral relations: recent developments and Australia s interests". oreign Affairs, Defence and Security Section 9 October 2008,Australian Parliament, at:
https://bit.ly/2T76Wxb (30/10/2019)
20. Gaskin, Mahalia .The Politics of identity in Myanmar :theRohingya,Kachin&Wa ethnic minorities. digital library, july,2017, p.26. at:
https://bit.ly/3jSQPzb
21. Gnanasagaran, Angaindrankumar .Driving growth in ASEAN economies. The ASEAN POST,7 July 2018, at:
https://bit.ly/3lMjEOo
22. History of the U.S. and ASEAN relations,U.S.Mission to ASEAN,at:
https://bit.ly/2HldqWT (179/2019)
23. Indonesian Confrontation. National ARMY mUSEUM,London,at:
https://bit.ly/3lVkRCY (19/4/2018)
24. Joyner,Christopher C. "The Spratly Islands Dispute in the South China Sea: Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation". JSTOR, at:
https://bit.ly/3dExK1p (16/4/2018)
25. Katzenstein,Peter .Regionalism and Asia,New Political Economy.2000 Published online, 18 Aug 2010,at:
https://bit.ly/2liQWpK (21/12/2017)
26. Samphantharak ,Krislert .Southeast Asian Economies: Is There Anything in Common?. Kyoto Review of Southeast Asia. (Issue 22), Young Academics Voice, December 2017, at:
https://bit.ly/3mDF6q0
27. Makassar Strait. in Britannica Online Encyclopedia, at :
https://bit.ly/364hnJB (12/11/2018)
28. Miller,Michelle Ann .The Conflict in Aceh context, precursors and Catalysts, Conciliation Resources, England, 2003, at:
https://bit.ly/2H3ch6B

29. Mokhzani, Zubir. "The strategic value of the Strait of Malacca". at:
https://bit.ly/3cvBnX1 (12/11/2018)
30. Office of the Historian."Southeast Asia Treaty Organization (SEATO), 1954". Foreign Service Institute,United States Department of State,at:
https://bit.ly/35fWDNg (17/3/2018)
31. Organizational Structure of ASEAN, at:
https://bit.ly/3k9iSdH (12/4/2017)
32. Paradox of Progress."East and Southast Asia". at:
https://bit.ly/2T8VwJf (7/5/2018)
33. Peyronnet, Jean-Claude Cambon, Christian et d'autres. Reprendre pied en Asie du Sud-Est. Rapport d'information n° 723 (2013-2014) de MM , fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées, déposé le 15 juillet 2014
https://bit.ly/2RUgpYc (8/11/2019)
34. Political Map of the Republic of Indonesia. see:
https://bit.ly/3j0RVbT
35. Political Map of the Republic of Indonesia, see:
https://bit.ly/3j0RVbT
36. Sexton,Renard ."Strategic Violence After Democratic Transitions in ASEAN".at:
https://bit.ly/309i6p9 (24/12/2019)
37. Singh, Bhubhindar. "Japan-ASEAN Relations: Challenges, Impact and Strategic Options", This paper was submitted on 10 July 2017,at:
https://bit.ly/2RYDTLK
38. Singapore Institute of International. at:
https://bit.ly/31iejGu (18/3/2020)
39. South-Eastern Asia Population (LIVE),worldometers, at:
https://bit.ly/3j1UhGs (17/10/2020)
40. Southeast Asia. World Regional Geography: People, Places and Globalization. at:
https://bit.ly/3IVFNJZ (11/2/2017)
41. Southeast Asia. World Regional Geography: People, Places and Globalization. at:
https://bit.ly/3IVFNJZ (11/2/2017)
42. South-Eastern Asia Population (LIVE),worldometers, at:
https://bit.ly/3j1UhGs (17/10/2020)
43. Timor-Leste,2020 Economic Freedom,at:
https://herit.ag/31nDQOT (17/10/2020)

44. The Editors of Encyclopaedia Britannica,"Strait of Malacca", in Britannica Online Encyclopedia, at:

https://bit.ly/365CHyl (15/11/2018)

45. Than,Mya. Zone of Peace Freedom and Neutrality Declaration, Kuala Lumpur, 27 November 1971, Publisher: ISEAS–Yusof Ishak Institute see:

https://bit.ly/2SRfd8z(26/12/2019)

46. The Growth of Southeast Asia and the Role of Japan, Japan's Official Development Assistance White Paper 2013.

https://bit.ly/3656reQ

47. Thailand. At the Worldometers,IN:

www.worldometers.infRetrieved2018-10-28Edited.

48. Thailand,2020 Economic Freedom. at:

https://herit.ag/3nUg6vc (17/10/2020)

49. The World Bank In Vietnam. Last Updated: Oct6,2020,at:

https://bit.ly/31f1r42 (17/10/2020)

50. WRI Resources Institute ,INDONESIA, at:

https://bit.ly/3o2txJy (17/10/2020)

51. The ASEAN Studies Centre,ISEAS-Yusof Ishak Institute and available electronically, at :

https://bit.ly/2H9CsbE (2017/3/18)

52. "Treaty on the Southeast Asia Nuclear-Weapon-Free Zone",Association of Southest Asian Nations. see :

https://bit.ly/3nJAz5Q (29/12/2019)

53. Zhenggi, Wang Contending Regional identity in East Asia : ASEAN way and its implications. at:

https://bit.ly/346l0fC (18/3/2018)

Full Name: Amina Miouat

The role of economic development in achieving regional security in South-East Asia

A Thesis Submitted for the PhD Degree in Political Science

Abstract

The changes that occursed at the end of the Cold War, have witnessed the emergence of a new pattern of security interactions. The security studies focused on issues that were not previously discussed, because of the change in the concept of security as well as its dimensions and levels. This concept emerged from the conventional perception of the military dimension, to involve new dimension: Economic, social and environmental, as a result of changing the level and nature of the new security threats that are complex and interrelated; resulting in a change in the security strategies devoted to address them. As a result, academic concems have increased in new issues that have not been of prior interest, similar to development issues of various dimensions and levels, to measure their usefulness in achieving security and stability, as an alternative and essential to strengthening international peace and security.

The regional and international economic cooperation and agglomeration; have become a feature of economic development factly, in the midst of new global changes. The South-East Asian states have pursued a development strategy that has enabled them to achieve major economic successes, which has made the economic interests of these countries highly interdependent as a result of the entanglement of economic relations left behind by the new global economic order. So the security threats that affect a country's interests will be reflected in its neighbors, in an unstable security environment due to increasing conventional and new security threats. Since then, these countries have sought to ensure the continuation of their economic interests in a manner that does not impede their levels of development in the various sectors, through collective action and the intensification of their efforts within the framework of achieving regional security, and containing these different threats that make states unable to deal with them according to individual means and mechanisms.

Therefore, the study will attempt to highlight the feasibility of the economic development approach adopted by the countries of South-East Asia in facing of various security threats and their role in enhancing security and stability in the region, based on the level of security awareness at the regional level.

Keywords : Economic Development, Regional Security, South-East Asian States, Security Threats.

Supervisor: Abd Elkarim Kibeche - D Professor - University of Constantine3

2020-2021